

# تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد

تأليف الشيخ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عُمَرَ الدَّيْلَمِيُّ

(٧٦٣-٨٢٧ هـ // ١٣٦٢-١٤٢٤ م)

تحقيق

الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى

الجزء الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تعلیق الفرائد علی  
تسمیل الفوائد

الجزء الأول

بِحَقِّقِ الطَّبْعَ مَحْفُوظَةً لِلْمُؤَلِّفِ

الطبعة الأولى

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م



## فهرسُ الموضوعات

رقم الباب	الموضوع	الصفحة
	مقدمة المحقق .....	٧
	مقدمة الشارح .....	١٧
	ترجمة ابن مالك .....	٢٥
	رواية الدماميني للتسهيل .....	٣٥
	مقدمة التسهيل وشرحها .....	٣٧
١ -	شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به .....	٦١
٢ -	إعراب الصحيح الآخر .....	١٢٣
٣ -	إعراب المعتل الآخر .....	١٧٣
٤ -	إعراب المثني والمجموع على حده .....	١٨٧
٥ -	كيفية الثنية وجمعي التصحيح:	٢٥٣
	فصل: يتم في الثنية من المحذوف اللام .....	٢٨١
	فصل: يجمع بالالف والتاء قياساً أو سماعاً .....	٣٠٣
	فهرس الآيات القرآنية .....	٣٠٩
	فهرس الحديث والأثر .....	٣٢١
	فهرس الشعر .....	٣٢٥



## مُقَدِّمَةُ الْمُحَقِّقِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عبده محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين.

أما بعد: فلا يخفى على كل ذي لب وبصيرة ما للغة العربية من مكانة بين اللغات وما لها من قدسية في الإسلام؛ حيث نزل بها خاتم الكتب وناسخها القرآن الكريم المصون بأمر الله من التحريف والتبديل، وحيث كانت لغة رسول الإسلام - صلوات الله وسلامه عليه - وقد وردت الأحاديث بالحث على تعليمها وتعلمها، وامثل الرعيل الأول من المسلمين لذلك الأمر فحرصوا على تلقين أبنائهم لغتهم في مهدها، وحيث تبعد عن مظان التغير بسبب مجاورة الأعاجم، فكانوا يبعثونهم إلى بادية نجد والحجاز، وكان العلماء من بعدهم يعنون بها العناية الجلى فقعّدوا قواعدَها وضبطوا ضوابطها وبذلوا من الجهد ما استطاعوا ليحولوا دون زحف العجمة عليها، وكل ذلك مرجعه الحرص على كتاب الله ثم لغة دينه، وكان من بين ما أخذ اهتماماً منهم من علومها النحو والتصريف؛ إذ بالأول تقام الجمل وتصان المعاني وبالثاني تضبط المفردات، فأخذوا في التأليف، وأخذ التأليف أطواره ومراحلها حتى استوى هذا الفن على ساقه وأينعت ثماره فصرنا هذا اليوم نجتنئها جنى شهياً تسيغه العقول وتهضمه القلوب.

ومن العلماء الذين أولوا هذا الفن صادق إخلاصهم وبذلوا في سبيله جُلَّ جهدهم: الإمام محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك (٦٠٠ - ٦٧٢ هـ) /

١٢٠٢ - ١٢٧٣ م). فقد كتب فيه الكتب المفيدة وتفنن في ذلك بين التطويل والاختصار، فوضع المتون، ثم شرح بعضاً منها، وعلى سبيل المثال: عمدة الحافظ، الكافية الشافية، التسهيل، وهذا الأخير لقي اهتماماً من علماء هذا الفن فأقبلوا عليه يشرحونه مختلفين في المنهج متباينين في المنزاع، وهذا عرض موجز لمن وقفنا على اسمه من هؤلاء:

- ١ - ابن مالك نفسه لكنه لم يكمل الشرح، فحاول ابنه محمد بدر الدين أن يتمه لكن لم يستطع.
- ٢ - أبو عبد الله محمد بن علي بن هانئ اللخمي السبتي المتوفى سنة ٧٣٣ هـ.
- ٣ - محمد شمس الدين بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي الحنبلي (... - ٧٤٤ هـ).
- ٤ - أبو حيان محمد أثير الدين بن يوسف (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ).
- ٥ - الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله المرادي ويعرف بابن أم قاسم (... - ٧٤٩ هـ).
- ٦ - أبو العباس أحمد بن سعيد بن محمد العسكري الأندلسي (... - ٧٥٠ هـ).
- ٧ - أبو عبد الله محمد بن محمد بن محارب الصبرنجي المالقي (... - ٧٥٠ هـ) لم يكمل شرحه.
- ٨ - زين الدين الموصلية المعروف بابن شيخ العويته (... - ٧٥٥ هـ).
- ٩ - أحمد شهاب الدين بن يوسف بن عبد الدايم بن محمد الحلبي المشهور بالسمين (... - ٧٥٦ هـ).
- ١٠ - أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الخشني السبتي (... - ٧٦٠ هـ)، لم يكمل شرحه.
- ١١ - أبو أمامة محمد بن علي بن عبد الواحد الدكالي المصري، يعرف بابن النقاش (... - ٧٦٠ أو ٧٦٣ هـ).

- ١٢ - عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (٧٠٨ - ٧٦١ هـ).
- ١٣ - عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن، بن عقيل (٦٩٤ - ٧٦٩ هـ).
- ١٤ - محمد محب الدين بن يوسف الحلبي المعروف بناظر الجيش (٦٩٧ - ٧٧٨ هـ).
- ١٥ - محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٧٦٣ - ٨٢٧ هـ).
- ١٦ - محمد جلال الدين بن أحمد (.... - ٨٦٤ هـ). لم يكمل شرحه.
- ١٧ - عبد القادر محيي الدين بن أبي القاسم العبادي الأنصاري (.... - ٨٨٠ هـ).
- ١٨ - محمد المرابط بن أبي بكر الدلائي القشتالي (.... - ١٠٩٤ هـ).
- ١٩ - يحيى بن محمد بن عبد الله الشاري الملياني (.... - ١٠٩٦ هـ).
- ٢٠ - علي باشا بن محمد بن علي، نزيل تونس (.... - ١١٤٥ هـ).
- وقد كنت مهتماً في باكر أيامي بما أقرأ للدماميني من آراء في ثنايا الكتب التي وقفت عليها أثناء اشتغالي بهذا الفن دارساً ومدرساً، فكنت أستأنس بما ينقل عنه وأطمئن إليه، فلما قضى الله لي أن أستعد لـ «الدكتوراه» وأخذت أبحث عن موضوع ملائم، رأيت أن من خير ما يهتم به الباحث إحياء تراثنا، فكان هذا الشرح من أكثر ما تعلق به ودي لما للأصل والشرح من أثر جيد، أرجو الله أن يجعل عملي خالصاً لوجهه، وأن ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون، وأن ينفع به من اطلع عليه، إنه سميع مجيب.

### نسخ التحقيق:

من فضل الله علي أني لم أجد شحاً في نسخ هذا الكتاب فمكاتب العالم - في الغالب - لا تخلو من نسخة أو أكثر من هذا الكتاب منها الناقص ومنها التام، فكان موقعي منها موقف الاختيار والمفاضلة، وكانت وسيلتي إلى ذلك:

الإطلاع المباشر، أو الوقوف على وصف الفهارس، أو مراسلة بعض أولي الفضل الذين سرهم ما أحاول فأعانوني بالجهد الصادق، وقد انتهيت إلى اختيار مخطوطات أربع اعتمدت على ثلاث منها، واتخذت الرابعة احتياطاً ألجأ إليها وقت الحاجة، وبخاصة عندما أجد خروماً في إحدى النسخ الثلاث، وفي ما يلي وصف لنسخ التحقيق:

### ١ - النسخة (ظ):

نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق، تقع في جزأين، الأول يحمل رقم ١٦٩٣ (عام) ٨٩ (نحو وصرف) عدد أوراقه ٤٦٠، وعدد الأسطر ٢٣ ماعدا الورقات ٨٢-٢٣١ فعدد الأسطر ٢١، ومتوسط عدد الكلمات في السطر ١١، وفي هذا الجزء خرم يقع بين الورقتين ٣٢، ٣٠ أفدره ب- ٢٨ ورقة، وآخر يقارب الورقة وقع في الورقة ٣٣٧: أ السطر الأول.

في أول هذا الجزء فهرس للكتاب بجزأيه، آخره (باب إعمال المصدر).

الجزء الثاني يحمل الرقم ١٦٩٤ (عام) ٩٠ (نحو وصرف)، عدد الأوراق ٤٧٢، وبه خرم يقارب ثلاث ورقات بين الورقتين ٣٤٢، ٣٤٣، عدد الأسطر ٢٣، وعدد الكلمات في السطر على المتوسط ١١. يبدأ هذا الجزء بـ (باب حروف الجر) وينتهي بـ (باب الهجاء)، وهو آخر أبواب التسهيل.

جاء في آخر هذا المجلد: (وهنا تم الكلام في تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد وما هو إلا طاعة عاجز مزجى البضاعة، معدود في أهل التقصير والإضاعة، حقير قلما دعا المباحث الحسنة فلبت بالسمع والطاعة، وأنا أعتذر للواقف عليه بما دفعت إليه من العجلة التي اقتضاها الحال لاسيما في هذه المجلدة التي أولها: همزة الوصل، فقد دعاني إلى السرعة فيها داعي الارتحال، وقد خرج الكتاب كله من يدي قبل أن أرجع النظر فيه. ولم أتمكن من إصلاح معضله وإظهار خافيه، فليحسن المتأمل المتأمل بإصلاح ما يجده من هفوة طغى بها القلم، أو عثرة زلت بها القدم، وليصفح الصفح الجميل، وليقض ما هو قاضٍ، وحسبنا الله ونعم الوكيل. وصلى الله على سيدنا محمد وآله).

ثم كتب الناسخ ما يلي: (تم على يد أفقر خلق الله تعالى، وأحوجهم

للدعاء من كل مطلع عاذر لما وقع من تحريف أو هفوة قلم، فإن الأصل الذي كان بيده كثير التحريف سوى الربع الأول، مع قصر اليد عن غيره، بمصر، وهو العبد الحقير: علي الصرري الأزهري الشافعي، غفر الله له ولوالديه ولمن دعا له بالمغفرة ولإخوانه المسلمين، والحمد لله وحده، ونعم الوكيل).

وليس في هذه المخطوطة ما يدل على تاريخ النسخ.

## ٢ - النسخة (ز):

نسخة مكتبة الجامع الأزهر بالقاهرة رقم ٨٧٥١ (عام) ١٠٥٧ (خاص) تقع في جزأين، آخر الأول (إعمال المصدر). وأول الثاني (حروف الجر)، وآخره (الهجاء)، عدد الأوراق في الجزء الأول ٢٧٨، وفي الثاني ٢٦٩، عدد الأسطر في الصفحة ٣٣، وعدد الكلمات على المتوسط في السطر ١٤، وفي أولها فهرس عام للكتاب بجزأيه.

وليس في هذه النسخة ما يحمل على الجزم بتاريخ النسخ، وليس فيها اسم للناسخ.

وبين النسختين (ز، ظ) مشابهة قوية في الأخطاء، لكن (ز) تميزت بكثرة ما فيها من السقط وتكرار الجمل، وفي الجزء الأول سقط ما يقارب الورقة في أثناء الورقة ٢٠٢: ب السطر الثامن، وهو الساقط عينه الثاني من (ظ) الجزء الأول.

## ٣ - النسخة (د):

نسخة دار الكتب المصرية رقم ٣١٦٦٢ (عام) ١٠٠٩ (نحو)، في جزأين، عدد أوراقها ٤٦٣ وعدد الأسطر ٣٣، متوسط كلمات السطر ١٧، آخر الجزء الأول (باب إعمال الصفة المشبهة) وأول الجزء الثاني (باب إعمال المصدر) وآخره (باب الهجاء).

وجاء في آخر النسخة ما نقلنا عن نسخة (ظ) وزاد: (. . . وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين. وكان ابتداء تصنيف هذه المجلدة في العشرين من ذي القعدة الحرام سنة إحدى وعشرين وثمانمائة، والحمد لله رب العالمين).

ثم جاء فيها: (نجزت هذه النسخة المباركة كتابة بحوله — سبحانه — وعنايته وتوفيقة وهدايته يوم الأحد المبارك خامس عشرين شهر ربيع الآخر سنة إحدى وتسعين وألف بقلم أفقر الورى إلى فضل من يسمع ويرى، وهو بالمنظر الأعلى، عبده الضعيف راجي لطف الحنان المنان الفقير علي اليماني، أقال الله — سبحانه — عثاره في الدارين، وجعله من خواص أمة سيد الكونين، وغفر له ولوالديه وإخوانه وذويه ولمشاخه ولجميع المسلمين والمسلمات إنه سميع مجيب الدعوات).

وفي هذه النسخة ثلاثة خروم: في الجزء الأول سقط ما يقارب سبع ورقات بين الورقتين ١٨٨ و ١٨٩، وسقط ما يقارب الورقة بين السطرين الثاني والثالث من الورقة ٢١٤: ب. وفي الجزء الثاني سقط ما يقارب صفحة واحدة بين الورقتين ١٠٩، ١١٠.

#### ٤ — النسخة (ك):

نسخة أخرى في دار الكتب المصرية رقمها ٣١٦٦٣ (عام) ١٠١٠ (نحو) لم تجزأ هذه النسخة، عدد أوراقها ٣٨٩، عدد الأسطر ٣٧، متوسط كلمات السطر ١٧، لم أعثر فيها على خروم.

جاء في آخرها: (قال الكاتب ممن نسخنا نحن منه: إن<sup>(٢)</sup> الأصل الذي كان بيده كثير التحريف سوى الربع الأول مع قصر اليد عن غيره بمصر، غفر الله له ولسائر المسلمين أجمعين. وقد وقع الفراغ منه على يد أفقر العباد وأحوجهم إلى ربه — سبحانه وتعالى — الغني، الفقير، ملا محمد فريد بن ملا عثمان الأفغاني السليمانى الخالدي، في يوم الجمعة وقت الضحى في أول شهر المعظم شهر شعبان الذي هو<sup>(٣)</sup> من شهور سنة خمس عشرة ومائة وألف بقرب جامع بني أمية بدمشق الشام حرسها<sup>(٤)</sup> من العاهات والآفات تحت المنارة الشرقية...).

(١) في الأصل (أحد) وهو خطأ.

(٢) في الأصل (فان) وهو خطأ.

(٣) في الأصل (التي هي).

(٤) كذا في الأصل ولعل الصواب: حرسها الله.



وكلامه ظاهر في أن هذه النسخة نقلت عن النسخة (ظ) وأن النسخة (ظ) نقلت من القاهرة إلى دمشق قبل ١١١٥ هـ.

وقد اتخذت هذه النسخة احتياطاً اعتمد عليها عندما أجد خروماً في إحدى النسخ الثلاث، وحينما يتعذر عليّ استظهار كلمة أو جملة.

وقد اتفقت النسخ الأربع على كتابة الأصل بالمداد الأحمر وكتابة الشرح بالمداد الأسود، إلا النسخة (ز) فإن الأصل فيها بمداد الشرح، لكنه يميّز بخطوط فوقه.

٥ - (م) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تحقيق محمد كامل بركات. نشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

### منهج التحقيق:

منذ أن بدأت العمل في هذا الكتاب وأنا آخذٌ لنفسي شعاراً (الإتقان أولاً) ولا أدعي أنني قاربت الكمال، لكنني بذلت ما أستطيع من جهد في أن أخرج أثراً على صورة جيدة يقرأ القارئ في ثناياها ما بذله المحقق من جهد وعناء، وكنت أوطن نفسي كلما أدركها شيء من السأم، أو جنحت إلى لون من الدعة بقول الفقعي:

كأنك لم تُسبق من الدهر ليلة إذا أنت أدركت الذي كنت تطلب  
ومن الممكن أن أخلص ما قمت به في تحقيقي على النحو التالي:

١ - عنيت بتحقيق النص كلمة وجملة، وحرصت على أن أثبت ما أجزم أو أرجح أنه الصواب، وما لم يكن في إحدى هاتين المرتبتين أثبتته في الهامش متقيداً بحرفيته مهما كان واضحاً أنه خطأ، لم أترك من ذلك إلا همزة تركت أو نقطتي الياء المتطرفة والتاء المربوطة، فإن ذلك شائع وأمره ظاهر، على أي لم أضرب عنه صفحاً ألبته، فأنا أنبه إليه قليلاً إذا انفرد، وأثبتته إذا كان في الكلمة خطأ سواء، وقد اهتم ناسخ (د) باختصار الكلمات التالية:

سيبويه (س)، المصنف (المص)، الشارح (الشر)، حينئذٍ (ح)،  
وشاركه ناسخا (ز، ط) في اختصار (المصنف) إذا وقعت آخر سطر،  
فنبهت إلى هذه الاختصارات الفينة بعد الفينة.

٢ - حفل الكتاب بكثير من آي الكتاب العزيز، فأكملت الآية في الهامش  
مالم يمنع من ذلك طول مفرط، على أي أضع نقطاً مكان مالم أثبت. كما  
عنيت بضبطها بالشكل.

٣ - وفي الكتاب من الأحاديث والآثار الكثير؛ لذلك وجهت اهتماماً خاصاً  
نحوها، فخرّجتها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وذلك ليكون القارئ على  
ثقة من صحة ما يقرأ، لاسيما وقد كثر التحريف فيما يستشهدون به من  
ذلك.

٤ - عنيت بمن ورد ذكره من الرجال والنساء، فعرفت به تعريفاً موجزاً يتضمن  
اسمه وما اشتهر به من العلوم، وبعضاً من مشايخه وتلامذته وآثاره.

٥ - حاولت في شواهد الشعر أن أوثقها بما أملك من الوسائل:

تعيين القائل، وتحديد عصره، ردّ الشاهد إلى ما أمكن من المراجع  
ليكون في ذلك شهادة تؤكد الثقة بالشاهد إن عرف القائل، أو توثق  
ما جهل قائله، وبخاصة إذا كان من بين أصحاب المراجع من شهد له  
الثقة بالعدالة ودقة التحري.

وقد حاولت أن أربط الشاهد بالقصيدة أو المقطوعة، فأذكر المطلع  
وما قبل الشاهد وما بعده، ثم أوضح ما فيه من غريب وغموض في  
التراكيب، وأجلي الشاهد فيه، وليس ذلك بالدائم، لكنه غالب.

٦ - بذلت الجهد في مراجعة النصوص المنقولة على أصولها التي نقلت عنها،  
لا أترك ذلك إلا أن يكون الكتاب ليس في متناول يدي لما لا أستطيع  
التغلب عليه، وقد أوليت اهتمامي شرح التسهيل الذي ألفه ابن مالك،  
لأن الدماميني أكثر من النقل عنه، فقابلت كل نقوله على هذا الشرح في  
نسخته المخطوطة بخط مغربي، ثم فيما طبع منه، ونقلت كثيراً من كلامه  
حيث وجدت الحاجة داعية إليه.

## مصطلحات :

يجد القارئ لهذا الكتاب بعضاً من الرموز والأقواس يحسن بي أن أعينه على فهمها، فأفسرها في مايلي :

(د) : مخطوطة دار الكتب المصرية ١٠٠٩ (نحو).

(ز) : مخطوطة الجامع الأزهر بالقاهرة ١٠٥٧ (خاص).

(ظ) : مخطوطة المكتبة الظاهرية بدمشق ٨٩، ٩٠ (نحو وصرف).

(ك) : مخطوطة دار الكتب المصرية ١٠١٠ (نحو).

(م) : تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، نشر دار الكاتب العربي، ١٣٨٧ هـ.

القوسان المركنان [ ] لما سقط من بعض المخطوطات أو منها كلها.

الجمال التي كررت في بعض النسخ أضعها بين قوسين هلالين ( ).

أضع عبارات التسهيل بين أربعة أقواس « ».

الشرطة المائلة / أضعها في أول كل ورقة بالنسبة للمخطوطة (ظ)، وأضع رقم الورقة في الهامش على شمال القارئ بمحاذاة السطر الذي فيه الشرطة.

فيما يتعلق بالإحالة على المخطوطات أكتب رقم الورقة يليه نقطتان إحداهما فوق الأخرى، وأعبر عن الوجه الأول ب: أ، وعن الوجه الثاني ب: ب، مثلاً: ٦٥: أ، ١٢٧: ب.

وفيما يتعلق بالآيات المكملة في الهامش أكتب ما ترك الشارح وأضع مكان ما أورد هو، أو ما تركته أنا اختصاراً نقطاً، وأضع رقم الآية في آخرها يليه اسم السورة وبعده رقمها.

وقد اختصرت كثيراً من أسماء المراجع، لكنني أترك بيان ذلك إلى الفهرس الخاص بها، لما في ذلك من التطويل.

وفي خاتمة المطاف أذكر بلسان الشاكر ما أولانيه من عطف وما أمدني به من عون في ساعة العسرة شيخني الفاضل الأستاذ الدكتور محمد رفعت محمود فتح الله، حيث لم يتردد في يوم ما من مراجعة ما أعرض عليه من أصول البحث وتوجيهي إلى ما يخفى عليّ أثناء البحث رغم مشاغله الجمة ومسؤولياته الضخمة، ولا غرو فقد أخذت عليه صغيراً وشرفت ببنوته، أمد الله في عمره ووفقه إلى صالح الأعمال ونفعنا بعلمه.

وأخيراً، أختتم بحمد الله والصلاة على نبيه محمد وعلى آله وصحبه.

محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى

القاهرة في ١٦/٣/١٣٩٦ هـ - ١٦/٣/١٩٧٦ م.

## مقدمة الشارح

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[وبه نستعين<sup>(١)</sup>] وصلى الله<sup>(٢)</sup> على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .  
يقول العبد الفقير إلى المولى الغني محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي الدمايني  
[المالكي<sup>(١)</sup>] - عامله الله بلطفه الخفي وبره الخفي - : اللهم وإياك نحمد<sup>(٣)</sup>  
على نعم توجهت الآمال إلى نحوها فأسعفتها بتسهيل الفوائد، وشكت ما تلقاه  
من نقص الحظ فأسعدتها<sup>(٤)</sup>، يتكميل المقاصد، ونشكرك على تصريفك لنا في  
خدمة كلمة الإسلام، وتوفيقك إيانا إلى توحيدك الذي تكل<sup>(٥)</sup> عن وصف  
فضله المفرد جملة الكلام، ونسألك أن تشرح صدورنا بأنوار هدايتك فهي أعظم  
مطلوب، وتبعدنا عن مساوئ الأفعال الناقصة، وتسعدنا بمحاسن<sup>(٦)</sup> أفعال  
القلوب. ونشهد ألا إله إلا أنت<sup>(٧)</sup> وحدك لا شريك لك، تعاليت أن تكون لك  
صفة مشبهة، ولم يحط بذاتك ظرف الزمان ولا ظرف المكان، وأننى وهي عن  
سمات الحدوث منزهة؟، أنت الفاعل لما تختار، وكل شيء مفعول بقدرتك  
وإرادتك، ولا كائنة عند ذوي التمييز إلا وجميع أحوالها متعلقة بمشيئتك. ونشهد

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) اللهم صل، ز.

(٣) انا نحمدك، د.

(٤) فأسعدتها، ظ.

(٥) يكل، د.

(٦) بمجالس، ظ.

(٧) الله، ز.

أن محمداً عبدك ورسولك العلم الذي هديت بمعارفه إلى الحق اليقين، وأنزلت عليه <sup>(١)</sup> القرآن بلسان عربي مبين، ذو النسب الشريف الذي لشأنه التكبير ولشأنه التصغير، والدين الحنيف الذي نجا محالفوه وهلك مخالفوه، فانقسموا إلى جمع السلامة وجمع التكسير. ونصلي عليه وعلى آله وصحبه الذين جروا بميدان العربية فحولاً لا يلحق لهم غبار، ورووا جل أخبار الدين المفيدة فكان الرفع ثابتاً لمحل تلك الأخبار، صلاة لا تزال الألسنة تجزم بفضلها وتعترف، ويدوم لقائلها أحسن <sup>(٢)</sup> العيش ولا ينصرف، اللهم فأدم صلاتك عليه وعليهم، ووال تحياتك الطيبات واصله إليه وإليهم.

وبعد: فلا يخفى أن الكتاب المسمى: بـ«تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» تأليف الإمام العالم العلامة مالك/أزمة الفضائل وابن مالكيها، السالك <sup>٣</sup> من طرق العربية في أفسح <sup>(٣)</sup> مسالكها، ملك النحاة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك - رضوان الله عليه - كتاب جمع الفوائد جمع كثرة، وأفصحت كلماته التي غلت قيمتها فكان كل كلمة منه <sup>(٤)</sup> درة، لا ينازع في فضله من دخل من باب الاشتغال إليه، وإذا عد غيره من الفضلات فلا شك في أن العمدة عليه، طالما جاد <sup>(٥)</sup> بالنفع <sup>(٦)</sup> المتعدي فكان شكره لازماً، وعد حازماً <sup>(٧)</sup> من كان بإسكانه في منازل التقدم <sup>(٨)</sup> جازماً، جمع بين براعة العبارة والتنقيح، واعتنى بالإيجاز فاغتنى بالتلويح عن التوضيح، وحشا أصداف المسامع درراً لا عهد لها <sup>(٩)</sup> بمثلها، فظن بعض الطاعنين أنه سار في صعب الطرق وفي الواقع لم يسر

- 
- (١) إليه، د.
  - (٢) أحمد، د، ز.
  - (٣) أحسن، ظ.
  - (٤) منها، د.
  - (٥) جأ، ز.
  - (٦) النفع، ز.
  - (٧) جازماً، ظ، د.
  - (٨) التقديم، د، ز.
  - (٩) له، ز.

إلاً في سهلها، وإنما أتى الطاعن من قبل غموض العبارة عن نظره القاصر، ومني بضعف<sup>(١)</sup> الإدراك وفقد الإسناد<sup>(٢)</sup> فأصبح لا قوة له ولا ناصر.

هذا: وإني لما قدمت في أواخر شعبان المكرم من سنة عشرين وثمانمائة إلى كناية<sup>(٣)</sup> من حاضرة الهند — عمرها الله [تعالى<sup>(٤)</sup>] بالإسلام وشاد أرجاءها بالأئمة<sup>(٥)</sup> الأعلام — وجدت فيها هذا الكتاب مجهولاً لا يعرف، ونكرة لا تتعرف<sup>(٦)</sup>، قل من يشعر باسمه أو مسماه، أو يلمح به بالنظر فيكشف معماه، ولا يجد المرء<sup>(٧)</sup> هناك منه ولا له أصلاً ولا شرحاً، ولا يبرح المتلفت إلى ورود مناهله يكابد ظمأً برحاً، واتفق أني<sup>(٨)</sup> استصحبته منه في السفر نسخة واحدة تخذتها رأس مال للنظر، وكانت بالفوائد عليّ عائدة، ورآها بعض الطلبة فلمحها بعين الإستحسان، وناجاه لسانها بألفاظ عذبة، فذاق منها حلاوة اللسان، إلا أنه رأى في كثير من الأماكن أباكراً معانٍ تحجبت بأبواب مغلقة، ووجوه مسائل فتنت<sup>(٩)</sup> القلوب بغمز عيونها فتركبتها في حبال الحب معلقة، فسألني في أن أشرح هذا الكتاب شرحاً يفتح أبوابه، ويدلل صعبه، ويجلو

(١) بضعف ظ.

(٢) الاستناد، د، ز، ظ.

(٣) كذا في نسخ التحقيق بالتاء المربوطة، وقياس مثلها أن تكتب بالتاء المفتوحة كنيائيه، وكذا ضبطها القلقشندي بالتاء المثناة من فوق (كنبايت)، وهي مدينة بالهند من إقليم (جزرات) وإليك ملخصاً لكلام القلقشندي: جزرات — بالجيم والزاي المعجمة والراء المهملة ثم ألف وتاء مثناة — وبها عدة مدن وبلاد منها (كنبايت):

— بالكاف ونون ساكنة وباء موحدة ثم ألف وباء مثناة تحتية وتاء مثناة من فوقها — ومقتضى ما في مسالك الأبصار أن يكون اسمها (أنبايت) — بإبدال الكاف همزة —، فإنه ينسب إليها أنبايت، وهي مدينة على ساحل بحر الهند، موقعها في الإقليم الثاني من الأقاليم السبعة حيث الطول تسعة وتسعون درجة وعشرون دقيقة، والعرض اثنتان وعشرون درجة وعشرون دقيقة غربي النيبار على خور من البحر طوله مسيرة ثلاثة أيام.

— صبح الأعشى ٧٠: ٥ — ٧٣، تقويم البلدان ٣٥٣، ٣٥٦ — ٣٥٧.

(٤) عن، د.

(٥) بالأئمة العلماء الأعلام، ز، ظ.

(٦) يتعرف، ز، ظ.

(٧) للمرء، ز. ظ.

(٨) اذ، ز، أن، ظ.

(٩) فنت، ز، فتنت، ظ.

عرائسه<sup>(١)</sup> للأفهام، ويعقد الخنصر على ما يكشفه من الإبهام<sup>(٢)</sup>. فاعتذرت أولاً بأني لست من رجال هذه الصناعة، وأن فكري في تحصيل فوائدها مزجى البضاعة، وثانياً بأن هموم الحوادث والغربة قد أجلبت عليّ بخيلها<sup>(٣)</sup> ورجلها<sup>(٤)</sup>، وحملتني جبال أنكاد تفتت حصة القلب من أجلها.

وثالثاً بفقدان الشروح في هذه البلاد، وعزة ما أحتاج إليه من الكتب التي أفدي بياض أياديها<sup>(٥)</sup> بالسواد، حتى لقد وقعت<sup>(٦)</sup> على نسخة من شرح ابن قاسم<sup>(٧)</sup> أتى بها إليّ<sup>(٨)</sup> من أوصل<sup>(٩)</sup>، فقلت: لعلّي أذود بها عن مقاصد الكتاب وأصول<sup>(١٠)</sup>، وأستعين بما فيها - وإن كان يسيراً - على ما أنا له من الشرح أحاول. وراجعت النظر فإذا المرام الذي تخيلت<sup>(١١)</sup> مما تقصر<sup>(١٢)</sup> عنه يد المتطاول لما في هذه النسخة من اختلال لا يرى معه الناظر لمقدمات القصد

(١) غراسه، ز.

(٢) الإبهام، د.

(٣) بحيلها، ظ.

(٤) اقتبس هذه الكلمات من الآية: ﴿وَأَسْتَفِزُّ مَنِ اسْتَفْزَعَتْ مِنْهُمْ يَصُوتُكَ وَأَجْلِبَ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجْلِكَ...﴾ ٦٤ الإسراء (١٧).

(٥) أهملت الياء الثانية في، ظ.

(٦) وقفت، د.

(٧) ابن أم قاسم، د، وهو الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي، المصري المولد الأسفي المحدث [٧٤٩-١٠٠ هـ = ١٣٤٨-١٠٠ م] يعرف بابن أم قاسم نسبة إلى أم أبيه: زهراء. أخذ عن أبي عبدالله الطنجي وأبي زكريا الغماري وأبي حيان والشرف القبلي وشمس الدين بن اللبان وغيرهم. من كتبه شرح التسهيل، شرح الألفية، شرح المفصل، الجنى الداني في حروف المعاني، تفسير القرآن.

- الغناية: ج ١ ص ٢٢٧-٢٢٨، البغية: ج ١ ص ٥١٧، الشذرات: ج ٦ ص ١٦٠-١٦١.

(٨) إلي بها، د.

(٩) أصول، د، ز، أوصل، ظ، والصحيح ما أثبتته.

(١٠) أوصل، ظ.

(١١) تخيلته، د، وحذف العائد هنا جائز.

(١٢) يقصر، ز، ظ.



إنتاجاً، وسقم لا يجد له طبيب الفهم دواء ولا يستطيع له علاجاً، فكيف لي مع هذه المهالك بالوصول إلى ذلك المطلب؟ وأنى أظفر بتدليل<sup>(١)</sup> الصعاب وقد عز ما أطلب؟ وبينما أنا أقدم في الإجابة رجلاً وأؤخر أخرى، وأسوف الطالبين بالنجاز، والتسويق بالفقير أخرى، [و<sup>(٢)</sup>] أخشى معرة الفضيحة، وأؤثر الستر على القريحة القريحة<sup>(٣)</sup>، وأعلم أن أعراض المصنفين أغراض لسهام ألسنة الحساد، وأن حقائب تصانيفهم معرضة<sup>(٤)</sup> لأيدي<sup>(٥)</sup> النظار تنتهب<sup>(٦)</sup> فوائدها ثم ترميها بالكساد. والفكر يشير إلى أن الإجابة ربما تبرد كبداً حري، وأن التأليف ربما انتفع<sup>(٧)</sup> به فأجري<sup>(٨)</sup> لصاحبه أجراً، فابتهجت بتلك الإشارة وانتبهجت طريقها التي أهدت لطائف البشارة، وأقبلت على إسعاف الطالب بمطلوبه، وأعرضت عن الجارين على نهج الحسد/ وأسلوبه، وقلت: هب كلا بذل في ٤ متابعة الهوى مقدوره، والتهب حسداً ليطفئ نور البدر<sup>(٩)</sup> ويأبى الله إلا أن يتم نوره<sup>(١٠)</sup> فهل هي إلا<sup>(١١)</sup> منحة أهداها الحاسد من حيث لا يشعر، وفعله ظن أنها تطوي جميل الذكر فإذا هي تنشر<sup>(١٢)</sup>؟:

(١) بتدليل، ز.

(٢) عن، د.

(٣) القريحة، ز، ظ.

(٤) معرضة معرضة، ز.

(٥) لا يدري، ز.

(٦) تنتهب، ز، ظ.

(٧) ينتفع، ز، ظ.

(٨) فأجري، ز.

(٩) ورى به الشارح عن نفسه؛ لأنه يلقب: «بدر الدين».

(١٠) اقتبس الشارح هذه الجملة من قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ ٣٢ التوبة (٩).

(١١) لا، ظ.

(١٢) تنشر شعراً، ظ.

وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حسود<sup>(١)</sup> ولما تحرك العزم لإسكان هذا الشرح في منازل الوجود، وسمح الفكر فيه ببذل ما هو<sup>(٢)</sup> عنده من الفوائد موجود، وشاء الله أن يكون أفق الهند منشأ لظهوره، وساء لطلوع بدره وسفوره، رأيت أن أتوسل<sup>(٣)</sup> به إلى الوفادة إلى الأرض التي نشأ فيها وربما<sup>(٤)</sup> في حجور نواحيها على من أناخت بأبوابه ركائب الوفود، وصدرت عنه مملوءة الحقائق بعجائب الكرم والجلود، إمام العصر الذي تقدم فقامت الرعايا صفوفا على أقدام الطاعة لإمامته، وخلف السلف الماضين في العدل والإحسان فأدام الله أيام خلافته، سلطان العالم الذي أصاب بسهام آرائه الشريفة أشرف<sup>(٥)</sup> الأغراض، وسما عرضه النقي إلى أن أصبح كالجوهر بين الأعراض، وقضى عدله لقطر الإسلام بالعمارة وعلى ديار الكفر بالخراب، وأورد العفاة مناهل كرمه الصافية وصير شراب<sup>(٦)</sup> العداة كالسراب، إن<sup>(٧)</sup>

(١) من قصيدة لأبي غمام: حبيب بن أوس الطائي وتأتي ترجمته في ١٠٥: ٢. يمدح ابن أبي ذؤاد ويستشفع بخالد بن زيد، ومطلعه:

أرأيت أي سؤائف وخدود	عنت لنا بين اللوى فزود
وقبل البيت المذكور:	
نزعوا بسهم قطيعة يهفو به	ريش العقوق فكان غير سديد
وبعده:	
لولا اشتعال النار فيها جاورت	ما كان يعرف طيب عرف العود

عنت: عرضت. نزعوا: نزع فلان في القوس مدها. يهفو: يسرع. طويت: كتمت. أتاح: هيا. عرف: الريح طيبة وممتنة، وأكثر استعماله في الطيبة. الديوان ٦٣.

(٢) ما عنده، د.

(٣) أتوسد، ظ.

(٤) ضبطت بضم الراء وتشديد الباء وبألف مقصورة في، ظ، ورسمت بياء منقوطة دون ضبط في، ز.

(٥) أشراف، د.

(٦) شرب، د.

(٧) إلى أن، ز، ظ.

صعبت مقاصد المقترين<sup>(١)</sup> فبيده<sup>(٢)</sup> أزمة التسهيل والمنح، وإن أغلقت دونهم أبواب المكارم فهو على الحقيقة أبو<sup>(٣)</sup> الفتح، مولانا السلطان الأعظم، ملاذ سلاطين العرب والعجم، حامي بيضة<sup>(٤)</sup> الإسلام، ماحي ظلم الظلم بنور العدل في الأحكام، عالم السلاطين سلطان العلماء، عظيم<sup>(٥)</sup> السادات سيد العظماء، المؤيد بالنصر والفتح المبين، ناصر الملة والحق والدين، أبي الفتح أحمد<sup>(٦)</sup> شاه السلطان بن السلطان محمد شاه بن السلطان مظفر شاه [رضي الله عنه وأرضاه]<sup>(٧)</sup>:

إمام أحاديث العلا عنه أسندت	فبادر لكي تروي <sup>(٨)</sup> لأحمد مسندا
حياة لمظلوم هلاك لظالم	فبالأس والإحسان أشقى وأسعدا
فكم من عفاة نحوه قد ترددت	على أنه في برهم ما ترددا
ولم تحو أخبار السلاطين غاية	من الرفع إلا كان في الحال مبتدا
لقد وزن الأفعال بالعدل دائما	وعرّف أسباباً تنجّي من الردى
فلم ينصرف عن رتبة الفضل إذ أتى	بوزن وتعريف أبانا عن الهدى
وتلك رأيناها لأحمد سنة	فعد لحماه تشهد العود أحمد <sup>(٩)</sup>

جعل الله الممالك منظومة في سلك ملكه، وأقطار الأرض جارية في حوزة

- 
- (١) المعرين، ز، المعزين، ظ.  
 (٢) اهتمت الباء والياء في، ز، ظ.  
 (٣) أبواب، د.  
 (٤) بيضة سادات الاسلام، د.  
 (٥) عظم، ظ.  
 (٦) قام بالملك سنة ٨١٤ هـ، أنشأ مدينة كبيرة بكجرات من الهند وسماها «أحمد أباد» واتخذها مقراً للملك، ولد سنة ٧٩٣ وتوفي سنة ٨٤٥ هـ. انظر «نزهة الخواطر»، ج ٣، ص ١٤-١٥.  
 (٧) عن، د.  
 (٨) ترى، ظ.  
 (٩) لم أقف على نسبة هذه لأبيات، ولكن الراجح أنها للشارح في السلطان: أحمد شاه، ويدل على ذلك ما فيها من المصطلحات النحوية الكثيرة: أخبار، مبتداً، ينصرف، وزن، تعريف. على أنه ورى بقوله: «لأحمد مسندا»، بالإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله -.

وفلكه<sup>(١)</sup>، فحينئذ<sup>(٢)</sup> تركت الأقلام تسعى في كتابة هذا الشرح على الرؤوس، وطرزته برسم هذا السلطان الذي يثبت بوجوده<sup>(٣)</sup> كل<sup>(٤)</sup> سرور ويتفي كل<sup>(٥)</sup> بوس، وحسن عندي أن أتوسل بذلك إلى أبوابه الشريفة، وأتوصل إلى الدخول تحت ظلاله الوريقة، على أني على العجز والتقصير مجبول. وقد أبديت وجوه معذرتي والعذر عند كرام<sup>(٦)</sup> الناس مقبول<sup>(٧)</sup>.

وسميت هذا الشرح بـ «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» وبالله أستعين، في القول والعمل، وإياه أسأل أن يبلغنا<sup>(٨)</sup> من خير<sup>(٩)</sup> الدارين غاية الأمل بمنه وبعمته<sup>(١٠)</sup>.

(١) وملكه، د، ز، ظ، وما أثبتته أنسب للمعنى وأنفى للتكرار.

(٢) يرمز لها ناسخ (د) دائماً هكذا «فح».

(٣) لوجوده، د.

(٤) وجود كل، د، ز.

(٥) به كل، د.

(٦) خيار، د.

(٧) هذا مأخوذ من قول كعب بن زهير - رضي الله عنه - في قصيدته: (بانت سعاد...)

نبئت أن رسول الله أوعدني والعذر عند رسول الله مقبول

(٨) تبللنا، ز.

(٩) خيرى، د: الأفراد في مثل هذا أفصح من التثنية وانظر: ١: ٢٨٧ - ٢٩٣ حيث تكلم عليه ابن مالك والدمامي.

(١٠) وكرمه، د.

## ترجمة ابن مالك

ولنقدم أمام الشرح كلاماً يتعلق بترجمة المصنف<sup>(١)</sup> فنقول:

هو الإمام<sup>(٢)</sup> العلامة المقرئ النحوي اللغوي الحافظ المشهود له بجلالة القدر ورفعة الدرجة جمال الدين أبو<sup>(٣)</sup> عبد الله محمد بن<sup>(٤)</sup> عبد الله [ابن محمد<sup>(٥)</sup> بن عبد الله<sup>(٦)</sup>] أيضاً ابن مالك الطائي الأندلسي الجياني [بجيم مفتوحة وياء مثناة من تحت مشددة فألف فنون فياء<sup>(٧)</sup>] [نسب<sup>(٨)</sup>] [نسبة إلى جيان<sup>(٩)</sup>] بلد من بلاد الأندلس<sup>(٩)</sup>. ولد في سنة ستمائة، ونشأ واعتنى بعلوم

(١) المص، د، ز.

(٢) ترجمة ابن مالك في:

— نفح الطيب: ٢ : ٤٢١—٤٣٣؛ طبقات الشافعية ٥ : ٢٨؛ فوات الوفيات ٢ :

٤٥٢—٤٥٤؛ الغاية ٢ : ١٨٠—١٨١؛ البغية ١ : ١٣٠—١٣٧؛ الشذرات ٥ : ٣٣٩؛ مفتاح

السعادة ١ : ١١٥—١١٧؛ جورجى زيدان ٣ : ١٤٠؛ الوافي بالوفيات ٣ : ٣٥٩—٣٦٤؛

الأعلام: ١١١:٧.

(٣) ابن، ز، ط.

(٤) أهملت الباء في، ط.

(٥) انفردت (د) بهذا الاسم، وليس في مراجع الترجمة.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من، ز، ط.

(٧) سقطت من، ز.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(٩) جِيَان: مدينة لها كورة واسعة بالأندلس تتصل بكورة البيرة مائلة عنها إلى ناحية الجوف في

شرقي قرطبة، بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخاً.

— معجم البلدان ٢ : ١٦٩—١٧٠ (ط طهران).

العربية فأتقنها ونىغ فيها<sup>(١)</sup> ، وحاز قصب السبق ، وغرب ثناؤه وشرق ، وتناقلت<sup>(٢)</sup> الركبان حديث فضله حجازاً وعراقاً<sup>(٣)</sup> :

فساربه من لا يسير مشمرا      وغنى به من لا يغني مغردا<sup>(٤)</sup>

ارتحل إلى حماة<sup>(٥)</sup> من البلاد الشامية ، وأقام بها مدة ونشر فيها علماً جماً ، ثم استوطن دمشق<sup>(٦)</sup> ، وعكف بها على الإفادة وانتفع به خلائق ، ولم يزل على ذلك إلى أن توفي بها في شعبان سنة اثنتين<sup>(٧)</sup> وسبعين (بالباء الموحدة) وستمائة - رحمة

(١) منها ، ظ .

(٢) وتناولت ، ظ ، ز .

(٣) وعراقاً شعر ، ز .

(٤) من قصيدة لأبي الطيب أحمد بن الحسين المنيني (ترجمته في ١٠٦: ٢) ، يمدح فيها سيف الدولة الحمداني .

ومطلعها :

لكل امرئ من دهره ما تعودا      وعادات سيف الدولة الطعن في العدا  
وقبل البيت :

وما الدهر إلا من رواة قلائدي      إذا قلت شعرا أصبح الدهر منشدا  
وبعده :

أجزني إذا أنشدت شعرا فلنما      بشعري أذاك المادحون مرددا  
قلائدي : قلائد الشعر : بواقبه على الدهر ، ويروى قصائدي . مشمراً : فعله شمر : مرّ  
جاذاً أو مختلاً . مغردا : فعله غرد ، وأصله : غرد الطائر رفع صوته وطرب به ، استعير لمن  
يفعل ذلك بالشعر . أجزني : في القاموس : الجلثة : العطية ، ولم يذكر لها فعلاً بمعنى أعطني ،  
وفي اللسان : «وفي الحديث : أجزوا الوفد بنحو ما كنت أجزهم به» أي : أعطوهم الجيزة ،  
والجلثة : العطية من أجازته يميزه ، إذا أعطاه ، ومنه حديث العباس - رضي الله عنه - «ألا  
أمنحك ألا أجزيك» أي أعطيك .

وانظر مادة جوز . الديوان ٣: ٢ .

(٥) بلدة في الإقليم السوري ، تقع على نهر العاصي ، طولها اثنان وستون درجة وثلاثان ، وعرضها :  
خمس وثلاثون درجة وثلاثان وربع . معجم البلدان ٣: ٢٣٦ .

(٦) عاصمة الإقليم السوري ، طولها : ستون درجة ، وعرضها ثلاث وثلاثون درجة ونصف .

- معجم البلدان ٤ : ٧٢ .

(٧) اثنتي ، د ، اثنين ، ز ، ظ ، والصحيح ما أثبتته .

الله [تعالى<sup>(١)</sup>] عليه - ودفن بسفح<sup>(٢)</sup> جبل قاسيون<sup>(٣)</sup>. وقال صاحبه الشيخ الإمام بهاء الدين [بن<sup>(٤)</sup>] النحاس الحلبي<sup>(٥)</sup> - رحمه الله - يرثيه:

قل لابن مالك ان جرت بك ادمعي      حمرا يحاكيها النجيع القاني  
فلقد جرحت [القلب<sup>(٦)</sup>] حين نعت لي      فتدفقت بدمائه أجفاني  
لكن يسهل ما أحس<sup>(٧)</sup> من الأسى      علمي بنقلته إلى رضوان  
فسقى ضريحاً ضمه<sup>(٨)</sup> صوب<sup>(٩)</sup> الحيا      تهمني له بالروح والريحان<sup>(١٠)</sup>

قرأ النحو والقراءات على ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار<sup>(١١)</sup> أبي

(١) عن، ز.

(٢) بفسح، ز.

(٣) جبل مشرف على بقعة دمشق. معجم البلدان: ج ٤، ص ٨٣؛ ج ٧، ص ١١.

(٤) عن، د، ز.

(٥) محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس الحلبي النحوي، شيخ الديار المصرية (٦٢٧-٦٩٨ هـ = ١٢٣٠-١٢٩٩ م). أخذ عن ابن عمرو والكمال الضريير وأخذ عنه أبو حيان.

أملى شرحاً للمقرب وهدى أمهات المؤمنين والتعليقة في شرح ديوان امرئ القيس.  
- البغية: ج ١، ص ١٣، فوات الوفيات: ج ٢، ص ٣٥٠-٣٥٣؛ الغاية: ج ٢، ص ٤٦.

(٦) سقطت من، ز.

(٧) أجل، د.

(٨) ضم، ظ.

(٩) ثوب، ز، ظ.

(١٠) الأبيات في «البغية»: ج ١، ص ١٣٧ دون البيت الرابع، وفيها «حراء يحكيها»، «ما أجن».

(١١) الحباز، د.

طاهر<sup>(١)</sup> الكلاعي اللبلي<sup>(٢)</sup>، وقرأ كتاب سيبويه<sup>(٣)</sup> على أبي عبد الله المرشاني<sup>(٤)</sup>.

(١) الطاهر، ظ.

(٢) اللبلي، د، ز: والموافق لما في ترجمته الآتية ما أثبتته. ذكره في نفح الطيب في ذكر مشايخ ابن مالك، ج ٢ مرتين، ولكن بشيء من الاختلاف فقال في ص ٤٢١: أبوالمظفر وقيل: أبو الحسن ثابت بن خيار، عرف بابن الطليسان وأبي رزين بن ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي من أهل لبلة. وقال في ص ٤٣٠: ورحم شيخه ثابت بن الخيار فإنه كان من الثقات الأخيار وهو أبوالمظفر ثابت بن محمد بن يوسف بن الخيار الكلاعي بضم الكاف على ما كان يضبط يده فيها حكاه ابن الخطيب في الإحاطة، وأصله من لبلة ويعد في أهل حيان، وتوفي بغرناطة سنة ٦٢٨ هـ. وذكره السيوطي في البغية: ج ١، ص ١٣٠، ١٣١ عن أبي حيان وسماه ثابت بن حيان. وترجم له في ج ١، ص ٤٨٢ فقال ثابت بن محمد بن يوسف بن حيان الكلاعي بضم الكاف أبو الحسن الغرناطي. قال في تاريخ غرناطة: كان فاضلاً نحوياً ماهراً مقرئاً معروفاً بالزهد والفضل والجودة والانقباض، أقرأ القرآن والعربية والأدب كثيراً وروى عن ابن بشكوال وبالإجازة عن السلفي، وعنه بالإجازة أبو القاسم بن الطليسان وأبو الحسن الرعيني، مات سنة ثمان وعشرين وستمائة - قال السيوطي: قلت: أخذ عنه الجمال بن مالك، وسبق في ترجمته ج ١، ص ١٣١: عن أبي حيان أنه قال: إن ثابتاً هذا لم يكن من أئمة النحويين بل كان من أئمة المقرئين.

(٣) س، د. عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين أبويشر [١٤٨ - ١٨٠ هـ = ٧٦٥ - ٧٩٦ م] ويقال: أبو الحسن، مولى بني الحارث بن كعب ثم مولى آل الربيع بن زياد الحارثي، أصله من البيضاء بفارس ونشأ بالبصرة، أخذ عن الخليل ويونس وأبي الخطاب الأخفش الأكبر وعيسى بن عمر. توفي سنة ١٨٠ وقيل ١٦١ أو ١٨٨ أو ١٩٤ هـ.  
- البغية: ج ٢، ص ٢٢٩؛ والشذرات: ج ١، ص ٢٥٢ - ٢٥٥؛ والوفيات: ج ٣، ص ٤٦٣ - ٤٦٥.

وقد ترجم السيوطي لثلاثة غيره يلقبون سيبويه في البغية وهم:

(أ) محمد بن عبد العزيز أبو نصر التميمي الأصهباني النحوي، حدث عن ابن فارس. ج ١، ص ١٦١.

(ب) محمد بن موسى الكندي المصري أبوبكر أو أبو عمران بن الصيرفي، عالم بالنحو والمعاني معتزلي (٢٨٤ - ٣٥٨ هـ) ج ١، ص ٢٥٠؛  
(ج) علي بن عبد الله أبو الحسن الكوفي المغربي المالكي النحوي، مولده بعد الستمائة ووفاته منتصف ربيع الأول سنة ٦٦٧ هـ. ج ٢، ص ١٧٠،

(٤) المرشاني، ظ، والصواب: ما أثبتته، ففي نفح الطيب ج ٢، ص ٤٢١ في الكلام عن ابن مالك: وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك المرشاني.



ومن مشايخه ابن يعيش<sup>(١)</sup> شارح «المفصل»، لازمه مدة ثم حضر عند تلميذه ابن عمرو<sup>(٢)</sup> فأعجب به وترك مجلس ابن يعيش.

ويقال: إنه جلس عند أبي علي الشلوين<sup>(٣)</sup> بضعة عشر يوماً.

قلت: وقد ذكر الشيخ تاج الدين التبريزي<sup>(٤)</sup> في أواخر شرحه «للحاجية النحوية» أن ابن مالك جلس في حلقة تدريس ابن الحاجب<sup>(٥)</sup> - رحمه الله -

(١) يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا النحوي الحلبي [١١٦١-١٢٤٥ م] موفق الدين أبو البقاء، كان يعرف بابن الصانع. قرأ النحو على فتيان الحلبي وأبي العباس البيزوري وسمع الحديث على الرضي التكريتي وأبي الفضل الطوسي، آخر من حدث عنه أبو بكر الدشتي، له شرح المفصل، ط، وشرح تصريف ابن جني. البغية: ج ٢، ص ٣٥١، الوفيات: ج ٧ ص ٤٦-٥٣، الشذرات: ج ٥، ص ٢٢٨-٢٢٩.

(٢) محمد بن محمد جمال الدين أبو عبد الله الحلبي (٥٩٦-٦٤٩ هـ) (١١٩٩-١٢٥١ م) النحوي، سمع من ابن طبرزد وأخذ النحو عن ابن يعيش وغيره. أخذ عنه البهاء بن النحاس والشرف الدمياطي، وشرح المفصل. - البغية: ج ١، ص ٢٣١.

(٣) عمر بن محمد: الأستاذ أبو علي الأشبيلي الأزدي المعروف بالشلوبين: بفتح الشين واللام وسكون الواو وكسر الموحدة.

وربما قيل: الشلوبيني [٥٦٢-٦٤٥ هـ = ١١٦٦-١٢٤٣ م] إمام في العربية، لازم أبا بكر محمد بن خلف بن صاف، وأخذ عن ابن ملكون، روى عن السهيلي وابن بشكوال. وعنه ابن أبي الأحوص وابن فرتون، له تعليق على كتاب سيبويه وشرحان على الجزولية والتوطئة في النحو.

- البغية: ج ٢، ص ٢٢٤، والوفيات: ج ٣، ص ٤٥١-٤٥٢؛ والديساج: ص ١٨٥-١٨٦.

(٤) علي بن عبد الله [٦٧٧-٧٤٦ هـ = ١٢٧٨-١٣٤٥ م] قرأ النحو على السيد ركن الدين الاسترابادي والركن الحدثي، والأصول على القطب الشيرازي، والبيان على النظام الطوسي. اختصر كتاب ابن الصلاح وله حواش على الحاوي.

- طبقات الشافعية: ج ٦، ص ١٤٦، الدرر الكامنة: ج ٣، ص ٦٣-٦٥؛ البغية: ج ٢، ص ١٧١.

(٥) أبو عمرو عثمان بن عمر جمال الدين الكردي (٥٧٠-٦٤٦ هـ) (١١٧٤-١٢٤٩ م). مقرأ نحوي فقيه مالكي، كان أبوه حاجباً للأمير عز الدين الصلاح، أخذ عن الشاطبي والبوصيري وأبي منصور الأيباري، ألف الكافية - ط وشرحها. والشافية - ط، وشرحها، والإيضاح: شرحاً على المفصل. والأمال. ومنتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجلد - ط - =

وأخذ عنه [واستفاد منه<sup>(١)</sup>]، ولم أقف على ذلك لغيره، ولا أدري من أين أخذه، والله أعلم بحقيقة الحال<sup>(٢)</sup>.

ومن تصانيفه «الإعلام بمثلث الكلام»<sup>(٣)</sup> كتاب بديع في بابيه و«التوضيح»<sup>(٤)</sup> في إعراب أشياء من مشكلات البخاري<sup>(٥)</sup> «أبان فيه عن اطلاع واسع ومادة غزيرة، و«قصيدته الطائية» في الفرق بين الظاء والضاد»<sup>(٦)</sup>، وشرحها، و«قصيدته اللامية» في أبنية الأفعال»<sup>(٧)</sup> و«عمدته»<sup>(٨)</sup> في النحو وشرحها، وأرجوزته الكبرى المسماة «الكافية الشافية»<sup>(٩)</sup> وشرحها<sup>(١٠)</sup>، وأرجوزته المختصرة من الكبرى [وتعرف<sup>(١١)</sup>] بـ «الألفية»<sup>(١٢)</sup>، وجل اشتغال الطلبة المصريين في هذا

= حدث عنه المنذري والدمياطي ويونس الدبوسي والعماد الباسي.

— البغية: ج ٢، ص ١٣٤، والغاية: ج ١، ص ٥٥٨—٥٥٩.

— والوفيات: ج ٣، ص ٢٤٨—٢٥٠.

(١) سقطت من، د.

(٢) أخذ ابن مالك رحمه الله أيضاً عن أبي الحسن علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي [٥٥٨ أو ٦٤٣ هـ = ١١٦٣ أو ١١٦٤—١٢٤٥ م] وأبي صادق الحسن بن صباح المخزومي (٦٣٢—٦٣٤ هـ) (١٠٠—١٢٣٤ م) وأبي الفضل نجم الدين مكرم بن محمد بن حمزة القرشي المعروف بابن أبي الصقر (٥٤٨—٦٣٥ هـ) (١١٥٣—١٢٣٧ م).

(٣) هو إكمال الإعلام بمثلث الكلام: أرجوزة مربعة طويلة — ط.

(٤) اسمه «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» — ط.

(٥) محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي، [١٩٤—٢٥٦ هـ = ٨١٠—٨٧٠ م] روى عن كثيرين منهم: عبدالله بن الزبير الحميدي وأبو بكر بن أبي شيبة وعبدالله بن يوسف التنيسي، وعنه مسلم بن الحجاج ومحمد بن عيسى الترمذي وغيرهما. له الجامع والأدب المفرد وخلق أفعال العباد والتاريخ الكبير والصغير، كلها مطبوعة، وغيرها.

— تهذيب التهذيب: ج ٩، ص ٤٧—٥٥؛ والوفيات: ج ٣، ص ٣٢٩—٣٣١ تحقيق

عبد الحميد وطبقات الحنابلة: ج ١، ص ٢٤٧—٢٧٩.

(٦) الضاد والطاء، ز، ظ، وهي الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد، فالصواب ما أثبتته.

(٧) هي كتاب المفتاح: في أبنية الأفعال — ط.

(٨) هي عمدة الحافظ وعدة اللافظ وشرحها محقق مطبوع.

(٩) مطبوعة.

(١٠) اسمه: الوافية — ط.

(١١) سقطت من، ز.

(١٢) وتسمى الخلاصة — ط.

الزمان بها. قال ابن رُشيد<sup>(١)</sup>:

ونظم رجزاً في النحو عظيم الفائدة تستعمله<sup>(٢)</sup> المشاركة، ثم<sup>(٣)</sup> نثره في كتابه المسمى: بـ (الفوائد النحوية والمقاصد المحوية)، ثم صنف كتابه: «تسهيل<sup>(٤)</sup> الفوائد وتكميل المقاصد<sup>(٥)</sup>»، تسهيلاً لذلك الكتاب وتكميلاً، وإنه لاسم طابق مسماه وعلم وافق معناه، غير أنه في بعض الأبواب يقصر<sup>(٦)</sup> عن معتاده ويترك ما ارتهن في إيراده، فسبحان المتفرد<sup>(٧)</sup> بالكمال.

قلت: وقد قرظ سعد الدين بن العربي<sup>(٨)</sup> الصوفي - رحمه الله - الكتاب المذكور المسمى «بالفوائد النحوية» فقال<sup>(٩)</sup>:

إن الامام جمال الدين فضله إلهه ولنشر العلم أهله

(١) رشد، ظ، وهو محمد بن عمر الفهري السبي أبو عبدالله محب الدين، يعرف بابن رشيد، (٦٥٧-٧٢١هـ) (١٢٥٩-١٣٢١م)، متضلّع في اللغة والعربية عالم بالحديث والرجال والقراءات.

قرأ على ابن أبي الربيع وحازم القرطاجني وغيرهما، ومن كتبه «ملء العيبة في ما جمع بطول الغيبة في الرحلة إلى مكة وطيبة» و«تلخيص القوانين في النحو» و«شرح التجنيس» لحازم.

- الدرر الكامنة: ج ٤، ص ١١١-١١٣، الديباج: ص ٣١٠-٣١١، البغية:

ج ١، ص ١٩٩.

(٢) يستعمله، ز.

(٣) في، ظ.

(٤) المسمى بتسهيل: د.

(٥) طبع مرتين.

(٦) تقصر، د.

(٧) المتفرد، ز، ظ.

(٨) محمد بن محمد بن علي (٦١٨-٦٥٦هـ) (١٢٢١-١٢٥٨م) شاعر، ولد في ملطية وتوفي بدمشق، له ديوان شعر، وزاد المسافر وأدب الحاضر. والده محمي الدين محمد بن علي بن العربي (٥٦٠-٦٣٨هـ) (١١٦٥-١٢٤٠م) الطائي الصوفي الفيلسوف الشهير القائل بوحدة الوجود. وشهرته: ابن عربي، كذا في فوات الوفيات: ج ٢، ص ٤٧٨-٤٨٤.

- ونفح الطيب: ج ٢، ص ٣٦١-٣٨٤. وفي شذرات الذهب: ج ٥،

ص ١٩٠-٢٠٢: ابن عربي ويقال: ابن العربي.

- وانظر ترجمة سعد الدين في: نفح الطيب ٢: ٣٦٩-٣٧٢، وشذرات الذهب:

ج ٥، ص ٢٨٣، وفوات الوفيات: ج ٢، ص ٣٢٥-٣٢٩.

(٩) فقال شعرا، ظ.

أملى كتابا له يُسمى الفوائد لم يزل مفيدا لذي<sup>(١)</sup> لب تأمله وكل<sup>(٢)</sup> مسألة في النحو يجمعها إن الفوائد جمع لانظير له<sup>(٣)</sup> فظن<sup>(٤)</sup> الصلاح الصفدي<sup>(٥)</sup> أن هذا تقرّظ لـ (تسهيل الفوائد) فقال في كتابه المسمى بـ «فض الختام عن التورية والاستخدام»: هذا في غاية الحسن لو كان الكتاب المذكور يسمى بـ «الفوائد» وإنما اسمه: «تسهيل الفوائد» فذكر المضاف إليه وترك المضاف الذي هو العمدة، فجعل التورية<sup>(٦)</sup> بسبب ذلك مقدوحاً فيها<sup>(٧)</sup>، وقد علمت اندفاع ذلك، وإنما نشأ له هذا الوهم من عدم اطلاعه على الكتاب المسمى بـ «الفوائد» وهو معذور لعزّة<sup>(٨)</sup> وجوده<sup>(٩)</sup>.

(١) الذي، د.

(٢) فكل، البغية.

(٣) الأبيات في البغية: ج ١، ص ١٣٣.

(٤) وطن، د.

(٥) خليل بن أبيك بن عبد الله صلاح الدين أبو الصفاء (٦٩٦-٧٦٤ هـ) = (١٢٩٦-١٣٦٣ م) — الصفدي، مولده بصفد في فلسطين، أخذ عن الشهاب محمود وابن سيد الناس وابن نباته وأبي حيان وسمع منه. من مؤلفاته الكثيرة: الوافي بالوفيات، التذكرة، الغيث المسجم في شرح لامية العجم—ط، نكت الهميان—ط.

— البدر: ج ١ ص ٢٤٣-٢٤٤؛ الدرر الكامنة: ج ٢، ص ٨٧-٨٨؛ الشذرات: ج ٦، ص ٢٠٠-٢٠١؛ طبقات الشافعية: ج ٦، ص ٩٤.

(٦) التوراة، د.

(٧) انظر البغية: ج ١، ص ١٣٣.

(٨) يعزه، د.

(٩) بقي من مؤلفات ابن مالك — رحمه الله —: (شرح التسهيل) وصل فيه إلى باب مصادر الفعل وزاد فيه ابنه إلى باب تميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك: فصل: ها. ويا حرفا تنبيه، ساقه ولم يشرحه حسب المخطوطة التي وقفت عليها في دار الكتب المصرية رقم (١٠ نحو). المؤصل في نظم المفصل، سبك المنظوم وفك المختوم واكمال العمدة وشرحه، المقدمة الأسدية، شرح الجزولية، نكتة نحوية على مقدمة ابن الحاجب، نظم الفرائد، إكمال الإعلام بتلخيص الكلام: قريب الشبه بإكمال الإعلام بمثلث الكلام، ولكنه مغاير له في بعض الألفاظ، ثلاثيات الأفعال، شرح لامية الأفعال—ط، تحفة المودود في المقصور والمدود—ط، شرح تحفة المودود، الاعتماد في نظائر الظاء والضاد، النظم الأوجز فيما يهزم وما لا يهزم وشرحه، وفاق الاستعمال في الإعجام والإهمال، كتاب الألفاظ المختلفة، ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في =

---

= الفصل، فتاوى في العربية، ماورد من الأفعال بالواو والياء: منظومة—ط، إيجاز التعريف في علم التصريف، المالكية: منظومة في القراءات، اللامية: منظومة في القراءات، ما اختلف إعجابه واتفق إفهامه، ذكره الدماميني في هذا الشرح في ق ١٥٩ ب من المخطوطة جمع اللغات المشكلة، ذكر في القاموس (فتاً) وفي هذا الشرح ق ١٥٩ ب من المخطوطة، وبين بعض هذه الكتب تشابه في الأسماء، فليس ببعيد أن يكون المسمى واحداً وجرى التصحيف فيها على السنة النقلة وأقلام النساخ.



## رواية الدماميني للتسهيل

قلت: وأنا/أروي كتاب التسهيل هذا عن شيخنا برهان الدين ابراهيم ابن أحمد<sup>(١)</sup> بن عبد الواحد الضرير الشامي<sup>(٢)</sup> المقيم بجامع الأقمر من القاهرة<sup>(٣)</sup> المصرية، كان - رحمه الله [تعالى<sup>(٤)</sup>] - أخبرنا به إجازة، قال: أخبرنا الشيخ أثير<sup>(٥)</sup> الدين أبو حيان<sup>(٦)</sup> سماعاً عليه، قال: أخبرنا [الشيخ<sup>(٧)</sup>]

- 
- (١) محمد، ز، ظ، وما أثبتته موافق لما في الشذرات وإنباء الغمر.
- (٢) إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن بن سعيد التنوخي البعلي ثم الشامي نزيل القاهرة (٧٠٩ أو ٧١٠ - ٨٠٠ هـ) (١٣٠٩ أو ١٣١٠ - ١٣٩٧ م). الشافعي شيخ الإقراء ومسند القاهرة أخذ عن كثيرين منهم أبو حيان والبرزالي والمزي وعنه كثيرون منهم الحافظ ابن حجر والدماميني صاحب هذا الشرح، كف بصره في آخر أيامه.
- الشذرات: ج ٦، ص ٣٦٣-٣٦٤، إنباء الغمر ٢: ٢٢-٢٣.
- (٣) عاصمة الإقليم المصري، أنشأها جوهر غلام المعز، انظر معجم البلدان ج ٧، ص ١٩.
- (٤) سقطت من، ز، ظ.
- (٥) أمين، د، وهو خطأ.
- (٦) محمد بن يوسف بن علي أثير الدين الأندلسي الغرناطي النفزي نسبة إلى نفزة قبيلة من البربر (٦٥٤-٧٤٥ هـ) (١٢٥٦-١٣٤٤ م). نحوي لغوي، أخذ عن أبي جعفر بن الطباع وأبي الحسن الأبهدي وابن الصائغ وغيرهم. ومن مؤلفاته: تحاف الأريب بما في القرآن من الغريب - ط، والتذليل والتكميل في شرح التسهيل. و«البحر المحيط» تفسير - ط. و«التذكرة» في العربية.
- كف بصره في آخر أيامه.
- البغية: ج ١، ص ٢٨٠؛ شذرات الذهب: ج ٦، ص ١٤٥-١٤٧؛ الغاية: ج ٢، ص ٢٨٥؛ نكت الهميان: ص ٢٨٠-٢٨٦.
- (٧) سقطت من، د.

ابن أبي الفتح البعلبكي<sup>(١)</sup> إجازة، قال: أخبرنا الإمام جمال الدين محمد بن مالك إجازة قال:

(١) أبو عبد الله محمد شمس الدين بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلبي الحنيلي [٦٤٥-٧٠٩هـ = ١٢٤٧-١٣٠٩م]. ولد ونشأ في بعلبك. أخذ عن ابن مالك وابن عبد الدائم وابن أبي اليسر وغيرهم. وأخذ عنه تقي الدين السبكي وأبو حيان. ومن مؤلفاته: شرح على الألفية وشرح على الجرجانية، والمطلع على أبواب المقنع - ط.

- ذيل طبقات الحنابلة ٢: ٣٥٦-٣٥٨؛ البغية ١: ٢٠٧-٢٠٨؛ الشذرات\*

٢٠: ٢١.



## مقدمة التسهيل وشرحها

الجار والمجرور [المضاف<sup>(١)</sup>] في محل نصب على الحال، وهو ظرف مستقر متعلق بمقدر عام [محذوف<sup>(٢)</sup>] [أي<sup>(٣)</sup>] ملتبساً باسم الله، والمعنى بحسب القرينة: متبركاً باسم الله، لكن<sup>(٣)</sup> ذلك لا يوجب كونه ظرفاً لغواً، كما في الجار والمجرور من قولك: زيد على الفرس، فإنه متعلق بكون عام، أي: كائن على الفرس، وهو بحسب القرينة بمعنى راكب، فيجعل ظرفاً مستقراً لا لغواً، وصاحب تلك الحال هو الضمير المستكن في عاملها المقدر، إذ المعنى: متبركاً باسم الله أبتدىء الكتاب<sup>(٤)</sup>.

«حامداً لله» حال بعد حال، ترك المصنف عطفها على الأولى إشعاراً بالقصد إلى التسوية بين التسمية والحمد في جعل كل منهما مبتدأً به، ليتوصل بذلك إلى الجمع بين الحديثين الواردين في ذلك: «كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه

(١) سقطت من، د.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) ولكن، د.

(٤) إعراب الشارح متعلق الجار والمجرور تضمن مقدرين «الحال وعاملها» ورأى البصريين أن الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: ابتدائي باسم الله، وعلقه الكوفيون بفعل محذوف مقدم قدره: ابتدأت باسم الله.

— البحر ١: ١٦، وعلقه الزمخشري بفعل محذوف متأخر مناسب، أي: باسم الله أقرأ ونحوه.

— الكشف ج ١، ص ٢-٤ وبين الكوفيين خلاف، وبين البصريين خلاف.

— انظر القرطبي، ج ١، ص ٩٩.

ببسم<sup>(١)</sup> الله فهو أبتر<sup>(٢)</sup>» و«كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله<sup>(٣)</sup> فهو أجذم<sup>(٤)</sup>»، فوقع الابتداء بالتسمية حقيقة إثارةً لمتابعة الكتاب العزيز وما عليه الإجماع<sup>(٥)</sup>، ووقع بالحمد له<sup>(٦)</sup> أيضاً، لكن بالإضافة إلى ما بعده، والابتداء أمر عرفي يعتبر ممتداً من حين الأخذ في التصنيف إلى الشروع في البحث، فكل من الحالين المذكورين<sup>(٧)</sup> وما بعدهما مقارن [له<sup>(٨)</sup>]، ويقع في بعض النسخ بعد التسمية لفظ (قال<sup>(٩)</sup>) مسنداً إلى المصنف - رحمه الله -، وبعد ذلك قوله: حامداً لله. ولا يخفى أن ما في هذه النسخة مانع من حمل الكلام على ما قررناه آنفاً، وكأنه - والله أعلم - من تصرف<sup>(١٠)</sup> النساخ.

(١) بسم: د.

(٢) استشهد به الزمخشري في الكشف، ج ١، ص ٣-٤، وفيه «بسم الله». وقال ابن حجر في الكافي الشافي «المطبوع بهامش الكشف» ج ١، ص ٤: لم أره هكذا، والمشهور فيه حديث أبي هريرة من رواية قرّة عن الزهري «لا يبدأ فيه بحمد الله أقطع» أخرجه أبو عوانة في صحيحه وأصحاب السنن، ولأحمد من هذا الوجه، «لا يفتتح بذكر الله فهو أبتر أو أقطع». وللخطيب في الجامع من طريق مبشر بن إسماعيل عن الزهري «لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع» والراوي له عن مبشر مجهول. انتهى بتصرف.

(٣) بالحمد، د، بحمد الله، ز.

(٤) أخرجه أبو داود عن أبي هريرة بلفظ «كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم». قال المنذري: قال أبو داود: رواه يونس وعقيل وشعيب وسعيد بن عبد العزيز عن الزهري عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مرسلأ، وقال فيه: زعم الوليد عن الأوزاعي، وذكر جماعة روه عن الزهري مرسلأ. وأخرجه النسائي مسنداً ومرسلأ. وأخرجه ابن ماجه وقال فيه «أقطع»، وفي إسناده قرّة: وهو ابن عبد الرحمن بن حيويل المعافري المصري، كنيته أبو محمد، ويقال: أبو حيويل.

قال الإمام أحمد: منكر الحديث. انتهى.

- تهذيب السنن، ج ٧، ح ٤٦٧٣، وانظر ابن ماجه - ج ١، ح ١٨٩٤.

(٥) من الإجماع، د.

(٦) بالحمد، د.

(٧) الحاليتين المذكورتين، د.

(٨) سقطت من، د.

(٩) وعلى ذلك (م).

(١٠) تصريف، د.

فإن قلت: بتقدير ثبوته كذلك عن المصنف يكون «حامداً لله» — بحسب الظاهر — حالاً من فاعل (قال)، لكن المقول — وهو قوله فيما يأتي: هذا كتاب في النحو... إلى آخره<sup>(١)</sup> — مانع من مقارنة الحال لعاملها. وإن قلت (حامداً) بمعنى: مريداً للحمد؛ لتأتى [المقارنة<sup>(٢)</sup>] فات<sup>(٣)</sup> المقصود الأهم من ابتدائه بالحمد قبل الشروع في الأمر ذي البال الذي هو بصده، فماذا تصنع فيه؟

قلت: أجعله: حينئذٍ حالاً مؤكدة لعاملها المقدر، أي: أحمد حامداً لله، على ما هو الأصح عند المصنف في [مثل<sup>(٤)</sup>] عائداً بالله، وأقائماً<sup>(٥)</sup> وقد قعد الناس<sup>(٦)</sup>؟

(١) إلخ، د، إلى آخر، ظ.

(٢) سقطت من، ز.

(٣) فاتا، ز.

(٤) سقطت من، د.

(٥) وقائماً، د.

(٦) قرر ذلك في التسهيل ص ٨٩، وفي شرحه ٩٧: ب.

ففي التسهيل: (وقد ينوب عن المصدر اللازم لإضمار ناصبه صفات: كعائداً بك، وهنيئاً لك، وأقائماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب، وقائماً — علم الله — وقد قعد الناس).

وفي شرحه: (الأصل في الدعاء والإنشاء والتوبيخ والاستفهام أن يكون بالفعل، وكثرت نيابة المصدر عنه في ذلك لقوة دلالة عليه)...

وقد يقوم مقام المصدر صفات مقصود بها الحالية على سبيل التوكيد نحو: عائداً بالله من شرها، وهنيئاً لك، وأقاعداً وقد سار الركب، وقائماً — علم الله — وقد قعد الناس، ف وقعت الصفات في مواقع المصادر، لتضمنها إياها، وجعلت أحوالاً مؤكدة لعواملها المقدرة، واستغني بها عن المؤكد، كما استغني عن المصادر، ولا يستبعد كون الحال مؤكدة لعاملها مع كونه من لفظها، فإن ذلك واقع في فصيح الكلام كقوله تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾؛ ومن نيابة الحال عن المصدر في الإنشاء قول عبد الله بن الحارث السهمي من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين:

أحق عذابك بالقوم الذين طغوا وعائداً بك أن يعلو فيطغوني

أراد: أعوذ بك، فحذف الفعل وأقام الحال، كما كان يفعل بالمصدر لو قال: عيذاً بك. انتهى كلام ابن مالك.

— والاستشهاد بالآية: وسخر لكم: إنما يتم على قراءة السبعة عدا ابن عامر وحفص عن عاصم انظر البحر ج ٥ / ٤٧٩.

أو مفعولاً مطلقاً<sup>(١)</sup> جاء على وزن فاعل كما هو مذهب المبرد<sup>(٢)</sup> حينئذٍ فالقول هو مجموع المقدر والمذكور من قوله: أحمد حامداً لله إلى آخر الكلام.

«رب العالمين» أي: مالكهم، والعالمون جمع عالم<sup>(٣)</sup>، وهو اسم مشتق من العلم، لكنه اسم لذوي العلم أو لكل جنس يعلم به الخالق، سواء كان من ذوي العلم أو لا، كالطابع لما يطبع به والخاتم لما يختم به، يقال: عالم الملك وعالم الإنس وعالم الجن، وكذا عالم الأفلاك وعالم النبات وعالم الحيوان، وليس اسماً لمجموع ماسوى الله تعالى، بحيث لا يكون له أفراد بل أجزاء فيمتنع

(١) نسب هذا القول إلى المبرد كثير من المؤلفين منهم: الرضي في شرح الكافية: ج ١، ص ٢١٤، ونسبه إلى سيبويه والزنجشري أيضاً السيوطي في الجمع ج ١، ص ١٩٣-١٩٤ وذكر أن رأي الأكثرين نصبه على الحالية المؤكدة لعاملها المتلزم إضماره والذي يفهم من كلام سيبويه ج ١، ص ١٧١: أن مثل هذا حال عامله من لفظه والتقدير: «أتقوم قائماً» وفي تعليق السيرافي على سيبويه ج ١، ص ١٧١: أن المبرد يرى أنه مفعول مطلق، وعقب بقوله:

«والقول عندي ما قاله سيبويه؛ لأنه قد تكون الحال توكيدا كما يكون المصدر توكيدا... هذا: والذي في المقتضب ج ٣، ص ٢٢٩، ٢٦٤: أن «أقائماً» حال عامله محذوف تقديره «أثبت قائماً».

(٢) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي البصري أبو العباس المبرد [٢١٠-٢٨٥ أو ٢٨٦ هـ / ٨٢٦-٨٩٩ أو ٩٠٠ م]. أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني وعنه إسماعيل الصفار ونفطويه والصولي. ومن كتبه: «معاني القرآن» و«الكامل-ط» و«المقتضب-ط» و«إعراب القرآن» و«شرح لامية العرب-ط». لقبه المازني «المبرد» - بكسر الراء - حين قرأ عليه كتابه «الألف واللام» فسأله عن ما فيه، فأجابه، ومعناه: المثبت للحق، وفتح الراء من صنع الكوفيين.

- البغية، ج ١، ص ٢٦٩.

- الوفيات: ٤: ٣١٣-٣٢٢، لسان الميزان: ٤٣٠-٤٣٢.

(٣) العالم، ز، ظ.

جمعه، والمصنف يخالف<sup>(١)</sup> في ذلك<sup>(٢)</sup>، وسيأتي الكلام عليه<sup>(٣)</sup> عند إفضاء النوبة<sup>(٤)</sup> إليه<sup>(٥)</sup> إن شاء الله تعالى.

«ومصلياً» حال أخرى عطفها على ما قبلها إشعاراً بتبعيتها للتبرك بالتسمية والحمد في المقارنة لابتداء الكتاب. «على محمد سيد المرسلين» فيه استعمال السيد في غير الله تعالى ويشهد له من الكتاب [العزیز<sup>(٦)</sup>] قوله تعالى: ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا<sup>(٧)</sup>﴾ وقوله [تعالى<sup>(٦)</sup>]: ﴿وَأَلْفِيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ<sup>(٨)</sup>﴾.

ومن السنة قوله — صلى الله عليه وسلم —: «أنا سيد ولد آدم ولا

(١) مخالف، ز.

(٢) قال في شرح التسهيل (١: ٨٧-٨٨): (وأما عالمون فاسم جمع مخصوص بمن يعقل وليس جمع عالم، لأن العالم عام والعالمين خاص، وليس ذلك شأن المجموع، ولذا أبو سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عرب؛ لأن العرب يعم الحاضرين والبادين، والأعراب خاص بالبادين. وقال بعضهم: العالمون جمع عالم مراداً به ما يعقل، وفعل به ذلك لتقوم جمعيته مقام ذكره موصوفاً بما يدل على عقله. وهذا لا يصح؛ إذ لوجاز في عالم هذا الذي زعم لجاز في غيره من أسماء الأجناس الواقعة على ما لا يعقل وعلى ما يعقل، فكنا نقول في جمع شيء أو شخص إذا أريد به ما يعقل: شيئون وشخصون، وفي امتناع ذلك دليل فساد ما أفضى إليه).

(٣) وستكلم على ذلك، ز.

(٤) النوبة، الفرصة والدولة.

— اللسان: ج ٢، ص ٢٧٣.

(٥) في ١: ٢٤٠.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُشْرِكُ بِحُجَّتِي مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ ٣٩ آل عمران (٣).

(٨) ﴿وَأَسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ وَأَلْفِيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ٢٥ يوسف (١٢).

فخر<sup>(١)</sup> / وقوله في الحسن<sup>(٢)</sup> بن علي - عليهما السلام<sup>(٣)</sup> - : «إن ابني هذا سيد<sup>(٤)</sup>»، وقوله: «قوموا إلى سيدكم<sup>(٥)</sup>».

وفي «المقتفى» لجدي من قبل الأم قاضي القضاة ناصر الدين بن المنير<sup>(٦)</sup> صاحب «الانتصاف من الكشاف<sup>(٧)</sup>» - رحمه الله - حكاية ثلاثة أقوال في المسألة:

جواز إطلاقه على الله - عز وجل<sup>(٨)</sup> - وعلى غيره، [وامتناع إطلاقه على

(١) لفظ مسلم عن أبي هريرة: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع وأول مشفع» ج ٤، ح ٢٢٧٨، و«أنا سيد الناس يوم القيامة... الخ» بلفظ مغاير، ج ١، ح ١٩٤.

- وانظر التهذيب، ج ٧، ح ٤٥٥٨ وأحمد عن ابن عباس: ج ١، ص ٢٨١، ٢٩٥-٢٩٦. «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر» في حديث طويل.

(٢) ابن أبي طالب الهاشمي القرشي أبي محمد سبط الرسول صلى الله عليه وسلم - (٣-٥٠ هـ) (٦٢٤-٦٧٠ م). بويع بالخلافة بعد وفاة أبيه سنة ٤٠ هـ ثم تنازل عنها لمعاوية حقناً لدماء المسلمين بعد ستة أشهر وخمسة أيام.

- الحلية: ج ٢، ص ٣٥-٣٩.

- والإصابة: ج ١، ص ٣٢٧-٣٣٠؛ والتهذيب: ج ٢، ص ٢٩٥-٣٠١.

(٣) رضي الله عنهما، د.

(٤) أخرجه البخاري عن أبي بكر - رضي الله عنه - في قصة طويلة: ج ٣، ص ١٦٢ بهذا اللفظ، وج ٤، ص ١٦٣؛ ج ٥، ص ٢٢؛ ج ٩، ص ٤٧، ٤٨: بلفظ: «ابني هذا سيد» الخ. وانظر تهذيب السنن، ج ٧، ح ٤٤٩٧.

(٥) عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - في سعد بن معاذ لما نزل على حكمه بنو قريظة. أخرجه البخاري، ج ٥، ص ٣٠: «قوموا إلى خيركم أو سيدكم» الخ، وص ٩٣: «قوموا إلى سيدكم أو خيركم»، ومسلم ج ٣، ح ١٧٦٨، وتهذيب السنن: ج ٨، ح ٥٠٥٢.

(٦) أحمد بن محمد بن منصور الجذامي الإسكندري يكنى أبا العباس [١٢٢٣-١٢٨٣ هـ = ١٢٢٣-١٢٨٤ م] سمع من أبيه وابن دواج ومنه أبو حيان وغيره. صنف «التفسير» و«الانتصاف» ومناسبات تراجم البخاري.

- البغية: ج ١ ص ٣٨٤؛ وفوات الوفيات: ج ١ ص ١٣٢-١٣٤؛ والشذرات:

ج ٥ ص ٣٨١؛ كشف الظنون: ١: ٥٤٦.

(٧) مطبوع بذييل الكشاف الزعشمري.

(٨) تعالى، د.

الله حكاية عن الإمام مالك<sup>(١)</sup>، وامتناع إطلاقه إلا على الله تمسكاً بما روي أنه عليه السلام<sup>(٢)</sup> - قالوا له: ياسيدنا، فقال: «السيد<sup>(٣)</sup> هو الله<sup>(٤)</sup>». وقد عرفت أن في الكتاب والسنة ما يدل على خلاف ذلك.

ونقل النووي<sup>(٥)</sup> في الأذكار<sup>(٦)</sup> عن النحاس<sup>(٧)</sup> أنه جوز إطلاقه على غير

(١) ما بين المعقوفين ساقط من، ز. ومالك هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي الحميري [٩٠ أو ٩٣-١٧٩ هـ = ٧٠٨ أو ٧١١-٧٩٥ م] إمام دار الهجرة مولده ووفاته بها، وهو أحد الأئمة الأربعة، أفتى في المدينة ستين سنة. أخذ عن كثيرين منهم: محمد بن شهاب الزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري وأيوب السختياني، وعنه كثيرون منهم الإمام الشافعي ويحيى بن يحيى الليثي، ويحيى بن يحيى التميمي. ألف الموطأ - في الحديث ط ورسالة: في الوعظ- ط، وكتاباً: في المسائل.

- حلية الأولياء: ج ٦ ص ٣١٦-٣٥٥، والديباج، ص ١١-٣٠، والوفيات:

ج ٤ ص ١٣٥-١٣٩.

(٢) صلى الله عليه وسلم، د.

(٣) إنما السيد، ز، ظ.

(٤) بعض من حديث أخرجه أبو داود؛ ج ٧ ح ٤٦٣٨ عن مطرف بن عبد الله بن الشخير - رضي الله عنهما - قال: قال أبي «انطلقت في وفد بني عامر إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: أنت سيدنا، فقال: السيد الله تبارك وتعالى، قلنا: وأفضلنا فضلاً وأعظمنا طُولا، فقال: قولوا بقولكم أو بعض قولكم ولا يستجرينكم الشيطان».

(٥) أبوزكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن محبي الدين الحزامي الحوراني الشافعي (٦٣١-٦٧٦ هـ) (١٢٣٣-١٢٧٧ م). نسبته إلى نوى من قرى حوران في سورية، بها ولد ومات. أخذ عن إسحق المغربي كمال الدين والرضي بن برهان وابن مالك محمد بن عبد الله وغيرهم. من كتبه: المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج - ط، وتهذيب الأسماء واللغات - ط، ومنهاج الطالبين - ط، ورياض الصالحين - ط.

- طبقات الشافعية: ج ٥ ص ١٦٥-١٦٨؛ الشذرات: ج ٥ ص ٣٥٤-٣٥٦.

(٦) المنتخبة من كلام سيد الأبرار - ط.

(٧) أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس المرادي النحاس [٣٣٧-٣٣٨ هـ = ٩٤٨-٩٤٩ م] نحوي مصري، أخذ عن الأخفش الأصغر والمبرد والزجاج ألف: ناسخ القرآن ومنسوخه - ط، شرح المعلقات السبع، شرح أبيات الكتاب، أدب الكتاب.

- الوفيات: ج ١ ص ٩٩-١٠٠؛ البغية: ج ١ ص ٣٦٢؛ الشذرات: ج ٢

ص ٣٤٦.

الله إلا أن يعرف بأل، ثم قال: والأظهر جوازه بالألف واللام لغير الله تعالى<sup>(١)</sup>.

«وعلى آله» هم بنو هاشم<sup>(٢)</sup> وبنو المطلب<sup>(٣)</sup> على المختار عندنا وعند الشافعية، وقيل: عترته وأهل بيته، وقيل: جميع أمته، وهو قول ينقل عن الإمام مالك — رضي الله [تعالى<sup>(٤)</sup>] عنه — والصحيح جواز إضافة آل إلى مضممر كما استعمله المصنف، وسيأتي فيه كلام، وبعضهم يدعي أن أصله: أهل، فقلبت الهاء همزة ثم الهمزة ألفاً، ويستدل بتصغيره على أهيل، وهو غير متجه، فإنهم قالوا: أهل وآل وأهيل وأويل. «وصحابتة<sup>(٥)</sup> أجمعين» الصحابة بفتح الصاد وقد تكسر، تطلق على الصحبة وهي<sup>(٦)</sup> المعاشرة، وتطلق على الأصحاب جمع صاحب، والصحابي: من اجتمع مؤمناً<sup>(٧)</sup> بالنبى صلى الله عليه وسلم وإن لم يرو [عنه<sup>(٨)</sup>] ولم تطل مجالسته له، هذا هو الصحيح من الخلاف فيه، وبين الآل والصحابة عموم وخصوص من وجه، فعلي<sup>(٩)</sup> — رضي الله عنه — من

(١) الأذكار ص ٣٢٢: لكن قيد النحاس — رحمه الله — هذا الإطلاق بعدم الفسوق، وكذا النووي.

(٢) هذا لقب جدهم، واسمه: عمرو بن عبد مناف بن قصي بن كلاب، وعقبه من ابنه شيبه، وهو عبد المطلب، لا عقب له من غيره.

— ابن حزم: ١٤-١٥.

(٣) هم بنو المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب، وهم كثيرون.

— ابن حزم: ٧٢-٧٣.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) وصحبه، م.

(٦) وهو، د.

(٧) مسلماً، د.

(٨) أبو الحسن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي (٢٣ ق.هـ-٤٠ هـ).

(٩) (٦٠٠-٦٦١ م) رابع الخلفاء الراشدين وأحد العشرة المبشرين بالجنة، ابن عم النبي — صلى

الله عليه وسلم — وزوج ابنته فاطمة — رضي الله عنها — وأول من أسلم من الصبيان. اختلف

في اسم أبيه فقيل: عبد مناف أو شيبه أو عمران، والأول الأصح.

— الإصابة: ج ٣ ص ٥٠١-٥٠٣؛ الحلية: ج ١ ص ٦١-٨٧؛ الطبري: ج ٦

ص ٨٢-٩١.



الآل والصحابة وسلمان الفارسي<sup>(١)</sup> - رضي الله عنه - من الصحابة لا من الآل، والتابعي الذي هو من بني هاشم أو بني المطلب من الآل لا من الصحابة. «هذا» أشار به إلى ما قدره في نفسه مما اشتمل عليه هذا التأليف، وإن لم يكن حينئذٍ موجوداً بالفعل لقوة الأسباب المقتضية لحصوله وحضوره في الخارج، وإنما قلنا ذلك لما يشعر به قوله فيما يأتي: «وها أنا ساع فيما انتدبت إليه. من أنه قال ذلك قبل الشروع في التصنيف.

وفصل الجملة الإسمية المركبة من (هذا) وخبره عما قبلها لعدم الجامع بينهما، وهو مقتضى لكمال الانقطاع كما علم في موضعه. «كتاب في النحو»، أي: كائن فيه، والمراد - بحسب القرينة - مؤلف فيه، على تشبيهه ملابسته ما بين اللفظ والمعنى بملابسة الظرفية، وتارة بجعل<sup>(٢)</sup> المعنى ظرفاً للفظ، [كما<sup>(٣)</sup>] عمل<sup>(٤)</sup> المصنف من جهة كونه حاصراً له آخذاً بجوانبه<sup>(٥)</sup> بحيث لا يخرج طرف من اللفظ عن طرف من المعنى، وهو أمر شائع، يقال: هذه الآية في حكم كذا، وهذا الكتاب في علم كذا، وهذه القصيدة في مدح فلان. وتارة بجعل<sup>(٦)</sup> اللفظ ظرفاً للمعنى، كما يقال: هذه المسألة في كتاب كذا، وهو ظاهر، حتى شاع أن الألفاظ أوعية للمعاني وقوالب لها وبمنزلة الكسوة واللباس.

والنحو: علم بأصول يعرف بها أحوال الألفاظ العربية بحسب تركيب بعضها مع بعض وتأديتها لأصل المعنى.

(١) أبو عبدالله، يقال: سلمان بن الإسلام وسلمان الخير من رامهرمز أو أصبهان أسر في طريقه للمدينة يطلب الرسول صلى الله عليه وسلم وبيع فيها رقيقاً، ولي ولاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - آخراً فأعتقه، ولي المدائن، وتوفي سنة (٣٦ أو ٣٧ هـ) (٦٥٦ أو ٦٥٧ م).  
- الإصابة: ج ٢ ص ٦٠-٦١؛ الاستيعاب: ج ٢ ص ٥٣-٥٩؛ الحلية: ج ١ ص ١٨٥-٢٠٨؛ ابن سعد: ج ٤ ص ٧٥-٩٣.

(٢) يجعل، ز، ظ.

(٣) سقطت من، ز.

(٤) فعل، د.

(٥) لجوانبه، د، ظ.

(٦) يجعل، ز، ظ.

فإن قلت: بعضهم عرّف النحو بما يشمل في الإعراب والتصريف فقال: هو علم بأصول يعرف <sup>(١)</sup> بها أحوال <sup>(٢)</sup> الألفاظ العربية إفراداً بحسب هيئاتها وما يعد من أحوال أبنيتها أو تركيباً <sup>(٣)</sup> بحسب ما يعرض لها من الأمور التي يؤدي بها أصل المعنى. وهذا الذي ينبغي أن يحمل كلام المصنف عليه؛ لأن كتابه مشتمل على القسمين،/ وذلك ظاهر في أنه لم يرد بالنحو ما يقابل التصريف.

٨

قلت: حمل كلامه على هذا لا يجدي نفعاً:

أما أولاً: فلأنه جعل التصريف علماً مستقلاً برأسه وعرفه بما هو مذكور في محله من كتابه، فتعين أنه لم يرد بعلم <sup>(٤)</sup> النحو ما يشمل الفنين <sup>(٥)</sup>.

وأما ثانياً: فلأنه أدخل في كتابه هذا علم الخط [أيضاً <sup>(٦)</sup>]، فإذا لا يندفع بذلك السؤال بأن كتابه هذا حاوٍ لعلم النحو وغيره، فلم خصص النحو بالذكر؟ وإنما الذي ينبغي أن يحمل عليه أنه <sup>(٧)</sup> أراد بالنحو ما هو معروف في الاصطلاح المشهور <sup>(٨)</sup> كما تقدم. ويوجه <sup>(٩)</sup> تخصيصه له بالذكر دون التصريف والهجاء مع اشتغال تصنيفه على الجميع: بأنه ذكر معظم ما هو فيه وهو النحو بناء على أنه المقصود له بالذات وما عداه يسير بالنسبة إليه ومذكور بحسب التبعية له لغرض يتعلق بذلك عنده.

«جعلته»، أي أنشأته، بمعنى أردت إنشاءه لما <sup>(١٠)</sup> سبق <sup>(١١)</sup>، «بعون الله»

(١) تعرف، ز، ظ.

(٢) بها أحوال بها أحوال، د.

(٣) تركيبها، ز، ظ.

(٤) يرد المص بعلم، د.

(٥) العلمين، د.

(٦) ليست في، د.

(٧) بانه، د.

(٨) في المشهور، د.

(٩) وتوجه، ز.

(١٠) كما، د.

(١١) في كلامه على قول المصنف: هذا كتاب: ١ : ٤٥.

ظرف مستقر في محل نصب على الحال<sup>(١)</sup> من فاعل (جعلته)، أي حال كوني ملتبساً بعون الله، والمراد بالالتباس - بحسب القرينة - الاستمداد، أي: مستمداً بعون الله، وهذا لا ينافي كونه مستقراً كما مر [في بحث البسمة<sup>(٢)</sup>].

«مستوفياً لأصوله»، أي آخذاً لها بكماها، من قولك: استوفى فلان [حقه<sup>(٣)</sup>]، إذا أخذه وافيّاً كاملاً.

والأصول: جمع أصل، وهو ما يتفرع عليه غيره، وكأنه أراد به<sup>(٤)</sup> القاعدة، وهي: حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته لتعرف أحكامها منه كقولنا: كل فاعل يجب رفعه.

و(مستوفياً)، حال من مفعول جعلته، فقد توالى حالان من شيئين الأولي للأول والثانية للثاني كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، [لكن<sup>(٦)</sup>] أولى الحالين هنا من المفعول والثانية من الفاعل عكس ما في كلام المصنف، فالتوافق بينهما في مطلق الأولية والثانية، والتخالف في خصوص الأول والثاني. «مستولياً على أبوابه وفصوله»، أي ظاهراً عليها بالغاً منها الغاية، من قولهم: استولى على الأمر، أي: بلغ الغاية منه.

وأبواب العلم مداخلة التي يتوصل<sup>(٧)</sup> إليه منها، استعيرت من أبواب الدار، وهي منافذها التي يدخل منها إليها.

والفصول: جمع فصل وهو ترجمة لطائفة من مسائل الباب مشتركة في حكم يختص<sup>(٨)</sup> بها، كالفصل الذي يذكر في باب الفاعل متضمناً للمواضع التي

(١) في محل نصب على الحال مكررة في، ز.

(٢) عن، د. وانظر ١ : ٣٧.

(٣) سقطت من، ز.

(٤) أراد به: كررت في، ز.

(٥) ﴿... ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٣٢: النحل (١٦).

(٦) عن، د، ز.

(٧) نتوصل، د.

(٨) تختص، د.

يجب فيها تقديمه مثلاً، فهو أخص من مطلق الباب، وربما يذكر فيه أشياء خرجت عن القواعد وشذت عن النظائر وعسر انقيادها لأزمة الضوابط. وإنما يفعل المصنفون ذلك تسهياً على الأفهام<sup>(١)</sup> وضبطاً للأحكام؛ لئلا تنتشر فيعسر تحصيلها، وترجموه بالفصل لأنه فاصل أي قاطع لما فيه عن الاختلاط بغيره.

وفي قوله: مستوفياً ومستولياً الجناس [المضارع؛ لأن الحرفين اللذين وقع بهما الاختلاف - وهما الفاء واللام - متقاربان في المخرج.

وفي: أصوله وفصوله الجناس<sup>(٢)</sup> [اللاحق لوقوع الاختلاف بحرفين متباعدين وهما الهمزة والفاء.

«فسميته»<sup>(٣)</sup>، أي الكتاب المذكور «لذلك» الأمر الذي سبق من جعله مستوفياً لأصول النحو مستولياً على أبوابه وفصوله «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد»<sup>(٤)</sup>، فهو علم قصدت مناسبته، ووجه ذلك أن الاطلاع على جميع الأصول والإحاطة بها على التمام بحيث لا يشذ منها شيء<sup>(٥)</sup>، أمر يسهل على الفهم استثمار الفوائد، وييسر عليه تفريعها والبلوغ [من الأبواب والفصول]<sup>(٦)</sup> إلى الغاية بحيث يطلع منها على الفروع المبنية على الأصول ويعرف/ منها المسائل<sup>٩</sup> التي قد تشذ عن الضوابط ولا تكاد تدخل تحت قانون حاصر مكمل للمقصود من تحصيل الفن على الوجه الأكمل. فظهرت المناسبة.

وجعله<sup>(٧)</sup> نفس التسهيل والتكميل على طريق المبالغة. و(أل) في الفوائد والمقاصد إن كانت للعهد في «الفوائد النحوية والمقاصد المحوية» - وهو الكتاب

(١) للأفهام، د.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(٣) سميته، د.

(٤) تسهيل المقاصد وتكميل الفوائد، ط.

(٥) شيء منها، د.

(٦) ساقط من، د.

(٧) فجعله، د.

الذي تقدم التنبيه عليه في الترجمة<sup>(١)</sup> - فصحيح ولا مبالغة فيه، وإن كانت للاستغراق والمعنى أن محصل هذا الكتاب يصل إلى كل الفوائد وكل المقاصد فهو صحيح على وجه المبالغة.

وفي قوله: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، الترصيع، فإن كلاً من لفظي القرينة الأولى موافق لما يقابله من القرينة الثانية في الوزن والتقفية. «فهو» بالفاء وفيها رائحة من معنى الجزاء، أي إذا كان حال هذا الكتاب على [ما<sup>(٢)</sup>] ذكر [فهو<sup>(٣)</sup>] «جدير»، أي حقيق «بأن يلبي»، أي<sup>(٤)</sup>: يجيب بلبيك، ويجوز ضبط حرف<sup>(٥)</sup> المضارعة بالتاء الفوقية [أو الياء التحتية<sup>(٦)</sup>]. «دعوته» بفتح الدال، الدعاء إلى الطعام، والمرة الواحدة من قولك: دعوت فلاناً أي: صحت به واستدعيت. «الألباء» جمع اللبيب وهو العاقل، وفيه تعريض بأن المعرض عن الإقبال على هذا الكتاب غير معدود من العقلاء.

وتشبيه الكتاب في النفس بإنسان ينادي الناس إلى ضيافته ونيل مكارمه استعارة بالكناية<sup>(٦)</sup>، وإثبات الدعوة له استعارة تخيلية وذكر التلبية ترشيح. «ويجتنب<sup>(٧)</sup>» بالنصب عطفًا على (يلبي<sup>(٨)</sup>) من قولك: اجتنبت فلاناً إذا أبعدت عنه وتركته، وحرف المضارعة هنا أيضاً إما فوقية أو تحتية كالأول. «منابدته» أي: مطارحته ومتارحته، مصدر نابذه من النبذ، وهو طرحك<sup>(٩)</sup> الشيء أمامك أو وراءك، أو ما هو أعم من ذلك، والمصدر المذكور إما مضاف إلى الفاعل، أي: تجتنب النجباء منابدته إياهم، أو إلى المفعول، أي: منابدتهم

(١) ١ : ٣١.

(٢) سقطت من، ز.

(٣) عن، د، ز.

(٤) أن، د.

(٥) حروف، ز.

(٦) بالكنابية، ز.

(٧) وتجتنب، ظ، واهمل حرف المضارعة في، د.

(٨) تلبى، د، ز.

(٩) جعلك، ز.

إياه. وعدل<sup>(١)</sup> عن النبذ إلى المنابذة للإشعار بالمشاركة، أي: يجتنبون نبذهم له بالفتور عنه وترك الإقبال عليه، ونبذه لهم بمنعه إياهم عما حواه من النفائس واشتمل عليه من الفوائد، [عد<sup>(٢)</sup>] عدم<sup>(٣)</sup> حصولهم منه على ذلك عند إهماله<sup>(٤)</sup> منعاً منه لهم، ومقابلة لإعراضهم عنه بحرمانه إياهم لنكته ولطائفه على سبيل الادعاء والمبالغة، وفي ذلك من حث<sup>(٥)</sup> الهمم والقرائح على تحصيله والاعتناء بشأنه<sup>(٦)</sup> ما لا يخفى. «النجباء» جمع النجيب، وهو الحسيب والكريم. وقدم المفعول في كل من هاتين القريبتين إما للاهتمام بشأنه أو للمحافظة على السجع الحسن.

فإن قلت: السجع حاصل مع تأخير المفعول؛ إذ لو قال: بأن يلبي<sup>(٧)</sup> الألباء دعوته ويجتنب<sup>(٨)</sup> النجباء منابذته، لم يفت السجع؟

قلت: نعم، لكنه تفوته<sup>(٩)</sup> نكتة بديعية هي من المحسنات المقصودة للبلغاء؛ إذ في التسجيع بالألباء والنجباء لزوم ما لا يلزم<sup>(١٠)</sup>: وهو الإتيان بالباء قبل الألف، وهذا منتف لوسجع بدعوته ومنابذته.

«ويعترف» بالنصب أيضاً عطفاً على ما تقدم، أي: يقر «العارفون»، أي: أهل المعرفة، وفيه تعريض بأن غير المعترف بفضله معدود من ذوي الجهالة لا من أهل المعرفة، وفي هاتين الكلمتين ما يشبه الاشتقاق، فيلحق ذلك

(١) وعدل المص، د، «اعتاد ناسخ (د) أن يرمز للمصنف بـ: المص».

(٢) سقطت من، د.

(٣) وعدم، د.

(٤) إهمالهم، ظ.

(٥) بعث، ز، ظ.

(٦) لشأنه، د.

(٧) يتلبي، ز، تلبى، ظ: لا يفرق ناسخ (ز) بين الألف المقصورة والياء فينقطهها، وكذا ناسخ (ظ) لكن يهملها.

(٨) ويجتنب، د، ظ.

(٩) يفوته، ز، ظ.

(١٠) لا ما، ز.

بالجناس. «برشد المغرى بتحصيله» الباء الأولى متعلقة بيعترف والثانية بالمغرى، أي يقرأوا<sup>(١)</sup> بانتفاء الغي عنه.  
والرشد - على زنة القفل - خلاف الغي، وكذا الرشد على زنة الفرس،  
والرشاد على زنة الكمال: كل ذلك بمعنى.

والمغرى - بضم الميم وفتح الراء - اسم مفعول من أغرى بكذا أي: أولع به. وتحصيل الكلام: رده إلى محصله. كذا في «صحيح» الجوهري<sup>(٢)</sup>.  
«وتألف» بالنصب أيضاً معطوف على ما سبق «قلوبهم» أي: قلوب العارفين  
أي: يقع بينها ائتلاف/ واتفاق.

١٠

«على تقديمه وتفضيله<sup>(٣)</sup>» يحتمل عود الضمير إلى المغرى<sup>(٤)</sup> وإلى الكتاب. وفي هاتين الفاضلتين<sup>(٥)</sup> لزوم ما لا يلزم، وهو الياء قبل اللام، إذ لو أتى في إحداها بالواو لجاز ولم يضر في السجع، كما يجوز اجتماع قافيتين إحداها مردوفة<sup>(٦)</sup> بالواو والأخرى بالياء في قصيدة واحدة على<sup>(٧)</sup> ما تقرر في محله

(١) كذا في: د، ز، ظ: يحذف النون، والأولى ثبوتها إذا لم يدخل على الفعل ناصب ولا جازم، ولعله نصبه ليجرى هذا الفعل على غط مفسره. (ويعترف) المعطوف على المنصوب في قول المصنف: (بأن يليي دعوته الألباء).

(٢) ج ٤ ص ١٦٦٩ والجوهري هو اسماعيل بن حماد الجوهري أبونصر الفارابي (٣٩٣-٤٠٠ أو ٤٠٠ هـ = ١٠٠٣-١٠٠٩ م) نسبة إلى «فاراب» من بلاد الترك، نادر في الذكاء والخط. أخذ عن أبي علي الفارسي والسيرافي، صنف «الصحيح» - ط. وكتاباً في العروض ومقدمة في النحو، مات بنيسابور، قال السيوطي: قال ابن فضل الله في المسالك: في ٣٩٣ وقيل في حدود ٤٠٠ هـ.

- البغية: ج ١ ص ٤٤٦؛ وفي فقه اللغة للدكتور علي وافي، ص ٢٧٩: ولد سنة ٣٢٣ هـ.

- معجم الأدباء: ج ٦ ص ١٥١-١٦٥؛ لسان الميزان: ج ١ ص ٤٠٠-٤٠٢؛  
يتمية الدهر: ج ٤ ص ٤٠٦-٤٠٧.

(٣) وعلى تفضيله، د.

(٤) المفرد، ظ.

(٥) الفاضلتين، ز.

(٦) مردوفة، ز، ظ.

(٧) كما، د.

«فليثق»<sup>(١)</sup> أي إذا تقرر ذلك فليثق «متأمله» أي: الناظر فيه المستبين له.

«ببلوغ أمله» أي: بحصوله على ما يؤمله من الفوائد ويرجوه من جميل المقاصد. والأمل: الرجاء.

وبين متأمله وأمله شبه الاشتقاق، فيلحق بالجناس. «وليثق» أي: ليستقبل، تقول: تلقيت فلاناً إذا استقبلته. «بالقبول» أي: الإذعان وعدم الإنكار. «ما يرد» أي: يحضر «من قبله» أي: جهته.

وبين القبول وقبله اشتقاق أو ما<sup>(٢)</sup> يشبه الاشتقاق، فهو من الملحق بالجناس، وقد التزم في السجعتين لزوم ما لا يلزم، وهو الفتحة قبل اللام من أمله وقبله. «وليكن لحسن الظن ألفاً» على زنة فاعل من قولك: ألفه يألفه كشربه يشربه، إذا اتخذ ألفاً يأنس به ويركن إليه. «ولدواعي الاستبعاد مخالفاً» أي: غير مجيب إلى ما تدعوه إليه من الإزراء واستبعاد أن يصدر ما رآه من الفضل عن من صدر عنه من أهله.

وفي القرينتين لزوم ما لا يلزم، وهو الاتيان باللام قبل الفاء في ألفاً ومخالفاً. «فقلما حلي متحلٍ بالاستبعاد إلا بالخيبة [والإبعاد<sup>(٣)</sup>]».

حلي: بفتح الحاء المهملة وكسر اللام — بمعنى ظفر، من قولهم: لم يحل [فلان<sup>(٤)</sup>] من فلان بطائل، أي: لم يستفد منه كبير فائدة.

فإن قلت: المنصوص أنه لا يتكلم به إلا مع الجحد<sup>(٥)</sup>، فأين هو؟

قلت: في (قلماً) معنى النفي، قال أبو علي الفارسي<sup>(٦)</sup>: قلماً يكون بمعنى

(١) فليثق، ظ.

(٢) عطفت بالواو في، ز.

(٣) عن، د، م.

(٤) عن، د.

(٥) الحجاب، د.

(٦) الحسن بن أحمد (٢٨٨-٣٧٧هـ = ٩٠١-٩٨٧م) أخذ عن الزجاج وابن السراج وميرمان، وعنه ابن جني وعلي بن عيسى الربيعي، متهم بالاعتزال. من كتبه: «الإيضاح» في النحو — ط. و«التكملة» في التصريف و«التذكرة» — ط.

— الوفيات ١: ٣٦١-٣٦٤؛ الشذرات ٣: ٨٨-٩٠؛ البغية ١: ٤٩٦.



النفي الصرف نحو: قلما سرت حتى أدخلها، بالنصب لا غير، ولو كان للإثبات لجاز الرفع كما هو مقرر في نواصب الفعل ويجيء<sup>(١)</sup> بمعنى إثبات الشيء القليل، ويجوز أن يكون<sup>(٢)</sup> حلي من قولهم: حليت المرأة، أي: صارت ذات حلي، فيكون<sup>(٣)</sup> من [باب<sup>(٤)</sup>] الاستعارة التبعية التهكمية، وكذا قوله: متحل بالاستبعاد، حيث جعل الخيبة والاستبعاد حلياً يتزين به على سبيل الاستهزاء والسخرية.

والباء من قوله: بالاستبعاد متعلق بمتحل، ومن قوله: بالخيبة متعلق بحلي، والاستثناء مفرغ.

والخيبة الحرمان يقال: خيبه الله، أي: أحرمه<sup>(٥)</sup>.

والإبعاد التنحية عن الخير واللعن، يقال: أبعد الله، أي: نحاه عن الخير<sup>(٦)</sup> ولعنه.

«وإذا كانت العلوم منحاً» بكسر الميم وفتح النون، جمع منحة، وهي العطية، مثل: سِدْرَةٌ وَسِدْرٌ<sup>(٧)</sup>. «إلهية» أي: عطايا منسوبة إلى الإله، وهو الفاعل لما يشاء، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع. «ومواهب» جمع موهبة وهي العطية أيضاً، والمراد بكونها «اختصاصية» نسبتها إلى اختصاص الله الذي يختص<sup>(٨)</sup> برحمته من يشاء، لا معقب لحكمه ولا راد لقضائه.

(١) وتجيء، ز، ظ.

(٢) تكون، ظ.

(٣) فتكون، ظ.

(٤) عن، د، ز.

(٥) في الصحاح: ج ٥، ص ١٨٩٧: «وأحرمه أيضاً: إذا منعه إياه» وفي اللسان: ج ١٥، ص ١٤: «الحَرْمُ المنع، والحِرْمَةُ والحرمان، والحرمان نقيض الإعطاء والرزق... وحرمة الشيء يحرمه وحرمة حرماناً... وأحرمه لغة ليست بالعالية، كله منعه العطية».

(٦) عن الخير أي نحاه، د.

(٧) «السِّدْر: شجر النبق، الواحدة سِدْرَةٌ والجمع: سِدْرَات، وسِدْرَات، وسِدْرَات، وسِدْر».

وانظر اللسان: ج ٦ ص ١٨؛ والصحاح: ج ٢ ص ٦٨٠.

(٨) يخص، د.

والفاء من قوله: «فغير مستبعد» رابطة جواب الشرط، ومدخولها خبر قدم لإرادة التشويق إلى ذكر المسند إليه، وهو قوله: «أن يذخر<sup>(١)</sup>» بالبناء للمفعول وذال معجمة ساكنة، مضارع ذخر من قولك: ذخر الشيء، إذا اختير أو اتخذ على جهة الاختصاص له، ومنه الذخيرة<sup>(٢)</sup>، وهي<sup>(٣)</sup>: ما يختص<sup>(٤)</sup> من المال بالاتخاذ لدفع النوائب. «لبعض» العلماء «المتأخرين» الجار متعلق بـ«يذخر»، والنائب عن فاعله «ما عسر» على زنة شرف، أي: اشتد والتوى ولم يتيسر. «على كثير من» العلماء «المتقدمين» الذين بعد العهد بزمانهم، وكيف يستبعد هذا مع أن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم؟ وما أحسن قول المبرد:

«ليس<sup>(٥)</sup> بقديم<sup>(٦)</sup> العهد يفضل القائل، ولا بحدثانه<sup>(٧)</sup>» يتضمن المصيب،/ ولكن يعطى كل ما يستحق» هذا كلامه<sup>(٨)</sup> — رحمه الله [تعالى<sup>(٩)</sup>] —. ١١

قلت: وكثيراً<sup>(١٠)</sup> ما أتي الناس من جرّى<sup>(١١)</sup> هذه البلية الشنعاء، فركبوا مطية الهوى وسقطوا في هوية الرذيلة، لا يبالون بعار ولا فضيحة، فتراهم إذا قرع أسماعهم شيء من النكت<sup>(١٢)</sup> الحسنة غير معزو إلى معين هزوا المعاطف

(١) يذخر، د، ز، م.

(٢) الذخيرة، د.

(٣) وهو، د.

(٤) يخص، ز، ظ.

(٥) ليس، ظ.

(٦) لقديم، د.

(٧) لحدثانه، د.

(٨) الكامل: ج ١ ص ٢٩؛ ورغبة الأمل: ج ١ ص ١٢٨، وفيها: لقديم.... ولا لحدثان عهد.

(٩) عن، د.

(١٠) وكثير، ز، ظ.

(١١) خزي، د، جرى، ز. وفي الصحاح: ج ٢ ص ٦١١-٦١٢: وفعلت كذا من جراك أي: من أجلك وهو فعلى... وربما قالوا من جراك غير مشدد، ومن جرائك بالمد من المعتل.

(١٢) الكتب، ظ.

طرباً واستحساناً، بناءً على أن ما ألقى إليهم هو بنات أفكار المتقدمين، حتى إذا علموا أن ذلك لبعض أبناء عصرهم استحالوا على الفور ونكصوا على الأعقاب وانقلب استحسانهم استقباحاً وأدعوا<sup>(١)</sup> [مع إصرارهم على الاستحسان<sup>(٢)</sup>] أن صدور مثل ذلك عن<sup>(٣)</sup> عصريّ [أمر<sup>(٤)</sup>] مستبعد، فباؤوا من هذه الفعلة بسوء الأحدث<sup>(٥)</sup>، وتلطخوا من قبح الصنيع بعار لا يغسل دنسه البحر، وما الحامل لهم على ذلك إلاّ حسد ذميم وبغي مرتعه وخيم؛ ولهذا عقب المصنف هذا الكلام بالاستعاذة من الحسد الذي وُصفه بما وصف<sup>(٦)</sup> في قوله: «أعاذنا الله من حسد» والحسد: هو ظلم ذي النعمة بتمني زوالها عنه وصيرورتها إلى الحاسد، فيكون قوله: «يسد باب الإنصاف» صفة تأكيدية؛ لأن حقيقة<sup>(٧)</sup> الحسد مشعرة بها، إذ الإنصاف هو الجري على سنن الاعتدال<sup>(٨)</sup> والاستقامة<sup>(٩)</sup> على طريق الحق. وهذا الوصف لا يتأتى وجوده مع الحسد ضرورة أنه<sup>(١٠)</sup> لازم للانحراف عن سنن الحق فلا اعتدال معه، فهو ساد لباب الإنصاف بلا شك. والغرض من الإتيان بهذا الوصف التأكيدي النداء على كمال بشاعة الحسد

(١) أو ادعوا، ز، ظ.

(٢) عن، د، ز.

(٣) من، د.

(٤) عن، د.

(٥) في الصحاح: ج ١، ص ٢٧٨: قال الفراء: نرى أن واحد الأحاديث أحدث، ثم جعلوه جمعاً للحديث. وفيه ص ٢٧٩: والأحدث ما يتحدث به. وفي اللسان: ج ٢، ص ٤٣٨: قال ابن بري: ليس الأمر كما زعم الفراء؛ لأن الأحداث بمعنى الأعجوبة، يقال: قد صار فلان أحدث، فاما أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - فلا يكون واحداً إلا حديثاً، ولا يكون أحدث.

وفي ص ٤٣٩:

ويقال: صار فلان أحدث أي أكثرها فيه الأحاديث.

(٦) وصفه، د.

(٧) صفة، ز، ظ.

(٨) الاعتدال، ظ.

(٩) معه والاستقامة، د.

(١٠) لأنه، د.

وتقرير ذمه<sup>(١)</sup> وزيادة التمكين بقبحه والتنفير عنه.

نعم: قد يطلق الحسد مجازاً على الاغتيال<sup>(٢)</sup> وهو تمنى مثل تلك النعمة من غير إرادة زوالها<sup>(٣)</sup> عن صاحبها فلا يكون مذموماً، وليس الكلام فيه.

وفي قوله: يسد باب الإنصاف استعارة مكنية وتخيلية وترشحية.

«ويصد» أي يمنع «عن جميل الأوصاف» ومحاسن<sup>(٤)</sup> الأخلاق، وفي يسد ويصد الجناس المضارع، وفي السجعتين لزوم ما لا يلزم، وهو: الإتيان بالصاد قبل الألف في الإنصاف والأوصاف.

«وأهملنا» أي: ألقى في رُوعنا بطريق الفيض «شكراً» وهو: مقابلة النعمة بفعل ينبيء عن تعظيم المنعم، سواء كان باللسان بأن يثني عليه باللفظ، أو بالجنان بأن يعتقد أنه ولي النعمة، أو بالأركان بأن يدب جوارحه في الطاعة له. وقد جمعها الشاعر<sup>(٥)</sup> في قوله<sup>(٦)</sup>:

أفادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا<sup>(٧)</sup>

أي: أفادتكم إنعاماتكم عليّ ثلاثة أشياء: المكافأة باليد ونشر المحامد باللسان ووقف الفؤاد على المحبة والاعتقاد.

(١) دمه، ز.

(٢) مصدر، فعله اغتبط مطاوع غبطته، قال في الصحاح: ج ٣ ص ١١٤٦: والغبطة أن تمنى مثل حال المغبوط من غير أن تريد زوالها عنه وليس بحسد، تقول منه: غبطته بما نال أغبطه غبطاً وغبطة فاغبط هو، كقولك: منعته فامتنع.

(٣) لزوالها، د، ز.

(٤) محاسن، د.

(٥) لم أعرف اسمه.

(٦) قوله شعراً، ز، ظ.

(٧) هذا البيت كثير الدوران على أقلام المؤلفين، ولكنني لم أقف له على زيادة سوى بيت قبله جاء في هامش الكشف، وهو:

وما كان شكري وأفيا بنوالكم ولكنني حاولت في الجهد مذهبا

الكشف ٨: ١، عروس الأفراح ٣٤: ١؛ شواهد الكشف: ١٧.

وليس المراد بإنشاد هذا البيت الاستدلال به على أن لفظ الشكر يطلق عليها كما فهمه الشيخ بهاء<sup>(١)</sup> الدين السبكي<sup>(٢)</sup> عن الزمخشري<sup>(٣)</sup>، فاعتراض بأن البيت ساكت عن ذلك<sup>(٤)</sup>، وإنما المراد التمثيل بجميع شعب الشكر فلا اعتراض. وأما الحمد فلا يكون إلا باللسان سواء تعلق بالنعمة أو غيرها. فظهر<sup>(٥)</sup> أن بينهما عمومًا وخصوصًا من وجه، وما قلنا من التفريق بين الشكر والحمد على هذا الوجه هو المشهور، وفي المسألة خلاف ليس هذا محل بسطه.

«يقتضي» بياء الغيبة. وفاعله ضمير يعود إلى الشكر «توالي الآلاء» أي تتابعها.

والآلاء: النعم، جمع إلى مقصور بكسر الهمزة<sup>(٦)</sup>، يشير المصنف إلى قوله تعالى:

- (١) بهاء الدين، ز، ط، بها الدين، د.  
 (٢) أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي (٧١٩-٧٦٣ هـ = ١٣١٩-١٣٦٢ م) سمع البدر بن جماعة والمزي وأبا حيان وغيرهم. ومن مؤلفاته: عروس الأفراح: شرح تلخيص المفتاح. ولي قضاء الشام (سنة ٧٦٢ هـ). مات مجاوراً بمكة.  
 - الدرر الكامنة: ج ١ ص ٢١٠-٢١٦؛ البغية: ج ١ ص ٣٤٢-٣٤٣؛ الشذرات: ج ٦ ص ٢٢٦-٢٢٧.  
 (٣) محمود بن عمر أبو القاسم جار الله (٤٦٧-٥٣٨ هـ = ١٠٧٥-١١٤٤ م) حنفي معتزلي. أخذ عن أبي الحسن علي بن المظفر النيسابوري وأبي مضر الأصبهاني وغيرهما. من كتبه: «الكشاف في تفسير القرآن الكريم - ط»، و«الفائق في غريب الحديث - ط»، و«المفصل في النحو - ط»، «أساس البلاغة» - ط.  
 - البغية: ج ٢ ص ٢٧٩؛ الوفيات: ج ٥ ص ١٦٨-١٧٤؛ لسان الميزان: ج ٢ ص ٤.  
 (٤) فيما يلي كلام السبكي عن عروس الأفراح: ج ١ ص ٣٣-٣٤:  
 «الحمد هو الثناء بالقول على جميل الصفات والأفعال، وبين الحمد والشكر عموم وخصوص من وجه، فإن الشكر يكون على الأفعال فقط بالقول أو الفعل أو الاعتقاد، وعبرة الزمخشري: وهو بالقلب واللسان والجوارح يريد التنوع لأن الشكر لا يكون إلا بمجموع الثلاثة ثم استدل على ذلك بقوله:

- أفادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا  
 وفيه نظر لأن البيت لا تعرض فيه بأن شيئاً من ذلك يسمى شكراً فضلاً عن كل واحد.  
 (٥) فظن، ز.  
 (٦) في الصحاح: ج ٦، ص ٢٢٧٠؛ والآلاء النعم: واحدها ألا بالفتح، وقد يكسر ويكتب بالياء مثاله: معى وأمعاء.

﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ<sup>(١)</sup>﴾ «ويقضي» بالإسناد إلى ضمير الشكر أيضاً، مضارع قضي، أي: حكم. «بانقضاء اللاؤاء» أي: بفراغها وانتهائها، واللاء مهموز العين على زنة الحمراء.

قال الجوهري: هي الشدة. وفي الحديث «من كان له ثلاث بنات فصبر على لأوائهن كن له حجاباً من النار<sup>(٢)</sup>».

وبين يقضي وانقضاء اشتقاق أو شبهه فهو مما يلحق بالجناس. «وها أنا ساع<sup>(٣)</sup>» فيه الإخبار عن الضمير الواقع بعد هاء التنبيه بغير اسم<sup>(٤)</sup> إشارة<sup>(٥)</sup>، وبعضهم يشترط في خبر مثله أن يكون اسم إشارة نحو: ﴿هَا أَنْتُمْ ١٢ أولاء<sup>(٦)</sup>﴾، وفيه كلام سيأتي<sup>(٧)</sup> إن شاء الله تعالى.

«في ما انتدبت [إليه]»<sup>(٨)</sup> بالبناء للفاعل، أي: أجتبت إليه، كأن خاطره دعاه إلى تصنيف هذا الكتاب فأجاب إلى ذلك، ومنه (انتدب الله لمن<sup>(٩)</sup>

(١) ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ... وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ إبراهيم ١٤ الآية (٧).

(٢) الصحاح: ج ٦، ص ٢٤٧٨؛ والنهاية: ج ٤، ص ٢٢١؛ واللسان: ج ٢، ص ١٠٣؛ هذا ولم أجد في ما بين يدي من كتب الحديث هذا الشاهد بنصه ولكن فيها أحاديث بهذا المعنى وتقاربه في اللفظ، ومن ذلك: عن أبي هريرة - رضي الله عنه - «من كان له ثلاث بنات فصبر على لأوائهن وضرائهن وسرائهن أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهن»... - المسند: ج ٢، ص ٣٣٥.

وعن عائشة - رضي الله عنها - «من ابتلي بشيء من البنات فصبر عليهن كن له حجاباً من النار». الترمذي: ج ٦، ح ١٩٧٩؛ وانظر البخاري: ج ٢، ص ٩٤؛ وج ٨، ص ٧، ومسلم: ج ٤، ح ٢٦٢٩؛ وأبداود: ج ٨، ح ٤٩٨٤، ٤٩٨٥؛ والترمذي: ج ٦، ح ١٩٣٧، ١٩٧٨.

(٣) شارع، م.

(٤) اسم اسم، ز.

(٥) الإشارة، د.

(٦) ﴿...تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾. آل عمران ٣ من الآية ١١٩.

(٧) في ٢: ٣٢٧-٣٣٢.

(٨) سقطت من، د.

(٩) من، ظ.

خرج في سبيله<sup>(١)</sup>... الحديث<sup>(٢)</sup>. أي: أجاب إلى غفرانه.

«مستعيناً» حال: إما من الضمير المستكن في ساع، أو البارز من انتدبت، أو الاسم الموصول المجرور<sup>(٣)</sup> بفي، معناه طالباً<sup>(٤)</sup> العون بالله عليه، وكلاهما ظرف لغو يتعلق بمستعيناً. واستعان كما يتعدى بنفسه نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾<sup>(٥)</sup> يتعدى أيضاً بالباء نحو: (إذا استعنت فاستعن بالله)<sup>(٦)</sup>. «ختم الله لي ولقارئه» جمع قارئ، بدليل ما يأتي «بالحسن» وهي خلاف السؤى<sup>(٧)</sup>. «وختم<sup>(٨)</sup>» بالحاء المهملة، أي: أحكم<sup>(٩)</sup> وقضى.

قال الجوهري: الحتم إحكام الأمر والقضاء<sup>(١٠)</sup> وكأن المصنف<sup>(١١)</sup> يريد:

(١) سبله، ظ.

(٢) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - ج ١ ص ١٣ وبعد ما ذكر: «لا يخرج إلا إيمان بي وتصديق برسلي أن أرجعه بما نال من أجر أو غنيمة أو أدخله الجنة... إلى آخره، وقد كرره في عدة مواضع ليس فيها شاهد، وأخرجه مسلم: ج ٣ ص ١٨٧٦ ولا شاهد فيه.

«انتدب الله»: تحمل الكلمة معنيين آخرين غير الذي ذكره الشارح، أحدهما: سارع بشوابه وحسن جزائه. ثانيهما تكفل بالمطلوب، ويقوي هذا أنه جاء في بعض رواياته: «تكفل الله».

«إلا إيمان بي»: عدل عن ضمير الغيبة - وهو المتبادر - إلى ضمير المتكلم جرياً على أسلوب الالتفات.

- الفتح: ج ١، ص ٩٣.

(٣) أي المجرور، د.

(٤) طالب، ز.

(٥) الآية ٥، الفاتحة (١).

(٦) من حديث عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أخرجه أحمد، ج ١ ص ٢٩٣ و ٣٠٣ و ٣٠٧، والترمذي: ج ٧ ص ٢٦٣٥.

(٧) السوء، ز، السوء، ظ.

(٨) وختم، م.

(٩) حكم، ز، والصواب ما اخترته لما سيذكره الشارح عن الجوهري.

(١٠) الصحاح: ج ٥ ص ١٨٩٢.

(١١) المص، د، وهذه عادته، ز ولا يفعل ذلك إلا في آخر السطر.

أوجب تفضلاً وإحساناً. «لي ولهم» أي: ولقارثيه. «الحظ»، أي: النصيب<sup>(١)</sup>  
«الأوفى» أي: الأكمل «في المقر» أي: محل<sup>(٢)</sup> القرار «الأسنى» الأرفع من  
قولهم: سنأ أي: ارتفع، يسنو سناء بالمد فهو سني أي: رفيع. والمراد بالمقر  
الأسنى دار النعيم الأبدي وهي الجنة جعلنا الله من أهلها. «بمنه وكرمه».

وفي ختم<sup>(٣)</sup> وحتم الجناس المضارع، وفي السجعتين لزوم ما لا يلزم، وهو  
الإتيان بالسين قبل النون، بل الإتيان بالنون أيضاً من هذا القبيل، إذ لو قال:  
الأعلى لحصل السجع لصلوح الألف في مثله لأن تكون رويًا للبيت وبمثابة  
الروي للفاصلة والله تعالى أعلم [بالصواب<sup>(٤)</sup>].

---

(١) النصيب، ظ.

(٢) أي في محل، د.

(٣) أهملت التاء في، د.

(٤) سقطت من، د.



## الباب الأول

### [هذا] <sup>(١)</sup> «باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به»

أي: شيء يتعلق به، فما نكرة موصوفة وهو الظاهر، ويجوز أن تكون موصولة.

فإن قلت: فما المرجح للأول؟

قلت: سلامته من دعوى المجاز، وذلك لأن (ما) الموصولة من صيغ العموم، وهو لم يذكر في هذا الباب كل شيء يتعلق بالكلمة والكلام، فهو عام أريد به بعض ما يتناوله فيكون مجازاً بخلاف الأول؛ لأنه نكرة في سياق الإثبات، فلا عموم لها إلا حيث تقوم قرينة على إرادة التعميم، كما هو مقرر عند أئمتنا في أصول الفقه، والفرض ألا قرينة هنا، وضمير الخفض ليس عائداً على الكلام؛ لأن ما سبق في هذا الباب في بيان المتعلق ليس مقصوراً على الكلام بل هو شامل لما يتعلق بالكلمة والكلام جميعاً.

فإن قلت: القياس <sup>(٢)</sup> أن يقول: بهما؟

قلت: لما تقدم ذكرهما كانا في معنى قولك المذكور، فعاد الضمير بهذا الاعتبار، فكأنه قال: وما يتعلق بالمذكور أي بالشيء الذي ذكر، وهو صادق عليهما إذ هما شيء ذكر.

(١) سقطت من، د.

(٢) فالقياس، د، ز.

فإن قلت: لم ارتكب هذا الوجه مع افتقاره إلى تأويل وإيهامه لعود الضمير إلى الكلام وهو غير مقصود؟

قلت: لإيثار الاختصار، والقرينة تدفع الإيهام. ويحتمل أن يعود على<sup>(١)</sup> المضاف إليه الذي هو شرح، أي: وما يتعلق بشرح الكلمة والكلام، إذ ما ذكر له تعلق وارتباط ما بشرحهما.

فإن قلت: إنما ذكر في هذا الباب بيان ماهية الكلمة وماهية الكلام وأموراً آخر تتعلق<sup>(٢)</sup> بالمفردات كتقسيم<sup>(٣)</sup> الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وتقسيم الفعل إلى ماضٍ وأمر ومضارع، إلى غير ذلك مما ذكره، فما وجه تعلق ذلك بالكلام؟

قلت: الاسم والفعل لهما بالكلام تعلق<sup>(٤)</sup> ضرورة أنه لا بد فيه من الإسناد، وهو يستدعي طرفين: مسنداً إليه ولا يكون إلا اسماً، ومسنداً تارة يكون اسماً وتارة يكون فعلاً، وكون الفعل إنشائياً يستلزم أن يكون الكلام المركب منه ومن فاعله إنشائياً أيضاً، ووقوع الاسم صدرًا للكلام يكون [به]<sup>(٥)</sup> جملة اسمية، ووقوع الفعل صدرًا للكلام<sup>(٦)</sup> يكون به جملة فعلية، فقد ثبت أن ما ذكره من الأمور المتعلقة بالكلمة/له تعلق بالكلام أيضاً.

«الكلمة لفظ» وهو في الأصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به، وهو ما يخرج من الفم من حرف فصاعداً. صدر المصنف - رحمه الله تعالى - به التعريف لأنه بمثابة الجنس، فيشمل المهمل كديز والمستعمل كزيد، لكنه احتراز به عن الخط والعقد<sup>(٧)</sup> والإشارة والنصب<sup>(٨)</sup> فإنها ربما دلت بالموضع على معنى

(١) يعود الضمير على.

(٢) متعلق، ز.

(٣) لتقسيم، ظ.

(٤) لهما تعلق بالكلام، د.

(٥) سقطت من، ظ.

(٦) صدر له، د.

(٧) نوع من الحساب يكون بضم كل أصبع إلى آخر في أشكال مختلفة يعبر بها عن الأعداد كعشرة وعشرين إلى آخره.

(٨) بضم النون وفتح الصاد: جمع نصبة - بضم النون وسكون الصاد - وهي العلامة.

وليس بكلمات.

قالوا: ويجوز<sup>(١)</sup> الاحتراز بالجنس إذا كان أخص من الفصل من وجه، وهو هنا كذلك، لأن ما وضع لمعنى قد يكون لفظاً وقد لا يكون.

«مستقل» بالدلالة هو فصل منوي به التأخر<sup>(٢)</sup> عما بعده، وهو قوله: دال، إذ استقلاله بالدلالة فرع عن كونه دالاً، لكنه قدمه كي لا يفصل بين الفصلين بتقسيم أحدهما فيشوش على الذهن. وخرج بهذا الفصل نحو: ياء زيديّ [المشددة]<sup>(٣)</sup>، وألف ضارب، فإن الأولى دالة على النسبة والثانية [دالة]<sup>(٤)</sup> على المفاعلة، ولكن لا شيء منها بمستقل ضرورة افتقارهما إلى بقية أجزاء الكلمة.

فإن قلت: قد تقرر أن الحرف لا يستقل بالمفهومية<sup>(٥)</sup> فيلزم عدم الانعكاس لخروج الحروف كلها.

قلت: المصنف قد صرح في شرحه<sup>(٦)</sup> بأنه أراد بالمستقل<sup>(٧)</sup> ما هو دال بالوضع وليس بعض اسم كياء زيدي، ولا بعض فعل كألف ضارب، ومع هذه الإرادة لا يرد النقص<sup>(٨)</sup>، نعم يتجه بعد ذلك الاعتراض من وجوه:

أما أولاً: فلأن المشهور عند أهل الفن تفسير المستقل بما ليس مفتقراً إلى غيره مطلقاً، فتقييده بالألا يكون بعض اسم ولا بعض فعل اختراع لأمر غير

(١) ويجوز، ز.

(٢) التأخير، د، ز.

(٣) عن، د.

(٤) سقطت من، د.

(٥) بالمفهوم، ز.

(٦) على التسهيل ١: ٢، قال: (والمراد هنا بالمستقل ما ليس بعض اسم كياء زيد، وتاء مسلمة، ولا بعض فعل كهزمة (أعلم)، وألف ضارب، فإن كل واحد من هذه المذكورات لفظ دال بالوضع، وليس بكلمة لكونه غير مستقل).

(٧) بالمستقبل، ظ.

(٨) النقص، ظ.

متعارف<sup>(١)</sup> لم ينصب عليه في التعريف قرينة، ولا ينبغي ارتكاب مثل ذلك في حد لأنه للتبيين.

وأما ثانياً: فلأننا لا نسلم أن شيئاً مما ذكره من الأبعاض لفظ دال بالوضع، وإنما الدال مدخول ذلك البعض بواسطته، فزیدی بواسطة ياء النسبة يدل عليها، وضارب بواسطة الألف يدل على المضاربة<sup>(٢)</sup>.

وأما ثالثاً<sup>(٣)</sup>: فلأن تفسيره للمستقبل بما ليس بعض اسم ولا [بعض]<sup>(٤)</sup> فعل يقتضي أن معرفة الكلمة متوقفة على معرفة الاسم والفعل، ولا شك أن معرفة الاسم والفعل متوقفة على معرفة الكلمة؛ لأن الكلمة مأخوذة في حد كل منها جنساً فيؤدي إلى الدور.

«دال» أي: ذو دلالة، وهي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والأول الدال والثاني المدلول، ثم الدال إن كان لفظاً فاللدلالة لفظية وإلا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والإشارات «بالوضع» وهو: تعيين<sup>(٥)</sup> اللفظ للدلالة على معنى بنفسه، بهذا<sup>(٦)</sup> فسرهم بعضهم في هذا المقام.

قلت: وفيه نظر لأن هذا تفسير للوضع المذكور في تعريف الحقيقة، وهو حسن ليخرج المجاز من حيث إن تعيين اللفظ فيه للدلالة على المعنى المجازي ليس حاصلًا بنفس اللفظ، وإنما حصل بما احتفّ به من القرينة وأما هنا فاعتبار هذا القيد يخرج المجازات كلها من حيث هي مجازات، فلا يكون تعريف الكلمة منعكساً، وكثير من الناس يقول في المجاز: هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له أولاً. وعلى هذا ففي المجاز وضع ولكنه وضع ثان، وإنما يكون الحد منعكساً على هذا القول، فينبغي في هذا المقام أن يحذف قيد (بنفسه) من

(١) هكذا في جميع النسخ التي بين يدي وهو اسم مفعول، فعله لازم، فحقه أن يعدى إلى نائب الفاعل بـ(على)، فيقال: متعارف عليه.

(٢) المضاربة، ز. ظ.

(٣) بالثاء، ز.

(٤) عن، د.

(٥) تبين، ز.

(٦) هكذا، د.

تفسير الوضع ليدخل كل من الحقيقة والمجاز فينعكس حد الكلمة، وأما إذا أريد<sup>(١)</sup> تعريف الحقيقة فيفسر الوضع الواقع في تعريفها بما تقدم ليخرج المجاز، فتأمل.

وخرج<sup>(٢)</sup> بهذا القيد ما لا يدل به، وإنما يدل بالطبع<sup>(٣)</sup> كآخ الدال على السعال، أو بالعقل كدلالة المسموع من وراء الجدار مهماً كان أو مستعملاً على وجود اللفظ، وإنما قلنا: من وراء جدار لأن وجود اللفظ المشاهد [معلوم]<sup>(٤)</sup> بحس البصر لا بدلالة/اللفظ، ومن هذا القسم دلالة المركبات فإنها ١٤ غير موضوعة على الرأي المختار عند المصنف؛ ولذلك<sup>(٥)</sup> حذف ما أثبتته غيره من قوله: على معنى مفرد.

والصحيح أنها موضوعة بقانون كلي تعرف<sup>(٦)</sup> به المركبات القياسية وذلك كما يبين<sup>(٧)</sup> مثلاً أن المضاف مقدم على المضاف إليه والفعل مقدم على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام.

«تحقيقاً أو تقديرًا» مصدران بمعنى المفعول، أي: دال بالوضع دلالة محققة أو مقدرة، ويحتمل ألا يجعل بمعنى المفعول فيكون التقدير: دلالة ذات تحقيق أو تقدير أو دلالة تحقيق أو تقدير أو دلالة تحقق<sup>(٨)</sup> تحقيقاً أو [تقدر]<sup>(٩)</sup> تقديرًا. وقد علم بذلك وجوه نصبيها<sup>(٩)</sup>.

(١) أردت، ظ.

(٢) وقد خرج، د، ز.

(٣) أهملت الباء الثانية في، ظ.

(٤) ليست في، ظ.

(٥) ولذا، ظ.

(٦) يعرف، ز، ظ.

(٧) بين، ظ.

(٨) تحقيق، ظ. يحقق، ز.

(٩) أما على الأول: فهو صفة للمصدر المحذوف «لدالة»، وأما على الثاني: فمضاف إليه حل محل المضاف المنصوب المحذوف «ذات» الواقع صفة لدلالة، فهو إذن صفة، وأما على الثالث: فمضاف إليه حل محل المضاف المحذوف «لدالة»، وأما على الرابع: فمفعول مطلق عامله محذوف قدره الشارح، وهذا العامل وفاعله صفة لدلالة.

قال المصنف في شرح هذا الكتاب<sup>(١)</sup> ما معناه: إن إطلاق الكلمة على ثلاثة أقسام: حقيقي وهو الذي لا بد من قصده، ومجازي: مستعمل في عرف النحاة، والتعرض له أجود، وكلاهما تعرض له في هذا الحد: فالأول: كرجل، فإنه دال على معناه تحقيقاً.

والثاني: كأحد جزئي العلم المضاف من نحو امرئ القيس، فمن حيث المدلول هو كلمة واحدة تحقيقاً ومن حيث التركيب هو كلمتان تقديرًا.

وأما القسم الثالث: فمجازي<sup>(٢)</sup> مهمل في عرفهم، وهو: إطلاقها على الكلام كقولهم: كلمة الشهادة وكلمة الشاعر. [قلت]<sup>(٣)</sup> وفيه نظر.

أما أولاً: فلأنه استعمل قوله: (دالاً) في حقيقته ومجازه دفعة واحدة، ولهذا صح له أن يقول: تحقيقاً أو تقديرًا، وفي ذلك ما علم في محله من أصول الفقه.

وأما ثانياً: فلأنه إما أن يكون قد قصد إيراد [تعريف واحد للكلمة الحقيقية و]<sup>(٤)</sup> [للكلمة]<sup>(٥)</sup> [المجازية جميعاً ففيه جمع ماهيتين مختلفتين في حد واحد، وإما أن يكون قصد إيراد]<sup>(٦)</sup> [تعريفين، أحدهما للكلمة الحقيقية والآخر للكلمة المجازية عاطفاً أحدهما على الآخر بـ (أو) ففيه جمع بين ماهيتين مختلفتين في حدين بكلمة (أو) المقتضية للإبهام، وفساده واضح.

وقد يجاب عن الأول بأنه أريد مطلق الدال مجازاً لوجود القرينة الصارفة عن إرادة المعنى الحقيقي وحده، وهي تقسيمه إلى الحقيقي والتقديري فيكون شمول (الدال) لهما بطرق عموم المجاز.

(١) (٣: ١).

(٢) سقطت الفاء من، د، والياء من، ز، ظ.

(٣) عن، د، ز.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(٥) سقطت من، د، ز.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

فإن قلت: إعراب نحو امرئ القيس في حال علميته إعراب كلمتين يدفع كونه كلمة واحدة، فما وجه التفصّي<sup>(١)</sup> منه<sup>(٢)</sup>؟

قلت: وقع للاسفراييني<sup>(٣)</sup> في شرح اللباب أن إعراب آخره محكي كما في «تأبط شراً» ثم الجزء الآخر لما كان مشغولاً والأول فارغاً ظهر إعرابه فيه كما ظهر إعراب ما بعد (غير) الاستثنائية فيها.

قال: والمسألة من مداحض<sup>(٤)</sup> العربية ومزالقها، وأقرب ما يقال فيها فيما أظن هذا، وما قلته إلا بعد تردد كثير<sup>(٥)</sup>. هذا كلامه.

وأما القول بأنه عومل في حالة<sup>(٦)</sup> العلمية بما كان [له]<sup>(٧)</sup> قبلها من إعراب المتضايفين فلا طائل تحته. «أو» هو شيء غير ملفوظ به «منوي» فدخل تحته المستتر كالمقدر في أقوم<sup>(٨)</sup> أي: أنا والمحذوف نحو: ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) مصدر فعله: تفصّي. قال في الصحاح ج ٦ ص ٢٤٥٥: «يقال تفصّي الإنسان إذا تخلص من الضيق والبلية. والاسم: الفصية بالسكون... وأصل الفصية الشيء تكون فيه ثم تخرج منه... وتفصيت من الديون إذا خرجت منها وتخلصت».

— وانظر المادة في اللسان: ج ٢ ص ١٤، ١٥.

(٢) في نسخ التحقيق: عنه. والمناسب ما أثبتته، لأن الفعل: تفصّي يتعدى بمن كما نقلناه عن الصحاح.

(٣) الاسفراييني، د، ز، ط، محمد بن محمد بن أحمد تساج الدين الاسفراييني (٦٨٤-١٠٠ هـ = ١٢٨٥-١٠٠ م) صاحب اللباب وحواشيه. من مؤلفاته: ضوء المصباح: شرح المصباح للمطرزي - ط، لباب الإعراب، لب اللباب. وله حواش على كتابه (اللباب) نقل عنه الدماميني في هذا الشرح.

— البغية ١: ٢١٩، مفتاح السعادة ١: ١٨٧، الخزانة ٤: ٥٢، كشف الظنون ٢: ١٥٤٣؛ هدية العارفين ٢: ١٣٤.

(٤) قال في الصحاح ج ٣ ص ١٠٧٥: «مكان دحض ودحض أيضاً بالتحريك أي: زلق... ودحضت رجله تدحض دحضا: زلقت». انظر المادة في اللسان، ج ٩ ص ٧، ٨.

(٥) حاشيته على لباب الاعراب ورقة: ١ أ، بتصرف في الألفاظ.

(٦) حالة مبدأ العلمية، د.

(٧) عن، د، ز.

(٨) أقوام، ز.

(٩) ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ...﴾ الذاريات (٥١) الآية ٢٥.

أي: عليكم أنتم، ونحو: ﴿أَهَذَا<sup>(١)</sup> الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا<sup>(٢)</sup>﴾، - ﴿وَيَشْرَبُ  
مِمَّا تَشْرَبُونَ<sup>(٣)</sup>﴾. - «معه» أي: مع اللفظ وهو حال من ضمير (منوي) متعلق  
بكون محذوف، والمعنى: أو غير لفظ منوي في حال كونه ثابتاً مع اللفظ كما  
مثله. وخرج بذلك منوي لا مع اللفظ، كأن تضر في نفسك زيدا وقام  
أونحوه فإنه لا يسمى كلمة في الاصطلاح. «كذلك» حال ثانية من ضمير  
(منوي) أو حال متداخلة من ضمير الحال الأولى، أعني ضمير فاعلها. والإشارة  
راجعة إلى ما تقدم من الدلالة التي تضمنها قوله: (دال) والاستقلال الذي  
تضمنه قوله: (مستقل). والمراد بالدلالة الدلالة الوضعية التي تقدم ذكرها ليخرج  
المقدر بعد قولك: نعم/ في جواب من قال: هل قام زيد؟، فإن ذلك المقدر يدل ١٥  
عنده دلالة عقلية لا وضعية، نعم كل من جزئيه دال بالوضع وهو داخل  
لا مجموع الجزئين، وليخرج أيضاً الإعراب المنوي في نحو: فتى فإنه يصدق عليه  
أنه منوي مع اللفظ ولكنه غير مستقل، فإن الإعراب بعض الكلمة المعربة ومع  
التلفظ به لا يستقل [فإن لا يستقل]<sup>(٤)</sup> مع عدم<sup>(٥)</sup> التلفظ به أولى كذا قال  
المصنف<sup>(٦)</sup> [رحمه الله تعالى]<sup>(٧)</sup> وقد تمنع<sup>(٨)</sup> دلالة الإعراب المنوي لأن النحاة إنما  
قدروه لطرده قواعد الصناعة، وإلا فلا شعور للناطق ولا للسامع بشيء من ذلك

(١) هذا، ز، والصواب ما أثبتته.

(٢) ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِنتَبِهُوْكَ إِلَّا هُزُوا...﴾ الفرقان (٢٦) الآية ٤١، وزاد بعدها في (ز): أي بشراً.

(٣) ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ...﴾ المؤمنون (٢٤) الآية ٣٣.

(٤) عن، ظ.

(٥) فمع عدم، د.

(٦) في شرح التسهيل ١: ٣، قال: (ولما كان الاسم بعض ما تتناوله الكلمة، وكان بعض الأسماء لا يلفظ بها كفاعل (أفعل) و(تفعل)، دعت الحاجة إلى زيادة في الرسم ليتناول بها ما لم يتناوله اللفظ، فقبل: (أو منوي معه)، أي مع اللفظ، ومنوي: صفة قامت مقام موصوفها، والتقدير: الكلمة لفظ مقيد بما ذكر، أو غير لفظ منوي مع اللفظ المقيد، إلا أنه غير مستقل ولا منزّل منزلة مستقل، فإن الإعراب بعض الكلمة المعربة، وإذا لفظ به لم يدخل في مدلولات الكلمة، فهو بأن لا يدخل حين لا يلفظ به أحق وأولى).

(٧) عن، د، ز.

(٨) يمنع، ز، ظ.



— ولو كانا من النجاة — وإنما يذهبان إلى ذلك إذا أرادا التقريب وتقرين الطالب<sup>(١)</sup>. «وهي»، أي: الكلمة من حيث هي «اسم وفعل وحرف». وقد عرفت أن الكلمة تارة تكون لفظاً وتارة تكون شيئاً منوياً مع اللفظ كما تقدم على رأي المصنف، والأنواع الثلاثة متحققة في القسمين جميعاً: أما تحققها في الأول فظاهر، وأما في الثاني فكما في المبتدأ المحذوف في قوله تعالى: ﴿مَتَاعٌ قَلِيلٌ﴾<sup>(٢)</sup> أي متاعهم<sup>(٣)</sup> والفعل المحذوف في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾<sup>(٤)</sup> أي: خلقهن، والحرف المحذوف في قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوًا﴾<sup>(٦)</sup>، أي: (لا).

قال المصنف<sup>(٧)</sup>: «ودليل حصر الكلمة في الثلاثة: أن الكلمة إن لم تكن ركناً للإسناد فهي الحرف، وإن كانت فإن قبلته بطرفيه فهي اسم وإلا فهي فعل». قلت: وهذا التقسيم بحسب العوارض بخلاف قول ابن الحاجب وغيره، إما أن تدل على معنى في نفسه إلى آخره. وأيضاً فملازم الظرفية أو المصدرية أو النداء أو الحالية لا يكون<sup>(٨)</sup> ركناً للإسناد فيلزم كونه حرفاً، وأيضاً لنا من الأسماء ما لا يقبل الإسناد بطرفيه كألف قاما، إذ هو مسند إليه دائماً فيرد على كل من شقي التردد، أما على قوله: «فإن قبلته بطرفيه فهي اسم» فظاهر، لأن هذه الألف [اسم<sup>(٩)</sup>] لا يقبله بطرفيه، وأما على قوله: «وإلا فهي

(١) الطلبة، ز.

(٢) ... لَا يَغْرُنْكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ (١٩٦). ثُمَّ مَاؤَاهُمْ جَهَنَّمَ وَيَسَّ الْمِهَادُ

١٩٧ آل عمران (٣)، ... إِنَّ الَّذِينَ يَقْتُرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ (١١٦). ... وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ١١٧ النحل (١٦).

(٣) متاعهم قليل، ظ.

(٤) ... قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ لقمان ٣١ الآية ٢٥.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(٦) ... تَذَكَّرُ يَوْسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ يوسف ١٢ الآية ٨٥.

(٧) في شرح التسهيل ٣: ١، وقد تصرف الدماميني في أول النص.

(٨) تكون، ز، ظ.

(٩) عن، ز، ظ.

فعل «فلأن الألف المذكورة تقبله بطرف واحد فقط، فيلزم أن تكون<sup>(١)</sup>» فعلاً وهو باطل.

«والكلام ما تضمن من الكلم» قال المصنف<sup>(٢)</sup> ما معناه: إنه اختار الكلم على اللفظ والقول في الإعلام بجنس الكلام لوقوع اللفظ على المهمل؛ [ولأن القول<sup>(٣)</sup>] يطلق على الرأي والإعتقاد مجازاً إطلاقاً شائعاً حتى صار كأنه حقيقة، والكلم سالم من ذلك كله.

وصدر الحد بـ (ما) لصلاحيتها للواحد فما فوقه، ثم أخرج الواحد بذكر الإسناد، فبقي الاثنان فصاعداً.

فإن قلت: صدقه على الاثنين متعذر، وذلك لأن (من) في قوله: «من الكلم» لبيان الجنس، فيلزم أن يكون مدخولها – وهو الكلم – مفسراً لما، والكلم إنما يطلق على ثلاث كلمات فصاعداً فإذا لا يتحقق الكلام إلا عند تحقق الكلم، وهو باطل.

قلت: لا نسلم [أن<sup>(٤)</sup>] (من) تبينية وإنما هي تبعيضية، وهي ومجرورها في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في (تضمن)، أي: والكلام شيء تضمن، كائناً من الكلم، أي: في حال كونه بعضاً<sup>(٥)</sup> للكلم، فيصدق على الاثنين<sup>(٦)</sup> قطعاً.

وقوله: «إسناداً» مفعول تضمن وحده المصنف<sup>(٧)</sup> بقوله: [هو<sup>(٨)</sup>] تعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب [منه<sup>(٨)</sup>]. وأورد (بعث) ونحوه.

(١) يكون، د، ز.

(٢) في شرح التسهيل ١: ٥-٦.

(٣) عن، د، ظ.

(٤) عن، د، ز.

(٥) بعضاً هو، ز، بعضاً وهو، ظ.

(٦) اثنين، ز.

(٧) في شرح التسهيل في كلامه على تعريف الاسم (١: ٨).

(٨) سقطت من ز، ظ.

وأجيب بأنه خبر بحسب الوضع، وإنشائيته بحسب العروض.

وقيل: هو نسبة أحد الجزئين إلى الآخر «مفيداً<sup>(١)</sup>» مخرج لما لا يجهل [معناه<sup>(٢)</sup>] نحو: النار حارة<sup>(٣)</sup>، كذا قال المصنف<sup>(٤)</sup>، ونوزع فيه بأن مثل هذا كلام لأنه خبر، وكل خبر كلام فمثل هذا كلام، والجزم بصدقه بحسب خصوصية المادة لا يدفع احتمال الصدق والكذب بحسب الخبر من حيث هو، وكونه معلوماً لكل أحد لا ينافي كونه مفيداً لأن/ الأمور الضرورية لا يلزم انتقاش ١٦ الذهن بها<sup>(٥)</sup> دائماً فيجوز أن يكون في ظن المخبر أن هذا الأمر الضروري غير حاصل حين التكلم عند المخاطب، وأيضاً فمثل هذه الضروريات عائد إلى المحسوس بإحدى الحواس الخمس فيفيد الإخبار بشيء منها بالنسبة إلى فاقد ذلك الحس الذي يدرك به هذا<sup>(٦)</sup> النوع من المحسوسات فيكون<sup>(٧)</sup> كلاماً، وليس من شرط الكلام أن يكون مفيداً عند كل أحد، فإن ما يكون مفيداً لبعض دون بعض يكون كلاماً قطعاً. «مقصوداً» احترز به من كلام النائم [و<sup>(٨)</sup>] الساهي ونحوهما، وكثير من النحويين لا يعتبر قيد القصد في<sup>(٩)</sup> الكلام.

«لذاته» لا لغيره، فخرج الإسناد الواقع في جملة الصلة مثلاً؛ إذ لم يقصد لذاته وإنما قصد لغيره.

قال المصنف<sup>(١٠)</sup>: وزاد بعض العلماء في حد الكلام من ناطق واحد احترازاً

(١) مفيداً، ز.

(٢) عن، د، ز.

(٣) حرة، ز.

(٤) في شرح التسهيل (٦: ١) قال: (واحترز بمفيد مما لا فائدة فيه نحو: السماء فوق الأرض،

وتكلم أمس).

(٥) لها، ز، ظ.

(٦) ذلك، د.

(٧) فتكون، ظ.

(٨) عن، د، ز.

(٩) كرر الجار في، ظ.

(١٠) في شرح التسهيل (٦: ١).

من أن يصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلاً أو مبتدأ ويذكر الآخر فاعل الفعل<sup>(١)</sup> أو خبر المبتدأ.

وأجاب<sup>(٢)</sup> بأن هذه الزيادة غير محتاج إليها لوجهين:

أحدهما - أن اتحاد الناطق لا يعتبر في كون اللفظ كلاماً، كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطاً.

والثاني - أن كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام، وإنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالاً على نطق الآخر بالآخرى.

قلت: في الوجه الأول تسليم أن الكلام الواحد قد يصدر من اثنين، وهو لا يتصور ألبة ضرورة أن كل كلام مشتمل على نسبة أحد طرفيه إلى الآخر، والنسبة أمر نفساني لا يقبل التجزؤ ولا يقوم إلا بمحل واحد. وأظن أن ابن<sup>(٣)</sup> قاسم ذكر هذا الاعتراض في شرح الألفية، ولا أكاد أقضي العجب من الشيخ جمال الدين عبد الرحيم<sup>(٤)</sup> الأسنوي<sup>(٥)</sup> الشافعي - رحمه الله - حيث ذكر هذه المسألة في كتابه المسمى بـ «الكوكب<sup>(٦)</sup> الدرّي<sup>(٧)</sup>» الموضوع لتنزيل الفروع الفقهية<sup>(٨)</sup> على الأحكام النحوية، فرتب على الخلاف في هذه القاعدة فروعاً<sup>(٩)</sup>

(١) الفاعل، د.

(٢) في شرح التسهيل (١: ٧).

(٣) ابن أم، ز، وهي شهرة عرف بها، نسبة إلى جدته. وقد سبق التعريف به.

(٤) ابن عبد الرحيم، د.

(٥) أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأموي (٧٠٤-٧٧٢ هـ = ١٣٠٥-١٣٧٠ م). أخذ

عن كثيرين منهم أبو حيان والجلال القزويني، ومن مؤلفاته الكثيرة: «المهمات على الروضة» وشرح الرافعي.

- البغية: ج ٢ ص ٩٢؛ الدرر: ج ٢ ص ٣٥٤-٣٥٦؛ الشذرات: ج ٦ ص ٢٢٣-٢٢٤؛ البدر: ج ١ ص ٣٥٢-٣٥٣.

(٦) الكواكب، ز.

(٧) الكواكب الدرية. البغية: ج ٢ ص ٩٢.

(٨) الفقيه، ظ.

(٩) فروع، د.

فقهيّة، منها لو وكل وكيّلين بطلاق زوجته فقال أحدهما: فلانة يعني الزوجة المذكورة، وقال الآخر: طالق، فقال: إن بنينا على اشتراط اتحاد الناطق بالكلام لم يقع الطلاق وإلاً وقع. وقد علمت استحالة الوجه الأول، فكيف ينبغي<sup>(١)</sup> عليه حكم شرعي؟ فتأمل.

«فالاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها».

اعلم أولاً: أن الإسناد عند المصنف قسمان: معنوي ولفظي: فالمعنوي هو إسناد ما هو ثابت لمعنى الكلمة إلى لفظها نحو: زيد قائم، ويسمى وضعياً، وهذا هو الخاص<sup>(٢)</sup> بالاسم، واللفظي<sup>(٣)</sup>: إسناد ما هو ثابت للفظ الكلمة إليه، نحو: زيد ثلاثي، وضرب فعل ماضٍ، ومن حرف جر، وهذا صالح للاسم والفعل والحرف كما رأيت، بل يكون للجمله أيضاً نحو: لا إله إلا الله كلمة توحيد. والمحققون على خلاف ما ذهب إليه المصنف، ويقولون: إن (ضرب) في قولك: ضرب فعل ماضٍ اسم، ولذا أخبر عنها، وإنما فتحت على الحكاية، والإخبار عنها بأنها فعل مع كونها اسماً إنما هو باعتبار مسماه، وهو ضرب الذي يدل على الحدث والزمان، فهو نظير الإخبار في قولك: زيد قائم، ألا ترى أنك أخبرت عن زيد باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه؟ وكذا الكلام في: (من حرف جر) ونحوه:

قال ابن هشام<sup>(٤)</sup> في المغني<sup>(٥)</sup>: وقال لي بعضهم كيف يتوهم على

(١) بينى، د، يبتنى، ز.

(٢) أظاّص، ز.

(٣) زاد بعدها في د: وهو.

(٤) أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري الحنبلي جمال الدين (٧٠٨-٧٦١ هـ =

١٣٠٩-١٣٦٠ م). أخذ عن أبي حيان والتاج التبريزي وابن المرحل وغيرهم، ومن مؤلفاته

الكثيرة: «مغني اللبيب» - ط و «رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة» و «شرح التسهيل».

- البغية: ج ٢ ص ٦٨، الدرر: ج ٢ ص ٣٠٨-٣١٠؛ الشذرات: ج ٦

ص ١٩١-١٩٢.

(٥) (٧٤٢: ٢) قال: (وأما قول ابن مالك إن الإسناد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف،

وإن الذي يختص به الاسم هو الإسناد المعنوي فلا تحقيق فيه، وقال لي بعضهم: «كيف تتوهم

أن ابن مالك اشتبه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف؟ فقلت: كيف توهم ابن مالك أن

النحوين كافة غلطوا في قولهم: إن الفعل ينجبر به ولا ينجبر عنه، وإن الحرف لا ينجبر به ولا عنه؟

ابن مالك أنه اشتبه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف؟

فقلت له: فكيف<sup>(١)</sup> توهم ابن مالك أن النحويين كافة غلطوا في قولهم: إن الفعل يخبر به ولا يخبر عنه، وإن الحرف لا يخبر به<sup>(٢)</sup> ولا يخبر عنه؟

وإذا تقرر هذا فقولته: «كلمة» جنس يشمل الثلاث، وقوله: «يسند ما لمعناها إلى نفسها» فصل يخرج الفعل والحرف ضرورة أن كلاً منها لا يسند إليه/ ما هو لمعناه. وإنما قيد بالمعنى لأن اللفظي عنده صالح للكلم الثلاث كما ١٧ مر، وذلك مثل: زيد قائم [فقائم<sup>(٣)</sup>] [ثابت<sup>(٤)</sup>] لمعنى زيد وهو مسماه<sup>(٥)</sup> وقد أسند إلى لفظ زيد.

فإن قلت: الثابت لمسمى زيد هو القيام لا قائم.

قلت: لا نسلم، إذ<sup>(٦)</sup> معنى قائم شيء متصف بالقيام، ولا شك أن هذا أمر ثابت لمسمى زيد، إذ هو [شيء<sup>(٤)</sup>] متصف بالقيام، «أو نظيرها» قيد أدخل نحو (صه) من أسماء الأفعال و(فل)<sup>(٧)</sup> من المختصة بالنداء، و(سبحان) من اللازم للنصب على المصدرية، فإن هذه أسماء ولا يسند ما لمعناها إلى نفسها لكنه يسند إلى نظيرها.

ويعني<sup>(٨)</sup> بالنظر<sup>(٩)</sup> ما وافق معنى ونوعاً كالسكوت في (صه) وفلان في (فل) وبراءة في (سبحان)<sup>(١٠)</sup>، فيصح أن يسند ما لمعنى (صه) إلى نظيرها وهو

(١) كيف، ز، ظ.

(٢) سقط الضمير من، ظ.

(٣) عن، د، ز.

(٤) عن، ز، ظ.

(٥) مسمى، ظ.

(٦) ان، ظ.

(٧) وقل، ز.

(٨) ونعني، د، ظ.

(٩) بالنظر، ظ.

(١٠) كالسكوت وصه وفلان وقل وبراءة، وسبحان، د، ظ.

السكوت فتقول: السكوت حسن فثبت اسميتها وكذلك البواقي، كذا قال المصنف<sup>(١)</sup> وتبعه الشارحون.

قلت<sup>(٢)</sup>: لا نسلم أن السكوت نظير لصفه بحسب المعنى، وتحقيق ذلك يظهر من كلام ذكره بعض حذاق المتأخرين، وذلك أنه قال:

كل لفظ وضع بإزاء معنى اسمًا كان أو فعلاً أو حرفاً فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف، كما تقول: - في قولنا خرج زيد من البصرة - خرج فعل<sup>(٣)</sup> وزيد اسم ومن حرف جر، فتجعل<sup>(٤)</sup> كلاً من الثلاثة محكوماً عليه، لكن هذا وضع غير قصدي، لا<sup>(٥)</sup> يصير به اللفظ مشتركاً ولا يفهم منه معنى مسماه. وقد اتفق لبعض الأفعال أن وضع لها أسماء أخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها الأفعال من حيث دلالتها على معانيها، وسموها أسماء الأفعال، فصفه مثلاً: اسم موضوع بإزاء لفظ اسكت لكن لا يطلق<sup>(٦)</sup> ويقصد<sup>(٧)</sup> به<sup>(٨)</sup> نفس اللفظ كما في بعض الأعلام المذكورة، بل يقصد بها اسكت الدال على طلب السكوت حتى تكون صفه - مع أنه اسم لاسكت - كلاماً تاماً بخلاف اسكت الذي هو اسم لاسكت

(١) في شرح التسهيل (١: ٨) قال: (وليس المراد بالنظير ما وافق معنى دون نوع كالمصدر والصفة بالنسبة إلى الفعل بل المراد ما وافق معنى ونوعاً، كموافقة قول الأمر بالصمت: [سكوتا] لقوله: صفه، لكن صفه لا يقبل الإسناد الوضعي، ويقبله السكوت، فالمسند إلى السكوت بمنزلة المسند إلى صفه لتوافقهما معنى ونوعاً، وكذا المسند إلى كريم وفلان بمنزلة المسند إلى مكرمان وفل، وإن كان (مكرمان) وفل لم يستعمل إلا في النداء، وهذا سبيل محاولة الإسناد إلى نظير ما تعذر الإسناد إليه بنفسه. (انتهى)، الكلمة (سكوتا) ليست في الأصل، ولكن السياق يقتضيها ويدل عليها.

(٢) قلت قلت، د.

(٣) فعل ماض، د.

(٤) فيجعل، ز، ظ.

(٥) ولا، د.

(٦) لا يطلق، د، ظ.

(٧) ويقصدو، ز. (٨) أهملت الباء في، ز.

الذي هو فعل أمر من قولك: اسكت فعل أمر. فمن أين يثبت أن السكوت<sup>(١)</sup> نظير لصفه بحسب المعنى مع ما قرع سمعك من التحقيق؟ فتفهم، على أنه لو سلم كونه نظيره معنى ونوعاً - كما ادعاه المصنف - لزم الدور في التعريف المذكور وليس بخاف<sup>(٢)</sup>.

«والفعل كلمة» جنس «تسند»<sup>(٣)</sup> فصل أخرج به الحرف وبعض الأسماء كياء غلامي<sup>(٤)</sup> وما لازم النداء أو الظرفية مثلاً.

«أبدأ» فصل أخرج به ما يسند من الأسماء وقتاً دون وقت، كالقائم في: زيد القائم، فإنه في هذا التركيب مسند، ثم يسند إليه في تركيب آخر نحو: القائم زيد، كذا قيل<sup>(٥)</sup>، وفيه نظر:

أما أولاً - فلأن الصفات مسندة أبدأ، لأنها إما أن ترفع ظاهراً أو مضمراً، فحيث تقع<sup>(٦)</sup> في التركيب لا يزايلها<sup>(٧)</sup> كونها مسندة إلى مرفوعها، وليس الوصف في قولك: القائم زيد مسنداً إليه، وإنما هو مسند إلى ضمير يعود إلى (أل) إن جعلت اسماً موصولاً أو إلى ضمير موصوف محذوف إن جعلت حرف تعريف كما يقوله المازني<sup>(٨)</sup>.

وأما ثانياً - فلأن هذا القيد - وإن نفع في إخراج ما يسند من الأسماء تارة

(١) زاد بعدها «هو» في، ز.

(٢) بخلف، ز، ظ.

(٣) يسند، ز، ظ.

(٤) علامي، ظ.

(٥) قائله أبوحيان، د، مضافة بين السطرين تحت الكلمة الأولى وفوق الثانية.

(٦) يقع، ز.

(٧) يزايلها، ز.

(٨) أبو عثمان بكر بن محمد المازني (٢٤٩-١٠٠٠ هـ = ٨٦٣-١٠٠٠ م) نسب إلى مازن بني شيبان،

وقيل هو مولى بني سدوس، نزل في بني مازن فنسب إليهم، نحوي بصري، روى عن أبي

عبدة والأصمعي وأبي زيد، وعنه المبرد والفضل اليزيدي وجماعة. من مؤلفاته: (علل النحو)،

(ما تلحن فيه العامة)، (الألف واللام) قيل: وفاته سنة ٢٤٩ أو ٢٤٨ أو ٢٣٠ هـ.

- المعجم ١٠٧: ٧-٢٢٨، الوفيات ١: ٢٨٣-٢٨٦؛ البغية ١: ٤٦٣-٤٦٦.



دون أخرى - فقد ضرر في خروج بعض الأفعال كالفعل المؤكد والمزيد والمكفوف، فإنهن قد زايلهن الإسناد.

وقد نص المصنف<sup>(١)</sup> في قوله:

..... أتاك أتاك اللاحقون<sup>(٢)</sup> .....

(١) في شرح التسهيل ١٨٧: أ.

(٢) تمامه:

فأين إلى أين النجاء ببغلي ..... احبس احبس

البيت مشهور بين المؤلفين كثير الدوران على ألسنتهم وأقلامهم، لكن ما منهم من سمى قائله، ولا أنشد معه بيتاً آخر من قصيدته.

- النجاء: الإسراع. اللاحقون يروى: اللاحقوك.

يشتمل البيت على توكيد لفظي في ثلاثة مواضع:

١ - فأين إلى أين.

٢ - أتاك أتاك.

٣ - احبس احبس.

عد ابن جني ذلك من توكيد المفردات، نقله البغدادي عنه من إعراب الحماسة حيث قال: «في أول البيت توكيد الاستفهام، وفي الثاني توكيد الخبر، وفي آخره توكيد الأمر». وعده ابن الشجري في أماليه من توكيد الجمل قال: (ومما جاء فيه من هذا الضرب تكرير ثلاث جمل قول الآخر: فأين... أراد: إلى أين تذهب إلى أين تذهب؟ أتاك اللاحقوك أتاك اللاحقوك، احبس البغاة احبس البغاة، فحذف الفعل والفاعل من اللفظين الأولين، وحذف الفاعل من أحد اللفظين الثانيين، وحذف المفعولين من اللفظين الثالثين). وأيد البغدادي قول ابن جني بما خلاصته:

١ - (أين) الأولى مجرورة بـ (إلى) محذوفة مدلولاً عليها بالثانية، و(أين) الثانية توكيد

للأولى.

٢ - (اللاحقون) فاعل (أتاك) الأول و(أتاك) الثاني توكيد للأول، ولما اتصل بالأول

ضمير المفعول به أعيد مع الثاني ليوافقه.

٣ - الفعل الثاني (احبس) توكيد للأول، وتوكيد الضمير المستتر بالتبعية إذ لا يمكن

انفكاكه ولو قصد لصح وكان من توكيد الجمل. (انتهى).

- الخصائص ٣: ١٠٣، ١٠٩؛ الشجري ١: ٢٤٣-٢٤٤؛ شرح التسهيل ٩٣: أ،

١٨٧: أ؛ الرضى ١: ٣٣٢؛ ابن الناظم: ٩٨، ٢؛ ابن عفيل ٢: ١٦٨؛ المقاصد

٣: ٩-١١، ٤: ٩٧-٩٨؛ التصريح ١: ٣١٨؛ الممع ٢: ١١١، ١٢٥؛ الأشموني ٢: ٩٨؛

الخزانة ٢: ٣٥٣؛ شواهد ابن عقيل ٢٠٣-٢٠٤؛ الدرر ٢: ١٤٥، ١٥٨.

أن الفعل الثاني لا يقتضي إلا التأكيد «قابلة لعلامة فرعية المسند إليه» فصل أخرج به أسماء الأفعال، فإنها تسند أبدأً، وليست أفعلاً خلافاً لبعض الكوفيين، لأنها لا تقبل علامة فرعية المسند إليه، والمراد بها تاء<sup>(١)</sup> التانيث الساكنة وياء المخاطبة وألف الاثنين وواو الجمع ونون الإناث.

فإن قلت: وهذا القيد أيضاً يخرج الصفات على تقدير/ كونها مسندة أبدأً ١٨ فإنها لا تقبل علامة فرعية المسند إليه بهذا التفسير.

قلت: ليس المراد بالعلامة مجموع ما ذكر من تاء التانيث الساكنة وما ذكر معها من حيث هو مجموع، وإنما المراد كل واحدة من تلك الأشياء حتى لو قبلت الكلمة شيئاً من تلك الأمور حكم بفعليتها كعسى مثلاً، ولا شك أن الصفات تقبل بعض هذه الأمور كآلف الاثنين وواو الجمع.

فإن قلت: كل من ألف الاثنين وواو الجمع اللاحقين للفعل اسم، وأما ما يلحق الصفة فحرف، فلا تكون الصفات على هذا التقدير قابلة لشيء من تلك الأمور.

قلت: لا وجه لتخصيص الألف والواو اللاحقين [للفعل<sup>(٢)</sup>] بالاسمية، وإنما المراد ما يدل على كون المسند إليه فرعاً عن الواحد سواء كان ذلك [الدال<sup>(٣)</sup>] اسماً نحو: الزيدان والزيدون يقومون، أو حرفاً نحو: يقومان الزيدان و«يتعاقبون فيكم ملائكة<sup>(٤)</sup>» فدخلت الصفات.

(١) نون، ز.

(٢) عن، د، ظ. (٣) عن، د، ظ.

(٤) جزء من حديث عن أبي هريرة - رضي الله عنه - واعتبار الواو اللاحقة بالفعل في هذا الحديث حرفاً دالاً على الجمع والفاعل الاسم الظاهر «ملائكة» قول جمهور النحويين، ومثل ذلك لغة لأزدشنوءة وبعض طييء، وهي لغة غير فصيحة، وقد ورد الحديث على هذا اللفظ في البخاري ج ١ ص ٩٧ و: ج ٩ ص ١٠٢، ١١٤؛ ومسلم ج ١ ح ٦٣٢ من طريق مالك و«الموطأ» ج ١ ص ١٨٤.

هذا وقد قيل: إن هذه الرواية ليست بقاطعة في الاستشهاد لأنه قد روي بروايات تخالف هذه اللغة، ومنها: «الملائكة يتعاقبون ملائكة بالليل وملائكة بالنهار... الحديث» البخاري: ج ٤ ص ٩٠. ومثلها في مسلم: ج ١ ح ٢٣٢ من طريق همام، إلا أن فيها: والملائكة يتعاقبون فيكم... الحديث وفي المسند: ج ٢ ص ٢٥٧ =

على أني أقول بعد هذا كله: يلزم المصنف ألا يكون تعريفه هذا صادقاً على شيء من الأفعال أصلاً، وذلك لأنه لا شيء منها يسند دائماً ضرورة أن المصنف قائل: بأن الإسناد اللفظي صالح للكلم الثلاث كما مر، فقام في قولنا: قام زيد هو مسند، وفي قولنا: قام فعل ماضٍ هو مسند إليه، فقد رأيت كون الفعل قد انفك عن كونه مسنداً في بعض الصور، وهذا جارٍ في كل فعل، فتأمل.

«والحرف كلمة» جنس يشمل الثلاث «لا تقبل»<sup>(١)</sup> إسناداً أي: لا تسند<sup>(٢)</sup> ولا يسند إليها، فخرج الاسم لأنه يسند ويسند إليه والفعل لأنه يسند وإن لم يسند إليه. وقيد الإسناد بقوله: «وضعيّاً» احترازاً من اللفظي فإنه مشترك كما سبق.

قال المصنف<sup>(٣)</sup>: وقلت «بنفسها ولا بنظيرها»<sup>(٤)</sup> احترازاً من الأسماء الملازمة<sup>(٥)</sup> النداء ونحوها فإنها لا تقبله بنفسها ولكن نظيرها يقبله، فهي قابلة له لأجل ذلك. كذا قال، وفيه نظر.

«ويعتبر»، أي: يختبر<sup>(٦)</sup> «الاسم بنداؤه»، وهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديرًا.

قال المصنف<sup>(٧)</sup> واعتبار الاسم بذلك أولى من اعتباره بحرف النداء؛ لأن

= «إن لله ملائكة يتعاقبون، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار... الحديث». ومثلها عند البزار وابن خزيمة، ذكر ذلك في الفتح ج ٢ ص ٣٤، و«التنوير» ج ١ ص ١٨٤. وفي النسائي ج ١: ٢٤٠ (إن الملائكة يتعاقبون فيكم... الحديث، وفي الحلية ج ٧: ٣٢٥) (إن الملائكة فيكم يعتقبون... الحديث، وقد أوردته في شواهد التوضيح ص ١٩٢.

(١) يقبل، ز.

(٢) يسند، ظ.

(٣) في شرح التسهيل ٩: ١، نقله بالمعنى وتصرف فيه.

(٤) بنظير، ز، م.

(٥) اللازمة، ظ.

(٦) تختبر، ز.

(٧) في شرح التسهيل (١: ١٠) قال:

(واعتباراً صحة النداء بـ (أيا) و(هيا) و(أي)، أولى من اعتبارها بـ (يا)، لأن (يا) قد كثرت مباشرتها للفعل والحرف، نحو: (يا حبذا) و(يا ليتني).

(يا) قد كثرت مباشرتها للفعل والحرف بنحو: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا<sup>(١)</sup>﴾ و﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ<sup>(٢)</sup>﴾ وفي كونها حينئذٍ حرف نداء والمنادى محذوف أو حرف تنبيه خلاف سياقي. واعتبار صحة النداء بغير يا أولى لما ذكر. «وتنوينه في<sup>(٣)</sup> غير روي».

قالوا: [و<sup>(٤)</sup>] الروي<sup>(٥)</sup> الحرف الذي تنسب إليه القصيدة، كقولك: قصيدة لامية، إذا كان رويها لاما.

قلت: تعريفه بذلك مفض<sup>(٦)</sup> إلى الدور، ضرورة أن معرفة الروي متوقفة<sup>(٧)</sup> على نسبة القصيدة إليه، لأنه مأخوذ في تعريفه، ونسبة القصيدة إليه متوقفة على معرفة كونه رويًا.

واحترز المصنف بذلك من التنوين اللاحق للروي المطلق [أي<sup>(٨)</sup>]: المتحرك، ويسمى تنوين الترتم، ومن التنوين اللاحق للروي المقيد أي:

(١) ﴿وَجَدْتُنَهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ (٢٤) أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ ٢٥ النمل (٢٧)، قال في النشر (٢: ٣٣٧): (اقرأ أبو جعفر والكسائي ورويس بتخفيف اللام، ووقفوا في الابتداء (أَلَايَا)، وابتلوا (أُسْجُدُوا) بهمزة مضمومة على الأمر، على معنى: ألا يا هؤلاء أو يا أيها الناس اسجدوا، فحذفت همزة الوصل بعد (يا) وقبل السين من الخط على مراد الوصل دون الفصل... وقرأ الباقر بتشديد اللام، و(يسجدوا) عندهم كلمة واحدة مثل: (أَلَا تَعُولُوا)، فلا يجوز القطع على شيء منها). والفعل — على القراءة الثانية — منصوب بـ (أن).

(٢) ﴿وَلَيْسَ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لِيَقُولَنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ... فَأَقْوَرُ قَوْزًا عَظِيمًا﴾ ٧٣ النساء (٤).

(٣) من، ظ.

(٤) عن، د، ز.

(٥) زاد، بعدها في، د: هي، وفي، ز: هو.

(٦) يفضى، د، مفد، ز.

(٧) متوقف، د، ز، ظ، والصواب ما أثبتته لأن (متوقفة) خبر «معرفة».

(٨) ليس في النسخ الثلاث لكن المقام محتاج إليه.

الساكن، ويسمى التنوين الغالي<sup>(١)</sup>، وكلاهما لا يختص بالأسماء، فلذلك أخرجهما، وما عداهما فمختص بهما، وسيأتي البحث في ذلك في محله. «وبتعريفه» سواء كان بـ (أل) أو بـ (أم) أو غير ذلك، وتكرير حرف الجر مع هذه العلامة دون ما تقدمها لا يظهر لي وجهه «وصلاحيته بلا تأويل للإخبار<sup>(٢)</sup> عنه» نحو: زيد في قولك: زيد قائم، بخلاف ﴿أَنْ تَصُومُوا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، فإن صلاحيته للإخبار عنه إنما هي بتأويل، لكون ﴿أَنْ تَصُومُوا﴾ بمعنى: صومكم وفي هذه العلامة خلاف:

فهشام<sup>(٤)</sup> وثعلب<sup>(٥)</sup> ومن وافقهما من الكوفيين على جواز الإسناد إلى الجملة مطلقاً، مذهب كثير من البصريين منع ذلك مطلقاً، وقال الفراء<sup>(٦)</sup>

(١) العالي، ز.

(٢) للإخبار، د.

(٣) ﴿... فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ١٨٤ البقرة (٢).

(٤) ابن معاوية الضرير أبو عبدالله (٢٠٠-٢٠٩هـ = ٨٢٤-٨٢٥م) النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي. له مقالة في النحو تعزى إليه، صنف مختصر النحو، الحدود، القياس.

— البغية: ج ٢ ص ٣٢٨.

— الوفيات: ج ٦، ص ٨٥؛ المعجم: ج ١٩ ص ٢٩٢؛ القفطي ٣: ٣٦٤-٣٦٥.

(٥) أحمد بن يحيى الشيباني ولاء أبو العباس (٢٠٠-٢٩١هـ = ٨١٦-٩٠٤م) إمام كوفي المذهب في النحو. أخذ عن ابن الأعرابي وابن سلام الجمحي وعلى بن المغيرة الأثرم وغيرهم وعنه: محمد بن العباس الزبيدي والأخفش الأصغر ونفطويه وغيرهم. من مؤلفاته: المصون «في النحو» واختلاف النحويين ومعاني القرآن.

— البغية: ج ١ ص ٣٩٦-٣٩٧؛ الوفيات: ج ١ ص ١٠٢-١٠٤؛ الشذرات:

ج ٢ ص ٢٠٧-٢٠٨؛ القفطي ١: ١٣٨-١٥١.

(٦) يحيى بن زياد أبو زكريا الديلمي (١٤٤-٢٠٧هـ = ٧٦١-٨٢٢م) روى عن قيس بن الربيع ومندل بن علي والكسائي وعنه سلمة بن عاصم ومحمد بن الجهم "سمري". من أئمة الكوفيين. يميل إلى الاعتزال. ومن كتبه: معاني القرآن-ط، والمصاد في القرآن، والمذكر والمؤنث.

— البغية ٢: ٣٣٣؛ الوفيات ٦: ١٧٦-١٨٢؛ الشذرات ٢: ١٩-٢٠.

وجامعة: جوازه مشروط بكون المسند إليها قلبياً<sup>(١)</sup>، وباقترانها بمعلق<sup>(٢)</sup> نحو: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ<sup>(٣)</sup>﴾ ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ ۙ لَيْسَ جُنَّةُ<sup>(٤)</sup>﴾. ١٩

قلت: وكلام المصنف هنا فيه تكرير وقصور وإهمال قيد وحشو:

أما التكرير: فإنه سبق في تعريف الاسم ما يستفاد منه هذه الخاصة وهو إسناد ما للمعنى الكلمة إليها أو إلى نظيرها<sup>(٥)</sup>.

وأما القصور: فلأن الإسناد إلى الكلمة أعم من الإخبار عنها؛ لصدق الأول على النسب الواقعة في الجمل الإنشائية دون الثاني، فالتعبير بما يخص بعض الأسماء<sup>(٦)</sup> دون التعبير بما يعم جميعها مع القدرة عليه قصور.

وأما إهمال قيد: فلأن الإخبار عن الكلمة إنما يكون<sup>(٧)</sup> من خواصها إذا كان بحسب المعنى لا بحسب اللفظ، وقد ترك القيد الدال على ذلك، لا يقال: اغتنى عنه بما سبق له من تعريف الاسم حيث قيد الإسناد بما يقتضي كونه معنوياً؛ لأننا نقول: فإذاً لا حاجة إلى هذه الخاصة أصلاً ورأساً لما تقدم، ثم إحالة من يقصد تعريف الاسم<sup>(٨)</sup> بمجرد هذه الخاصة على أمر خارج عنها مما ينافي هذا القصد.

وأما الحشو: فلأنه ادعى أنه احترز بقوله: (بلا تأويل) عن مثل: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ<sup>(٩)</sup>﴾ كما تقدم، وهذا ساقط؛ لأن الخاصة هي كون الكلمة

(١) قلبياً، ز، ظ.

(٢) بمعلق، ز.

(٣) ﴿وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ... وَصَرَّبْنَا لَكُمْ الْأَمْثَالَ﴾ ٤٥ إبراهيم (١٤).

(٤) ﴿... حَتَّى جِئَ ۙ﴾ ٣٥ يوسف (١٢).

(٥) تنظيرها، ز.

(٦) زاد بعدها في (د): دون بعض.

(٧) تكون، ز.

(٨) تعريفه للاسم، ز، ظ.

(٩) البقرة من الآية ١٨٤.

صالحة لما ذكر، وضمير صلاحيته عائد على<sup>(١)</sup> الاسم باعتبار كونه لفظاً هو كلمة، فالمعنى حينئذٍ: ويعتبر كون اللفظ الذي هو كلمة اسماً بصلاحية ذلك اللفظ لإخبار عنه، وإلاً فلو كان المراد: ويعتبر الاسم بصلاحية الاسم لإخبار عنه، أي: إذا صلح الاسم لأن يخبر عنه فهو اسم، لم يستقم، فتعين أن يكون المراد: إذا صلح اللفظ الذي هو كلمة لأن يخبر عنه فهو اسم حينئذٍ فلا يدخل ﴿أَنْ تَصُومُوا﴾ في ذلك.

فإن قلت: تلوح فائدة هذا القيد في قولك: تسمع بالمعيدي خير [من أن تراه]<sup>(٢)</sup>، برفع الفعل إذا لم تعتبر ثم شيئاً محذوفاً.

قلت: إن صح ذلك لزم اعتبار القيد المذكور في تعريف الاسم السابق، فتأمل.

وقد يقال على الثاني: إنما يتم القصور أن لوجعل المصنف العلامة كون اللفظ مخبراً عنه، لكنه إنما جعلها صلاحيته<sup>(٣)</sup> للإخبار عنه، وهي مساوية للإسناد إليه، إذ كليهما تحقق أحد هذين الأمرين تحقق الآخر، فلا قصور.

وجوابه: أنا لا نسلم المساواة، وذلك لأن الإخبار عن الكلمة هو تعليق شيء بها على وجه يحتمل معه الكلام الصدق والكذب، والإسناد إليها هو تعليق شيء بها على وجه يحتمل الكلام معه ذلك أو لا يحتمله، ولا شك أن لنا ألفاظاً تصلح للإسناد إليها ولا تصلح للإخبار عنها نحو: غُذِرَ وَخُبْتُ<sup>(٤)</sup> مثلاً، فإنهما اسمان ملازمان للنداء، ولا يجوز استعمال شيء منهما على غير هذا الوجه

(١) إلى، د.

(٢) سقطت من، ز، ط، والمثل قاله المنذر بن ماء السماء في شأن شقة بن ضمرة النهشلي، وكان يسمع عنه ما أعجبه، فلما رآه احتقره، لكن شقة حاوره محاورة جعلت المنذر يعجب به، فاصطفاه وسماه ضمرة بن ضمرة، وكان أبوه أثيراً لدى المنذر. والمثل يروى: لأن تسمع. أن تسمع. تسمع بالمعيدي لا أن تراه.

— راجع الفاخر ٦٥—٦٨؛ الميداني ١٣٦: ١؛ ابن قتيبة ٢: ٦٣٧؛ الخزانة ١: ١٥١.

(٣) صلاحية، د، ز.

(٤) وجبت، ط.

أصلاً: تقول: يا غدر ويا خبت، فكل منهما مسند إليه في المعنى لأنه قد علق به طلب الإقبال، وأوقع على وجه لا يحتمل معه صدقاً ولا كذباً ضرورة أنه بصيغة النداء الإنشائية، وعلى [هذا<sup>(١)</sup>] فصلاحيته<sup>(٢)</sup> للإسناد إليه أعم لشموها<sup>(٣)</sup> ما ذكرناه دون صلاحيته للإخبار عنه، لكن هذا يقتضي أن قول المصنف في تعريف الاسم: (أو نظيرها) مستدرك بالنسبة إلى مثل هذه الأسماء، ولا يضر ذلك فيما نحن بصده، فتأمل.

«أو إضافة إليه» نحو زيد في قولك: غلام زيد «أو عود ضمير عليه»، إذ الضمير عين ما يعود عليه، والضمير اسم، ولا يكون [الاسم<sup>(٤)</sup>] عين الفعل ولا عين الحرف، ومن ثم قال الزمخشري<sup>(٥)</sup> في سورة آل عمران في قوله تعالى: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ﴾<sup>(٦)</sup>: إن الضمير راجع للكاف وأنها اسم (أو إبدال صريح منه) نحو: كيف أنت أصحيح أم سقيم؟، فكيف اسم لإبدال الاسم الصريح/منها، وهذا داخل تحت قوله «بلا تأويل»،  
كما أن جميع ما تقدم كذلك، فيخرج عنه نحو: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾<sup>(٧)</sup> من حيث إن المضاف إليه بتأويل مفرد، وكذا نحو:

﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾<sup>(٨)</sup>، من حيث إن الضمير المستكن في (خير) عائد على (أن تصوموا) لكونه مؤولاً بالصوم، وكذا نحو: يعجبني أن تفعل الخير

(١) عن، د، ز.

(٢) صلاحيته، د، ظ.

(٣) زاد بعدها في (ظ): على.

(٤) عن، د، ز.

(٥) الكشف: ج ١ ص ٣٦٤، وفي ما نقله الشارح تصرف وزيادة. وهذا نصه: «الضمير للكاف أي: في ذلك الشيء المماثل لهيئة الطير».

(٦) ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ... فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ...﴾  
٤٩.

(٧) ﴿قَالَ اللَّهُ... لَهُمْ جَنَّاتُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ ١١٩ (المائدة (٥)).

(٨) البقرة من الآية ١٨٤.



قراءتك القرآن، من حيث إن قراءتك بدل من: (أن تفعل)؛ لكونه بتأويل فعلك، ويدل على ذلك أنه قال بعد:

«وبالإخبار به» فاستأنف ذكر العامل على أن البحث المتقدم يأتي هنا أيضاً، فافهم.

«وبالإخبار به مع مباشرة الفعل» نحو: كيف كنت؟ فكيف اسم لأن الإخبار بها يدفع الحرفية، ومباشرتها للفعل تنفي الفعلية إذ<sup>(١)</sup> الفعل لا يباشر الفعل إلا عند التأكيد نحو: قام قام زيد، والفرض انتفاؤه في المثال المذكور. «وبموافقة ثابت الاسمية في لفظ»، أي وزن يخص الاسم نحو: وشكان<sup>(٢)</sup>، فإنه موافق لسكران في لفظه، وهو من الأوزان المختصة بالأسماء، ولو كان المراد ما هو أعم لورد ما لا يكاد يحصر من الأفعال الموافقة<sup>(٣)</sup> لما هو ثابت الاسمية نحو: (ضرب) ماضياً و«اضرب» أمراً و«أذهب» مضارعاً؛ لموافقة الأول لنحو: حجر والثاني لنحو: إثم والثالث لنحو<sup>(٤)</sup>: أفكل<sup>(٥)</sup> إلى غير ذلك.

ثم اعلم أن هذه العلامة لا تعرف إلا بعد معرفة الاسم والفعل والإحاطة بأوزان كل منهما، فإذاً لا حاجة إليها.

«أو معنى»: نحو: (قد) في: قذك درهم، فإنها موافقة لحسب في المعنى، وحسب ثابتة الاسمية، فقد المذكورة اسم «دون معارض» احترز به من نحو واو (مع) نحو: سرت والنيل إذ هي بمعناها، لكن المعارض قائم وهو كونها على حرف واحد صدرأ، وما كان كذلك فإنما يكون حرفاً لا اسماً.

قلت: قد ينتقض بالكاف في نحو: زيد كالأسد، فقد قال كثيرون

(١) إذا، ظ.

(٢) في الصحاح: ج ٤ ص ١٦١٥: «وعجبت من وَشَك ذلك الأمر وشك ذلك الأمر بضم الواو، ومن وَشَكَان ذلك الأمر وَوَشَكَان ذلك الأمر أي: من سرعته عن يعقوب. ويقال: وشكان إذا خرجوا أي عجلان». وانظر اللسان ج ١٢، ص ٤٠٥.

(٣) الموافق، ظ.

(٤) كنحو، ز مع الأمثلة الثلاثة.

(٥) أفكل في الصحاح ٥: ١٧٩٢: (الأفكل على أفعل الرعدة، ولا يبنى منه فعل. يقال: أخذه أفكل إذا ارتعد من برد أو خوف). وانظر اللسان ١٤: ٤٥.

باسميتها مع وجود هذا المعارض. واحترز به أيضاً من كلمة (من) التبعية، فإنها بمعنى بعض، وبعض ثابتة الاسمية لكن عارض ذلك انعكاس الإسناد في نحو: إن من إخوتك زيد أو إن بعض إخوتك زيد فلا تكون<sup>(١)</sup> (من) المذكورة اسماً، والذي يظهر من كلام المصنف وشارحيه أن هذا القيد - وهو قوله: (دون معارض) - راجع إلى قوله: (معنى)، ولو جعل راجعاً إلى كل واحد من لفظ ومعنى لكان حسناً واندفع حينئذ الاعتراض بنحو: ضرب، لأنه - وإن وافق ثابت الاسمية كحجر - فإنه عارض ذلك قبوله لعلامات الفعل، بخلاف نحو: وشكان. «وهو» أي الاسم «لِعَيْنٍ»، أي: يدل على ذات بلا قيد نحو: زيد ورجل «أو معنى».

وهو مادل على غير ذات بلا قيد نحو: قراءة وفهم «اسماً» كما سبق تمثله<sup>(٢)</sup> في العين<sup>(٣)</sup> والمعنى. «ووصفاً» للعين وهو مادل على قيد في الذات كقائم أو للمعنى وهو مادل على قيد<sup>(٤)</sup> في غير الذات كجلي وخفي وبقي على المصنف: أو لهما. وذلك في الاسم نحو: شيء وفي الوصف نحو: حسن، فيقع صفة للعين<sup>(٥)</sup> نحو: رجل حسن، وللمعنى نحو: فهم حسن وبلغ وفصيح، فإنهما يقعان [صفة<sup>(٦)</sup>] للمتكلم والكلام، والاسم هنا قسيم الوصف لا قسيم الفعل والحرف ولا قسيم الكنية واللقب، والمعنى هنا قسيم الذات ولا يراد به المعنى المذكور في حد الاسم. وهذا التقسيم الذي ذكره المصنف [رحمه الله تعالى<sup>(٦)</sup> هنا] ذكره الفارسي في «الإيضاح» واعترضه ابن ملكون<sup>(٧)</sup> بأن العين

(١) يكون، ز.

(٢) تمثله، ز.

(٣) المعين، د، ظ.

(٤) معنى، د.

(٥) المعنى، ز.

(٦) عن ز، ظ.

(٧) إبراهيم بن محمد الحضرمي الإشبيلي أبو إسحاق (٠٠٠-٥٨١ أو ٥٨٤ هـ = ١١٨٦ أو

١١٨٩ م) نحوي جليل، روى عن أبي الحسن شريح وأبي مروان بن محمد، وعنه ابن حوط الله وابن خروف والشلوين، ألف شرح الحماسة والنكت على تبصرة الصيمري وغير ذلك.

- البغية: ج ١ ص ٤٣١.

- تكملة الصلة: ج ١ ص ١٥٧-١٥٨؛ القفطي: ج ٤ ص ١٩٠.

تطلق<sup>(١)</sup> على المعنى نحو: ﴿عَيْنَ الْيَقِينِ<sup>(٢)</sup>﴾ و«عين الربا»<sup>(٣)</sup>، فكيف يجعل قسيماً<sup>(٤)</sup> للمعنى؟، وليس بشيء، لأن العين مشترك بين الشخص<sup>(٥)</sup> والحقيقة.

«ويعتبر الفعل بناء التأنيث الساكنة» الدالة على تأنيث ما بعدها، ليخرج نحو: ربت وثمت ولعلت، وقيد الساكنة يخرج المتحرك بحركة إعراب<sup>(٦)</sup>، وهي المختصة/بالأسماء، وبحركة بناء فإنها تلحق الحرف كلات<sup>٢١</sup> وثمت<sup>(٧)</sup> «ونون التوكيد»<sup>(٨)</sup>، بالعطف على المجرور بالباء «الشائع»<sup>(٩)</sup> بالجر، لكن لا على أنه وصف لنون ولا للتوكيد<sup>(١٠)</sup>؛ وذلك لأن نون التوكيد علم فلا يصح وصف جزئه الأول وحده ولا الثاني وحده، وإن كان معنى كل من المتضامين صحيحاً مقصوداً، كذا قاله ابن هشام، وفيه نظر:

وأراد بالشائع المشهور<sup>(١١)</sup> نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ<sup>(١٢)</sup>﴾ احترازاً من لحاقها اسم الفاعل شذوذاً كقوله<sup>(١٣)</sup>:

(١) مطلق، ز.

(٢) ﴿ثُمَّ لَتَرَوْهَا...﴾ ٧ التكاثر (١٠٢).

(٣) من حديث عن أبي سعيد - رضي الله عنه - في شأن تمر رديء باعه بلال - رضي الله عنه - صاعين بصاع من البرني، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم -: «أوه عين الربا...». أخرجه مسلم: ج ٣ ص ١٥٩٤. وهو في البخاري ج ٣ ص ٨٩: وفيه: «أوه عين الربا عين الربا».

(٤) قسيماً، ز.

(٥) العين، د.

(٦) الإعراب، ظ.

(٧) وثمة، د.

(٨) التأكيد، د، ز، ظ.

(٩) التابع، ز.

(١٠) للتأكيد، د.

(١١) المشتهر، د، ز.

(١٢) ﴿... وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ...﴾ (٣٢) يوسف (١٢).

(١٣) رجل من هذيل لم يسم، وقيل أمة وطأها مولاهما فحملت وأنكر ذلك، وقيل رؤبة بن العجاج، وليس في ديوانه، وألحقه جامعه بما نسب إليه.

أقائلن أحضروا الشهود<sup>(١)</sup>.

كذا أنشده أبو الفتح<sup>(٢)</sup>، ولا يتعين مثلاً لما نحن فيه؛ لجواز أن يكون الأصل: أقائل أنا؟ ثم حذفت همزة أنا اعتباطاً ثم أدغم التنوين في نون (نا).  
فإن قلت: أو نقلت حركة الهمزة في<sup>(٣)</sup> (أنا) إلى التنوين ثم أسقطت على القياس في التخفيف بالنقل، ثم سكنت النون وأدغمت؟

قلت: بعضهم يرد هذا بأن المحذوف لعلة بمنزلة الثابت، فحينئذٍ يمتنع الإدغام [و<sup>(٤)</sup>] لأن الهمزة فاصلة في التقدير، ومثل هذا البحث في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) من أرجوزة أوردها السكري، وهي:

أريت إن جاءت به أملودا	مرجلا ويلبس البرودا
ولا يرى مالا له معدودا	أقائلون أعجلي الشهودا
فقلت في شر من اللذ كيدا	كاللذ تزى زبية فاصطيدا

أريت: أصله أريت خفف بحذف الهمزة، والمعنى: أخبرني. (جاءت) يروى: جئت. أملودا: ناعما. مرجلا: مسرح الشعر، ويروى بالحاء، ولا معنى له هنا، لأن المرحل: البرد الذي عليه صور الرجال. أقائلن: فيه توكيد اسم الفاعل، وهو شاذ، وعلى رواية السكري لا شاهد فيه.

(أحضروا) يروى: أحضري، أعجلي. تزى: حفر زبية، ويروى: تزى صائدا فصيدا.

— السكري ٦٥١:٢، ١٤٧٢:٣؛ الخصائص ١٣٦:١؛ المحتسب ١٩٣:١؛ شرح التسهيل ١٤:١؛ الرضي ٤٠٤:٢؛ ابن الناظم ٢٤١؛ المغني ٣٧٤:١؛ السيوطي ٧٥٨:٢-٧٥٩؛ الهمع ٧٩:٢؛ المقاصد ١١٨:١-١٢٠، ٦٤٨:٣، ٣٣٤:٤؛ التصريح ويس ٤٢:١؛ الأشموني ٤٢:١، ٢١٢:٣؛ رؤية ١٧٣ (ما نسب إليه).

(٢) عثمان بن جني (٣٩٢-٠٠ = ١٠٠٣ م) من أعلم أهل الأدب بالنحو والصرف. أخذ عن أبي علي الفارسي وخلفه في مجلسه في بغداد بعد وفاته، وعنه الثمانيني وعبد السلام البصري وأبو الحسن السمسعي، ومؤلفاته كثيرة منها: الخصائص-ط، محاسن العربية، شرح مستغلق الحماسة، وشرحان على ديوان المتنبي، والمحتسب: في إعراب شواذ القراءات-ط.  
— البغية: ج ٢ ص ١٣٢؛ الوفيات: ج ٣ ص ٢٤٦-٢٤٨؛ الشذرات: ج ٣ ص ١٤٠-١٤١؛ القفطي ٣٣٥:٢-٣٤٠.

(٣) من، د، ز.

(٤) عن، د.

(٥) ﴿... وَلَا أَشْرُكَ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ (٣٨) الكهف (١٨).

ثم اعلم أن هذه العلامة غير محتاج إليها؛ لأنها لا تعرف إلا بعد معرفة ما يؤكد قياساً وما يؤكد شذوذاً، وذلك لا يعرف إلا بعد<sup>(١)</sup> معرفة الفعل؛ لأنها<sup>(٢)</sup> تكون حاصلة، ثم لا يعرف<sup>(٣)</sup> ذلك إلا بعد معرفة الفعل، فيجيء<sup>(٤)</sup> الدور.

«ولزومه»، أي: لزوم الفعل «مع ياء المتكلم نون الوقاية» نحو: أكرمني يكرمني أكرمني.

وأورد عليه أبو حيان أنها لا تلزم في [أفعل<sup>(٥)</sup>] التعجب مع أنه فعل فنقلوا أنه يجوز قليلاً ما أحسن<sup>(٦)</sup>، وعلى ذلك بنى بعض الأدباء قوله:

يا حسنه إذ قال: ما أحسن<sup>(٧)</sup>.

ورد بأن العلامة لا يجب<sup>(٨)</sup> انعكاسها وأن (أحسن) في البيت اسم تفضيل و(ما) استفهامية.

وأورد على المصنف أيضاً<sup>(٩)</sup> أنها لازمة في عليكني ورويدني ونحوهما من أسماء الأفعال، فأجاب بمنع اللزوم بدليل عليك بي ورويد بي<sup>(١٠)</sup>، وفيه نظر: لأن المفهوم من كلامه أن علامة الفعل كون ياء المتكلم لا تتصل<sup>(١١)</sup> [به<sup>(١٢)</sup>] إلا

(١) إلا بعد الاستثناء عن معرفة، ز.

(٢) لأنها به، د.

(٣) تعرف، ز.

(٤) فهي، د.

(٥) عن، ز، ظ.

(٦) أمسن، ز.

(٧) لم أقف على القائل ولا على تنمة البيت.

(٨) يلزم، د.

(٩) قدمت على الجار والمجرور الذي قبلها في، ز، ظ.

(١٠) ورويدلي، د.، ورويدني، ز.

(١١) يتصل، ز.

(١٢) عن، د.

محجوزة<sup>(١)</sup> عنه بنون<sup>(٢)</sup> [الوقاية<sup>(٣)</sup>]، والياء هنا لم تتصل باسم الفعل بل اتصلت بعامل آخر، ولو اتصلت باسم الفعل لم تكن إلا محجوزة عنه بنون الوقاية، كما أنها لا تتصل بالفعل إلا كذلك، وأيضاً فلأن معنى عليك في عليك زيداً ليس معنى عليك في عليك بزيد، فالأول بمعنى الزم والثاني بمعنى التصق، فالذي معه الباء الموحدة غير الذي يتعدى بنفسه، والباء معدية لازائدة كما يوهمه كلامه. «وباتصاله»، أي اتصال<sup>(٤)</sup> الفعل «بضمير الرفع»؛ لأن المجرور لا يتصل به<sup>(٥)</sup> [ألبتة<sup>(٦)</sup>] والمنصوب يتصل بالكلمات الثلاث نحو: إنك أكرمك المعطيك<sup>(٦)</sup>، «البارز»؛ لأن المستتر يتصل بالاسم نحو: زيد منطلق، وبالفعل نحو: زيد قام.

ولما اختص هذا الضمير بالفعل لأن الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع سلامة الألف والواو، فلولحقه ضمير الرفع البارز لاجتماع في المثني ألفان وفي الجمع واوان، فإن لم تحذف إحداهما<sup>(٧)</sup> استقل، وإن حذفت التيس.

قلت: لكن ادعي أبو علي الفارسي في أحد قولي<sup>(٨)</sup>: أن (ليس) حرف محتجاً بأنها لو كانت فعلاً مخففاً<sup>(٩)</sup> من فعل كصيد في صيد لعادت حركة الياء عند اتصال الضمير كصيدت.

وأجيب بأن ذلك لمخالفته أخواته<sup>(١٠)</sup> في عدم التصرف.

قال الفارسي: وأما إلحاق الضمير به في لست ولستما فلشبهه بالفعل لكونه

(١) محجوزة، د، محجوزة، ظ.

(٢) بالنون، د.

(٣) عن، ز، ظ.

(٤) باتصال، د.

(٥) بالفعل، د.

(٦) والمنصوب يتصل بالفعل نحو: أكرمك، وبالاسم نحو: المعطيك، وبالحرف نحو: إنك، د.

(٧) أحدهما، د، ظ.

(٨) قوله، ظ.

(٩) محققاً، ز.

(١٠) أخوته، د.

على ثلاثة أحرف وبمعنى ما كان وكونه رافعاً وناصباً، كما لحق<sup>(١)</sup> الضمير هاء هائياً هاؤوا هائي<sup>(٢)</sup> مع كونه اسم فعل لقوة مشابهته للأفعال لفظاً كذا نقله<sup>(٣)</sup> الرضي<sup>(٤)</sup> في شرح الحاجبية<sup>(٥)</sup>. فتحصل لنا من/ هذا الكلام أن أبا علي ٢٢ يخالف<sup>(٦)</sup> في كون الضمير البارز من خواص الفعل، وأنه يرى صحة لحاقه لما هو مشبه بالفعل من اسم أو حرف، فلا تظن أن هذه العلامة متفق عليها<sup>(٧)</sup>.

«وأقسامه»، أي: أقسام الفعل «ماض وأمر ومضارع» على هذا النمط رتبها سيبويه<sup>(٨)</sup>. وتسمية الأولين واضحة، وأما الثالث: فمن معنى

(١) الحق، د

(٢) هات هاتياً هاتوا هاتي، د، ز، ظ: والذي أثبتته هو الصحيح، أما أولاً:

فلأنه الموافق لما نقله الرضي عن الفارسي كما سترى،

وأما ثانياً: فلأن الصحيح أن هات فعل أمر جامد وليس اسم فعل.

(٣) ذكره الشيخ، د.

(٤) محمد بن الحسن نجم الدين أو نجم الملة أو نجم الأئمة الأستراباذي من علماء المشرق لم يذكر المؤلفون عنه خبراً مفصلاً مع مكانته التي أفصح عنها أثره الجليلان: شرح الكافية وشرح الشافية «كافية ابن الحاجب وشافيته» أتم الأول (٦٨٦هـ = ١٢٨٧م، والثاني أول (٦٨٨هـ = ١٢٨٩م) وتوفي سنة ٦٨٨هـ، وفي وفاته خلاف، وما ذكرناه أصحابها. وتجد عنه تتفأ يسيرة في الخزانة ج ١ ص ١٢-١٣، والأعلام: ج ٦ ص ٣١٧؛ ونشأة النحو: ص ٢٠٧-٢١٧.

(٥) يعني شرح الرضي على «الكافية» لابن الحاجب. وسنقل هنا ما نقله الرضي عن الفارسي، لتقف على ما في نقل الدماميني من الاختلاف: «وقال أبو علي في أحد قوليه: إنه حرف، إذ لو كان مخفف فعل كصيد في صيد لعادت حركة عين الياء عند اتصال الضمير كصيدت، ولو كان كهاب لكسرت الفاء كهيت والجواب: أن ذلك لمفارقته أخواته في عدم التصرف. قال أبو علي: وأما إلحاق الضمير به في لست ولستما ولستم فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة، وبمعنى ما كان وكونه رافعاً فناصباً كما ألحق الضمير في هاء هائياً هاؤوا هائي هائياً هائين مع كونه اسم فعل تشبيهاً بالفعل...» الخ: الرضي ج ٢، ص ٢٩٦.

(٦) تخالف، ظ.

(٧) عليها، ظ.

(٨) قال في كتابه ١: ٢ (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث ومجد. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت، فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبنية كثيرة ستبين إن شاء الله).

المشابهة. وقول ابن عصفور<sup>(١)</sup> من المراضعة فقلب مردود. وقال الكوفيون: القسمة ثنائية، فجعلوا الأمر مقتطعاً من المضارع ولم يجعلوه أصلاً برأسه.

«فيميز الماضي» بالنصب مفعول مقدم على الفاعل للاهتمام «التاء» بالرفع فاعل يميز<sup>(٢)</sup> فـ «المذكورة» صفة، والمراد بالتاء المذكورة تاء التانيث الساكنة؛ لأنها إنما أسكنت للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء. ولم يعكس لثلاثاً ينضم ثقل الحركة إلى ثقل الفعل وقد استدل كثيرون بهذه العلامة على فعلية عسى. وفيه نظر، وذلك لأن النيلي<sup>(٣)</sup> قال في شرح الفصيح قال الزخشري قال أبو عبيدة<sup>(٤)</sup>: من العرب من يؤنث (عسى)، وهم الذي يؤنثون (رب)، وأنشد على ذلك:

عست كربة أمسيت فيها مقيمة      يكون لنا منها رجاء ومخرج<sup>(٥)</sup>

(١) أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي (٥٩٧-٦٦٣ أو ٦٦٩ هـ = ١٢٠٠-١٢٦٤ أو ١٢٧١ م) أخذ عن الدباج والشلوبين. ومن مؤلفاته: «المتع في التصريف» - ط والمقرب - ط وشرح الجزولية ومختصر المحتسب.

- البغية: ج ٢ ص ٢٠١ فوات الوفيات: ج ٢ ص ١٨٤-١٨٥؛ الشذرات: ج ٥ ص ٣٣٠-٣٣١.

(٢) تميز، د.

(٣) جماعة من العلماء، لكن لم أجد منهم أحداً في شراح الفصيح، وليس بعيداً أن تكون الكلمة مصحفة عن (اللبلي)، فقد ذكر في شراح الفصيح: أبو جعفر أحمد شهاب الدين بن يوسف الفهري اللبلي المتوفى سنة ٦٩١ هـ. كشف الظنون ٢: ١٢٧٣.

(٤) معمر بن المثنى البصري اللغوي مولى بني تميم: تيم قریش (١١٢-٢٠٨ أو ٢٠٩ أو ٢١٠ أو ٢١١ هـ = ٧٣٠-٨٢٣ أو ٨٢٤ أو ٨٢٥ أو ٨٢٦ م) أخذ عن يونس وأبي عمرو، وعنه أبو عبيد وأبو حاتم والمازني وغيرهم. أول من صنف في غريب الحديث، اشتهر بعلم الأنساب. ومؤلفاته كثيرة منها: المجاز «في غريب القرآن» - ط والأمثال «في غريب الحديث» والمثالب، واللغات.

- البغية: ج ٢، ص ٢٩٤؛ الوفيات: ج ٥ ص ٢٣٥-٢٤٣.

- معجم الأدباء: ج ١٩، ص ١٥٤-١٦٢؛ القفطي ٣: ٢٧٦-٢٨٧.

(٥) القائل أبو دهب، وهب بن زعمة بن أسد الجمحي القرشي، شاعر مطبوع مجيد، من شعراء مكة العشاق، مدح معاوية بن أبي سفيان وعبدالله بن الزبير والوليد بن يزيد، ولله الثاني بعض أعمال اليمن، واسم جده في الأغاني: أسيد، وله ديوان مطبوع، لم أقف على قول شافٍ في وفاته.



فدل<sup>(١)</sup> على نسبة ذلك لبعض العرب. وقوله: إنهم<sup>(٢)</sup> الذي يؤنثون (رب)، فيقولون: ربت. على أن إدخال التاء على عسى ليس لتأنيث<sup>(٣)</sup> ما بعدها وأن وقوع ذلك في البيت اتفاقي، وحينئذ لا يستدل بالتأنيث الذي [هذا<sup>(٤)</sup>] شأنه على الفعلية كما لا يستدل بالتأنيث في ربت على ذلك.

«والأمر» بالنصب<sup>(٥)</sup> عطفاً<sup>(٦)</sup> على المفعول المتقدم، أي: ويميز<sup>(٧)</sup> الأمر. «معناه»، وهو مرفوع تقديرأ عطفاً على الفاعل المتقدم. والضمير المضاف إليه على الأمر، أي: ويميزه<sup>(٨)</sup> عن قسيميه دلالة على معنى الأمر، وهو الطلب.

= ابن قتيبة ٢: ٦١٤-٦١٧؛ الأغاني ٧: ١١٤-١٤٥؛ الأملدي: ١١٧؛ المقاصد ١: ١٤١.

والبيت من قصيدة قالها لعمره الجمحية، وكان بينها ودّ فبلغها أنه باح به فعاتبته. مطلعها:

تطاول هذا الليل ما يتبلج      وأعيت غواشي عبرتي ما تفرج  
وقبل الشاهد:      ولو تركونا - لاهدئ الله سعيهم -  
ولم يلحموا قولاً من الشر ينسج      لاوشك صرف الدهر يفرق بيننا  
وهل يستقيم الدهر والدهر أعوج!!  
وبعده:

فيكبت أعداء ويحذل آلف      له كبّد من لوعة الحب تنضج  
يروى: غواشي سكرتي. غواشي الهمّ ما تفرج. لا هدى الله أمرهم. ولم يبرموا تفريق  
بيننا. ولا يستقيم. عسى. ولا شاهد عليها. رخاء ومخرج. نجاه ومخرج. خلاص ومخرج.  
تلعج. يلعج. يلحموا: يحكموا.

- أبو دهب: ٥٢-٥٧؛ الأغاني ٧: ١١٧-١١٨، ١٣٥-١٣٨؛ ابن قتيبة ٢: ٦١٥-٦١٧.

(١) يدل، د.

(٢) ان، د.

(٣) بتأنيث، د.

(٤) سقطت من، د، ز.

(٥) زاد بعدها في، د مفعول مقدم.

(٦) عطف، د.

(٧) وتميز، د.

(٨) يميزه، ز، ظ.

«ونون التوكيد»، معطوف على (معناه)، أي: يميزه مجموع الأمرين، فإن وجد أحدهما فقط بأن دلت الكلمة على معنى الأمر ولم تقبل نون التوكيد - فهي اسم فعل، كصه، وإن قبلت النون ولم تدل على معنى الأمر فهي فعل مضارع نحو: هل تقومون؟ «والمضارع» بالنصب أيضاً عطفاً<sup>(١)</sup> على المفعول «افتتاحه» بالرفع عطفاً على الفاعل «بهمزة» متعلق بافتتاحه «للمتكلم» ظرف مستقر في محل جر صفة لهمزة، أي: ثابتة للمتكلم. واحترز به عن همزة لا تكون<sup>(٢)</sup> للمتكلم نحو: أقام. فإذا قيل لك ما تقول في (أخفي) من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ<sup>(٣)</sup>﴾؟ [فقل<sup>(٤)</sup>] من سكن الياء<sup>(٥)</sup> فهو عنده مضارع، ومن فتحها فماض «مفرداً» حال من المتكلم، وذلك نحو: أقوم، ولا فرق بين أن يكون مذكراً أو مؤنثاً.

«أو» افتتاحه «بنون له» أي: للمتكلم، احترازاً من نون لا تكون له نحو: نرجس الدواء: إذا جعل فيه نرجساً. «عظيماً» إما بحسب الواقع كقوله تعالى:

﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ<sup>(٦)</sup>﴾ أو بحسب الادعاء كقول المعظم نفسه مخبراً عنها فقط:

نقوم<sup>(٧)</sup>. وقال بعضهم: إنما يستعمله المعظم لنفسه وحدها<sup>(٨)</sup>، حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة مجازاً. «أو مشاركاً» بفتح الراء على أنه إسم مفعول

(١) عطف، ظ.

(٢) يكون، ز.

(٣) ﴿... مِنْ قُرَّةٍ أَعْيُنٍ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ١٧ السجدة (٣٢).

(٤) عن، د، ز.

(٥) هو همزة ويعقوب والفتح قراءة الباقيين من العشرة القرطبي ج ١٤، ص ١٠٣، النشر: ج ٢، ص ٣٤٧.

(٦) ﴿... عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلُهُمْ أُيُمَةً وَنَجْعَلُهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ (٥) القصص (٢٨).

(٧) نقول، د.

(٨) وحده، ظ.

من شورك، ويجوز ضبطه بكسر الراء<sup>(١)</sup> على أنه اسم فاعل من شارك والذي يظهر [لي<sup>(٢)</sup>] أن النون في هذا المقام للمتكلم ومن يشركه في ذلك الفعل، منظوراً فيه للجميع بالأصالة، مفرداً كان المشارك أو غيره من الذكور أو من الإناث أو منها.

وتقتضي عبارة المصنف وكثيرين أن النون للمتكلم حالة كونه مشاركاً، فالمشاركة قيد في ثبوتها للمتكلم، ولا يلزم من ذلك أن تكون<sup>(٣)</sup> للمتكلم ومن يشاركه معاً على السواء في القصد، وبين المعنيين فرق [فتأمله<sup>(٤)</sup>].

«أو» افتتاحه «بتاء» مثناة من فوق «للمخاطب» احترازاً من [نحو<sup>(٥)</sup>] تكلم، فإن تاءه ليست للمخاطب «مطلقاً»/أي: مفرداً كان أو غيره، مذكراً أو غيره نحو: أنت يا زيد تقوم، وأنت يا هند تقومين، وأنتما يا زيدان<sup>(٦)</sup> أو يا هندان تقومان، وأنتم تقومون، وأنتن تقمن. «وللغائبة» لفظاً أو بتأويل، فيدخل ظاهرها نحو: تقوم هند، ومضمورها نحو: هي تقوم، والحقيقي كما مثل، والمجازي نحو: تنفطر السماء، وهي تنفطر. ودخل ما هو للغائبة بالتأويل نحو: تحيء الكتاب<sup>(٧)</sup> على معنى الصحيفة، ونحو: تقوم الرجال، وتنكسر الأجذاع، والرجال تقوم والأجذاع تنكسر، كل ذلك بتأويل الجماعة «وللغائبتين»<sup>(٨)</sup> ثنية غائبة. فشمّل الظاهر نحو تقوم الهندان ومثل [له<sup>(٩)</sup>] بعض الشارحين:

(١) بكسرهما، د.

(٢) سقطت من، د.

(٣) يكون، ز.

(٤) سقطت من، ظ، وفي، ز: فتأمل.

(٥) سقطت من، ظ.

(٦) زاد بعدها في، د: تقومان.

(٧) في الخصائص ج ١، ص ٢٤٩، حكى الأصمعي عن أبي عمرو قال: سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب جاءتته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول جاءتته كتابي؟! قال: نعم أليس بصحيفة!!

(٨) والغائبتين، م.

(٩) سقطت من، د.

بالهندان تقومان، وهو سهو، فإن الفعل إنما أسند فيه لمضمر لا لظاهر، وشمل المضمر نحو: الهندان تقومان، والحقيقي كما تقدم، والمجازي نحو: تدمع العينان، والعينان تدمعان. لكن لو كانت الغائبان بلفظ ضمير الغيبة، فهل تقول: هما تفعلان بناءً فوقية تعني<sup>(١)</sup> امرأتين حملاً للمضمر على المظهر؟ ورعياً للمعنى ونظراً<sup>(٢)</sup> إلى أن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها. وهو قول ابن أبي العافية<sup>(٣)</sup> تلميذ الأعمى<sup>(٤)</sup> أو تقول: هما يفعلان بياء تحتية رعيّاً للفظ، فإن<sup>(٥)</sup> هذا اللفظ يكون للمذكرين.

وهو قول ابن الباذش<sup>(٦)</sup>. والمرجح الأول، وجاء به السماع وقال عمر<sup>(٧)</sup>

(١) أعنى، د، يعني، ز، ظ، والمناسب لقوله: تقول. ما أثبت.

(٢) ونظر، ظ.

(٣) أبي عبدالله محمد بن أبي العافية الإشبيلي (١٠٠-٥٠٩ هـ = ١١١٥-١١٠٠ م) نحوي مقرئ إمام في جامع إشبيلية، من أهل المعرفة والأدب. أخذ الأدب وغيره عن أبي الحجاج الأعمى. لم تكن به المراجع.

— (الفقهي ٣: ٧٣، ٤: ١٨٩؛ الصلة لابن بشكوال ٢: ٥١٣).

(٤) أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي [٤١٠-٤٧٦ هـ = ١٠١٩-١٠٨٤ م] عالم بالعربية واللغة ومعاني الأشعار حافظ لها، وصل إلى قرطبة وأخذ عن إبراهيم الإفريقي.

— البغية ٢: ٣٥٦؛ الوفيات: ج ٧ ص ٨١-٨٣؛ نكت الحميان: ص ٣١٣-٣١٤.

(٥) لأن، د.

(٦) ذكر في الهمع (٢: ١٧١) أن ابن الباذش يميز التاء، وكلام الدماميني يفهم منه أنه يمنعها. ولم أجد ما يعين ابن الباذش، فقد اشتهر بهذه الكنية رجلان: أب وابنه، وهما:

١ - أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي (٤٤٤-٥٢٨ هـ = ١٠٥٢-١١٣٣ م). إمام بارع في العربية، مشارك في الحديث عالم بأساء رجاله، متدين زاهد منقبض عن الناس. وقرأ على: نعم الخلف، وحدث عن القاضي عياض. من مؤلفاته: شرح كتاب سيبويه، المقتضب من كلام العرب، شرح أصول ابن السراج.

— البغية ٢: ١٤٢؛ كشف الظنون ٢: ١٣٧٩؛ هدية العارفين ١: ٦٩٦.

٢ - أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي (٤٩١-٥٤٠ هـ = ١٠٩٨-١١٤٥ م)، نحوي، أخذ عن أبيه، وأبي علي الغساني، وأبي علي الصديقي، من مؤلفاته: الإقناع، في القراءات. في وفاته خلاف.

— الغاية ١: ٨٣؛ البلغة: ٢٦؛ البغية ١: ٣٣٨.

(٧) عمرو، د، وهو خطأ.

ابن أبي ربيعة<sup>(١)</sup>.

أقص<sup>(٢)</sup> على أختي بدء حديثنا وما لي من أن<sup>(٣)</sup> تعلمتا متأخر  
لعلهما أن تبغيا<sup>(٤)</sup> لي حاجة<sup>(٥)</sup> وأن ترجبا<sup>(٦)</sup> سربا<sup>(٧)</sup> بما كنت أحصر<sup>(٨)</sup>

[أحصر<sup>(٩)</sup>] بفتح<sup>(١٠)</sup> الصاد المهملة مضارع حصر بكسرها، أي: ضاق

(١) أبو الخطاب عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة القرشي المخزومي (٢٣-٩٣هـ = ٦٤٤-٧١٢م).  
الشاعر الغزل المشهور ولد ليلة مات عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأربع بقين من ذي الحجة  
له ديوان مطبوع.  
— الأغاني ١: ٦١-٢٤٨؛ ابن قتيبة ٢: ٥٥٣-٥٥٨؛ الوفيات ٣: ٤٣٦-٤٣٩؛  
الخرزاة ١: ٢٤٠.

(٢) نقص، د.

(٣) كذا في الديوان، وفي ز، ظ: بي من أن، وفي (د) لها أن.

(٤) في د: وضع لحرف المضارعة نقطتان من فوق ونقطتان من تحت، وفي الديوان: تطلبا.

(٥) في الديوان: لك مخرجا.

(٦) يرحبا، د، وأهمل حرف المضارعة في، ظ.

(٧) سرا، د.

(٨) من قصيدته الرائية المشهورة:

ومطلعها:

أمن آل نعم أنت غاد فمبكر  
غداة غد أم رائح فمهجور؟  
وقبلهما:

فقلت: أتحيقا لما قال كاشح  
علينا وتصديقا لما كان يؤثر؟  
فإن كان ما لا بد منه فغيره  
من الأمر أدنى للخفاء وأستر  
وبعدهما:

فقامت كئيبا ليس في وجهها دم  
من الحزن تذري عبرة تتحدر  
يروى: أتصديقا. أوفى للخفاء. أهدي للخفاء. بعض حديثا. ومالي من أن تعلمتا.  
وما بي من أن تعلمتا. يبغي. تطلبا. يطلب. لك مخرجا. تذري دعة.  
سربا. نفسا. أحصر: أضيق. تذري: تسقط.

— عمر: ٨٤-٩٥؛ الكامل ٢: ٦١٦-٦١٧؛ الهمع ١: ١٣٥، ٢: ١٧١؛ الخزانة  
٢: ٤٢٣، ٣: ٣١٤؛ الدرر ١: ١١٣، ٢: ٢٢٦.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(١٠) ففتح، د.

صدره، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

«أو» افتتاحه «بياء» مثناة من تحت. «للمذكر الغائب» احترازاً من ياء ليست كذلك نحو: يرناً بياء تحتية مفتوحة فراء ساكنة فنون مفتوحة فهمزة على زنة دحرج، أي: صبغ باليرناً، بضم الياء<sup>(٢)</sup> وفتحها وتشديد النون وهمزة تليها بلا فاصل، وهي الحناء، ويقال أيضاً: اليرناء بالضم<sup>(٣)</sup> والمد «مطلقاً» أي: مفرداً أو غيره، ظاهراً أو غيره، نحو: يقوم زيد [والزيدان]<sup>(٤)</sup> والزيدون<sup>(٥)</sup>: وزيد يقوم<sup>(٦)</sup> والزيدان يقومان والزيدون يقومون «وللغائبات»<sup>(٧)</sup>، ظاهراً كان الاسم نحو: يقوم الهندات أو مضمراً نحو: الهندات يقمن، عاقلاً كان المسمى كما مر أو غير عاقل نحو: السموات ينفطرن، جمعاً سالماً كان الاسم كما مر أو مكسراً نحو: الهنود يقمن والأعين يدمعن. ومذهب البصريين أن نحو: تقوم<sup>(٨)</sup> الهندات — بالتاء الفوقية — كمفرده<sup>(٩)</sup> وسيأتي الكلام على ذلك [في باب الفاعل<sup>(١٠)</sup>] إن شاء الله تعالى.

«والأمر»<sup>(١١)</sup> مستقبل «زمنه» «أبدأ»، فلا<sup>(١٢)</sup> ينفك عن الاستقبال في وقت من الأوقات. هذا باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه، وأما باعتبار كون الأمر إنشاءً فظاهر قول المصنف<sup>(١٣)</sup>: الإنشاء هو إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود.

(١) ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ أَوْ يَفَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتِلُوكُمْ...﴾ ٩٠ النساء (٤).

(٢) التاء، ظ.

(٣) انظر الكلام على اليرناً في اللسان ١: ١٩٨.

(٤) شطبت هذه الكلمة في، ظ.

(٥) والزيدون يقومون، ظ.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(٧) والغائبات، م.

(٨) يقوم، د.

(٩) لمفرده، د.

(١٠) سقطت من، ز، ظ.

(١١) سقطت الميم والراء من، ظ.

(١٢) ولا، ز.

(١٣) في شرح التسهيل (١٩: ١) كلام بهذا المعنى.

أن كل إنشائي له زمن حالي من حيث كونه إنشاء، وأن من الإنشاء ما حدثه مسند إلى المتكلم باللفظ الإنشائي نحو: بعث واشترت، وهذا حالي لا غير، وليست فعليته<sup>(١)</sup> بهذا الاعتبار. ومنها ما حدثه مسند إلى غير المتكلم باللفظ الإنشائي، وهو الأمر، وهذا له زمان، حالي من حيث هو إنشاء، ومستقبل من حيث الحدث المطلوب به. وفعليته بهذا الاعتبار لا بالأول.

فإن قلت: فهل هذا مخالف لقول ابن الحاجب إن نحو<sup>(٢)</sup>: بعث واشترت تجرد عن الدلالة<sup>(٣)</sup> على الزمن أصلاً ورأساً، وأن ذلك لا يقدر في فعليته لعروض التجرد، وأن كونه فعلاً إنما هو باعتبار دلالة في أصل وضعه على زمان معين، وهي موجودة لا ينافيها التجرد العارض؟

قلت: لا مخالفة وذلك لأن إثبات الحال للأفعال الإنشائية كما يفهمه قول ابن مالك ليس/ باعتبار دلالتها عليه في أصل الوضع، وإنما ثبوته لها من ضرورة الوقوع. ونفي ابن الحاجب لدلالتها على الزمان في حال كونها إنشاء إنما هو بالنظر إلى الزمان الذي كانت دالة عليه في أصل الوضع فلم يتوارد النفي والإثبات على محل واحد، فلا منافاة في التحقيق «و» الفعل «المضارع صالح له» أي: للاستقبال «وللحال» وهو زمان التكلم، وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل. وليس المراد منه عند النحاة الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمانين الماضي والمستقبل. ولهذا تسميهم يقولون: (يصلي) في<sup>(٤)</sup> قول القائل: زيد يصلي حال، مع أن بعض أفعال صلاته ماضٍ وبعضها باقٍ، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآتات<sup>(٥)</sup> الكثيرة المتتالية<sup>(٦)</sup> واقعة في الحال.

وظاهر كلام المصنف أن المضارع من قبيل المشترك، وكذا قول صاحب

(١) فعلية، د، فعلية، ز، ظ والصواب ما أثبتته.

(٢) ان مثل، د.

(٣) عن الدلالة عن الدلالة، ظ.

(٤) من، ز، ظ.

(٥) الآتات، ظ، الآتات، ز.

(٦) المتتالية، ز.

المفصل<sup>(١)</sup>: (ويشترك فيه الحاضر والمستقبل)، قيل وهو ظاهر مذهب سيبويه، وأيدوه بأن إطلاقه على كل منها لا يحتاج إلى قرينة بخلاف إطلاقه على الماضي. وفيه بحث، والذي اختاره بعض المحققين<sup>(٢)</sup> أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، لأنه إذا خلا<sup>(٣)</sup> من القرائن لم يحمل إلا على الحال ولم يصرف إلى الاستقبال؛ إلا بقرينة، وهذا شأن الحقيقة والمجاز. وأيضاً من المناسب أن للحال صيغة خاصة كما لأخويه<sup>(٤)</sup>، وفيه مذاهب آخر لا حاجة إلى التطويل بذكرها «ولو نفى بلا»، فلا ترتفع صلاحيته لذلك. «خلفاً لمن خصها» أي: خص (لا) «بالمستقبل»، وهو منقول عن سيبويه، فإذا قلت زيد لا يقوم كان عند صاحب هذا القول نصاً في الاستقبال، وانتفت صلاحيته للحال، ولم يزل<sup>(٥)</sup> الفضلاء يستشكلون قول سيبويه هذا، مع قوله: إن المضارع المنفي بـ (لا) يقع حالاً وقول غيره إن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال<sup>(٦)</sup>.

فإن قلت: ما توجيه النصب في قوله: (خلفاً)؟

قلت: جوز فيه وفي أمثاله وجهان:

أحدهما – أن يكون مصدراً لفعل محذوف، أي: خالفوا في ذلك خلفاً، ولا يمنع من ذلك وجود اللام فإنها متعلقة بمحذوف مثلها في: سقياً له، والتقدير: إرادتي له.

الثاني – أن يكون حالاً، والتقدير، أقول ذلك خلفاً لفلان، أي: مخالفاً له، وحذف القول كثير، ودل عليه هنا أن كل حكم ذكره المصنفون ساكتين عن

(١) يعني الزمخشري وانظر المفصل بشرح ابن يعيش ٦:٧ والمفصل متن في النحو له شروح كثيرة شرحه ابن الحاجب وابن يعيش، والثاني مطبوع.

(٢) والذي نص عليه المحققون، د.

(٣) خلص، د.

(٤) كالأخوية، ظ.

(٥) تزل، ظ.

(٦) الاستقبال، د.



رده والتصريح بالمخالفة له فهم قائلون به، فكأن القول مقدر<sup>(١)</sup> قبل كل مسألة.

«ويترجح الحال عند<sup>(٢)</sup> التجريد» من القرائن الدالة على الاستقبال. وهذا ينافي الاشتراك الذي أفهمه كلام المصنف في المتن<sup>(٣)</sup> وباح به في الشرح<sup>(٤)</sup>، فبين كلاميه تدافع، لكنه - رحمه الله تعالى - حاول في الشرح<sup>(٥)</sup> الجواب عن ذلك بأن قال:

للمشترك هنا شأن ليس لبقية المشتركات، وهو أن له معنيين قريباً وبعيداً، أعني [ليس<sup>(٦)</sup>] بعيد المسافة وقريبها من زمن التكلم، بل بعيدا وحاضرها، والحمل عند التردد<sup>(٧)</sup> على القريب أولى. وفيه نظر فتأمله. «ويتعين» الحال «عند الأكثر» من النحاة «بمصاحبة الآن»، [أي<sup>(٨)</sup>]: باقياً<sup>(٩)</sup> [على<sup>(١٠)</sup>] حقيقته نحو: يقوم زيد الآن، فلا يرد نحو: ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ﴾<sup>(١١)</sup> و [لا<sup>(١٢)</sup>] نحو ﴿قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾<sup>(١٣)</sup>، لأنه هنا مستعمل للقريب<sup>(١٤)</sup> مجازاً فيصلح مع المستقبل والماضي،

(١) مقدرا، د.

(٢) مع، م.

(٣) حيث قال: والأمر مستقبل أبدا والمضارع صالح له وللحال ولو نفي بلا. (التسهيل، ص ٤).

(٤) على التسهيل (١: ٢١) حيث قال: (لما كان للماضي في الوضع صيغة تخصه كفعل وللمستقبل صيغة تخصه كأفعل، ولم يكن للحال صيغة تخصه بل اشترك مع المستقبل في المضارع، جعلت دلالة على الحال راجحة عند تجريده. من القرائن، ليكون جابرا لما فاتته من الاختصاص بصيغة).

(٥) شرح التسهيل (١: ١٨-١٩) وكلامه طويل يتعذر نقله وقد لخصه الدماميني وتصرف فيه.

(٦) عن، ز، ظ.

(٧) التردد، ظ.

(٨) سقطت من، ز.

(٩) ياقسي، ز.

(١٠) ﴿وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَصَدًا﴾ (٩) الجن (٧٢).

(١١) ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلِّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا... فَذَبَّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَعْلَمُونَ﴾ ٧١ البقرة (٢).

(١٢) للتقريب، ز، ظ.

«وما في معناه» عطف على الآن، وعليه يعود الضمير المضاف<sup>(١)</sup> إليه. والمراد بما في معناه الحين والساعة ونحوهما «و» ويتعين أيضاً الحال عند الأكثر «بلام الابتداء» واعترضه المصنف<sup>(٢)</sup> بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله [تعالى<sup>(٤)</sup>]: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾<sup>(٥)</sup> فإن الذهاب كان مستقبلاً، فلو كان يحزن حالاً لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره، فالجواب أن الحكم/ في ذلك محقق الوقوع، فتزل منزلة الحاضر المشاهد، وأن التقدير في ٢٥ الآية الثانية: قصد أن تذهبوا، والقصد حال. وقدره أبو حيان بقوله: قصدكم أن تذهبوا. وحكاه ابن قاسم في شرحه عن بعضهم. قال ابن هشام<sup>(٦)</sup> في مغنيه<sup>(٧)</sup>: وهو مردود بأنه يقتضي حذف الفاعل، لأن<sup>(٨)</sup> (أن تذهبوا) على تقديره منصوب. «ونفيه»، أي نفي المضارع. «بليس وما وإن» وهذا أيضاً عند الأكثر<sup>(٩)</sup>. وكلام المصنف يقتضيه، لأن قوله: عند (الأكثر) متعلق<sup>(١٠)</sup> بقوله: (يتعين) ثم ذكر للفعل<sup>(١١)</sup> بعد تقييده

(١) على المضاف، د.

(٢) في شرح التسهيل (١: ٢٢) قال: «وأما لام الابتداء فمخلصة للحال عند أكثرهم، وليس كما ظنوا، بل جائز أن يراد الاستقبال بالمقرون بها كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ و﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ فـ (يحزن) مقرون بلام الابتداء وهو مستقبل؛ لأن فاعله الذهاب، وهو عند نطق يعقوب عليه السلام بـ (يحزن) غير موجود، فلو أريد بـ (يحزن) الحال لزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل في الوجود، وهو محال.

(٣) ﴿إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ... فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ ١٢٤ النحل (١٦).

(٤) عن، ز، ظ.

(٥) ﴿قَالَ... وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾ ١٣ يوسف (١٢).

(٦) هاشم، د.

(٧) ج ١، ص ٢٥١. هذا: ويحسن بنا أن ننبهك إلى أن كلام الدماميني من قوله (ويتعين أيضاً الحال عند الأكثر...) إلى آخر ما نقله عن ابن هشام) موجود بنصه في المغني ج ١، ص ٢٥١ بتصرف في بعض الكلمات اقتضاه السياق.

(٨) بأن، د.

(٩) الأكثرين، ز، ط.

(١٠) يتعلق، ز، ظ.

(١١) الفعل، ز.

بهذا متعلقات، فيكون القيد راجعاً إلى جميعها كقولك: ضربت يوم الجمعة زيداً وعمرواً وبكراً. ولاشتراك هذه الكلمات الثلاث في جنس النفي ونوعه عملن<sup>(١)</sup> عملاً واحداً، لكن إعمال الأول بالأصالة لكونه فعلاً، وإعمال أخويه بالحمل عليه لأنها حرفان غير مختصين. وتختص (ما) بلغة أهل الحجاز، و(إن) بلغة أهل العالية، وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى. وانظر لم أعاد المصنف حرف<sup>(٢)</sup> الجر مع قوله: (وبلام الابتداء) دون ما بعده<sup>(٣)</sup>. «ويتخلص» الفعل المضارع<sup>(٤)</sup> «للاستقبال»<sup>(٥)</sup> بظرف مستقبل سواء كان ذلك الظرف معمولاً للفعل أو مضافاً إليه نحو: أزورك إذا تزورني. فالأول مستقبل لعمله في<sup>(٦)</sup> إذا، والثاني كذلك لإضافة (إذا) إليه. «و» يتخلص المضارع أيضاً للاستقبال «بإسناده إلى أمر متوقع» غير حاصل كقوله<sup>(٧)</sup>:

يهولك أن تموت وأنت ملغ لما فيه النجاة من العذاب<sup>(٨)</sup>  
فـ (يهولك) مستقبل لإسناده إلى الموت الذي هو متوقع، إذ لو أريد به الحال لزم المحذور السابق، وهو سبق الفعل لفاعله<sup>(٩)</sup> في الوجود.

وجوابه: أن التقدير توقع أن تموت، أي: توقعك الآن الموت في الزمن المستقبل، فلا محذور كما سبق التنبيه عليه.

«و» يتخلص [أيضاً<sup>(١٠)</sup>] المضارع للاستقبال «بافتضائه»<sup>(١١)</sup>، أي:

- 
- (١) عملت، د.
  - (٢) حرف المصنف حرف، ز.
  - (٣) لعله فعل ذلك لينص على أن العطف على «الآن» لا على الضمير المضاف إليه في قوله: وما في معناه، وهو ممن يميز عطف الظاهر على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، والله أعلم.
  - (٤) للمضارع، ز، وألحقها بالمتن.
  - (٥) والاستقبال، ز،
  - (٦) لعمله هنا في، د.
  - (٧) لم يسمه أحد.
  - (٨) ليس له في مراجعي سابق ولا لاحق، وهو في شرح التسهيل ١: ٢٤؛ البحر المحيط ٥: ٢٨٦؛ الهمع ١: ٨؛ الدرر ١: ٤.
  - (٩) على الفاعل، د.
  - (١٠) عن، ز، ظ.
  - (١١) بافضائه، ز.

اقتضاء المضارع «طلباً» نحو: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾<sup>(١)</sup> ونحو: يغفر الله لك. «أو» اقتضائه «وعداً»، وهو عند الإطلاق يخص الخير كما أن فعله — وهو (وعد) — كذلك.

والمصنف أراد ما يعم الخير والشر، ولذلك صح تمثيله بقوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٢)</sup> «و» يتخلص المضارع [أيضاً]<sup>(٣)</sup> للاستقبال. «بمصاحبة ناصب» ظاهراً كان أو مقدراً نحو: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾<sup>(٤)</sup> «أو» مصاحبة<sup>(٥)</sup> «أداة ترج» نحو: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾<sup>(٦)</sup> «أو إشفاق» مثل له المصنف وشارحو كلامه بقول الشاعر<sup>(٧)</sup>:  
فأما كَيْسٌ فنجا ولكن عسى يغتر بي حمق لثيم<sup>(٨)</sup>

وهذا ليس بإشفاق وإنما هو ترج، لا غترار الحمق اللثيم به ليظفر به، ويقع في حالته، ولو أشفق منه لكان ذماً. ويحتمل أن يكون ذلك إشفاقاً منه على الحمق اللثيم لا إشفاقاً على نفسه.

قلت: لا حاجة بالمصنف إلى النص على أداة<sup>(٩)</sup> الترجي بخصوصها، لتقدم ما يستغني به عن ذلك، وهو قوله: (وباقضاءه طلباً)، فإن هذا يشمل

(١) ﴿... حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرُّضَاعَةَ...﴾ ٢٣٣ البقرة (٢).

(٢) ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٤٠ المائدة (٥).

(٣) عن، د، ز.

(٤) وقالوا... ٩١ طه (٢٠).

(٥) بمصاحبة، د.

(٦) ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي...﴾ ٣٦ غافر (٤٠).

(٧) مجهول، وهم محقق شرح التسهيل حيث ظن أنه لهدبة بن خشرم.

(٨) لم أجد له سابقاً ولا لاحقاً، وهو في سيبويه ٤٧٨:١؛ المحتسب ١١٩:١؛ شرح التسهيل

٢٥:١؛ الخزائن ٨٢:٤.

(٩) أدا، د، إرادة، ز.

الترجي والتمني والتحضيض وكل ما يقتضي طلباً، لكن من جملة ذلك الاستفهام. وإنما يخصص المضارع بالاستقبال إذا كان بـ (هل) فتأمل.

«أو» بمصاحبة أداة «مجازاة» نحو: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ<sup>(١)</sup>﴾ «أو» بمصاحبة «لو المصدرية» نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ<sup>(٢)</sup>﴾ وعلامتها أن يحسن في موضعها (أن). واحترز من الامتناعية نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ<sup>(٣)</sup>﴾ فإنها تصرف المضارع إلى الماضي «أو» بمصاحبة «نون التوكيد<sup>(٤)</sup>» خفيفة كانت أو ثقيلة نحو: ﴿لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ<sup>(٥)</sup>﴾ «أو» بمصاحبة «حرف تنفيس»، والمراد به تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل وعدم التضيق في الحال، يقال: نفس الخناق، أي: وسعته «وهو السين أو سوف» ولا يعرف البصريون غيرهما. وسوف عندهم أكثر تنفيساً من السين. وخالف/المصنف – [رحمه الله تعالى<sup>(٦)</sup>] – في ذلك، واستند فيه إلى ٢٦ السماع والقياس<sup>(٧)</sup>.

(١) الأنعام من الآية ١٣٣، وهي: ﴿وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ...﴾ والنساء من الآية ١٣٣ وبعد الشاهد: ﴿أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخِرِينَ...﴾.

وابراهيم من الآية ١٩ وهي: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ وفاطر من الآية ١٦، وبعد الشاهد: ﴿وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾. (٢) ... قِيَذْهَنُونَ ٩ القلم (٦٨).

(٣) ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ... وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبِيبُ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانِ وَزَيْنُهُ فِي قُلُوبِكُمْ...﴾ ٧ الحجرات (٤٩).

(٤) التوكيد، د.

(٥) ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ...﴾ ٣٢ يوسف (١٢).

(٦) ليست في، د.

(٧) قال في شرح التسهيل (١: ٢٧-٢٨):

(وقال بعضهم: لو كانت السين بعض (سوف) لكانت مدة التسويف بها سواء، وليس كذلك، بل هي بـ (سوف) أطول، فكانت كل واحدة منها أصلاً برأسها.

قلت: وهذه دعوى مردودة بالقياس والسماع: فالقياس أن الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي لا يقصد به إلا مطلق المضي دون تعرض لقرب الزمان وبعده، فينبغي ألا يقصد

أما السماع فتعاقبهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد كقوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾<sup>(١)</sup> [وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ سَنُوْئِيهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> أَجْرًا عَظِيمًا<sup>(٣)</sup>] <sup>(٤)</sup> ولا حجة فيه لجواز أن يكون المقيد بسوف متراخياً كثيراً لطائفة من المؤمنين، وبالسین غير متراخ كثيراً [لطائفة<sup>(٥)</sup>] أخرى، إذ ليس في النص ما يدل على أن كليهما لطائفة واحدة بالتخصيص<sup>(٦)</sup> والتعيين. وكذا ما أورده من [مُثْل] <sup>(٧)</sup> السماع التي<sup>(٨)</sup> احتج<sup>(٩)</sup> بها، كل ذلك مما يتطرق إليه القدرح.

وأما القياس: فهو أن الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي لا يقصد به

= بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده ليجري المتقابلان على سنن واحد، والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل مصحح لذلك فكان المصير إليه أولى، وهذا قياس.

وأما السماع فإن العرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل عن المعنى الواحد الواقع في وقت واحد. فصح بذلك توافقه وعدم تخالفهما، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ و﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ومنه قول الشاعر:

وما حالة إلا سبصرف حالها إلى حالة أخرى وسوف تزول

فهذا كله صريح في توافق سيفعل وسوف يفعل في الدلالة على مطلق الاستقبال دون تفاوت في قرب وبعده، إلا أن سيفعل أخف، فكان استعماله أكثر.

- (١) يؤق، د، ز، ظ، ولكني تابعت المصحف.
- (٢) ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ (١٤٥) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ... ﴿١٤٦﴾ النساء (٤).
- (٣) سيؤتيهم، ظ، وبها قرأ حزة وخلف - من العشرة - وقرأ الباقون بالنون. النشر ٢: ٢٥٣.
- (٤) ﴿لَكِنَّ الرَّاكِبِينَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ...﴾ ١٦٢ النساء (٤).
- (٥) ما بين المعقوفين ليس في، ز.
- (٦) ليست في، د.
- (٧) بالتشخيص، د.
- (٨) اله، د.
- (٩) واحتج، د.

إلاً مطلق الماضي دون تعرض لقرب الزمان ولا بعده، فينبغي ألا يقصد بالمستقبل إلاً مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب ولا بعد، ليجري المتقابلان على [سنن<sup>(١)</sup> واحد]. وفيه نظر، لأنه قاس المضارع المقترن بالأداة الموجبة للتخصيص على الماضي الخالي عنها، وهو غير صحيح، فإن الماضي إذا كان بدون أداة، كقد مثلاً دل على الماضي المطلق، وإذا اقترن بها دل على الماضي القريب من الحال. وهو في اختلاف حالته كالمضارع فإنه مع خلوه من الأداة يدل على معنى ومع اقترانه بها يدل على أمر آخر.

على أن قياس أحد المتقابلين على الآخر لا يجدي نفعاً، لجواز اختصاص كل منهما بحكم يقابل حكم الآخر، ويجوز مع ذلك أن يكون مشاركاً له في حكم آخر، ألا ترى أن الأمر والنهي متشاركان في الإنشاء، وقد انفرد كل منهما بأحكام تخصه؟ ومهما لم يذكر الجامع بين المقيس والمقيس عليه الذي هو مناط الحكم لم يصح القياس «أوسف» حكاه الكوفيون، وهو في الحروف<sup>(٢)</sup> كـ (منذ<sup>(٣)</sup>) إسماً وحرفاً<sup>(٤)</sup> إذا حذف<sup>(٥)</sup>، وسطها «أوسو» حكاه الكسائي<sup>(٦)</sup>، وهو مثل (كي) في (كيف) نحو: كي تجنحون إلى سلم وما ثثرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم<sup>(٧)</sup>

(١) ما بين المعقوفين ليس في ز. (٢) المحذوف، د.

(٣) كمذ؛ د، ز، ظ. والمناسب ما أثبتته، إذ إن (مذ) محذوفة الوسط فلا يصدق التعبير بها إذن.

(٤) أو حرفاً، د.

(٥) حذفت، د.

(٦) أبو الحسن علي بن حمزة بن عثمان مولى لبني أسد (١٨٢-١٨٣ أو ١٨٩ أو ١٩٢ هـ = ٧٩٨-٨٠٠ أو ٧٩٩ أو ٨٠٤ أو ٨٠٧ م)، إمام الكوفيين وأحد القراء السبعة، قرأ على حمزة، سمع من سليمان بن أرقم وأبي بكر بن عياش. من كتبه: معاني القرآن، القراءات، المصادر، أشعار المعاية.

— البغية: ج ٢ ص ١٦٢-١٦٤؛ القفطي: ج ٢ ص ٢٥٦-٢٧٤؛ الغاية: ج ١ ص ٥٣٥-٥٤٠؛ الوفيات: ج ٣، ص ٢٩٥-٢٩٧.

(٧) ليس له في مراجعي نسبة، وليس من شواهد سيبويه، خلافاً للعيني والسيوطي. تجنحون: تملون، سلم، بكسر السين وفتحها: الصلح. ثثرت، بالبناء للمجهول، فعله ثأرت القتل وبالقتل: قتلت قاتله. لظى: نار. الهيجاء، ممدودة وتقصر في غير هذا البيت: الحرب. تضطرم: من الضرام: بكسر الضاد — اشتعال النار.

— ابن الناظم ٢٦١؛ المغني ١: ١٩٨، ٢٢٥؛ المقاصد ٤: ٣٧٨-٣٧٩، السيوطي ١: ٥٠٧، ٥٥٧؛ الهمع ١: ٢١٤؛ الأشموني والصبان ٣: ٢١٠؛ الدرر ١: ١٨٤.

«أوسي» بقلب الواو ياء وحذف الآخر، حكاها صاحب المحكم<sup>(١)</sup> وظاهر كلام المصنف – [رحمه الله تعالى<sup>(٢)</sup>] – أن كلاً من هذه الكلمات مستقل بنفسه، وظاهر كلام غيره: أن ما عدا (سوف) من هذه الكلمات فرع من (سوف)، بل أجراه بعضهم في السين أيضاً<sup>(٣)</sup>، فزعم أنها منقوصة من سوف دلالة بتقليل<sup>(٤)</sup> الحرف على تقريب الفعل. ووجه بذلك قولهم: إن التنفيس<sup>(٥)</sup> بسوف أطول منه بالسين. «وينصرف» المضارع باعتبار زمنه.

«إلى المضى بلم» سواء جزمت كما هو المشهور فيها أو لم تجزم، وهي لغة<sup>(٦)</sup> قوم، وعليها جاء قوله<sup>(٧)</sup>:  
فأمسوا بهاليل<sup>(٨)</sup> لو أقسموا على الشمس حولين لم تطلع<sup>(٩)</sup>  
– بضم العين – وقول<sup>(١٠)</sup> الآخر<sup>(١١)</sup>.

(١) يعني ابن سيده وترجمته في ص ١: ١٥٥ وفي المغني ص ١٤٨ «وسو بحذف الأخير، و«سي» بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف، حكاها صاحب المحكم»

(٢) عن، ز، ظ.

(٣) وضح ذلك ابن يعيش، ج ٨، ص ١٤٨ – ١٤٩ حيث قال:

«وقد ذهب قوم إلى أن السين منقصة من سوف حذفوا الواو والفاء منها لكثرة الاستعمال وهو رأي الكوفيين، وحكوا فيها لغات فقالوا: سو أفعل بحذف الفاء وحدها وقالوا سف أفعل بحذف الواو وحدها، والذي عليه أصحابنا أنها كلمتان مختلفتا الأصل وإن توافقا في بعض حروفهما ولذلك تختلف دلالتها فسوف أكثر تنفيساً من السين ولذلك يقال:

سوفته إذا أطلت الميعاد كأنك اشتقت من لفظ سوف فعلا كما اشتقت من لفظ «أمين» فعلا فقلت: أمنت على دعائه ولو كان أصلها واحدا لكان معناهما واحداً مع أن القياس يأبى الحذف في الحروف وأما سو أفعل وسف أفعل فحكاية يفرد بها بعض الكوفيين مع قلتها».

(٤) بتعليل، ز.

(٥) التنفيس، ظ.

(٦) وهي على لغة، ز، ظ.

(٧) لم أقف على اسمه.

(٨) بهابيد، ز.

(٩) لم أقف له على سابق ولا لاحق، ولم أر من استشهد به غير الدماميني.

(١٠) وفي قول، د.

(١١) لا يعرف.



لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار<sup>(١)</sup>  
ولهذا أطلق المصنف «ولما الجازمة» قالوا قيدها بذلك احترازاً عن التي  
بمعنى إلا نحو: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ»<sup>(٢)</sup> فيمن شدد الميم، وعن التي  
هي حرف وجود لوجود نحو: لما جاء زيد أكرمه، وإذا تأملت لم تجد موقعاً  
للاحتراز، فإن (لما) لا تدخل<sup>(٣)</sup> على المضارع إلا جازمة له «ولو الشرطية»  
لا المصدرية، فإنها<sup>(٤)</sup> تصرفه<sup>(٥)</sup> للاستقبال كما مر «غالباً» لا دائماً فإنها قد ترد  
بمعنى (إن) كقوله<sup>(٦)</sup>:

لا يلفك الراجوك إلا مظهراً خلق الكرام ولو تكون عديماً<sup>(٧)</sup>

فعلم أن قيد الغلبة راجع إلى (لو) الشرطية فقط.

فإن قلت: فعلى ماذا<sup>(٨)</sup> انتصب (غالباً)؟

(١) في الخزانة: (أنشده الأخفش والفارسي وغيرهما ولم أجد من عزاه إلى قائله، ولا من ذكر تنمة له)، نعم، يروى: جرم، ذهل، قيس، وكلها قبائل عربية الصليفاء: مصغر الصلفاء: الأرض الصلبة، يريد: يوم الصلفاء، وهو يوم لهوازن على فزارة وعيس وأشجع.  
— المحتسب ٢: ٤٢؛ ابن يعيش ٧: ٨؛ شرح التسهيل ١: ٢٩؛ شرح الكافية لابن مالك ٢: ٢٦٥؛ الرضي ٢: ٢٥١؛ المغني ١: ٣٠٧، ٣٧٥؛ المقاصد ٤: ٤٤٦—٤٤٨؛ السيوطي ٢: ٦٧٤؛ الهمع ٢: ٥٦؛ التصريح ٢: ٢٤٧؛ الأشموني ٤: ٦٠؛ الخزانة ٣: ٦٢٦؛ الدرر ٢: ٧٢.

(٢) الطارق (٨٦) الآية ٤.

(٣) يدخل، د، ز.

(٤) لأنها، د.

(٥) تصرف، ز، ظ.

(٦) مجهول.

(٧) ليس في مراجعي له سابق ولا لاحق. يروى: الراجيك.

— شرح التسهيل ١: ٢٩؛ المغني ١: ٢٨٩؛ المقاصد ٤: ٤٦٩—٤٧٠؛ السيوطي ٢: ٦٤٦؛ التصريح ٢: ٢٥٦؛ الأشموني ٤: ٢٦.

(٨) فعلاً ماذا، د، ظ، فعلاً ذا، ز، ولم تحذف الألف من (ماذا) لأنها اسم استفهام، فالألف واقعة حشواً، وهذا واحد من وجوه ستة جائزة فيها بسطها ابن هشام في المغني (١: ٣٣٢—٣٣٤).

قلت: على أنه صفة لمصدر محذوف هو وعامله، أي ينصرف بها إلى الماضي انصرافاً غالباً لعدم الانصراف إليه [دائماً<sup>(١)</sup>]، ولا يجوز أن يكون عامله (ينصرف) المنطوق به في المتن للزوم/رجوع القيد إلى جميع ما تعلق به مِنْ ٢٧ لم ولما الجازمة ولو الشرطية، وهو باطل. «و» بـ «ياذ» نحو: ﴿إِذْ يُلْقُونَ<sup>(٢)</sup> أَقْلَامَهُمْ<sup>(٣)</sup>﴾ أي: إذ ألقوا وكذا: (إِذْ يَخْتَصِمُونَ<sup>(٣)</sup>)، أي: اختصموا، ويجوز أن يكون<sup>(٤)</sup> ذلك على حكاية الحال. «وربما» كقوله<sup>(٥)</sup>:

(١) سقطت من، د، ز، ظ، وبالرجوع إلى النسخة (ك): نسخة دار الكتب (١٠١٠ن) وجدت الكلمة فيها، وبها يستقيم الكلام.

(٢) يلقون، ظ.

(٣) ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيماً وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ ٤٤ آل عمران (٣).

(٤) تكون، ز.

(٥) اختلف فيه اختلافاً واسعاً فقل:

(أ) أمية بن أبي الصلت عبدالله بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي (١٠٠-٥٥هـ = ٦٢٦م) شاعر جاهلي متعبد، حرم على نفسه الخمر وعبادة الأوثان، اجتمع برسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكنه لم يُسلم. له ديوان مطبوع.

— الأغاني ٤: ١٢٠-١٣٣؛ ابن قتيبة ١: ٤٥٩-٤٦٢؛ الجمحي ١: ٢٦٢-٢٦٧.

(ب) أبو زياد عبيد بن الأبرص بن عوف الأسدي (١٠٠-٢٥٩هـ تقريباً = ٥٩٧م تقريباً) شاعر مضري، عده ابن سلام في الطبقة الرابعة من الجاهليين، عُمِّرَ (٢٢٠ سنة) أو (٣٠٠)، قتله المنذر بن امرئ القيس اللخمي ابن ماء السماء في يوم بؤسه. له ديوان مطبوع.

— الأغاني ٢٢: ٨١-٩٥، ابن قتيبة ١: ٢٦٧-٢٦٩؛ الجمحي ١: ١٣٨-١٣٩؛ الخزانة ١: ٣٢٣-٣٢٤.

(ج) حنيف بن عمير اليشكري، شاعر جاهلي أدرك الإسلام ولم تعرف له صحبة.

— الإصابة ١: ٣٨٢؛ الخزانة ٢: ٥٤٤.

(د) أبو قيس: صرمة بن أنس أو ابن أبي أنس أو ابن قيس بن مالك بن عدي الأوسي، من بني النجار، تهرب في الجاهلية واغتسل من الجنابة، أدرك الإسلام شيخاً وأسلم، عاش قريباً من مائة وعشرين سنة.

— الإصابة ٢: ١٨٢-١٨٣؛ الخزانة ٢: ٥٤٣.

(هـ)، (و) — نهار: ابن أخت مسيلمة الكذاب. أبي قيس اليهودي. ولا أعرف عنها شيئاً.

ربما تكره النفوس من الأمر له<sup>(١)</sup> فرجة كحل العقل<sup>(٢)</sup>

(١) ماله، د، ز، ظ. وهذه الزيادة ليست في مراجع الشاهد التي بين يدي، ولا يستقيم معها وزن البيت.

(٢) هذا الشاهد مع بيتين قبله نسبت إلى الشعراء المذكورين جميعهم، وهما:  
 اصبر النفس عند كل ملم      إن في الصبر حيلة المحتال  
 لا تضيقن بالأمور فقد      تكشف غماؤها بغير احتيال  
 والأبيات الثلاثة على الترتيب المذكور هن أول قصيدة أمية، وبعد الشاهد فيها:  
 سمع الله لابن آدم نوح      ربنا ذو الجلال والإفضال  
 وجاءت الأبيات الثلاثة في ديوان عبيد مرة مفردة وأخرى مقحمة في قصيدة مطلعها:  
 ليس رسم على الدفين ببالي      فلولى ذروة فجنبي أثال  
 وذلك في طبقات مختلفة من الديوان، ولا يظهر لهذه الأبيات صلة بالقصيدة. راجع ديوان  
 عبيد ص ١٢٨ (ط) صادر وبيروت، ص ١٠٤-١١٢ (ط) الحلبي. وجاء الشاهد وحده في  
 آخر مقطوعة نسبت لحنيف بن عمير قالها يوم قتل محكم بن طفيل يوم اليمامة.  
 وأولها:

يا سعاد الفؤاد بنت أثال      طال ليلى بفتنة الرّحال  
 وقبل الشاهد:

أهلك القوم مُحْكَم بن طفيل      ورجال ليسوا لنا برجال  
 وجاءت الأبيات الثلاثة في مقطوعة نسبها البغدادي إلى أعرابي، قال: ونسبها في الحماسة  
 البصرية إلى حنيف بن عمير الشكري، ويقال إنها لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب، ونسبها  
 العيني إلى أمية بن أبي الصلت وهذا لا أصل له. (انتهى). وقبل الأبيات الثلاثة - وهو أول  
 المقطوعة -:

يا قليل العزاء في الأهوال      وكثير المموم والأوجال  
 وبعدها:

قد يصاب الجبان في آخر الصف      وينجو مقارع الأبطال  
 قال البغدادي: ووجد أيضاً في قصيدة رواها الأصمعي لأبي قيس اليهودي وقيل: هي  
 لابن صرمة الأنصاري.  
 مطلعها:

سبحوا للمليك كل صباح      طلعت شمسهِ وكل هلال  
 انتهى كلام البغدادي، ولم أجد هذه القصيدة في الأصمعيات (ط) المعارف. يروى: ربما  
 تجزع النفوس. فرجة: - بفتح الفاء - انفراج الشدة، ويضمها: الفتحة في الحائط.  
 الكلام على الشاهد: اختلف في (ما) على أقوال:  
 الأول - نكرة بمعنى شيء وجملة (تكره النفوس) صفة، والعائد محذوف، أي تكرهه،  
 وجملة (له فرجة) مبتدأ وخبر صفة لـ (الأمس؛ لأن (أل) فيه جنسية، وإن عدت معرفة فالجملة =

الفرجة - بضم الفاء - : الإنفراج .

قال<sup>(١)</sup> بعضهم : هذا الذي ذكره من انصراف المضارع إلى الماضي ربما غالب لا دائم بدليل قوله تعالى : ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا<sup>(٢)</sup>﴾ ، وقيل : هو مؤول بالماضي مثل : ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ<sup>(٣)</sup>﴾ ، وفيه تكلف لاقتضائه أن الفعل المستقبل<sup>(٤)</sup> عبر به عن ماضٍ متجاوز به عن المستقبل<sup>(٥)</sup> . «وقد في بعض

= حال ، ويجوز أن تكون (فرجة) فاعلاً للجار والمجرور (له) ، وهذا أولى الأقوال .  
الثاني - (ما) كافة ، فهي حرف ، ومفعول (تكره) محذوف ، والتقدير : تكره شيئاً ، من الأمر صفة له ، ويضعفه أن حذف الموصوف وإقامة الوصف الشبيه بالجملة مقامه لا يصح إلا إذا كان الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن أوفي ، وقد يجاب عنه بوجهين :  
( أ ) تعليق (مِنْ) بالفعل (تكره) ، و(من) تبعيضية ، والتقدير : تكره النفوس من الأمر شيئاً .

(ب) تضمين (تكره) معنى فعل لازم (تشمئ) أو (تنقبض) .  
الثالث - (ما) زائدة ، وهو قول الأخفش والكوفيين . له فرجة : مبتدأ وخبر أو (فرجة) فاعل للجار والمجرور (له) والجملة صفة لـ (الأمر) على أن (أل) فيه جنسية ، ويصح أن تكون (أل) معرفة ، فالجملة حال . كحل : الجار والمجرور صفة أخرى لـ (الأمر) ، أو حال منه لوصفه بالجملة الأولى ، أو باعتبار (أل) فيه معرفة  
أمية ٤٩-٥١ ؛ سيبويه ١ : ٢٧٠ ، ٣٦٢ ؛ المقتضب ١ : ٢ ؛ الصحاح ١ : ٣٣٤ ؛  
الشجري ٢ : ٢٣٨ ؛ ابن يعيش ٤ : ٢ ، ٣-٤ ، ٨ : ٣٠ ؛ شرح التسهيل ١ : ٢٤٢ ؛  
الرضي ٢ : ٥٤ ، ٣٣٣ ؛ المغني ١ : ٣٢٨ ؛ المقاصد ١ : ٤٨٤-٤٨٦ ؛ الأشموني ١ : ١٥٤ ؛  
السيوطي ٢ : ٧٠٧-٧٠٩ ؛ الهمع ١ : ٨ ، ٩٢ ؛ الخزانة ٢ : ٥٤١-٥٤٥ ، ٤ : ١٩٤ ؛ الدرر ١ : ٤ ، ٦٩ .

(١) وقال ، ز ، ظ .

(٢) ﴿... لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ ٢ الحجر (١٥) .

(٣) ﴿... فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾ ٦٨ الزمر ٣٩ .

(٤) المستقل ، ظ .

(٥) راجع الكلام على دخول (ربما) على الماضي وعلى المستقبل في رضي ٢ : ٣٣٣ ، المغني ١ : ١٤٥-١٤٦ .

المواضع» قال المصنف<sup>(١)</sup>: إن قد إما للتقليل<sup>(٢)</sup> فتصرفه إلى الماضي كقوله<sup>(٣)</sup>:  
قد أترك القرن مصفراً أنامله كأن أثوابه مجت بفرصاد<sup>(٤)</sup>

(١) في شرح التسهيل ١: ٣٠: (وإذا دخلت (قد) على المضارع فهي كـ(ربما) في التقليل والصرف إلى معنى الماضي، وهذا ظاهر قول سيبويه، لأنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: ٣٠٧: ٢- وأما (قد) فجواب لقوله:

لما يفعل، فتقول: قد فعل. ثم قال: وتكون بمنزلة (ربما) قال الهذلي:

قد أترك القرن مصفراً أنامله كأن أثوابه مجت بفرصاد

كانه قال: (ربما). هذا نصه، فإطلاقه القول بأنها بمنزلة (ربما) تصريح بالتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى الماضي، فإن خلت من معنى التقليل خلت من الصرفه إلى معنى الماضي، وتكون حينئذٍ للتحقيق والتوكيد كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾، وكقول الشاعر:

وقد تدرك الإنسان رحمة ربه ولو كان تحت الأرض سبعين وادياً

وقد تخلو من التقليل وهي صارفة لمعنى الماضي كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ

فِي السَّمَاءِ﴾.

(٢) للتعليل، د، ز.

(٣) عبيد بن الأبرص، وقال سيبويه: الهذلي. وقال الأعمش: الهذلي شناس. وليس في ديوان الهذليين ولا في شرح أشعارهم للسكري ولا في التمام لابن جني شعر لشناس.

(٤) من قصيدة يخاطب فيها حُجْر بن الحارث أبا امرئ القيس وإخوته وكان توعد عبيداً في أمر بلغه عنه ثم استصلحه.

مطلعها:

طاف الخيال علينا ليلة الوادي من أم عمرو، ولم يلم لميعاد

وقبل الشاهد:

أذهب إليك فإني من بني أسد أهل القباب وأهل الجرد والنادي

وبعده:

أوجرته ونواصي الخيل شاحبة سمراء عاملها من خلفه بادي

يروى: لال أساء. من آل أساء من آل سلمى ولم. بميعاد. وأهل المجد وأهل الجود. وأهل الخيل. الخيل معلمة.

(أهل القباب وأهل الجرد والنادي): كفى بذلك عن أنهم سادة أشراف، لأن ذلك من شأن السادة. القرون: النظير في الشجاعة. مصفراً أنامله: لما نرف منه من الدم الكثير.

أوجرته: طعنته في صدره. نواصي، جمع ناصية: الشعر الذي في مقدمة الرأس. شاحبة: متغيرة. سمراء: حرة.

عامل الرمح: ما تحت السنان بذراع أو شبر.

مجت: أي رميت من الفم. بفرصاد: أي توت<sup>(١)</sup>، وهو الفاكهة المعروفة، والمراد منها هنا نوع يكون ماؤه أحمر شبه حمرة الدم الذي يصيب أثوابه بحمرة الفرصاد.

ولما للتحقيق فلا تصرفه<sup>(٢)</sup> إلى الماضي كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>﴾، وقد تصرفه كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ<sup>(٤)</sup>﴾<sup>(٥)</sup>.

قلت: وعلى هذا فكان الأولى أن يقول: وقد التقليلية دائماً والتحقيقية في بعض المواضع. وسيأتي الكلام على قد بأطرافه في باب «تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك» إن شاء الله تعالى.

«وينصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء»، أي غير الطلبي نحو: بعث واشترت، وإلاً ورد نحو: غفر الله لك، و[إلاً<sup>(٦)</sup>] لم يصح قوله بعد ذلك: وإلى الاستقبال بالطلب. وليست دلالاته هنا على الحال من حيث الوضع، وإنما هي من ضرورة الواقع، لأن الإنشاء إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود كما مر.

«وإلى الاستقبال بالطلب» فيشمل الدعاء والأمر وغيرهما: فالأول نحو: غفر الله لك، والثاني: نحو: اتقى<sup>(٧)</sup> الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه،

= عيب ٤٦ - ٥٠؛ سيويه ٢: ٣٠٧؛ المقتضب ١: ٤٣؛ الكشف ١: ٢٠١ - ٢٠٢؛ ٤: ٧٠٩، الشجري ١: ٢١٢؛ ابن يعيش ٨: ٨٤٧؛ شرح التسهيل ١: ٣٠؛ الرضي ٢: ٣٨٨؛ المغني ١: ١٨٩؛ السيوطي ١: ٤٩٤ - ٤٩٦؛ الجمع ٢: ٧٣؛ الخزانة ٤: ٥٠٢ - ٥٠٥؛ الدرر ٢: ٨٩.

(١) قوت، ظ.

(٢) تصرف، ز، ظ.

(٣) ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ... وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ٦٤ النور (٢٤).

(٤) ساقط من، ظ.

(٥) ﴿... فَلَنُؤَلِّقَنَّ قَبْلَهُ تَرْصَاهاً...﴾ ٢٤ البقرة (٢).

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) اتق، د.

ويدل على ذلك جزم (يثب)، والثالث نحو: عزمت عليك إلا<sup>(١)</sup> فعلت [كذا<sup>(٢)</sup>]، أي: إلا أن تفعل في المستقبل<sup>(٣)</sup>. وفي كلام المصنف إيهام أن الطلب ليس من أقسام الإنشاء.

«والوعد»، المراد به الإخبار بوقوع أمر لم يقع بعد [مع<sup>(٤)</sup>] ملاحظة الإرادة لتحقيق الخير، نحو: ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا<sup>(٥)</sup>﴾ ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا<sup>(٦)</sup>﴾ وليس المراد به هنا ما هو قسيم<sup>(٧)</sup> للوعيد. «وبالعطف على ما علم استقباله» نحو:

﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ<sup>(٨)</sup>﴾ ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ<sup>(٩)</sup>...﴾ الآية، ولم أدر وجهاً<sup>(١٠)</sup> لإعادة المصنف حرف الجر هنا دون ما تقدم وهو قوله: والوعد. «وبالنفي بلا وإن بعد القسم»: فالأول كقوله<sup>(١١)</sup>:

- 
- (١) ان لا، د.  
 (٢) سقطت من، ز، ظ.  
 (٣) في هذا الأسلوب وأمثاله من نحو: (أقسمته عليك إذا فعلت) (ناشدتك الله إذا فعلت) (أمرتك الله إذا فعلت) أو (... لما فعلت) وقع الاستثناء المفرغ بعد الإثبات لتأوله بالنفي، وأول الفعل بمصدر من غير أن يسبقه سابق، وأول الماضي بالمستقبل، أي: ما أسألك إلا فعلك... وفي الخزانة ١: ٢٣١: قال أبو حيان والذي يكون بعد (نشدتك الله) و(عمرتك الله) أحد ستة أشياء: استفهام؛ وأمر، ونهى، و(إن)، و(إلا) و(لما)، بمعنى (إلا).  
 (٤) ليست في، ظ.  
 (٥) ... وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٩ الزمر (٣٩)، وزاد في (د) بعد هذه الآية: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ﴾ وبعد هذا: ... إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا... ﴿٧٣ الزمر (٣٩).  
 (٦) ... إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا... ﴿٧١ الزمر (٣٩).  
 (٧) قسم، د، ز، ظ، وهو تصحيف.  
 (٨) ... وَبِشْرِ الْوُرْدِ الْمَوْرُودِ ﴿٩٨ هود (١١)، والضمير في (يقدم) عائذ على فرعون.  
 (٩) ... وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَتَوِّهٍ دَاخِرِينَ ﴿٨٧ النمل (٢٧).  
 (١٠) جوها، ز.  
 (١١) مجهول.

ردوا فوالله لاذذناكم<sup>(١)</sup> أبداً ما دام في مائنا<sup>(٢)</sup> ورد لنزال<sup>(٣)</sup> ونازعه<sup>(٤)</sup> أبوحيان في الاستدلال بهذا البيت، إذ الاستقبال فيه إنما استفيد من الظرف<sup>(٥)</sup>.

قلت: وفيه نظر، لأن وقوع الظرف المستقبل هنا ليس هو المؤثر للاستقبال حتى إنه لو لم يكن انتفى استقبال الفعل، ألا ترى أنه إذا قيل: والله لا فعلت كذا، لا يفهم منه إلا المستقبل، ولهذا لم تتكرر<sup>(٦)</sup> (لا) كما لا يلزم تكرارها مع المستقبل.

والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَلَيْتَ زَالًا إِنَّ أَمْسَكُهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾<sup>(٧)</sup>، ونازعه<sup>(٨)</sup> أيضاً أبوحيان في ذلك بأنه لا يمتنع أن يقال: والله إن قام، بمعنى ما قام فيما مضى.

قلت: هذا متوجه كما قال<sup>(٩)</sup>.

وقد يتوهم أن قول المصنف هنا في (لا) مناقض لقوله فيما مضى: (خلافاً لمن خصها)، أي: خص (لا) بالمستقبل.

وجوابه: أن مراده خلافاً لمن خص [لا<sup>(١٠)</sup>] داخلة<sup>(١١)</sup> على المضارع

(١) زذذناكم، د - زذذناكم، ز.

(٢) ما بينا، ز.

(٣) يروى: لوراد. ذذناكم: طردناكم.

— شرح التسهيل ٣١: ١؛ الجمع ٩: ١، ٤١: ٢؛ الدرر ٤: ١ - ٥، ٤٥: ٢.

(٤) الضمير يعود على ابن مالك، فقد استدل بالبيت المذكور في شرحه على التسهيل.

(٥) وهو (أبداً).

(٦) يتكرر، د.

(٧) إِنَّ اللَّهَ يُمِصُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا... إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿٤١﴾ فاطر (٣٥).

(٨) الضمير عائد على ابن مالك أيضاً، فقد استدل بالآية المذكورة في شرح التسهيل (٣٢: ١).

(٩) قاله، د.

(١٠) ليست في، د.

(١١) الداخلة، د.



٢٨

بالمستقبل<sup>(١)</sup>، ولم يرد خلافاً لمن خصص (لا) مطلقاً/ [بالمستقبل<sup>(٢)</sup>].

«ويحتمل» الماضي «المضي والاستقبال بعد همزة التسوية» نحو: سواء على أقيمت أم قعدت؟، والحق انه محتمل لأربعة<sup>(٣)</sup> معانٍ: الماضي والحال والاستقبال ومطلق الزمان الذي هو أهم من ذلك، كما أن المصدر الذي [الفعل<sup>(٤)</sup>] في تأويله كذلك، فلا<sup>(٥)</sup> وجه للتقييد بأحد الزمانين.

قال ابن أم قاسم: سواء كان الفعل معادلاً بأم أو لم يكن نحو: سواء على أي حين جئتني.

قلت: وهذه المسألة لا مدخل لها هنا، ولا يصح إدراجها<sup>(٦)</sup> في كلام المصنف — [رحمه الله تعالى] —، لأن الكلام في همزة التسوية ولا همزة هنا.

ثم قال: فإن<sup>(٧)</sup> كان الفعل بعد أم مقروناً بلم تعين المضي نحو: ﴿سَوَاءَ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾<sup>(٨)</sup>، فالثاني ماضٍ معنى، فوجب مضي الأول لأنه معادل له.

قلت: الظاهر أن هذا لا يقدر في الاحتمال الذي قرناه آنفاً، كما لم يقدر وجود (لم) في اقتضاء<sup>(٩)</sup> الاستقبال في قولك: إن لم تسؤني<sup>(١٠)</sup> أكرمتك، ووجه ذلك أن الجملة المقترنة بهمزة التسوية في تأويل المصدر والمصدر لا زمان له معين فكذا [ما<sup>(٧)</sup>] في معناه، ولا فرق في هذا المعنى بين وجود (لم) وعدمها.

(١) على المستقبل، د.

(٢) ليست في، د.

(٣) الأربعة، د.

(٤) سقطت من، ز.

(٥) ولا، د.

(٦) إراتها، د.

(٧) وإن، د.

(٨) ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا... لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ٦ البقرة (٢) الآية ١٠ يس (٣٦).

(٩) اقتضائه، د.

(١٠) تسيثي، د، ز، ط، وهو خطأ املائي.

«و» يحتمل الماضي الماضي والاستقبال بعد «حرف التحضيض»<sup>(١)</sup> نحو: هلا ضربت زيدا، فيحتمل الماضي فيكون<sup>(٢)</sup> توييخاً على ترك الفعل، ويحتمل الاستقبال فيكون حضاً على الفعل وأمراً به.

فإن قلت: فإذن<sup>(٣)</sup> لم يحتمل الواقع بعد حرف التحضيض<sup>(٤)</sup> الماضي لأن التحضيض<sup>(٤)</sup> - وهو طلب الفعل - لا يكون متعلقاً إلاً بالزمان المستقبل.

قلت: إنما يوبخ المخاطب على ترك ما كان يجب عليه أن يفعله قبل أن يطلب منه، وذلك من حيث المعنى تحضيض على فعل مثل مافات، فأطلقت حرف التحضيض على الحرف المقتضي للحض على ما يدخل عليه تحقيقاً أو تقديرأ فاستقام «و» بعد «كلما»، فيحتمل أن يراد بالواقع بعدها الماضي نحو: ﴿كُلُّ<sup>(٥)</sup> مَا جَاءَ أُمَّةٌ رَسُوهُمَا كَذُّبُهُ<sup>(٦)</sup>﴾، وأن يراد به الاستقبال نحو: ﴿كُلُّهَا<sup>(٧)</sup> نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلْنَاَهُمْ جُلُوداً غَيْرَهَا<sup>(٨)</sup>﴾.

«و» بعد «حيث» نحو: ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ<sup>(٩)</sup>﴾ فهذا للماضي، ونحوه:

- 
- (١) التخصيص، د، ز.  
 (٢) فتكون، ظ.  
 (٣) فإذا، ز، ظ. واخترت رسمها بالنون كما في، د، ليحصل بذلك الفرق بين الكلمتين.  
 (٤) التخصيص، د، ظ.  
 (٥) كلما، د، ز، ظ، وقد تابعت المصحف في رسمه.  
 (٦) ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا... فَاتَّبَعْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضًا وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ فَبَعَدًا لِقَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ٤٤ المؤمنون (٢٣).  
 (٧) كذا في نسخ التحقيق، وهو موافق لرسم المصحف في هذه الآية.  
 (٨) ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُضِلُّهُمْ نَارًا... لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ ٥٦ النساء (٤).  
 (٩) ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَجِيزِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَجِيزِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَظْهَرْنَ فَإِذَا تَظْهَرْنَ... إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ ٢٢٢ البقرة (٢).

﴿وَمِنْ<sup>(١)</sup> حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلٌ وَجْهَكَ<sup>(٢)</sup>﴾، فهذا للاستقبال.

«و» يحتمل الأمرين «بكونه صلة أو صفة لنكرة عامة».

فالأول كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ<sup>(٣)</sup>﴾ فهذا مثال المضى،

وكقوله تعالى:

﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا [عليهم<sup>(٤)</sup>]]<sup>(٥)</sup>﴾ فهذا مثال

الإستقبال<sup>(٦)</sup>.

والثاني قوله<sup>(٧)</sup>:

رب رفد<sup>(٨)</sup> هرقة ذلك اليوم وأسرى من معشر أقتال<sup>(٩)</sup>

(١) من، ز، ظ.

(٢) ﴿شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لِلْحَقِّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ١٤٩ ﴿... شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ...﴾ ١٥٠ البقرة (٢).

(٣) ﴿... إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ ١٧٣ آل عمران (٣).

(٤) سقطت من، ز.

(٥) ﴿... فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَحِيمٌ﴾ ٣٤ المائدة (٥)، الاستثناء من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾ ٣٣ المائدة (٥).

(٦) للاستقبال، د.

(٧) الأعشى: أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل (٧٠٠هـ = ٦٢٩م) شاعر جاهلي فحل، في الطبقة الأولى من الجاهليين عند الجمحي، ذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليسلم فصدّه أبو سفيان أو أبو جهل فعاد ووقع من فوق راحلته فمات. واحد من سبعة عشر رجلاً لقبوا بـ (الأعشى)، ويميز عنهم بـ (أعشى قيس). له ديوان مطبوع. وليس القائل أعشى همدان خلافاً للعيني.

— الجمحي ١: ٥٢، ٦٥-٦٧؛ ابن قتيبة ١: ٢٥٧-٢٦٦؛ الأغاني ٩: ١٠٨-١٢٩؛

الخرزاة ١: ٨٤-٨٦.

(٨) وفد، ز.

(٩) أقيال، د، من قصيدة مدح فيها الأسود بن المنذر اللخمي، مطلعها:

ما بكاء الكبير بالأطلال      وسؤالي فهل ترد سؤالي

وقبل الشاهد:

ثم وصلت صرة بربيع      حين صرفت حالة عن حال

الرغد: بفتح الراء القدح الضخم، وقد تكسر، والأقتال: بقاف وتاء مثناة فوقية جمع قتل<sup>(١)</sup> بكسر القاف، وهو العدو، فهذا<sup>(٢)</sup> مثال لبقاء الماضي على مضيه عند وقوعه صفة لنكرة [عامة<sup>(٣)</sup>].

واعترضه<sup>(٤)</sup> أبوحيان بأن (رب) عند سيويه للتقليل<sup>(٥)</sup>، وهو ينافي العموم، وأيضاً: فليس مراد الشاعر أنه أراق كل رفته، وأيضاً: فلا نسلم كون (هرفته) صفة لمجرور (رب) بل هو جواب يتعلق به (رب)، إذ الصحيح أنه لا يلزم وصف مجرورها.

وبعده:

وشيوخ حربى بشطي أريك  
ونساء كأنهن السعالي  
يروى: وما يرد.

صرة: برد شديد. رغد: بكسر الراء - القدح الضخم، ويقال: - بفتحها - القدح بما فيه من القرى وبكسرهما: المعونة.

هرفته: أرفته، قلبت همزته هاء، كنى بذلك عن كثرة القتل، والتاء مفتوحة خطاباً للمدح - أقتال، جمع قتل بكسر القاف: العدو أو النظر في القتال. أقيال، جمع قيل بفتح القاف: الملك. حربى، جمع حريب: مسلوب المال. شطي أريك: موضع.

- الأعشى: ١٦٣-١٦٩؛ القالي: ١: ٩٠؛ التبريزي: ٣: ١٦؛ ابن يعيش: ٨: ٢٨ - ٢٩؛ شرح التسهيل: ١: ٣٣؛ السبع: ٣٢، ٣٧١؛ الرضي: ٢: ٣٣١، ٣٣٢؛ ابن النظم: ١٤٠؛ المغني: ٢: ٦٤٩؛ المقاصد: ٣: ٢٥١-٢٥٣؛ المجمع: ١: ٩؛ الخزائن: ٤: ١٧٦-١٨٤؛ الدرر: ١: ٥.

(١) والأقيال، بقاف وياء مثناة فوقية جمع قيل، د.

(٢) وهذا، د.

(٣) سقطت من، د.

(٤) الضمير عائد على ابن مالك، فقد قال في شرح التسهيل (١: ٣٣-٣٤): (وكذا الواقع صفة لنكرة عامة يحتمل الماضي كقول الشاعر: رب رغد... ويحتمل الاستقبال كقول النبي صلى الله عليه وسلم: (نُصِرَ الله امرأً سمع مقالتي فادأها كما سمعها)، فان هذا منه - صلى الله عليه وسلم - ترغيب لمن أدركه في حفظ ما يسمعه منه صلى الله عليه وسلم، وذلك يقتضي أن يكون المعنى: نصّر الله امرأً يسمع مقالتي فيؤديها كما يسمعها).

(٥) الظاهر من كلام سيويه أن (رب) عنده للتكثير لا للتقليل؛ لأنه شبه بها (كم)، الخبرية، وشبهها بـ (كم)، قال: (ومعناها معنى رب).

(١: ٢٩١) (والمعنى معنى رب) (١: ٢٩٣) (وذلك لأن (رب) إنما هي للعدة بمنزلة (كم)

(١: ٣٤٥).

ومثال الماضي المراد منه الإستقبال، قوله صلى الله عليه وسلم:  
«نَضَرَ الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها<sup>(١)</sup>» لأن المراد  
الترغيب في السماع [والنقل<sup>(٢)</sup>]، وهما مستقبلان بخلاف:  
رب رَفَد هرقته<sup>(٣)</sup>...  
البيت، فإنه تمدح ولا يكون إلا بما وقع<sup>(٤)</sup> فتأمله.

(١) لم أجد هذا اللفظ فيما بين يدي من المراجع، وفيما يلي ما تيسر لي الاطلاع عليه. عن زيد بن ثابت: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «نَضَرَ الله امرأ سمع منا حديثاً فحفظه حتى يؤديه...» أبو داود: ج ٥، ح ٣١٥٣. والترمذي: ج ٧، ح ٢٧٩٤؛ وعنده: «حتى يبلغه غيره». وعن ابن مسعود: «نَضَرَ الله امرأ سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه...» الترمذي: ج ٧، ح ٢٧٩٥؛ وأحمد: ج ١، ص ٤٣٧ بلفظ مقارب للترمذي. وفي الترغيب: ج ١، ح ١٥٢ عن أنس «نَضَرَ الله امرأ سمع مقالتي فحفظها ووعاها وبلغها من لم يسمعها...» أخرجه الطبراني في الأوسط وح ١٥٣ عن جبير بن مطعم «نَضَرَ الله عبداً سمع مقالتي...» كحديث أنس. أخرجه الطبراني في الكبير وأحمد وابن ماجه. والحديث أخرجه ابن ماجه بالفاظ مختلفة لم يجتمع في واحد منها الحديث الذي ذكره الشارح، وانظر ج ١، ح ٢٣٠. عن زيد بن ثابت وح ٢٣٢ عن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه يعني «ابن مسعود» وح ٢٣٦: عن أنس. وج ١ ح ٢٣١. وج ٢ ح ٣٠٥٦ عن جبير بن مطعم. وأخرجه أحمد ج ٤ ص ٨٢ عن جبير بن مطعم قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب الناس بالخيف: نَضَرَ الله عبداً سمع مقالتي فوعاها ثم أداها لمن لم يسمعها...، والحديث في شرح التسهيل ١: ٣٤ بشيء من الاختلاف.

(٢) سقطت من، ظ.

(٣) زاد بعدها في، د: ذلك وقد مضى البيت ١: ١١٩.

(٤) وإنما يكون بما قد وقع، د.



## الباب الثاني

### «باب إعراب الصحيح [الآخر<sup>(١)</sup>]»

ولا يعترض بأنه أسقط نحو: ظبي ودلو؛ [إذ<sup>(٢)</sup>] ليسا<sup>(٣)</sup> بصحيحي الآخر، مع أن إعرابهما إعراب الصحيح<sup>(٤)</sup> الآخر، لأننا نقول: المعتل الآخر عند النحوي عبارة عن المقصور والمنقوص، والصحيح<sup>(٥)</sup> بخلافهما، فهو أعم منه عند التصريفي من وجه، فنحو: زيد صحيح الآخر/عندهما، ونحو: القاضي ٢٩ معتل الآخر عندهما، ونحو: ظبي ودلو معتل الآخر عند التصريفي صحيحه<sup>(٦)</sup> عند النحوي، كذا قال ابن هشام، وفيه نظر.

«الإعراب» في الاصطلاح «ما جيء به» جنس، أي: شيء يقتضيه جيء به «لبیان مقتضى العامل» أي: لبيان الأمر الذي يقتضيه العامل، أي: يطلبه. وهذا فصل أخرج به ما سوى الإعراب، والمراد بالعامل: ما أثر في آخر الكلمة أثراً له تعلق بالمعنى التركيبي، فخرج مثل التقاء الساكنين المؤثر للحركة مثلاً نحو: من ابنك ومن الرجل، فإنه<sup>(٧)</sup> وإن كان شيئاً أثر في آخر الكلمة التي هي

(١) سقطت من، ظ.

(٢) سقطت من، د.

(٣) وليس، د.

(٤) صحيح، د.

(٥) والصحيحة، ظ.

(٦) صحيحة، ز.

(٧) تأمل ولن تجد خبر (إن) ظاهراً، وفي مثل هذا الأسلوب يكون الخبر محذوفاً، أو يسد مسده جملة تلي حرف استدراك أو استثناء.

كسرة في الأول وفتحة في الثاني، لكن هذا الأثر لا تعلق له بالمعنى الحاصل من تركيب الحرف مع مجروره، وإنما هو أمر يرجع لمجرد اللفظ، ودخل من العوامل ما كان زائداً وما كان غير زائد.

أما<sup>(١)</sup> الثاني فكالفعل من قام زيد، لأنه شيء أثر في آخر (زيد) حركة الرفع ولها تعلق بالمعنى الحادث بالتركيب من حيث كونها علامة على فاعلية زيد.

وأما الأول فكـ (من) الزائدة في قولك: ما قام من رجل، فإنها أثرت كسرة (رجل)، ولها تعلق بالمعنى التركيبي من حيث إنها علامة على أن مدخولها محل لما دل عليه الحرف من خصوصية الاستغراق، وكذا الباء من نحو:

ما زيد بقائم، فإنها زائدة للتأكيد، وقد أثرت الكسرة التي هي علامة على أن مدخولها هو متعلق ما دلت عليه من التأكيد الحادث بالتركيب «من حركة»، هذا وما بعده بيان الجنس الحد إذ كان مبهمًا لصلاحيته لكل ما لا يعقل، والحركة ضمة أو فتحة أو كسرة. «أو حرف»، وهو الواو والألف والياء والنون عند من يراه. «أو سكون»، وهو كون الحرف خالياً عن الحركة.

وتعبيره بسكون — كما صنع — أولى من تسكين، لأن السكون لفظ والتسكين فعل. «أو حذف» للحرف، وفهم ذلك من جعله قسيماً للسكون؛ إذ لو أريد به ما هو أعم من حذف الحركة والحرف للزم<sup>(٢)</sup> كون الشيء قسيماً لنفسه ولغيره، وهو باطل.

وتعريف المصنف للإعراب بما ذكره مبني على أن الإعراب لفظي، وهو مذهب المحققين، وكثير من المتأخرين يرون أنه معنوي ويفسرونه بتغير آخر الكلمة لاختلاف العامل لفظاً أو تقديراً، والكلام على ذلك تصحيحاً وإبطالاً<sup>(٣)</sup> يطول<sup>(٤)</sup>.

(١) واما، ز، فاما، ظ.

(٢) لزم، د.

(٣) وإبطالا لا، ز.

(٤) ناقش ابن مالك هذه القضية في شرح التسهيل ٣٤:١-٣٥، والسيوطي في الهمع ١٤:١.



«وهو» أي: الإعراب «في الاسم أصل» وفي الفعل فرع وعكس<sup>(١)</sup> بعضهم، وقال الكوفيون: أصل فيهما، والأول هو المرجح عند الحذاق، واستدلوا عليه بما تقريره: أن الاسم والفعل يطرأ<sup>(٢)</sup> على صيغهما معانٍ مختلفة قد يحصل بينهما<sup>(٣)</sup> لبس فيرفعه الإعراب، أما المعاني المختلفة التي تطرأ<sup>(٤)</sup> على الاسم فهي الفاعلية والمفعولية والإضافة، ولا شك في أنه يحصل بينها في بعض الأحيان لبس نحو: ما أحسن زيد، لو سكن آخر كل من الكلمتين فإنه يحتمل - حينئذٍ - أن يكون (زيد) مفعولاً به و(أحسن) فعلاً ماضياً و(ما) اسماً، والمراد [التعجب، ويحتمل أن يكون (زيد) فاعلاً بـ(أحسن)، و(ما) حرف نفي، والمراد<sup>(٥)</sup>] الإخبار بأن زيداً لم يُحسن، ويحتمل أن تكون<sup>(٦)</sup> [ما<sup>(٧)</sup>] استفهامية مبتدأ و(أحسن) اسم تفضيل<sup>(٨)</sup> مرفوعاً على أنه خبر المبتدأ و(زيد) مجروراً مضافاً إليه، والمراد السؤال عما هو الأحسن من زيد.

وأما المعاني المختلفة التي تطرأ على الفعل المضارع فليست هي عين المعاني المتقدمة، وإنما هي معانٍ آخر.

كقولهم<sup>(٩)</sup>: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإنه يحتمل النهي عن كل واحد من الفعلين مطلقاً ويحتمل [النهي<sup>(١٠)</sup>] عن الجمع بينهما، ويحتمل النهي عن

(١) وعكسه، ز، ظ.

(٢) تطرأ، ز، ظ.

(٣) بينهما، ز، وهو تصحيف سيتكرر والصواب ما أثبتته، لأن الضمير عائد على المعاني لا على الاسم والفعل.

(٤) قد تطرأ، د.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(٦) يكون، د، ز.

(٧) سقطت من، ظ.

(٨) مفضل، ز.

(٩) كما في قولهم، د.

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.

الأول دون الثاني، وهذه معانٍ مختلفة ليست بفاعلية ولا مفعولية ولا إضافة، ولا يخفى حصول اللبس بينها<sup>(١)</sup> لوترك إعراب الفعلين لكن الإعراب/يتعين في ٣٠-٣١ الاسم طريقاً لرفع اللبس، كما يتعين قولك: ما أحسن [زيداً] - بالنصب - للتعجب، وقولك: ما أحسن<sup>(٢)</sup> [زيد] - بالرفع - للإخبار بنفي الإحسان عنه<sup>(٣)</sup>، وما أحسن زيد - برفع (أحسن) وخفض (زيد) للاستفهام عما هو الأحسن منه، ولا يتعين الإعراب في الفعل طريقاً لرفع اللبس؛ لوجود طريق أخرى تقوم<sup>(٤)</sup> مقامه في رفع الإلباس، وبيانه أن الإلباس قد يندفع بالإعراب فيه، كما يتعين قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن - بجزم الفعلين - للنهي عن كل واحد، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن - بجزم الأول ونصب الثاني للنهي عن الجمع بينهما، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن - بجزم الأول ورفع الثاني - للنهي عن الأول خاصة.

وقد يندفع الإلباس بغير الإعراب، كما إذا قلت: لا يكن منك أكل سمك ولا شرب لبن، فيكون نهياً عن كل منهما، ولا تأكل السمك شارباً اللبن، فيكون نهياً عن الجمع، ولا يكن منك أكل سمك ولك شرب<sup>(٥)</sup> اللبن، فيكون نهياً عن الأول فقط، فلما لم يكن عن إعراب الاسم محيص في إزالة اللبس استحق أن يكون أصلاً فيه، ولما كان<sup>(٦)</sup> ثم مندوحة عن إعراب الفعل في إزالة اللبس نقص عن الرتبة المتقدمة فجعل فيه فرعاً لا أصلاً. هذا أحسن تقرير يظهر لي في هذا المحل، ولي بحث فيه<sup>(٧)</sup>، أرجو أن أذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى.

وإنما قيدنا حصول الإلباس ببعض<sup>(٨)</sup> الأحيان؛ لأن الإعراب قد يدخل

(١) بينها، ز، وهو تصحيف صوابه [ما] أثبت.

(٢) منه، ز، ظ.

(٣) آخر يقوم، د.

(٤) لك وشرب، ز.

(٥) كانت، ز، ظ.

(٦) مع بحث لي فيه، ز، ظ.

(٧) في بعض، د.

فما لا إلباس فيه نحو: شرب زيد الماء حملاً على ما فيه الإلباس ليجري الباب على سنن واحد.

فإن قلت: بماذا يتعلق الجار والمجرور من<sup>(١)</sup> قول المصنف: (وهو في الاسم [أصل<sup>(٢)</sup>])؟

قلت: بمحذوف؛ إذ المعنى: ودخوله أو وجوده في الاسم أصل، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع الضمير وانفصل.

ويحتمل أن يتعلق بـ(أصل)، والمعنى أنه متأصل في الاسم «لوجوب قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة»، وقد عرفت معناه بالتقرير المتقدم.

«والفعل والحرف ليسا كذلك»، أي: ليسا مثل الاسم في وجوب قبول معاني مختلفة بصيغة واحدة.

ونقصه أبوحيان بنحو: (من) فإنها للابتداء وللتبويض<sup>(٣)</sup> ولييان الجنس مثلاً.

قلت: لا<sup>(٤)</sup> يرد، لأن الكلام في المعاني الطارئة بالتركيب لا المعاني الإفرادية.

نعم: يرد أن الحرف إنما نفي عنه وجوب القبول، ولا يلزم منه انتفاء الجواز، والمقصود نفي القبول عنه أصلاً ورأساً، ولذا لم يعرب في وقت من الأوقات، وخالفه المضارع قبل جوازاً لا وجوباً فأعرب بشرطه على جهة الفرعية كما هو مقرر. «فبنياً»، أي: الفعل والحرف «إلا» الفعل<sup>(٥)</sup> «المضارع فإنه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له»، أي: للاسم وذكر الشبه هنا فاسد، بل الجائز هنا هو عين الواجب هناك لا شبهه، فإن الذي أوجب إعراب الاسم على ما ذكره هو القبول للمعاني المختلفة بصيغة واحدة، وذلك بعينه ثابت للفعل

(١) في، د.

(٢) سقطت من، د.

(٣) والتبويض، ز، ظ.

(٤) ولا، ز، ظ.

(٥) والحرف إلا الفعل، كررت في، ز.

لا أن الموجود شبهه. وإنما يصح قوله<sup>(١)</sup> لونص على تلك المعاني المختلفة بأسمائها، «فأعرب» المضارع لامتيازه عن الحرف وبقية الأفعال بهذه المزية.

«ما لم يتصل به نون توكيد<sup>(٢)</sup>» خفيفة أو ثقيلة فإنه يبنى<sup>(٣)</sup> حينئذ لاتصالها، ولو فصل بينها<sup>(٤)</sup> وبين الفعل ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة بقي على إعرابه؛ لأن موجب البناء عند اتصال النون هو التركيب، وهو مفقود بحصول الحجاز، إذ لا تركب ثلاثة أشياء فتجعل شيئاً واحداً. هذا هو المذهب المشهور، وهو اختيار المصنف<sup>(٥)</sup> [رحمه الله تعالى]<sup>(٦)</sup>، وذهب قوم/[منهم]<sup>(٧)</sup> ١٨:٣٢

(١) قبوله، ز.

(٢) التوكيد، د.

(٣) مبنى، ز.

(٤) بينها، ز.

(٥) قال في شرح التسهيل (١: ٣٧-٣٨) (وفي قولنا في المضارع: (فأعرب ما لم يتصل به نون توكيد أو إناء)، إشعار بأن المضارع لا يحكم بينائه لتوكيده بالنون مطلقاً، بل المؤكد بها معرب ومبنى، فالمعرب ما أسند إلى ضمير اثنين أو جمع أو مخاطبة، نحو: هل تفعلان؟، وهل تفعلن؟، وهل تفعلن؟. والمبنى ما ليس كذلك. وإنما كان الأمر كذلك لأن المؤكد بالنون إنما بنى لتركيبه معها، وتنزله منها منزلة صدر المركب من عجزه، وذلك متنف من (يفعلان) وأخويه هذا مذهب المحققين، ويدل على صحته أن البناء المشار إليه إما بالتركيب، وإما لكون النون من خصائص الفعل، فضعف بلحاقها شبه الاسم إذ لا قائل بغير ذلك؛ والثاني باطل؛ لأنه مرتب على كون النون من خصائص الفعل، ولو كان ذلك مؤثراً لبني المجزوم: والمقرون بحرف التنفيس. والمسند إلى ياء المخاطبة، لأنها مساوية للمؤكد في الاتصال بما يخص الفعل، بل ضعف شبه هذه الثلاثة أشد من ضعف شبه المؤكد بالنون؛ لأن النون وإن لم يلق لفظها بالاسم فمعناها به لائق، بخلاف (لم) وحرف التنفيس وياء المخاطبة فإنها غير لائقة بالاسم لفظاً ومعنى، فلو كان موجب بناء المؤكد بالنون كونها مختصة بالفعل لكان ما اتصل به أحد الثلاثة مبنياً، لأنها أمكن في الاختصاص، وفي عدم بناء ما اتصلت به دلالة على أن موجب البناء التركيب؛ إذ لا ثالث لها. وإذا ثبت أن موجب البناء هو التركيب لم يكن فيه لـ (تفعلان) وأخويه نصيب، لأن الفاعل البارز حازر، وثلاثة أشياء لا تركب).

(٦) ساقط من، د.

(٧) من هنا إلى قوله: ولا قائل بالمساواة، في ١٥:٢ ساقط من، ظ. وستخذ نسخة دار الكتب (١٠١٠) عوضاً عن ظ، ورمزها (ك).

الأخفش<sup>(١)</sup> إلى أن المضارع مبني مع تأكيده بالنون مطلقاً لأنها من خواص الفعل، فتأكيده بها مبعّد لمقتضى الإعراب وهو شبه الاسم فيرجع إلى أصله من البناء.

ورده المصنف<sup>(٢)</sup> [رحمه الله تعالى<sup>(٣)</sup>] بلزوم بناء المجزوم والمقرون بحرف التنفيس<sup>(٤)</sup> والمسند إلى ياء المخاطبة، واللازم باطل.

وذهب بعضهم إلى أن المضارع معرب مطلقاً اتصلت به نون توكيد<sup>(٥)</sup> أو لم تتصل<sup>(٦)</sup>. «أو» نون «إناث». وكلامه يوهم أن الاتصال شرط<sup>(٧)</sup> وأن تخلفه ممكن، وقوله في الخلاصة<sup>(٨)</sup>:

وفعل أمر ومضى بنياً وأعربوا مضارعاً إن عرياً  
من نون توكيد<sup>(٩)</sup> [مباشر<sup>(١٠)</sup>] ومن نون إناث كَيرُعَنَ من فتن  
سالم من هذا الإيهام. وصرح المصنف في الشرح<sup>(١١)</sup> بأن المتصل بنون

(١) أبو الحسن سعيد بن مسعدة، مولى بني مجاشع بن دارم، يعرف بالأخفش الأوسط (١٠٠-٢١٠ أو ٢١٥ أو ٢٢١ هـ = ٨٢٥ أو ٨٣٠ أو ٨٣٦ م). أخذ النحو عن سيويه، وحدث عن الكلبي والنخعي وهشام بن عروة وروى عنه أبو حاتم السجستاني. من كتبه: الأوسط، معاني القرآن، الاشتقاق، العروض.

— البغية: ج ١ ص ٥٩٠؛ الوفيات: ج ٢ ص ١٢٢-١٢٣؛ القفطي: ج ٢ ص ٣٦-٤٢؛ المعجم: ج ١١ ص ٢٢٤-٢٣٠.

(٢) راجع هـ ٥ من ص ١٢٨، فقد تضمن الرد.

(٣) ساقط من، د.

(٤) تنفيس، ز.

(٥) تأكيد، د، ك.

(٦) يتصل، د، ك.

(٧) شرطه، د، ك.

(٨) وهي الألفية، ص ١٠.

(٩) تأكيد، د.

(١٠) سقطت من، د.

(١١) نسب إليه السيوطي ذلك أيضاً في الهمع (١: ١٨)، ولكنني لم أقف على ذلك في مظنته من شرح التسهيل (١: ٣٩)، حيث تحدث عن بناء المضارع المتصل بنون الإناث، وعلمه بما نسب إليه هنا.

الإناث مبني بلا خلاف، وعلل بناءه بالحمل على الماضي المتصل بها، وأيضاً بتركيبه معها، لأن الفاعل كالجزء من فعله.

ولا يرد ما اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة، لشبهه بالثنى والمجموع<sup>(١)</sup>، وأيضاً بنقصان<sup>(٢)</sup> شبهه بالاسم، لأن النون لا تلحق<sup>(٣)</sup> الأسماء.

قلت: هذا معارض: لاعتراضه على الأخفش بما تقدم آنفاً [فتأمله]<sup>(٤)</sup>.

وما في شرح المصنف [رحمه الله]<sup>(٥)</sup> من التصريح بنفي الخلاف في بناء المضارع الذي اتصلت به نون الإناث مقدوح فيه، فقد ذهب ابن دُرستويه<sup>(٦)</sup> والسهيلي<sup>(٧)</sup> وابن طلحة<sup>(٨)</sup> وطائفة إلى أنه معرب تقديرأ.

(١) والجمع، د.

(٢) كذا في أصول التحقيق، والمناسب: لنقصان.

(٣) يلحق، ز. (٤) عن، د، ك.

(٥) سقطت من، د.

(٦) عبدالله بن جعفر بن المرزبان أبو محمد (٢٥٨-٣٤٧هـ = ٨٧١-٩٥٨م). أخذ عن الدارقطني والمبرد، وابن قتيبة، شديد الانتصار للبصريين. من كتبه: الارشاد «في النحو» شرح الفصيح لثعلب، غريب الحديث، أخبار النحاة، معاني الشعر، وكتاب الكتاب-ط.  
- البغية: ج ٢ ص ٣٦؛ الوفيات: ج ٣ ص ٢٤٧-٢٤٨؛ القفطي: ج ٣ ص ١١٣-١١٤.

(٧) أبو زيد وأبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد الخثعمي من نحاة الأندلس (٥٠٨-٥٨١هـ = ١١١٤-١١٨٥م) روى عن ابن العربي وأبي طاهر وابن الطراوة وعنه الرندي وابننا حوط الله وأبو حسن الغافقي، من كتبه: الروض الأنف «شرح سيرة ابن هشام» «مطبوع»، التعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام، نتائج الفكر. مسألة رؤية الله والنبي في المنام.

- البغية: ج ٢، ص ٨١-٨٢؛ الوفيات: ج ٣، ص ١٤٣-١٤٤؛ نكت الهميان: ص ١٨٧-١٨٩.

(٨) لعله أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأموي الإشبيلي (٥٤٥-٦١٨هـ = ١١٥٠-١٢٢١م) أخذ عن أبي إسحاق بن ملكون وجابر بن محمد بن ناصر الحضرمي وأبي بكر بن صاف. يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة. - البغية: ١: ١٢١-١٢٢.

«ويمنع إعراب الاسم مشابهة الحرف بلا معارض» ولم يعتبر المصنف مشابهة غير الحرف أصلاً، وادعى أنه ظاهر مذهب/سيبويه<sup>(١)</sup> ٣٣ ز وابن الحاجب وجماعة اعتبروا مع ذلك مشابهة<sup>(٢)</sup> الأمر والماضي، وذهب قوم إلى أن الاسم يبنى لشبه الحرف وتضمن معناه ووقوعه موقع المبني ومضارعه لما وقع موقع المبني وإضافته إلى مبني، وسيأتي إن شاء الله تعالى في ذلك كلام.

وقيد المشابهة بانتفاء المعارض احترازاً من (أي)، فإنها معربة مع مشابهتها الحرف<sup>(٣)</sup> شرطية [كانت]<sup>(٤)</sup> أو استفهامية<sup>(٥)</sup> أو موصولة، لكن عارض ذلك لزومها الإضافة فكان<sup>(٦)</sup> الشبه كالمشتقي<sup>(٧)</sup> بسبب تغليب<sup>(٨)</sup> المعارض، لأنه داع إلى ما هو مستحق بالأصالة.

«والسلامة [منها]<sup>(٩)</sup>»، [أي<sup>(١٠)</sup>] من المشابهة السالبة من المعارض «تَمَكَّنَ». لكن إن كان الاسم الذي ثبت له هذا التمكن<sup>(١١)</sup> منصراً سمي ذلك الاسم أمكن، وإن كان غير منصرف سمي غير أمكن، لنقصه من جهات التمكن<sup>(١٢)</sup> الجر بالكسرة، وظاهر هذا الكلام أو صريحه أن الاسم لا يبنى إلا لشبه الحرف، وقد صرح به في غير هذا الكتاب وهو مخالف لقوله فيما يأتي: وبني المضمر لشبهه بالحرف وضعاً [وافتقاراً]<sup>(٩)</sup> وجوداً أو للاستغناء<sup>(١٣)</sup> باختلاف صيغه لاختلاف المعاني.

(١) في شرح التسهيل (١: ٤٠-٤١)، ولم يقل: إنه ظاهر مذهب سيبويه.

(٢) كرر في (ز) من قوله: غير الحرف إلى مع ذلك مشابهة.

(٣) للحرف، ز.

(٤) عن، ك.

(٥) واستفهامية، د، ز.

(٦) وكان، د.

(٧) كالنفي، د.

(٨) تغلب، د.

(٩) سقطت من، ز.

(١٠) سقطت من، د.

(١١) التمكن، ز.

(١٢) وللاستغناء، د.

«وأنواعه<sup>(١)</sup>»، أي: [أنواع<sup>(٢)</sup>] لإعراب الذي هو جنس لها. «رفع ونصب وجر» وبدأ بالرفع كما فعله كثيرون<sup>(٣)</sup>، إذ هو أشرف؛ لأنه إعراب العمدة<sup>(٤)</sup>، ولا يخلو منه كلام، وثني<sup>(٥)</sup> بالنصب، لأنه أوسع مجالاً، فإن أنواعه أكثر.

قال أبو حيان: ولو بدأ بالجر، لأنه مختص<sup>(٦)</sup> بالاسم الذي الإعراب فيه [أصل<sup>(٧)</sup>] لانتجه<sup>(٨)</sup> أيضاً. «وجزم»، وهو سكون<sup>(٩)</sup> أو حذف، وبعضهم عبر هنا<sup>(١٠)</sup> عن الأنواع بالألقاب.

وفي [شرح<sup>(١١)</sup>] ابن أم قاسم<sup>(١٢)</sup>: أن من حق اللقب أن يصدق على ما لقب به، وهذا ليس كذلك، إذ لا يقال: الإعراب رفع وكذا البواقي، ومن قال: ألقاب الإعراب فمراده ألقاب أنواع الإعراب.

«وخص الجر بالاسم لأن عامله لا يستقل»؛ لافتقاره إلى ما يتعلق به «فيحمل»<sup>(١٣)</sup> بنصب الفعل بأن مضمرة بعد الفاء الواقعة بعد النفي «غيره» أي: غير الجر «عليه» أي: على الجر «بخلاف الرفع والنصب»؛ لقوة عاملهما بالاستقلال فجعل المضارع للاسم فيهما بطريق الحمل والتفريع، واختص الجر بالاسم لضعفه وتقاعده عن أن يحمل غيره عليه.

(١) وأنواع الاعراب، م.

(٢) سقطت من، د.

(٣) كابن الحاجب في الكافية: ج ١، ص ٢٣ مع شرح الرضي.

(٤) العمدة، د، ك.

(٥) وثني المصنف، ك، وبدأ سيبويه، د.

(٦) يختص، د.

(٧) لانتجه، د، ز، ك.

(٨) بسكون، د، ك.

(٩) ها هنا، د.

(١٠) سقطت من، د: والمراد شرحه على التسهيل.

(١١) هو ابن قاسم.

(١٢) ضبطها بالضم في، م.



«وخص الجزم بالفعل لكونه فيه» حيثنذ «كالعوض<sup>(١)</sup> من الجر» جبراً لما فاته من المشاركة فيه، فحصل<sup>(٢)</sup> لكل واحد من صنفين المعرب ثلاثة<sup>(٣)</sup> أوجه من الإعراب بتعادل، وذلك أن الجزم راجح باستغناء عامله عن<sup>(٤)</sup> تعلقه بغيره، والجر راجح بكونه ثبوتياً، فتعادلاً بذلك، إذ الجزم غير ثبوتي، ولذا قال بعضهم: الجزم ليس بإعراب، وإنما هو عدم الإعراب.

قلت: إذا كان عبارة عن السكون أو صيرورة<sup>(٥)</sup> ما قبل الآخر آخرأ بالحذف كان ثبوتياً لا عديمياً، فتأمل.

«والإعراب<sup>(٦)</sup> بالحركة» في الاسم والفعل نحو: زيد يقوم «والسكون» في الفعل نحو: لم يقم. «أصل وينوب عنهما»، أي: عن الحركة والسكون «الحرف» في الاسم نحو: جاء الزيدان، وفي الفعل [نحو]<sup>(٧)</sup>: يقومان. «والحذف» في الفعل نحو: لم يغز<sup>(٨)</sup> ولم يرم ولم يخش، وفيه لف ونشر مرتب. «فارفع بضمة» نحو يقوم زيد. «وانصب بفتحة» نحو: لن أضرب زيدا. «وجر بكسرة» نحو: مررت بزيد «واجزم بسكون» نحو: لم أضرب. «إلا في مواضع النياية» كما يأتي مفصلاً.

قال ابن [أم<sup>(٩)</sup>] قاسم: وكان القياس أن يقال: برفعة ونسبة وجرة، لأن<sup>(١٠)</sup> الضم والفتح والكسر للبناء، ولكنهم أطلقوا ذلك على سبيل التوسع. انتهى.

(١) كتبت في (د) بمداد أسود «مداد الشرح».

(٢) فيحصل، لك.

(٣) ثلاثة، د، ز.

(٤) من، ز.

(٥) صيرورة، ز.

(٦) والاعراب، ز.

(٧) سقطت من، د.

(٨) يقم، ز.

(٩) عن، د، ز.

(١٠) إذ، د.

وفيه نظر؛ إذ لا خلاف أن الحركات ثلاث: ضمة وفتحة وكسرة، وإنما أكثر البصريين<sup>(١)</sup> قصدوا/الفرق في ألقاب المعربات والمبنيّات لافي ألقاب الحركات؛ ولهذا يقول بعضهم: مرفوع ومضموم، أما الأول فللفرق الذي أَرادَه، وأما الثاني: فلأنه لم<sup>(٢)</sup> يجد<sup>(٣)</sup> عيْداً من حيث اللغة أن يسمى ما وجد فيه الضم<sup>(٤)</sup> مضموماً وكذا الباقي، ويقول<sup>(٥)</sup> في [نحو<sup>(٦)</sup>] (حيث): هو مضموم لذلك. ولم يقل فيه: هو مرفوع، لأن حقيقة قولنا: مرفوع إنه عمدة؛ لأن<sup>(٧)</sup> ذلك إعراب العمدة، أي: إعراب ما هو أحد جزئي الجملة، وهذا المعنى منتف في (حيث) ونحوه.

«وتنوب الفتحة عن الكسرة في جر ما لا ينصرف» نحو: مرت بأحمد، ويرد عليه نحو عرفات من<sup>(٨)</sup> قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ<sup>(٩)</sup>﴾، لكونه غير منصرف وجره بالكسرة، وقد يجاب بأننا لا نسلم أن عرفات غير منصرف، بل هو منصرف<sup>(١٠)</sup> كما صرح به الزمخشري<sup>(١١)</sup>، أو لا يوصف بالانصراف وعدمه كما ذهب إليه بعضهم، سلمناه لكن كلامه الآتي يخصه فإنه سينص<sup>(١٢)</sup> على أن نحو: مسلمات يستوي نصبه وجره في أنهما

(١) البصريون، ز.

(٢) فلم، د.

(٣) نجد، د.

(٤) ضم، د.

(٥) وتقول، د، ك.

(٦) سقطت من، د.

(٧) فلان، د، ك.

(٨) في، د.

(٩) ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ... فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَذَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾ ١٩٨ البقرة (٢).

(١٠) مصروف، د.

(١١) انظر كلامه في (عرفات) في الكشاف (١: ٢٤٥-٢٤٦).

(١٢) في ١: ١٣٨-١٣٩ من هذا الشرح وص ٨ في المتن المطبوع.

بالكسرة وإن سمي به<sup>(١)</sup> على اللغة الفصحى، فكأنه قال [هنا<sup>(٢)</sup>] في [جر<sup>(٣)</sup>] مالا ينصرف إلّا ما سذكروه. «إلّا أن يضاف» نحو: مررت بأحسنكم. «أو يصحب الألف واللام» معرّفة كانت نحو: صليت في المساجد أو زائدة كالداخله [على يزيد<sup>(٤)</sup>] في قوله<sup>(٥)</sup>:

رأيت [الوليد<sup>(٦)</sup>] بن يزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهله<sup>(٥)</sup>  
أو موصولة كقوله<sup>(٦)</sup>:

(١) به به، د.

(٢) سقطت من، د.

(٣) سقطت من، ز.

(٤) ابن ميادة: (١٤٩-١٠٠ هـ = ٧٦٦-١٠٠ م). أبو شراحيل الرماح بن أبرد بن ثوبان، وقال ابن قتيبة: الرماح بن يزيد. من بني مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان. وميادة أمه، أم ولد بربرية أو صقلية. من شعراء بني أمية وبني العباس. شاعر فصيح مجيد مات في خلافة المنصور. - ابن قتيبة ٢: ٧٧١-٧٧٣؛ الأغاني ٢: ٢٦١-٣٤٠؛ التبريزي ٣: ٢٨٣؛ المقاصد ١: ٢١٨-٢١٩؛ الخزائن ١: ٧٧-٧٨.

(٥) من قصيدة مدح بها الوليد بن يزيد بن عبد الملك.

ومطلعها:

ألا تسأل الربع الذي ليس ناطقاً!!  
وإني على أن لا يبين لسائله  
وقبل الشاهد:

همت بقول صادق أن أقوله  
وإني على رغم العدو لقائله  
وبعده:

أضياء سراج الملك فوق جبينه  
غداة تنادى بالنجاح قوابله  
يروى: رأينا. وجدنا. مطبقاً لأعباء.

الأحناء، جمع حنو: أصله في السرج، وهو أعوجاجه. أعباء، جمع عبء: وهو الثقل من غرم أو غيره، كفى بذلك عن قوة احتماله للمسؤولية التي اضطلع بها. الكاهل: ما بين الكتفين.

- الفراء ٢: ٤٠٨؛ الشجري ١: ٢٥٢، ٣٤٢؛ ابن يعيش ١: ٤٤؛ شرح التسهيل

١: ٤٤؛ الرضي ١: ١٣٩، ١٣٦؛ شرح الشافعية ١: ٣٦؛ شواهد الشافعية ١٢؛ المغني

١: ٥٢-٥٣؛ المقاصد ١: ٢١٨-٢٢٢، ٥٠٩-٥١٠؛ السيوطي ١: ١٦٤-١٦٥؛ الخزائن

١: ٣٢٧-٣٢٨؛ ٣: ٢٥٢.

(٦) لم أقف على اسمه.

وما أنت باليقظان ناظره إذا رضيت بما ينسبك ذكر العواقب<sup>(١)</sup>

قلت: هذا مبني على أن أل [قد<sup>(٢)</sup>] توصل بالصفة المشبهة، وقد صرح بعض المحققين<sup>(٣)</sup> بإنكاره كما سيأتي<sup>(٤)</sup> إن شاء الله تعالى؛ لأنها للثبوت ولا<sup>(٥)</sup> تؤول بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل<sup>(٦)</sup> ليست موصولة بالاتفاق، ثم تمثيل المصنف والشارحين للمعرفة بـ (الأعمى والأصم<sup>(٧)</sup>) وللموصولة بـ (اليقظان<sup>(٨)</sup>) تحكم<sup>(٩)</sup> بحث.

«أو بدلها»، وهو أم في لغة حمير<sup>(١٠)</sup> وطئىء<sup>(١١)</sup>، وبعضهم يقول<sup>(١٢)</sup>:  
وبعض طئىء. كقول الشاعر<sup>(١٣)</sup>:

(١) ليس في مراجعي له سابق ولا لاحق، ويروى: ما أنت. وعليها: فهو مخروم. نسبت بما تنواه  
شرح التسهيل ٤٤: ١؛ ابن مالك ١٩: ١؛ المقاصد ٢١٥: ١-٢١٨؛ الأشموني ٩٦: ١.  
(٢) سقطت من، د.

(٣) منهم ابن هشام في المغني: ج ١، ص ٤٩.

(٤) في ٢١٥: ٢-٢١٦.

(٥) فلا، د، ك.

(٦) الفضل، ز.

(٧) وردت الكلمتان في هود (١١) في الآية ٢٤ وهي ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى وَالْبَصِيرِ  
وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ استشهد بها ابن مالك في شرح التسهيل (٤٣: ١).

(٨) شرح التسهيل ٤٤: ١.

(٩) يحكم، ز.

(١٠) قبيلة يمنية ذات بطون كثيرة تنسب إلى جدها حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان.  
راجع ابن حزم (٤٣٢-٤٣٩، ٤٧٨-٤٨٥).

(١١) قبيلة عربية كثيرة العدد تنسب إلى جدها طئىء، واسمه جلهمة بن أدد بن يشجب بن  
عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. راجع ابن حزم  
(٣٩٨-٤٠٤، ٤٧٦-٤٧٧، ٤٨٥).

(١٢) وبعضهم يقول وبعضهم يقول، ز.

(١٣) لم أر من سماه.

أأن<sup>(١)</sup> شمت من نجد بريقاً تألقاً<sup>(٢)</sup> تببت بليل ام أرمد اعتاد أولقا<sup>(٣)</sup> الأولق<sup>(٤)</sup>: شبه الجنون.

فإن قلت: كان القياس أن يقول: أو بدلها، ليعود الضمير على الألف واللام.

قلت: إما أن يكون أعاده<sup>(٥)</sup> عليها باعتبار كونها أداة، أو راعى مذهب من يقول: إن اللام هي المعرفة وحدها<sup>(٦)</sup>، فأعاد<sup>(٧)</sup> الضمير عليها، أو رأى أن المبدل إنما هو الميم عن اللام وأما الهمزة فثابتة في كلتا الأداتين.

«و» تنوب «الكسرة عن الفتحة في نصب أولات» نحو: ﴿وَإِنْ كُنْ أُوْلَاتِ حَمَلٍ﴾<sup>(٨)</sup>. «و» نصب «الجمع بزيادة ألف وتاء» هذا<sup>(٩)</sup> ظرف مستقر في محل نصب على الحال من الجمع، والعامل هو (نصب) المقدر الذي ذكرناه. واحترز المصنف - [رحمه الله<sup>(١٠)</sup>] [تعالى<sup>(١١)</sup>] - بـ (زيادة)، في<sup>(١٢)</sup> قوله: بزيادة ألف

(١) أن، د.

(٢) بالقا، د.

(٣) يروى: تكابد ليل. شمت: نظرت. تألق: لمع. ام أرمد: الأرمد. والشاهد في البيت (ام أرمد) حيث جر بالكسرة لدخول (ام) عليه، وهي بدل من (ال)، مع منعه من الصرف للوصفية ووزن الفعل.

— شرح التسهيل ١: ٤٤؛ ابن مالك ١: ١٩؛ المقاصد ١: ٢٢٢-٢٢٤؛ الهمع ١: ٢٤؛ الدرر ١: ٧؛ الأشموني ١: ٩٦.

(٤) الأوف، ز.

(٥) إعادة، د.

(٦) نسب ابن مالك هذا القول إلى المتأخرين. راجع شرح التسهيل (١: ٢٨٤)، ولم يسم الدماميني القائل به في باب (المعرف بالأداة) من هذا الشرح، ٢: ٣٥١.

(٧) فأعادا، ك.

(٨) ﴿أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُمْ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِمْ... فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِمْ حَتَّى يَضَعُوا حَمْلَهُمْ...﴾ ٦ الطلاق (٦٥).

(٩) وهذا، ز.

(١٠) عن، ز، ك.

(١١) عن، ك.

(١٢) بزيادة من في، ز.

وتاء عن نحو قضاة وأبيات؛ إذ كل [واحد]<sup>(١)</sup> منها يصدق عليه أنه [جمع]<sup>(٢)</sup> [بألف وتاء لا جمع بزيادة ألف وتاء فإن ألف قضاة منقلبة عن أصل وتاء أبيات أصل.

والغنى المصنف لفظ الزيادة في قوله في الألفية:

ومابتا<sup>(٣)</sup> وألف قد جمعا يكسرفي الجروفي النصب<sup>(٤)</sup> معاً<sup>(٥)</sup>

وكأنه فعل ذلك لاعتقاده أن الباء<sup>(٦)</sup> للآلة وأنها متعلقة بـ (جمع) مثلها في كتبت<sup>(٧)</sup> بالقلم، فلا يرد قضاة ولا أبيات، إذ ليست الألف والتاء في شيء منها آلة استعين بها على الجمع، وأما هنا فكأنه رأى أن الباء قد يتوهم كونها للمصاحبة لا للاستعانة فرفع الوهم بقيد الزيادة فاستقام.

فإن قلت: لم جعلت الظرف — وهو قوله: بزيادة ألف وتاء — مستقراً/ وهلا<sup>(٨)</sup> جعلته لغواً متعلقاً بنفس الجمع؟

٣٥ ز

قلت: لأنه لو كان كذلك لكانت الباء للآلة فلم تكن<sup>(٩)</sup> فائدة في إدخال لفظ: (بزيادة<sup>(١٠)</sup>)، وإنما يصح الاحتراز بها إذا جعل الظرف مستقراً والباء للمصاحبة كما قررناه، فتأمل<sup>(١١)</sup>، وإنما أفرد (أولات) بالذكر، لعدم اندراجها في الجمع؛ إذ لا واحد لها من لفظها.

قال أبو عبيدة<sup>(١٢)</sup>: واحدها ذات. «وإن سمي به» أي: بالجمع بزيادة

(١) عن، ز.

(٢) سقطت من، ز.

(٣) سقطت الواو من، ك.

(٤) النصب النصب، ز.

(٥) ص ١١.

(٦) الباء، د، ز.

(٧) في قولك: كتبت، د.

(٨) فهلا، د، ك.

(٩) يكن، د.

(١٠) زيادة، ز.

(١١) فتأمل، ز، ك.

(١٢) اهلكت التاء في، ز، ك.

ألف وتاء «فكذلك» تنوب فيه الكسرة عن الفتحة في حال<sup>(١)</sup> النصب، وأما رفعه وجره فعلى الأصل بالضمّة والكسرة: «والأعراف حيثئذ» أي: حين إذ أعرب هذا الإعراب «بقاء تنوينه» كقوله تعالى:

﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ<sup>(٢)</sup>﴾ «وقد يجعل كأرطاة علماً». هذا قسيم: (فكذلك)، ومعنى كونه كأرطاة علماً: أنه يمنع<sup>(٣)</sup> الصرف<sup>(٤)</sup> فيجر<sup>(٥)</sup> بالفتحة، فتحصلنا من ذلك في هندات ونحوه مسمى به على ثلاث لغات:

إحداها استصحاب ما كان [له<sup>(٦)</sup>] قبل التسمية من [ثبوت<sup>(٧)</sup>] التنوين [ونصبه وجره بالكسرة<sup>(٧)</sup>].

الثانية<sup>(٨)</sup> — [استصحاب ما قبل التسمية من الإعراب بالكسرة نصباً وجراً، ولكن يحذف تنوينه، وهذه اللغة أجازها البصريون ومنعها الكوفيون<sup>(٧)</sup>].

الثالثة<sup>(٩)</sup> جعله كواحد مسمى<sup>(١٠)</sup> به مختبئاً بتاء تأنيث، فيمنع الصرف كأرطاة علماً، وهذه اللغة منعها البصريون وأجازها<sup>(١١)</sup> الكوفيون، وأنشدوا قول

(١) حاله، ز.

(٢) البقرة من الآية ١٩٨، وتقدمت في ص ١٣٤.

(٣) يمنع، د.

(٤) من الصرف، د.

(٥) ويجر، د.

(٦) سقطت من، ك.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(٨) والثانية، د، وفيها بعد هذه الكلمة: «نصبه وجره بالكسرة».

(٩) والثالثة، د.

(١٠) سمى، د.

(١١) واختارها، د.

امرىء القيس<sup>(١)</sup> :

تنورتها من أذرعات وأهلها يثرب أدنى دارها نظر عالي<sup>(٢)</sup>

بفتح التاء من (أذرعات)، ويروى أيضاً بالوجهين الآخرين<sup>(٣)</sup>، على أن

(١) هذا اسمه على المشهور، وقيل: حنّج بن حجر بن الحارث بن عمرو الكندي، شاعر جاهلي في الطبقة الأولى، لقب ذا القروح والملك الضليل، مات في تركيا مسموماً بحلة لبسها في يوم حار.

— ابن قتيبة: ج ١، ص ١٠٥-١٣٦؛ الخزّانة: ج ١ ص ١٦٠-١٦٢؛ والأغاني: ج ٩ ص ٧٧-١٠٧؛ الجمحي ١: ٥١، ٨١-٩٦.

(٢) البيت من قصيدة مطلعها:

ألا عم صباحاً أيها الطفل الباي وهل يعمن من كان في العصر الخالي  
وقبل الشاهد:

إذا ما الضجيج ابتزها من ثيابها تميل عليه هونة غير مجال  
وبعده:

نظرت إليها والنجوم كأنها مصابيح رهبان تشب لقفال  
عم صباحاً: تحية جاهلية أبطلها الإسلام وأبدل بها السلام، واختلف في أصل الفعل من (عم)، فقيل: وعم، وقيل: نعم، وفي الخزّانة (١: ٢٩) لذلك تفصيل.

العصر: — بضم العين والصاد — لغة في العصر، بفتح العين وسكون الصاد، وهو الدهر. ابتزها: خلع ثيابها. هونة: سهلة، ونصبها على الحال. مجال: عظيمة الخلق. تنورتها: نظرت نازها، وذلك على التوهم. أذرعات: بلدة بالشام، وتروى: بكسر التاء منونة وغير منونة، ويفتحها غير منونة ممنوعة الصرف، وهذا الوجه منعه البصريون وأجازوه الكوفيون. يثرب: مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد ألغى الإسلام هذا الاسم واستبدل به طيبة، وفي الخزّانة (١: ٢٧) (قال ابن عباس: من قال للمدينة يثرب، فليستغفر الله ثلاثاً، إنما هي طيبة). أدنى دارها نظر: مبتدأ وخبر، وفي الكلام مضاف محذوف: إما إلى المبتدأ، والتقدير: نظر أدنى دارها، وإما إلى الخبر، والتقدير: أدنى دارها دونظر. نظرت إليها. الضمير عائد على النار المفهومة من (تنورتها). فقال: جمع قافل، وهو العائد إلى مكانه.

— امرؤ القيس: ٢٧-٣٩؛ سيبويه ٢: ١٨؛ المقتضب ٣: ٣٣٣، ٤: ٣٨؛ ابن يعيش ١: ٤٧، ٩: ٣٤؛ معجم البلدان ١: ١٣٠-١٣١، ٥: ٤٣٠-٤٣١؛ الرضي ١: ١٤؛ المقاصد ١: ١٩٦-٢١٥؛ التصريح ١: ٨٣؛ الهمع ١: ٢٢؛ الأشموني ١: ٩٤؛ الخزّانة ١: ٢٦-٣٣؛ الدرر ١: ٥.

(٣) جره ونصبه بالكسرة مع ثبوت التنوين، وجره ونصبه بالكسرة مع حذف التنوين.



في التمثيل بعرفات وأذرعات نظراً، إذ لا واحد لكل منهما<sup>(١)</sup>، لأنه لم يوجد أذرعة ولا عرفة.

قال الفراء: لا واحد لعرفات يصحح جمعه، وقول الناس: [نزلنا]<sup>(٢)</sup> عرفة. شبيه بمولد وليس بعربي محض. كذا<sup>(٣)</sup> في الصحاح<sup>(٤)</sup> وهو عجيب.

فقد ثبت في الحديث: «الحج عرفة<sup>(٥)</sup>»، وعلى تقدير تسليم أنه مولد وليس بعربي محض كما قال الفراء فعرفة وعرفات مدلولهما واحد، وليس ثمة أماكن متعددة كل منها<sup>(٦)</sup> عرفة جمعت على عرفات. وهنا انقضى الكلام على نيابة حركة عن حركة، ثم شرع المصنف في ذكر نيابة الحرف عن الحركة فقال:

«وتنوب الواو عن الضمة» نحو: جاء أخوك. «والألف عن الفتحة» نحو: رأيت أذاك «والياء عن الكسرة» نحو: مررت بأخيك. «فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم» كما مثلنا، وأما [ما]<sup>(٧)</sup> أضيف إليها فلا تتأق<sup>(٨)</sup> النيابة فيه نحو: جاء أخي ورأيت أخي ومررت بأخي «من أب وأخ وحم» ووزن<sup>(٩)</sup> كل من الثلاثة فعل<sup>(١٠)</sup>: بفتح العين، بدليل لغة القصر، وبدليل

(١) لكل واحد منهما، ك.

(٢) ليست في، د.

(٣) هكذا، د.

(٤) ٤: ١٤٠١.

(٥) أخرجه أبو داود ج ٢، ح ١٨٦٨، عن عبد الرحمن بن يعمر الديلي في حديث جاء فيه. الحج يوم عرفة، من جاء قبل صلاة الصبح من ليلة جمع فتم حجه... والترمذي: ج ٣، ح ٨٩٠ ولفظه كرواية الشارح، والنسائي ج ٥، ص ٢٥٦: كلفظ الشارح، وبعده: «فمن أدرك ليلة عرفة قبل طلوع الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه» وابن ماجه ج ٢، ح ٣٠١٥ كلفظ الشارح وبعده:

«فمن جاء قبل صلاة الفجر ليلة جمع فقد تم حجه...».

(٦) منها، ز.

(٧) سقطت من، د.

(٨) يتأق، ز.

(٩) وزن، د.

(١٠) فيه فعل، د.

جمعهن<sup>(١)</sup> على أفعال<sup>(٢)</sup> وقال الفراء: أخ فعل: بإسكان العين بدليل أخو. ولنا ما تقدم<sup>(٣)</sup> وذاك<sup>(٤)</sup> قليل. والحسم: أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه، [هذا هو المشهور<sup>(٥)</sup>]، و[قد<sup>(٦)</sup>] يطلق على أقارب الزوجة «غير مماثل» بنصب غير على أنه حال من (حم) فقط.

فإن قلت: هو نكرة فيمتنع<sup>(٧)</sup> مع تأخير<sup>(٨)</sup> الحال.

قلت: لا، بل هو معرفة<sup>(٩)</sup>؛ لأنه علم مسماه لفظ (حم) في مثل قولك: جاء حم «قروا» مفعول بـ (مماثل) وهو بفتح القاف وسكون الراء، [وواو<sup>(١٠)</sup>] مثل: دلو، ويطلق على قدح من خشب، وعلى ميلغ الكلب، وعلى معان آخر<sup>(١١)</sup>. «وقروا» بفتح القاف وسكون الراء وهمزة مقصورة كخبء، وهو الوقت والحيض والطهر<sup>(١٢)</sup> «وخطأ» بفتح [الخاء<sup>(١٣)</sup>] المعجمة والطاء<sup>(١٤)</sup> المهملة وهمزة مقصورة، وهو ضد الصواب.

«وفم» بالعطف على أب أو على حم، فهو مقصود<sup>(١٥)</sup> الجر بمن، ليدخل فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم. «بلا ميم» فأما<sup>(١٦)</sup> إذا كان ميم فلا تنوب<sup>(١٧)</sup>.

(١) جمعهم، د.

(٢) لأن فعل الصحيح العين الساكنة لا يجمع على أفعال.

(٣) يعني لغة القصر والجمع على أفعال.

(٤) وذلك، د.

(٥) سقطت من، د.

(٦) سقطت من، ز.

(٧) فتمتنع، ز.

(٨) تأخر، د.

(٩) هو علم معرفة، د، واهملت التاء في، ز.

(١٠) انظر (قرو) في الصحاح ج ٦ ص ٢٤٦٠، واللسان: ج ٢٠ ص ٣٤، ٣٥.

(١١) انظر القرء في الصحاح: ج ١ ص ٦٤-٦٥، واللسان: ج ١ ص ١٢٥-١٢٨.

(١٢) وفتح الطاء، د، ك.

(١٣) مقصور، ز.

(١٤) وأما، د.

(١٥) ينوب، ز، ك.

فيه الحروف عن الحركات، ووزنه فَعْل: بفتح الفاء و[سكون<sup>(١)</sup>] العين.

وقال الفراء: فعل:/كقفل، بدليل فوك، ولنا قولهم حالة التعويض، ٣٦ ز  
 فم، بفتح الفاء على الأفصح<sup>(٢)</sup> «و» تنوب الأحرف المذكورة عن الحركات «في  
 ذي» وهو معطوف على قوله: فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم، وإنما فعل ذلك،  
 لأنه لا يضاف إلى ضمير أصلاً لا ياء المتكلم ولا غيرها، وهذا هو المشهور.  
 والمبرد يميز<sup>(٣)</sup> إضافته إلى المضمر<sup>(٤)</sup> نحو: ذوه وذئ<sup>(٥)</sup> فيكون كإخوته<sup>(٦)</sup>  
 من بقية هذه الأسماء، فيشترط<sup>(٧)</sup> في إعرابه هذا الإعراب  
 أن يكون مضافاً إلى غير ياء المتكلم، ووزنه<sup>(٨)</sup> فعل بفتح الفاء والعين<sup>(٩)</sup> بدليل  
 ذواتا<sup>(١٠)</sup> مال<sup>(١١)</sup>، ولامه ياء<sup>(١٢)</sup>، لقلة باب القوة<sup>(١٣)</sup>.

(١) سقطت من د، ز، وأضيفت في (ك) بين السطرين بمداد مغاير للمداد الأصل، وكأنه تصحيح،  
 وبهذه الإضافة يتفق هذا الكلام مع مذهب سيويه والخليل القائلين بفتح الفاء وسكون العين  
 من فم.

(٢) الأصح، د.

(٣) ويميز، ز.

(٤) مضمر: د، الضمير: ك.

(٥) وذوي، د، نسب الشارح إلى المبرد القول بإضافة ذو إلى المضمر جوازاً، وكلام المبرد في  
 المقتضب ج ٣، ص ١٢٠: خلاف ما ذكر، وهذه عبارته: (فإن أخبرت عن المال لم يميز في  
 اللفظ، لأن قولك ذو. لا يضاف إلى المضمر، تقول هذا ذو مال، ولا تقول: المال هذا  
 ذوه...).

(٦) كأخواته، د، ز.

(٧) يشترط، ز.

(٨) وزنه، د.

(٩) هذا مذهب سيويه.

(١٠) ذو، د، ذوا، ز، ك، والمناسب للاستدلال ما أثبتته، إذ لا دليل فيما في النسخ على حركة العين،  
 إذ لم ترد اللام، أما ذواتا: فالألف الأولى منقلبة عن لام الكلمة لتحركها وانفتاح ما قبلها،  
 وقد وردت هذه الشبهة برد اللام في قوله تعالى: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ (٤٨) الرحمن (٥٥) ﴿...  
 جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْنِ أَكْلٍ...﴾ (٣٤) سبأ من الآية ١٦.

(١١) زاد بعدها في ز: وفيه نظر.

(١٢) هذا مذهب سيويه.

(١٣) النقص، د، ز، ك والمناسب ما أثبتته، والمراد به كون العين واللام واوين.

وقال الخليل<sup>(١)</sup>: فَعَلَ: بإسكان العين، واللام واو [وفيه نظر<sup>(٢)</sup>] وقال ابن كيسان<sup>(٣)</sup>: الوزنان محتملان<sup>(٤)</sup>.

واحترز المصنف بقوله: «بمعنى صاحب» من ذي التي يشار بها.

قلت: لا وجه لهذا الاحتراز مع كونه يتكلم في المعربات.

واعلم أن اللام محذوفة في جميع متصرفات (ذو) إلا في (ذوات) جمع (ذات) وعن بعضهم<sup>(٦)</sup>: أصل ذات ذواة كنواة؛ لقولهم في المثني: ذواتا، فحذفت العين لكثرة الاستعمال.

قال في المغرب<sup>(٧)</sup>: ذو يقتضي موصوفاً ومضافاً إليه نحو: رجل ذو مال، ومؤنثه امرأة ذات مال، هذا أصل هذه الكلمة، ثم اقتطعوا عنها مقتضاها<sup>(٨)</sup>

(١) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمر الفراهيدي الأزدي، عربي الأصل نحوي بصري (١٧٥-٠٠٠ أو ١٧٠ أو ١٦٠ هـ = ٧٩١-٠٠٠ أو ٧٨٦ أو ٧٧٦ م). روى عن أيوب وعاصم الأحول، وأخذ عنه سيبويه والأصمعي والنضر بن شميل، والخليل أول من استخرج العروض، ومن كتبه: العين: في اللغة، النغم، العروض، النقط والشكل، فائت العين. - البغية: ج ١ ص ٥٥٧؛ السوفيات ج ٢ ص ١٥-٢٠؛ القفطي: ج ١ ص ٣٤١-٣٤٧.

(٢) سقطت من، ز.

(٣) ابن ابن، د.

(٤) أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم، قال الخطيب: مات سنة ٢٩٩ هـ وقال ياقوت هذا سهو، ففي تاريخ أبي غالب همام الفضل بن المذهب المغربي أنه مات سنة ٣٢٠ هـ، أخذ عن المبرد وثعلب، ومن كتبه: المذهب في النحو، وغلط أدب الكاتب، وغريب الحديث، ومعاني القرآن.

- البغية: ج ١، ص ١٨-١٩؛ المعجم: ج ١٧ ص ١٣٧-١٤١؛ الشذرات: ج ٢ ص ٢٣٢؛ كشف الظنون: ص ١٧٠٣، ١٩١٤.

(٥) انظر الكلام على (ذو) في سيبويه ج ٢، ص ٣٣؛ المقتضب: ج ١ ص ٣٤، ٢٣٩، ج ٣ ص ١٢٠؛ والصحاح ج ٦: ٢٥٥١-٢٥٥٢؛ الأشموني والصبان: ج ١ ص ٧١.

(٦) نقله في اللسان عن الليث ١٥: ٤٥٩ ط- صادر، باب الألف اللينة (ذو).

(٧) المغرب، د، ك.

(٨) مقتضيها، د، ز، ك: والصواب: ما أثبتته، لأنه اسم مفعول أراد به الموصوف الذي يقتضيه ذو.

وأجروها مجرى الأسماء المستقلة، فقالوا: ذات قديمة وذات محدثة، ونسبوا إليها كما هي من غير تغيير علامة التأنيث فقالوا: الصفات الذاتية، فاستعملوها بمعنى النفس والشيء. «والتزام نقص هن» وهو الشيء المنكر الذي يستهجن<sup>(١)</sup> ذكره من العورة والفعل القبيح وغير ذلك، ومنه: «من تعزى<sup>(٢)</sup> بعزاء الجاهلية فأعصوه بن أبيه ولا تكنوا<sup>(٣)</sup>». «أعرف<sup>(٤)</sup> من إلحاقه بهن»، أي بالأسماء المذكورة في الإعراب بالحروف، وإلحاقه بهن في ذلك حكاه سيويه فقال<sup>(٥)</sup>: ومن العرب من يقول: هنوك وهناك وهنيك، فيجريه مجرى الأب. «وقد تشدد نونه» أي: نون (هن) كقوله<sup>(٦)</sup>:

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة وهني جاذبين<sup>(٧)</sup> لهزمتي هن<sup>(٨)</sup>

كنى بهن المشدد عن ذكره وجاذ بجيم وذال معجمة أي: ثابت على القيام يقال: جذى وأجذى أيضاً إذا ثبت قائماً<sup>(٩)</sup>، واللهزمتان: بكسر اللام والزاي

(١) المنكر المستهجن، د.

(٢) تعز، د، ك.

(٣) حديث أخرجه في مصابيح السنة ج ٢، ص ١٠٨ عن أبي بن كعب رضي الله عنه بهذا اللفظ. «في قسم الحسان» ويريد بالحسان: ماخرج في السنن. ونسب في مجموعة الحديث النجدية ص ٣٥٥: إلى شرح السنة للنفوي، وأخرجه أحمد (١٣٦: ٥) عن أبي بالفاظ مختلفة وهو في شرح التسهيل (١: ٤٧).

(٤) عرف، د.

(٥) نقل الشارح كلام سيويه وتصرف فيه وفيما يلي نصه: «اعلم أن من العرب من يقول: هذا

هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك، ويقول: هنوان. فيجريه مجرى الأب» ج ٢ ص ٨٠.

(٦) عبد بني الحسحاس: اسمه سحيم أوحية، عبد نوبي عرضه عبد الله بن أبي ربيعة على عثمان رضي الله عنه فأبى شراؤه فاشتراه أحد بني الحسحاس: بطن من بني أسد. شعره جيد ولكن فيه فحش، مات مقتولاً.

— الأغاني ٢٢: ٣٠٣-٣١٠؛ ابن قتيبة ١: ٤٠٨-٤٠٩.

(٧) مبن، ز.

(٨) لم أقف له على سابق ولا لاحق، وهو في الصحاح ٦: ٢٥٣٦ (هنن)، شرح التسهيل ١: ٤٨؛

اللسان ١٥: ٣٦٧ (هنا) (ط-صادر)، الهمع ١: ٣٩؛ الدرر ١: ١١-١٢.

(٩) انظر أجذى وجذى في الصحاح ج ٦ ص ٢٣٠٠؛ واللسان: ج ١٤ ص ١٣٦-١٣٩-ط صادر.

عظمان ناتئان في اللحين تحت الأذنين، كذا في الصحاح<sup>(١)</sup>، لكن الشاعر استعملها في جانبي الفرج على جهة الإستعارة.

وعد<sup>(٢)</sup> ابن الجواليقي<sup>(٣)</sup> تشديد نون الهن من لحن العوام في كتابه<sup>(٤)</sup> الموضوع لذلك، [وجعله<sup>(٥)</sup>] كقولهم: مية ورية بالتشديد في مائة<sup>(٦)</sup> ورثة<sup>(٧)</sup> «وخاء<sup>(٨)</sup> أخ و [باء<sup>(٩)</sup>] أب» حكاهما الأزهرى<sup>(١٠)</sup>، وصرح بأن ذلك لغة وأنه يقال: استأببت<sup>(١١)</sup> فلاناً [أي<sup>(١٢)</sup>]: اتخذته أباً. وفي الكشف<sup>(١٣)</sup> في

(١) ج ٥، ص ٢٠٣٨.

(٢) وعن، ز.

(٣) الجواليقي، ز، وهو أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي (٤٦٥ أو ٤٦٦-٥٣٩ أو ٥٤٠ هـ = ١٠٧٢ أو ١٠٧٣-١١٤٤ أو ١١٤٥ م). أخذ عن أبي القاسم البصري وجعفر السراج وأبي طاهر بن سوار، وعنه ابن السمعان وابن الجوزي وأبو البركات الأنباري. نسبته عند ابن خلكان الجواليقي وابن الجواليقي. من مصنفاته: شرح أدب الكاتب-ط، المغرب من الكلام الأعجمي-ط، تكملة إصلاح ماتغلط فيه العامة-ط، أسماء خيل العرب وفرسانها.

- المعجم ١٩: ٢٠٥-٢٠٧؛ القفطي ٣: ٣٣٥-٣٣٧؛ الوفيات ٥: ٣٤٢-٣٤٤؛ ذيل طبقات الحنابلة ١: ٢٠٤-٢٠٧؛ البغية ٢: ٣٠٨.

(٤) كناية، ز.

(٥) سقطت من، د.

(٦) مية، ز.

(٧) انظر الكلام على هن في الصحاح ج ٦ ص ٢٥٣٦، ٢٥٣٧؛ واللسان: ج ١٥ ص ٣٦٥-٣٦٩ ط صادر.

(٨) وجا، ز، ك.

(٩) سقطت من، ز، ك.

(١٠) أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الهروي الشافعي (٢٨٢-٣٧٠ هـ = ٨٩٥-٩٨١ م). أخذ عن الربيع بن سليمان ونفطويه وابن السراج، وعنه أبو عبيد الهروي صاحب الغريين، من كتبه: التهذيب «في اللغة»-ط، وشرح شعر أبي تمام، وعلل القراءات، ومعاني شواهد غريب الحديث.

- المعجم ج ١٧، ص ١٦٤؛ البغية: ج ١ ص ١٩، ٢٠؛ طبقات الشافعية: ج ٢ ص ١٠٦؛ الوفيات ٤: ٣٣٤-٣٣٦.

(١١) استأببت، ز.

(١٢) ٧٠٤: ٤.

[تفسير<sup>(١)</sup>] سورة عبس: والأب: المرعى، لأنه يؤب<sup>(٢)</sup> أي: يؤم ويتجمع،  
والأب والأم<sup>(٣)</sup> أخوان<sup>(٤)</sup>، قال<sup>(٥)</sup>:

جذمنا<sup>(٦)</sup> قيس ونجد دارنا ولنا الأب به والمكرع<sup>(٧)</sup>

انتهى، فلعل من سمى الأب أباً بالتشديد راعى فيه<sup>(٨)</sup> من المعنى  
ماروعي في اسم المعنى كما أن من سمى الوالدة أمّاً راعى فيها كونها تؤم أي:  
تقصّد. «وقد يقال أخو» كما في قوله<sup>(٩)</sup>:

[ما<sup>(١٠)</sup>] المرء<sup>(١١)</sup> أخوك إن لم تلفه وزراً عند الكريهة معواناً على النوب<sup>(١٢)</sup>

الوزر: الملجأ، والنوب: جمع نوبة وهي نزول الأمر. «وقد يقصر حم  
وهما»، أي أب<sup>(١٣)</sup> وأخ، فيقال: أباك وأخاك وحمك كعصاك مطلقاً<sup>(١٤)</sup>، لكن  
قصر حم أشهر؛ ولذا قدمه، وأما قصر أب فحكاه الفراء، وأنكر قصر أخ،

(١) سقطت من، د.

(٢) يؤت، ز.

(٣) وللأم، د.

(٤) أحزان، د.

(٥) لا يعرف.

(٦) جذنا، د، خدمتنا، ز.

(٧) لم أقف له على سابق ولا لاحق، جذمنا: أصلنا، بكسر الجيم وفتحها. المكرع: المتهل.

— الكشف ٤: ٧٠٤؛ اللسان ١: ١٩٩؛ القرطبي ١٩: ٢٢٢؛ البحر ٨: ٤٢٥؛

وشواهد الكشف: ١٨٧.

(٨) فيها، ك.

(٩) قال ابن مالك: رجل من طيء ولم يسمه.

(١٠) والمرء، د.

(١١) لم أجد له سابقاً ولا لاحقاً. تلفه: تجده. وزرا: ملجأ. معوانا: من العون، على صيغة

المبالغة. النوب، جمع نوبة: ما ينزل بالإنسان من شدة، وهذا الجمع غير مقيس، لأن واحده

(فَعْلَة)، وقياسها (فَعَال) لا (فُعَل).

— شرح التسهيل ١: ٤٨؛ الجمع ١: ٣٩؛ الدرر ١: ١٢-١٣.

(١٢) أي وأب؛ ز.

(١٣) وحمك مطلقاً كعصاك، د.

لكن هشام أجازته واستشهد عليه بما رواه من قولهم: /مكره أخاك لا بطل<sup>(١)</sup>. ٣٧ ز

«أو يلزمها النقص»، أي: يلزم الكلم الثلاث أبا وأخاً وحماً، والمراد بالنقص هنا: حذف الآخر وجعل ما قبله آخراً «كيد ودم»، فتعرب<sup>(٢)</sup> حيثئذ بالحركات. قال الراجز<sup>(٣)</sup>:

بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم<sup>(٤)</sup>

قلت: يحتمل أنه حذف الياء من الأول والألف من الثاني للضرورة، فإن نقل أحد من الأئمة أنه لغة فذاك وإلا لم يثبت نقص<sup>(٥)</sup> أب بهذا الشاهد. وحكى أبو زيد<sup>(٦)</sup>: هذا أخك، وحكى الفراء: هذا حك «وربما قصراً»، أي: يد ودم، وهذا حكم ذكره استطراداً، واستشهد على قصر يد بقوله<sup>(٧)</sup>:

(١) مثل يضرب لمن يفعل الفعل معمولاً عليه قاله أبوحنس حين غرر به ابن أخته بيهس فأدخله على قتلة إخوته الستة ذكره الميداني: ج ١، ص ١٦٠؛ وج ٢، ص ٢٧٤ وفي الموضعين رفع (أخاك) بالواو.

(٢) فيعرب، ز.

(٣) نسبه العمي إلى رؤبة، وليس في ديوانه، وألحقه جامعه بما نسب إليه.

(٤) عدي: هوعدي بن حاتم الطائي، كان نصرانياً فأسلم فصار صحابياً، عاش مائة وعشرين

سنة، وتوفي عام ٦٧ هـ في الكوفة أو بقرقيسيا، حضر عدة فتوح. أبوه حاتم المشهور بالجلود.

رؤبة: ١٨٢ (ما نسب إليه)؛ شرح التسهيل ١: ٤٩؛ ابن الناظم ١٢؛ التصريح ١: ٦٤؛

المقاصد ١: ١٢٩-١٣٣؛ الممع ١: ٣٩؛ ابن عقيل ١: ٤٥؛ الأشموني ١: ١٧٠؛ شواهد ابن

عقيل ٦-٧؛ الدرر ١: ١٢.

(٥) قصر، ز.

(٦) سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري الخزرجي (١١٩-٢١٥ هـ = ٧٣٧-٨٣٠ م). أخذ عن

أبي عمرو بن العلاء وأبي عبيد القاسم بن سلام وأبي حاتم السجستاني وعمر بن شبة وغيرهم،

وروى له البخاري وأبو داود والترمذي.

— ومن مؤلفاته الكثيرة: النوادر: في اللغة—ط، الهمز—ط، المطر—ط، اللبأ

واللبين—ط.

— الوفيات: ج ٢ ص ١٢٠-١٢٢؛ إنباء الرواة: ج ٢ ص ٣٠-٣٥؛ البقية:

ج ١، ص ٥٨٢-٥٨٣.

(٧) لا يعرف.



يارب سار [بات<sup>(١)</sup>] ماتوسدا لإذراع العنس أو كف اليد<sup>(٢)</sup>  
والعنس: على زنة الغلس بعين مهملة فنون فسين مهملة الناقة الصلبة،  
قيل: ويحتمل اليد<sup>(٣)</sup> في البيت أن يكون مثني معرباً بحركة مقدرة على لغة من  
يلزم المثني الألف في جميع الحالات، وحذف النون للضرورة، والتعسف فيه  
ظاهر.

واستشهد على قصر دم بقوله<sup>(٤)</sup>:

غفلت ثم أتت تطلبه فإذا هي بعظام ودما<sup>(٥)</sup>  
«أو ضعف دم»، فتشدد<sup>(٦)</sup> ميمه كقوله<sup>(٧)</sup>:

أهان دمك فرغاً<sup>(٨)</sup> بعد عزته يا عمرو بغيك إصراراً على الحسد<sup>(٩)</sup>

(١) سقطت من، د.

(٢) لم أجد له سابقاً ولا لاحقاً. سار: سائر في الليل. توسد: اتخذ وسادة. العنس، يروى:  
الغيس. اليدا: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، لأنه  
مقصود كالرحا، وقيل: بل هو مفعول به، والألف للإطلاق، و(كف) فعل ماض، والتكلف  
فيه ظاهر.

— الصحاح ٦: ٢٥٤٠؛ ابن يعيش ٤: ١٥٢؛ شرح التسهيل ١: ٥٠؛ الرضي  
٢: ١٧٦؛ الهمع ١: ٣٩؛ الخزانة ٣: ٣٥٥—٣٥٦؛ الدرر ١: ١٣.

(٣) اليد، د، ك.

(٤) لم يسموه.

(٥) قبل:

كأطوم فقدت برغزها أعقبها الغبس منه عدما

أطوم: بقرة وحشية. برغزا: ولدها. الغبس، جمع أغبس: الذئب أو الكلب.

— المنصف ٢: ١٤٨؛ الشجري ٢: ٣٤؛ ابن يعيش ٥: ٨٤؛ شرح التسهيل ١: ٥٠؛  
الهمع ١: ٣٩؛ اللسان ٥: ٣١١ (برز)؛ ١٢: ٢٠ (أطم) — ط صادر؛ الخزانة ٣: ٣٥٢؛ الدرر  
١: ١٣.

(٦) بتشديد، د.

(٧) لا أعرفه.

(٨) فرغا، ز.

(٩) أنشد بعده ابن مالك:

فقد شفيت شفاء لا انقضاء له وسعد مرديك موفور على الأبد

شرح التسهيل ١: ٥٠؛ الهمع ١: ٣٩—٤٠؛ الدرر ١: ١٣—١٤.

الفرغ<sup>(١)</sup>: الهدر، يقال: ذهب دمه فرغاً<sup>(٢)</sup>، أي: هدرًا لم يطلب به، وكقول تأبط شراً<sup>(٣)</sup>:

حيث التقت بكر وفهم<sup>(٤)</sup> كلها والدم يجري بينهم كالجدول<sup>(٥)</sup>

بتشديد الميم «وقد تثلث<sup>(٦)</sup> فاء فم» مع ثبوت الميم، والمراد من تثليث الفاء دخول كل من الحركات الثلاث فيها، فتفتح تارة<sup>(٧)</sup> وتضم تارة وتكسر تارة «منقوصاً» حال من فم مع كونه مضافاً إليه، لأن المضاف جزؤه كما في قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا<sup>(٨)</sup>﴾ وقد عرفت<sup>(٩)</sup> المراد بالنقص ما هو؟ فيما تقدم تقريباً. «أو مقصوراً» مثل عصا<sup>(١٠)</sup>، فتثلث<sup>(١١)</sup> فاؤه في هذه الحالة كحالة نقصه، فهذه ست لغات.

«أو يضعف» فم بأن تشدد ميمه ويدل عليه قول بعض العرب: أفمام. «مفتوح الفاء»، فيقال: فَمَّ بفتح الفاء وتشديد الميم، وهذه لغة سابعة «أو مضمومها»، فيقال: فُمَّ بضم الفاء وتشديد الميم، وهذه لغة ثامنة، وحكى صاحب اليواقيت<sup>(١٢)</sup>: فيه الكسر مع التشديد، فهذه لغة تاسعة.

(١) الفرع، ز. (٢) فزعا، ز.

(٣) أبو زهير ثابت بن جابر بن سفيان (٨٠-١٠٠ ق. هـ تقريباً = ٥٤٠-٥٠٠ م تقريباً). فهمي من قيس عيلان، وأمه أميمة من قين: بطن من فهم. شاعر جاهلي فحل معدود في لصوص العرب وعدائهم.

— ابن قتيبة: ج ١: ٣١٢-٣١٤؛ ٢: ٦٧٢-٦٧٤؛ الأغاني ج ١٨: ٢٠٩-٢١٨، ٢١: ١٢٧-١٧٣؛ الخزنة ١: ٦٦.

(٤) وفيهم، د.

(٥) فهم: قبيلة ذات بطون متعددة تنمى إلى جدها فهم بن عمرو بن قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

— (ابن حزم ٢٤٣)؛ الشجري ٢: ٣٤٤؛ شرح التسهيل ١: ٥٠؛ الخزنة ٣: ٣٥١.

(٦) يثلث، م.

(٧) فيفتح، ز.

(٨) «... عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ» (٤٧) الحجر (١٥). (٩) عرف، د.

(١٠) (مثل عصا) ألحقت في (د) بالمتن.

(١١) فيثلث، ز.

(١٢) كتاب في اللغة ألفه أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم المطرز الزاهري، (٢٦١-٣٤٥ هـ = ٨٧٥-٩٥٧ م) يعرف بغلام ثعلب لصحبته إياه. إمام في اللغة، حنبلي =

«أو تتبع» بالبناء للمفعول لمناسبة ما تقدم. «فاؤه حرف إعرابه»، فتضم<sup>(١)</sup> الفاء في مثل: هذا فم، وتفتح<sup>(٢)</sup>، في مثل: رأيت فها، وتكسر<sup>(٣)</sup> في مثل: نظرت إلى فم وهذه لغة عاشرة، قيل: وهذه أضعف اللغات فيه.

فإن قلت: لم لم يقل حركة إعرابه؟

قلت: ليدخل مثل: هذا فمي بكسر الفاء تبعاً لحرف الإعراب باعتبار حركته التي ليست إعرابية، ولو قال: حركة إعرابه، لم يدخل [فيه<sup>(٤)</sup>] مثل هذا. «كما فعل بفاء مرء<sup>(٥)</sup>»، حيث أتبعت فاؤه وهي الميم حرف إعرابه وهو الهمزة، فقليل: هذا مرء - بضم الميم - ورأيت مرءاً - بفتحها - ومررت بمرء بكسرها.

«وعيني<sup>(٦)</sup> امرىء» وهو مرادف للمرء «وابنم<sup>(٧)</sup>» وهو (ابن) زيدت عليه الميم، تقول<sup>(٨)</sup>: هذا امرؤ وابنم<sup>(٧)</sup> - بضم الراء والنون - ورأيت امرءاً وابنما - بفتحهما - ومررت بامرئ وابنم بكسرهما.

واعلم أن في مرء لغات أخرى: فتح الميم على كل حال، وهي اللغة الشائعة<sup>(٩)</sup>، وبها جاء القرآن، وكسرها على كل حال وبها قرأ الحسن<sup>(١٠)</sup>: (بَيِّنَ

= المذهب، واسع الحفظ. ومن مؤلفاته الكثيرة: شرح الفصيح لثعلب، غريب مسند أحمد، - القفطي ٣: ١٧١-١٧٧؛ البغية: ج ١، ص ١٦٤-١٦٦؛ الوفيات: ج ٤، ص ٣٢٩-٣٣٣؛ الخنابلة: ج ٢، ص ٦٧-٦٩.

- (١) فيضم، د، ز.
- (٢) ويفتح، د، ز، ك: والمناسب ما أثبتته.
- (٣) ويكسر، ك.
- (٤) سقطت من، ز.
- (٥) ألحقت هذه العبارة من المتن بالشرح في، د وتصحفت كلمة مرء فرسمت: نرى: في، ز.
- (٦) ألحقت بالشرح في، د.
- (٧) وابنم، د.
- (٨) فيقول، ز.
- (٩) السابعة، ز.

(١٠) أبو سعيد الحسن بن يسار البصري [٢٢-١١٠ هـ = ٦٤٢-٧٢٨ م]. مولى زيد بن ثابت أوجيل بن قطبة، وأمه خيرة مولاة أم سلمة. اشتهر بالعلم والحفظ والشجاعة، وأخذ عن =

الرءِ وَقَلْبِهِ<sup>(١)</sup> وقرأ ابن [أبي]<sup>(٢)</sup> إسحاق<sup>(٣)</sup>: (بَيَّنَ الرُّءِ) بضم الميم. وفي امرئ وابنم لغة أخرى غير الإتياع، وهي فتح الراء والنون مطلقاً، وعلى هذا فكان الأولى بالمصنف<sup>(٤)</sup> أن يقول: كما<sup>(٥)</sup> فعل بفاء مرء قليلاً، وعيني امرئ وابنم غالباً. لئلا يتوهم أن ليس فيهن إلا الإتياع، ولا سيما وهو في هذا الفصل قد استطرده في لغات ما مثل به من يد ودم. «ونحوهما فوك وأخواته على الأصح».

أعلم أن في إعراب الأسماء الستة مذاهب كثيرة<sup>(٦)</sup>، ونحن نقتصر منها

= كثيرين منهم: حطان الرقاشي وأبي العالية الرياحي وعنه كثيرون: منهم: أبو عمرو بن العلاء وعاصم الجحدري وكان ناسكاً فصيح اللسان.

— تذكرة الحفاظ: ج ١، ص ٧١؛ تهذيب التهذيب: ج ٢، ص ٢٦٣—٢٧٠؛ الغاية:

ج ١، ص ٢٣٥.

(١) ﴿... وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الرُّءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ ٢٤ الأنفال (٨)، في

البحر المحيط: ج ٤، ص ٤٨٢ في الكلام على هذه الآية (وقرأ ابن أبي إسحق بين المرء بكسر الميم إتياعاً لحركة الإعراب، إذ في المرء لغتان: فتح الميم مطلقاً وإتياعاً حركة الإعراب. وقرأ الحسن والزهرري بين المرء بتشديد الراء من غير همز ووجهه أنه نقل حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة ثم شدها كما تشدد في الوقف وأجرى الوصل مجرى الوقف).

وفي ج ١ ص ٣٣٢ عند قوله تعالى ﴿مَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الرُّءِ وَرُؤُوسِهِ﴾ ١٠٢ البقرة (٢) (قرأ الجمهور بفتح الميم وسكون الراء والهمز وقرأ الحسن والزهرري وفتادة: المرء بغير همز مخففاً، وقرأ ابن أبي إسحاق: المرء بضم الميم والهمز وقرأ الأشهب العقيلي: المرء بكسر الميم والهمز ورويت عن الحسن وقرأ الزهرري أيضاً: المرء بفتح الميم وإسقاط الهمز وتشديد الراء).

(٢) سقطت من، د وأضيفت في (ك) بين السطرين، واخترت ما في (ز) متابعة لأبي حيان، ولأن هذه القراءة لم تنسب في (النش) لابن إسحق، وهو واحد من العشرة.

(٣) أبو بحر عبد الله بن أبي إسحاق زيد بن الحارث الحضرمي البصري (٢٩—١١٧ هـ = ٦٥٠—٧٣٥ م). مولى لآل الحضرمي، إمام في القراءة والعربية. أخذ القرآن عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم، وأخذ عنه أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر وغيرهما.

— القفطي ٢: ١٠٤—١٠٨؛ الغاية ١: ٤١٠؛ البغية ٢: ٤٢.

(٤) للمصنف، د.

(٥) كما، د.

(٦) بسطها الرضي في شرح الكافية: ج ١ ص ٢٧؛ ٢٨. والسيوطي في المجمع ج ١ ص ٣٨—٣٩. وابن يعيش في شرح المفصل: ج ١ ص ٥٢. وابن مالك في شرح التسهيل

١: ٤٥—٤٦.

على ما ذكره المصنف في المتن وهو مذهبان<sup>(١)</sup>:

أحدهما: أنها معربة بالحروف، وقد سبق، ونصره في الشرح<sup>(٢)</sup> بأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، فلا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة.

الثاني<sup>(٣)</sup>: أنها معربة بحركات مقدرة على حرف العلة وأتبع ما قبل الآخر [الآخر<sup>(٤)</sup>]، فإذا قلت: قام أبوك، فالأصل: قام أبوك بضم الباء اتباعاً لضمّة الواو، ثم استثقلت<sup>(٥)</sup> الضمة على الواو فحذفت.

وإذا قلت: رأيت أباك فأصله [رأيت<sup>(٦)</sup>] أبوك بفتح الباء اتباعاً لحركة الواو ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

فإن قلت: حركة الباء عارضة فلا تنتهض موجبة لقلب الواو المتحركة ألفاً.

قلت: حركة الباء في الأصل غير عارضة لبناء الكلمة عليها، غير أنهم قدروا حذفها والإتيان بحركة الإتياع ليجري الباب [في الكل<sup>(٧)</sup>] على سنن واحد، فعوملت هذه الحركة مع عروضها معاملة الأصلية في إيجابها لقلب حرف العلة المتحرك بعدها، فلحظت فيها جهة العروض من حيث الإتياع، وجهة الأصالة من حيث نيابتها<sup>(٨)</sup>، عن الحركة الأصلية. وإذا قلت: مررت بأبيك، فالأصل بأبوك بكسر الباء إتياعاً لكسرة الواو، ثم استثقلت<sup>(٩)</sup> كسرة الواو

(١) لم يذكر المصنف في المتن إلا مذهباً واحداً وهو الأول من المذهبين اللذين ذكرهما الشارح.

(٢) شرح التسهيل ١: ٤٦.

(٣) والثاني، د.

(٤) سقطت من، د، ز.

(٥) استثقلت، ز.

(٦) سقطت من، ز، ك.

(٧) سقطت من، ز.

(٨) نيابتها، د.

(٩) استثقلت، ز.

فحذفت ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار بأبيك . ولا خفاء بما في هذا التقدير من التكلف للإتيان بما يوجب زيادة الثقل من غير داعٍ إليه . قيل : وهذا هو مذهب سيويه والفارسي وجهور البصريين . وقال المصنف<sup>(١)</sup> : إنه الأصح ورجحه بجريانه على ما تقرر في الإعراب من أن الأصل فيه أن يكون<sup>(٢)</sup> بحركات ظاهرة أو مقدرة ، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه ، وقد أمكن في هذه الأسماء . ورجحه بغير ذلك مما يطول إيراده وتعقبه .

فإن قلت : على ماذا يعود الضمير من<sup>(٣)</sup> قوله : ونحوهما؟

قلت : على القسمين السابقين أعني ما اتبعت فاؤه وما اتبعت عينه ؛ وذلك لأن الأسماء الستة على هذا القول منها ما أتبع عينه حرف إعرابه نحو : أبوك ، ومنها ما أتبع فاؤه حرف إعرابه نحو : ذو مال .

وقال بعض الشارحين : يعود على امرئ وابنم ففاته ما قلناه ، فتأمله<sup>(٤)</sup> .

وقد عرفت<sup>(٥)</sup> أن الفم على وجهين : مستعمل بالميم ومستعمل بدونها ، والثاني ليس فيه إلا لغة واحدة [على ما يشعر به كلام المصنف<sup>(٦)</sup>] وهي استعماله بالأحرف الثلاثة .

والأول فيه عشر لغات ، فاللغات إذن إحدى عشرة ، وقد تقدمت وفات

(١) ذكر ابن مالك هذا الوجه في شرح التسهيل (١: ٤٦) ووعد بالكلام عليه ، ولكن لم يف بوعده أثناء كلامه على الأسماء الستة .

(٢) تكون ، ز .

(٣) في ، د .

(٤) فتأمل ، ز ، ك .

(٥) عرف ، ز ، ك .

(٦) سقطت من ، ز .

المصنف من اللغات ما حكاه ابن سيده<sup>(١)</sup>، ففي<sup>(٢)</sup> المخصص<sup>(٣)</sup> :

قال ابن دريد<sup>(٤)</sup> : فاه وفوه<sup>(٥)</sup> . وفي المحكم<sup>(٦)</sup> لم ينسب ذلك إلى ابن دريد ولا غيره<sup>(٨)</sup> بل جزم به من عند نفسه فقال : الفاه والفوه<sup>(٩)</sup> والفيه سواء . ثم قال<sup>(١٠)</sup> مامعناه : جمع فوه على أفواه واضح ، وأما فيه وأفواه فمن باب ريح وأرواح ، إذ لم يسمع أفياءه ، وأما فاه وأفواه فلأن الاشتقاق يؤذن بأنه واوي لا يائي . فصارت اللغات أربع عشرة «وربما قيل فا دون إضافة صريحة نصباً» يشير [بذلك<sup>(١١)</sup>] إلى ما أنشده الكوفيون من قول العجاج<sup>(١٢)</sup> .

(١) أبو الحسن علي بن أحمد الأندلسي الضريز، وقيل اسم أبيه محمد وقيل : اسماعيل، (٣٩٨-٤٥٨ هـ = ١٠٠٧-١٠٦٦ م). روى عن أبيه وصاعد بن الحسن البغدادي، من كتبه : المخصص. ط. والمحكم وشرح إصلاح المنطق.  
- البغية : ج ٢، ص ١٤٣؛ الوفيات : ج ٣، ص ٣٣٠-٣٣١؛ القفطي : ج ٢، ص ٢٢٥-٢٢٧؛ نكت الهميان : ص ٢٠٤-٢٠٥.

(٢) في، ك.

(٣) ج ١، ص ١٣٧.

(٤) أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (٢٢٣-٣٢١ هـ = ٨٣٨-٩٣٣ م). روى عن عبد الرحمن ابن أخي الأصمعي وأبي حاتم السجستاني وعنه أبو سعيد السيرافي والمرزباني وأبو الفرج الإصبهاني، من «صنفاته : الجمهرة (في اللغة-ط)، والأمالي، والمقصود والممدود-ط، والأنواء، والمقصورة ط : (قصيدة مدح بها أبا العباس إسماعيل بن عبدالله بن ميكال).

- المعجم ١٨ : ١٢٧-١٤٣؛ الوفيات ٤ : ٣٢٣-٣٢٩؛ البغية ١ : ٧٦.

(٥) فاة وفوة وفيه، ز.

(٦) ٤ : ٣١٢، وفيه : (الفاه، والفوه، والفيه، والفم سواء، والجمع أفواه).

(٧) لابن، د.

(٨) لغيره، د، ك.

(٩) الفا والفو، ز.

(١٠) سقطت من، ز، ك.

(١١) أبو الشعثاء عبدالله بن ربيعة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي (٩٠-١٠٠ هـ تقريباً = ٧٠٨-٧٠٩ م تقريباً). راجز مجيد، مولده في الجاهلية، أدرك الإسلام وأسلم، وعاش إلى خلافة الوليد بن عبد الملك. فلج في آخر أيامه. أول من رفع الرجز وأطاله. لم يهج أحداً. له ديوان شرحه الأصمعي-ط.

- ابن قتيبة ٢ : ٥٩١-٥٩٣؛ الخزائن ١ : ٨٢.

خالط من سلمى خياشيم وفا<sup>(١)</sup> .....

فخرجه أبو الحسن<sup>(٢)</sup> وتابعه<sup>(٣)</sup> المصنف<sup>(٤)</sup> على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته، أراد: خياشيمها<sup>(٥)</sup> وفاها، فبقي على حاله مع المضاف إليه، ولذلك قال: دون إضافة صريحة/.

ز ٣٩

قال الشيخ جمال الدين بن هشام: وقد سئل عيسى بن عمر<sup>(٦)</sup> أقول:

(١) من أرجوزة مطلعها:

يا صاح ما هاج الدموع الذرفا      من طلل أمسى يخال المصحفا  
وفيها:

كأن ذا فدامة منطفا	قطف من أعنابه ما قطفا
فغمها حولين ثم استودفا	صهبا خرطوما عقارا قرقفا
فشن في الإبريق منها ترفا	من رصف نازع سيلا رصفا
حتى تنامى في صهاريج الصفا	خالط من سلمى خياشيم وفا
ومهمه ينبي مطاه العسفا	ومربأ عال لمن تشرفا

يروى: العيون الذرفا. يحاكي المصحفا، ينبي قطاه.

فدامة: خرقة يشده الخدام برأس الإبريق. منطفا: مقرط، من النطفة، وهي القرط. استودف: استقطر. صهبا: خرطوما: الخمر أول ما تبزل من الدن. عقارا: عاقرت الدن، أي طال فيه مكثها. شن: صب. نازعا: ماء. رصف: حجارة مرصوفة متصلة، الواحدة رصفة. مهمه: قفر من الأرض مستو. مطاه: صلبه. عسف، جمع عاسف: من يميل عن الطريق. مربأ: موضع الربيعة: الطليعة.

— شرح الديوان ٤٨٨-٥٠٩؛ المقتضب ١: ٢٤٠؛ ابن يعيش ٦: ٩٨؛ شرح التسهيل ١: ٥٣-٥٤؛ الرضي ١: ٢٤٨، ٢٩٥، ١٠٢: ٢، ١٣٣؛ المخصص ١: ١٣٦-١٣٨؛ ١٤: ٩٦، ١٥: ٧٨؛ المقاصد ١: ١٥٢-١٥٤؛ الهمع ١: ٤٠؛ الخزانة ٢: ٦٢-٦٣؛ ٢٦١؛ ٣: ١٣٥، ٢٥٢؛ الدرر ١: ١٤.

(٢) الأخفش: سعيد بن مسعدة، صرح بذلك في الخزانة (٢: ٦٢).

(٣) وتبعه، د.

(٤) في شرح التسهيل (١: ٥٤).

(٥) خياشيمها، ز.

(٦) الثقفى مولى خالد بن الوليد، يكنى أبا عمر، نسب إلى ثقيف لما نزل فيهم، (١٤٩-٠٠ هـ = ٧٧٦-٠٠ م). إمام في النحو والقراءة، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعبدالله بن أبي إسحاق وروى عن الحسن البصري وعن العجاج بن روبة، وعنه الأصمعي والخليل، ومن مؤلفاته: الإكمال والجامع وفي النحو قال السيرافي: ولم يقعا إلينا ولا رأينا أحداً ذكر أنه رأهما.



هذا فو؟، فقال<sup>(١)</sup>: بل أقول: قبح الله ذافاً<sup>(٢)</sup>. قال: وذلك دليل على أنه يجوز وإن لم تكن<sup>(٣)</sup> إضافة ألبة لا صريحة ولا منوية «ولا يخص بالضرورة نحو» قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:  
كالحوث لا يرويه شيء يلقيه «يصبح»<sup>(٥)</sup> ظمآن وفي البحر فمه»<sup>(٦)</sup>

= البغية: ج ٢، ص ٢٣٧، ٢٣٨؛ الوفيات: ج ٣، ص ٤٨٦-٤٨٨؛ المعجم: ج ١٦، ص ١٤٦-١٥٠؛ الخزائن: ج ١، ص ٥٦.

(١) فعال، ز.

(٢) نسب الأزهري هذا القول في التهذيب ٤١: ١٥ إلى ذي الرمة عن الأصمعي عن بشر بن عمر.

(٣) يكن، د، ك.

(٤) أبو الجحاف أو أبو محمد رؤبة بن عبدالله العجاج بن رؤبة التميمي (١٠٠-١٤٥ هـ = ٧٦٢ م). راجز فصيح من مخضرمي بني أمية والعباس. مقامه بالبصرة. مات مسناً. قال الخليل — لما مات رؤبة —: دفنا الشعر واللغة والفصاحة.

— ابن قتيبة ٢: ٥٩٤-٦٠١؛ الوفيات ٢: ٣٠٣-٣٠٥؛ الأمدى: ١٢١.

(٥) أصبح، د.

(٦) من أرجوزة مدح فيها أبا العباس السفاح ومطلعها:

قلت لوزير لم تصله مريمه  
هل تعرف الربع المحيل أرسمه  
قبل الشاهد:  
أتاك لم يخطيء به ترسمه  
وبعده:

من عطش لوجه مسلمه

والضمير في الأبيات يعود على (عود) في قوله:

فانتاب عود خندفي قشعمه

زير: رجل يجب محادثة النساء ومجالستهن. عود: مسن، أصله في الإبل، لكنه أراد نفسه. خندفي: منسوب إلى خندف زوجة إلياس بن مضر، يعني أنه عدنان. قشعمه: مسنة، والهاء للسكت. ترسمه: تفرسه. لوجه: غيره. مسلمه: مغيره.

يروى: جاءك عود. يلهيه: يلهم. أصبح.

— رؤبة ١٤٩-١٥٩؛ شرح التسهيل ١: ٥١، ٥٣؛ الرضي ١: ٢٩٦؛ المقاصد

١: ١٣٩-١٤١؛ الهمع ١: ٤٠؛ التصريح ١: ٦٤؛ الأشموني ١: ٧٣؛ الخزائن

٢: ٢٢٦-٢٦٩؛ الدرر ١: ١٤.

بل يجوز في السعة «خلافاً لأبي علي» الفارسي. وقد ورد في الحديث [الصحيح<sup>(١)</sup>]: «خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»<sup>(٢)</sup>.

لكن فوه أفصح من فمه، والسبب فيه أن الحاجة إلى إبدال الواو ميماً عند القطع عن الإضافة هي خوف سقوط العين للساكنين، ولا ساكنين في حال الإضافة، إذ لا تنوين في المضاف، فالأولى ترك إبدالها ميماً. وقد جمع الفرزدق<sup>(٣)</sup>. بين الميم والواو في قوله:

هما<sup>(٤)</sup> نفثا في في<sup>(٥)</sup> [فمويها<sup>(٦)</sup>]...

(١) سقطت من، ز.

(٢) من حديث طويل عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أخرجه البخاري ج ٣، ص ٢٢، ٢٤ و: ج ٧، ص ١٤١ و: ج ٩، ص ١١٥ و ١٢٦؛ ومسلم ٢: ح ١١٥١ (عام) ١٦١، ١٦٣، ١٦٥ (خاص)؛ ومالك ١: ٢٨٨، وبين ألفاظهم اختلاف، وهذا أول الحديث عند البخاري: (قال الله تعالى: كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به، والصيام جنة، وإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب، فإن سابه أحد أو قاتله فليقل إني امرؤ صائم...).

(٣) أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي (١١٠-٠٠٠ هـ = ٧٢٨-٠٠٠ م). شاعر إسلامي في الطبقة الأولى. لقب: (الفرزدق) لقصره وغلظه. لشعره عند علماء اللغة منزلة، قالوا: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث اللغة. مات وقد ناهز المائة. ديوانه مطبوع. - ابن قتيبة ١: ٤٧١-٤٨٢؛ الأغاني ٩: ٣٢٤-٣٤٥؛ ٢١: ٢٧٥-٤٠٤؛ المرزباني: ٤٨٦-٤٨٧؛ الوفيات ٦: ٨٦-١٠٠؛ الخزائن ١: ١٠٥-١٠٨؛ العباسي ١: ١٧-١٩.

(٤) هيما، ز.

(٥) ليست في، ز.

(٦) عجزه: على النابح العاوي أشد رجاء.

آخر قصيدة أعلن فيها توبته وهجا إبليس.  
مطلعها:

إذا شئت حاجتي ديار محيلة      ومربط أفلاء أمام خيام  
وقبل الشاهد:

وإن ابن إبليس وإبليس ألبنا      لهم بعذاب الناس كل غلام  
يروى: هما تفلأ. العادي.

ألبنا: سقيا اللبن. نفثا: ألقيا. النابح العاوي: صفتان في الأصل للكلب، ويريد من يهاجيه من الشعراء. رجاء: مصدر راجمه بالحجارة، أي راماه، والمعنى على التشبيه. فمويها: =

وهو جمع بين البدل والمبدل منه.

قال الرضي<sup>(١)</sup> الإستراباذي<sup>(٢)</sup>: وتكلف بعضهم معتذراً بأن قال: الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدمت على العين.

قلت: واعتذر بعضهم أيضاً بأن قال: يحتمل أن الواو إنما هي بدل من الهاء وليست المبدلة منها الميم، والواو أخت الألف والألف أخت الهاء، ويدل على تقاربهما أيضاً تعاقبهما على عضة<sup>(٣)</sup> لآماً لقولهم<sup>(٤)</sup> عضاه<sup>(٥)</sup> وعضوات<sup>(٦)</sup>.

= مثني فم، وينبغي أن نلخص الكلام فيه، لأن فيه شيئاً من الاختلاف. اعلم أن أصله فوه، حذفت لامه اعتباطاً ثم أبدلوا عينه ميماً، فقياسه في التثنية (فمان)، وسمع (فموان) على غير قياس، فاختلفوا في أصل الواو على أقوال:

١ - الواو عين الكلمة ردت بعد أن عوض منها الميم، فهو جمع بين العوض والمعوض منه، وبابه الشعر.

٢ - الواو عين الكلمة، والميم بدل من اللام، ففيها قلب مكاني.

٣ - فموان مثني (فما)، وهو مفتقر إلى السماع.

٤ - أبدلت الميم من العين، وأبدلت الواو من اللام. ذهب سيويه إلى الأول، ونسب الثالث لابن جني والرابع للفارسي.

- الفرزدق ٢: ٧٦٩-٧٧١؛ سيويه ٢: ٨٣، ٢٠٢، المقتضب ٣: ١٥٨؛ الخصائص ١: ١٧٠، ٣: ١٤٧؛ المحتسب ٢: ٢٣٨؛ شرح التسهيل ١: ٥١؛ المقرب ٢: ١٢٨؛ الرضي ١: ٢٩٦، ٢: ١٧٥؛ شرح الشافية ٢: ٦٦، ٣: ٢١٥؛ الهمع ١: ٥١؛ الخزانة ٢: ٢٦٩-٢٧٢، ٣: ٣٤٦؛ شواهد الشافية ١١٥؛ الدرر ١: ٢٦-٢٧.

(١) الشيخ الرضي، د.

(٢) شرح الكافية: ج ١، ص ٢٩٦.

(٣) عضه، ز.

(٤) بقولهم، د.

(٥) عضه، د، ك. عضة، ز. والصواب ما أثبتته لما يأتي في (هـ) (٦).

(٦) قال في الصحاح ج ٦، ص ٢٢٤٠، ٢٢٤١:

(العضة): كل شجر يعظم وله شوك... وواحدة العضاه: عضاهة وعضهة وعضة:

بحذف الهاء الأصلية كما حذفت من الشفة وقال:

إذا مات منهم ميت سَرَق ابنه ومن عضه ما يبتنن شكيرها

ونقصانها الهاء، لأنها تجمع على عضاه، مثل شفاه، فترد الهاء في الجمع، وتصغر على

عضية، وينسب إليها فيقال: بعير عضهي وبعير عضاهي ولابل عضاهية وبعضهم يقول:

نقصانها الواو، لأنها تجمع على عضوات، وينشد:

«وتنوب النون عن الضمة في» كل<sup>(١)</sup> «فعل» مضارع، وحذف المصنف هذا<sup>(٢)</sup> القيد، للاستغناء عنه من جهة أن كلامه في المعربات، ولا يعرب من الأفعال سواء «اتصل به ألف اثنين» سواء كان ضميراً مثل: الزيدان يقومان؛ أو علامة مثل: يقومان الزيدان «أو واو جمع»، سواء في ذلك الضمير والعلامة نحو: الزيدون يقومون، ويقومون الزيدون.

[قلت: التعبير بجماعة أولى من التعبير بجمع لشموله<sup>(٣)</sup> لنحو: الزيدون يقومون<sup>(٤)</sup>]، وزيد وبكر وعمرو يقومون، بخلاف الجمع فإنه لا يشمل الصورة الثانية اصطلاحاً، كما أن التعبير باثنين — مثل ما فعله المصنف — أولى من التعبير بالثنى، لاختصاص الثنى عرفاً بنحو: الزيدان، وشمول الإثنين له ولنحو: زيد وعمرو. «أو ياء مخاطبة»، نحو: تقومين، ولا تكون عند الجمهور إلا ضميراً، وهي عند الأخفش والمأزني حرف خطاب.

ولما أعربت<sup>(٥)</sup> هذه الأمثلة بالنون؛ لأنه لما اشتغل محل الإعراب — وهو<sup>(٦)</sup> اللام — بالفتحة لتناسب الألف وبالضمة لتناسب الواو وبالكسرة<sup>(٧)</sup> لتناسب الياء، لم يمكن دوران الإعراب عليه، ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الإعراب بالكلية، فجعلت النون بدلاً من الضمة لمشابتها في الغنة للواو<sup>(٨)</sup>، ولما<sup>(٩)</sup>، خص هذا الإبدال بالفعل اللاحق به الألف والواو [والياء<sup>(٤)</sup>] دون يخشى ويدعو ويرمي والقاضي وغلامي — وإن كان الإعراب في جميعها مقدراً لما منع —

= هذا طريق يأزم المأزما  
وعضوات تقطع اللهازما  
ويقال: بعير عَضَوِي وإبل عضوية يفتح العين على غير قياس).

- (١) ألحقت في (د) بالثنى.
- (٢) هنا، د.
- (٣) لشمول الجماعة، ك.
- (٤) سقط ما بين المعقوفين من، ز.
- (٥) راجع إعراب الأفعال الخمسة بالحروف وعلة ذلك في سيبويه، ج ١، ص ٥.
- (٦) وهي، ز.
- (٧) بالكسرة، د.
- (٨) الواو، ز.
- (٩) إنما، د.

ليكون<sup>(١)</sup> الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون؛ وذلك لكون ألف (يضربان) مشابهاً لألف (ضاربان) وواو<sup>(٢)</sup> (يضربون) مشابهاً لواو (ضاربون) وإن كان بينهما فرق من حيث إن اللاحق بالاسم حرف، وحملت الياء في (تفعلين) على أختيتها بالألف والواو في إلحاق النون.

وإنما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله أعني الألف والواو والياء، لأن الضمير المرفوع المتصل كالجزء خاصة إذا كان على حرف ولا سيما إذا كان ذلك الحرف من حروف المد واللين «مكسورة» بالنصب على أنه حال من النون «بعد الألف»، حملاً على نون المثنى بالألف، كسراً. «غالباً» لغيره<sup>(٣)</sup> أشار بذلك إلى/فتحها في بعض الأحيان كقراءة من قرأ<sup>(٤)</sup>: ﴿أَتَعِدَّانِي﴾<sup>(٥)</sup> بفتح النون ٤٠ز حكاهما أبو طاهر أحمد بن علي<sup>(٦)</sup> في كتابه<sup>(٧)</sup> الموضوع في القراءات<sup>(٨)</sup> العشر عن عبد الوارث<sup>(٩)</sup> قال: وهي لغة شاذة. وعبد الوارث هذا من رواية أبي عمرو

(١) لكون، د.

(٢) واو، د.

(٣) كغيره، د.

(٤) هم: الحسن وشيبة وأبو جعفر — بخلاف عنه — وعبد الوارث عن أبي عمرو وهارون بن موسى عن الجحدري وسام عن هشام.

— البحر ٨: ٦٢.

(٥) ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ: أَفِ لَكُمْ أَنِّي أَخْرَجَ...﴾ (١٧) الأحقاف (٤٦) وسقط حرف الاستفهام من، د.

(٦) ابن عبيد الله الأستاذ البغدادي الحنفي (٤١٢-٤٩٦ هـ = ١٠٢١-١١٠٢ م). كف بصره في آخر حياته، ألف المستنير «في القراءات العشر» اشتهر بابن سوار سمع عبد الواحد بن رزمة وأبا القاسم علي بن المحسن التنوخي وأبا طالب بن غيون وغيرهم وروى عنه عبد الوهاب الأنماطي ومحمد بن ناصر وغيرهما.

— المعجم: ج ٤، ص ٤٦-٤٨؛ الغاية: ج ١، ص ٨٦؛ الشذرات: ج ٣، ص ٤٠٣؛ النشر: ١: ٨٢.

(٧) اسمه: المستنير.

(٨) القرات: د.

(٩) ابن سعيد بن ذكوان التميمي العنبري ولاء، يكنى أبا عبيدة (١٠٢-١٧٩ أو ١٨٠ هـ = ٧٢٠-٧٩٥ أو ٧٩٦ م) حافظ ثبت، أخرج له الستة، على ابتداء فيه، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وأيوب السختياني وعنه مسدد وقتيبة وغير أولئك.

ابن<sup>(١)</sup> العلاء<sup>(٢)</sup>. «مفتوحة بعد أختيها» الواو والياء طلباً للتخفيف أو حملاً على نون الجمع. «وليست» النون المذكورة «دليل الإعراب»<sup>(٣)</sup> خلافاً للأخفش فإنه ذهب إلى أن هذه الأمثلة معربة بحركات مقدرة في آخر الفعل، وأن ثبوت النون وحذفها دليل على ذلك المقدر.

وزعم الفارسي: أن هذه الأمثلة معربة ولا حرف إعراب لها؛ لأنه لا يكون النون؛ إذ لا يحذف الإعراب إذا كان صحيحاً، ولا الألف والواو والياء، لأنهن فاعلات، ولا آخر الفعل لاشتغاله بحركات المناسبة للأحرف الثلاثة.

ولقائل أن يقول: هذا الأخير مردود بأن ذلك لا يمنع من كونه حرف إعراب، بدليل المحكي والمتبع والمضاف للياء. «وتحذف» النون المذكورة «جزماً ونصباً» نحو: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا)<sup>(٤)</sup>.

فإن قلت: علام<sup>(٥)</sup> نصبا؟

قلت: أما [جزماً فعلى الظرفية<sup>(٦)</sup>]، والمعنى: وتحذف وقت جزم، فحذف

— الغاية: ج ١، ص ٤٧٨؛ تذكرة الحفاظ: ج ١، ص ٢٥٧؛ وتهذيب التهذيب: ج ٦، ص ٤٤١.

(١) ابن، ك. وهي في وسط السطر.

(٢) زبان بن العلاء بن عمار المازني. [٦٨ أو ٧٥ أو ٦٥-١٥٤ أو ١٥٩ هـ = ٦٨٧ أو ٦٨٩ أو ٦٨٤-٧٧١ أو ٧٧٦ م]. أحد القراء السبعة والأئمة المشهورين في العربية، قرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهد وروى عن أنس بن مالك وأبي صالح السمان، قرأ عليه اليزيدي وعبدالله بن المبارك وأخذ عنه الأدب أبو عبيدة والأصمعي، تنسك في آخر أيامه وأحرق كتبه. — البغية: ج ٢، ص ٢٣١؛ والمعجم: ج ١١، ص ١٥٦-١٦٠؛ وفوات الوفيات: ج ١، ص ٣٣١، ٣٣٢.

(٣) إعراب، م.

(٤) ﴿... فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ (٢٤) البقرة (٢).

(٥) على ماذا، ز.

(٦) سقطت من، ز.

المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه<sup>(١)</sup>، كقولهم<sup>(٢)</sup>: جئتكَ صلاة العصر وقدم الحاج، أي: وقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج.

وأما نصباً فظاهر، إذ هو معطوف على جزءاً، ولك تقدير الوقت معه، أي: [وقت جزم<sup>(٣)</sup> و] وقت نصب، ولك ألا تقدره<sup>(٤)</sup> [معه<sup>(٥)</sup>] وتجعل<sup>(٥)</sup> الوقت الأول منصباً عليهما جميعاً والأول أحسن.

فإن قلت: فلم لم<sup>(٦)</sup> تجعل ذلك من قبيل النصب على إسقاط الخافض، أي: تحذف في جزم ونصب؟

قلت: لأن إسقاط الخافض من هذا ونحوه ليس بقياس، فلا يصار إليه لغير ضرورة.

وفي كلام المصنف مؤاخذه من وجهين:

الأول: أن قوله (وتحذف جزءاً ونصباً) لا يقتضي أن الحذف هو الإعراب كما هو مذهب الجمهور.

الثاني<sup>(٧)</sup>: أنك قد عرفت آنفاً أن الأخفش يرى أن الإعراب في الأمثلة المذكورة مقدر وأن ثبوت النون وحذفها دليل على ذلك المقدر، فكان حق المصنف أن يقدم قوله: (وتحذف<sup>(٨)</sup> جزءاً ونصباً) ثم يقول: وليس ثبوتها وحذفها دليل الإعراب خلافاً للأخفش.

فإن قلت: حمله على ذلك قوله: (ونون التوكيد): ليجمع محال الحذف على نسق.

(١) مقامه مقامه، ز.

(٢) قولهم، ز، كقولك، د.

(٣) سقطت من، ز.

(٤) تقدر، ز.

(٥) يجعل، د.

(٦) لم لا، د.

(٧) والثاني، د.

(٨) ويحذف، ز.

قلت: هذا مغل<sup>(١)</sup> بحكاية تمام قول الأخفش كما رأيت، وليس جمع المحال التي تحذف فيها النون على نسق بالذي يوجب ارتكاب هذا الإخلال، فقد كان يمكنه الجمع بين ذكر محال الحذف وعدم الإخلال بأن يصنع ما ذكرناه ثم يقول: وتحذف أيضاً لنون التوكيد<sup>(٢)</sup> [فتتم الفائدة<sup>(٣)</sup>].

«و» تحذف النون المذكورة أيضاً «لنون التوكيد<sup>(٤)</sup>» كراهة لتوالي الأمثال نحو: (لَيْسَ جُنَّةً<sup>(٥)</sup>) «وقد تحذف» نون الرفع أيضاً «لنون الوقاية» نحو: (أَتَحَاجُّونِي<sup>(٦)</sup>) بتخفيف النون ﴿أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾<sup>(٧)</sup> بتخفيفها أيضاً. والقول بأن المحذوف نون الرفع هو قول سيبويه<sup>(٨)</sup> واختاره المصنف، وقال<sup>(٩)</sup>:

(١) مغل، د.

(٢) التأكيد، د.

(٣) ليست في، د.

(٤) التجميد، ك.

(٥) ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّةً حَتَّى حِينٍ﴾ ٣٥ يوسف (١٢).

(٦) ﴿وَحَاجُّهُ قَوْمُهُ قَالُوا أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ...﴾ ٨٠ الأنعام (٦)، وتخفيف النون قراءة نافع وابن عامر بخلاف عن هشام، وقرأ الباقون من العشرة بتشديد النون.

— القرطبي ٢٩: ٧؛ البحر ٤: ١٦٩؛ النشر ٢: ٢٥٩ — ٢٦٠.

(٧) ﴿قُلْ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ ٦٤ الزمر (٣٩)، وتخفيف النون قراءة نافع من العشرة، واختلف عن ابن عامر مرة بنون واحدة مخففة، ومرة بنونين، وقرأ الباقون بالتشديد.

— القرطبي ١٥: ٢٧٦؛ البحر ٧: ٤٣٩؛ النشر ٢: ٣٦٣ — ٣٦٤.

(٨) راجع الكتاب ٢: ١٥٤.

(٩) في شرح التسهيل ١: ٥٦ وقد تصرف الشارح في كلام المصنف، فزاد ونقص؛ ولنفاسته رأيت أن أثبتته هنا.

(وفي المحذوف خلاف: فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة في التخفيف نون الوقاية وأن الباقية نون الرفع. ومذهب سيبويه والأخفش عكس ذلك، وهو الصحيح لوجوه: أحدها — أن نون الرفع قد تحذف دون سبب، مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه.

وأيضاً فإن نون الرفع نائبة عن الضمة، وقد حذفت الضمة تخفيفاً في الفعل نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾، ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ في قراءة السوسي، وفي الاسم كقراءة بعض السلف: ﴿وَرُسُلَنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ — بسكون اللام — و: ﴿وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ﴾ بسكون التاء، =



إن أكثر المتأخرين يقول: إن المحذوف نون الوقاية، وحجتهم أن الثقل بالثانية حصل كما قال الجمهور في ثانية: ﴿تَلْطَى﴾<sup>(١)</sup> و: ﴿تَلْهَى﴾<sup>(٢)</sup>، ولأن نون الرفع أثر عامل فحذفها يقتضي مؤثراً بلا أثر، ولأن نون الرفع تقي الفعل من الكسر فتفي بالغرضين جميعاً، ولأن نون الرفع للمعنى<sup>(٣)</sup> ونون الوقاية للفظ. واحتج لسيبويه<sup>(٤)</sup> بأنه يلزم تغيير النونين<sup>(٥)</sup> جميعاً إذا كان المتصل بالفعل واواً أو ياء؛ لأن نون الرفع تكسر<sup>(٦)</sup> حينئذٍ على تقدير أن يكون المحذوف نون الوقاية. / «أو تدغم» نون الرفع «فيها»، أي: في نون الوقاية كقراءة من قرأ ٤١ ز بالتشديد في (أَتَحَاجُونِي<sup>(٧)</sup>) (تَأْمُرُونِي<sup>(٨)</sup>) ولا يقال: يحتمل أن يكون هذا مؤكداً<sup>(٩)</sup> بالنون الخفيفة أدغمت في نون الرفع ونون<sup>(١٠)</sup> الوقاية، لأنا نقول: لو كان كذلك للزم حذف واو الجمع؛ لالتقاءها<sup>(١١)</sup> ساكنة مع نون التوكيد الساكنة.

«وندر» بالبدال المهملة أي: شذ «حذفها» أي: حذف نون الرفع «مفردة في

- 
- = فحذف النون النائية عنها تخفيفاً أولى وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل.
- وأيضاً فإن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية، إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها، وحذف نون الوقاية أولاً لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب، وحذف ما يؤمن بحذفه أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف.
- وأيضاً لو حذفت نون الوقاية لاحتج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حذفت نون الرفع لم يحتج إلى تغيير ثان، وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير.
- (١) ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ ١٤ الليل (٩٢).
- (٢) ﴿وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى﴾ (٨) وَهُوَ يَخْشَى (٩)، فَأَنْتَ عَنْهُ تَلْهَى ﴿ ١٠ عبس (٨٠)، وحذف التاء الثانية قال به سيبويه جوازاً، لأنها هي التي تسكن وتدغم. الكتاب ٢: ٤٢٥-٤٢٦.
- (٣) لمعنى، ز، ك. ب.
- (٤) سيبويه، د، ك، والصواب ما أثبتته؛ لأن المصنف محتج لسيبويه.
- (٥) النون، د.
- (٦) بكسر، د، ك.
- (٧) راجع ١٦٤ هـ ٦.
- (٨) راجع ١٦٤ هـ ٧.
- (٩) مؤكداً، ز.
- (١٠) أو نون، ز.
- (١١) لالتقاءها، د.

الرفع نظماً ونثراً» خلافاً لمن يرى أن حذفها مخصوص بالشعر، والكلام في نصب نظماً ونثراً كما سبق في جزءاً ونصباً<sup>(١)</sup>، فمثال حذفها واقعة في النظم قوله<sup>(٢)</sup>:

أبيت أسرى وتبتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي<sup>(٣)</sup>  
فالشاهد فيه في موضعين، إذ الأصل: وتبتين<sup>(٤)</sup> تدلكين<sup>(٥)</sup>، كذا قالوا.

قلت: إنَّما يتم ذلك إن<sup>(٦)</sup> كان مقصوده مجرد الإخبار بصورة الحال، وأما إن<sup>(٧)</sup> كان مقصوده الإنكار لحالها أو التعجب<sup>(٨)</sup> منها، وذلك بأن تقدر<sup>(٩)</sup> همزة الاستفهام الإنكاري أو<sup>(١٠)</sup> التعجبي محذوفة ويجعل (تبتني)<sup>(١١)</sup> منصوباً بأن مضمرة بعد الواو في جواب الاستفهام، أي: أأبيت<sup>(١٢)</sup> أسري وتبتني<sup>(١٣)</sup> تدلكي<sup>(١٤)</sup>، أنكر قضية الجمع بين الحالتين أو تعجب منها، فالشاهد إذن<sup>(١٥)</sup> في (تدلكي) فقط، إذ هو مرفوع قطعاً، ومثال حذف

(١) انظر ١٦٢: ١ - ١٦٣.

(٢) لم أقف على اسمه.

(٣) أسري: من السرى وهو السير بالليل. تدلكي: تمسحين، فعله ذلك يدل ذلك من باب نصر. وجهك: في رواية: جلدك، شعرك، الذكي: الحاد الرائحة، فعله ذكا يذكو.

— الخصائص ١: ٣٨٨ - ٣٨٩؛ المحكم ٦: ٤٦٩؛ شرح التسهيل ١: ٥٧؛ الرضي

٢: ٢٣٠؛ اللسان ١٠: ٤٢٦ - ٤٢٧ (ذلك) — طصادر —؛ الجمع ١: ٥١؛ الخزانة ٣:

٥٢٥ - ٥٢٦؛ الدرر ١: ٢٧ - ٢٨.

(٤) وتبتين، ز.

(٥) تدلكي، ز.

(٦) إذا، ك، إذ، ز.

(٧) إذا، ك.

(٨) والتعجب، د.

(٩) يقدر، د، ك.

(١٠) عطفت بالواو في، د، ز.

(١١) تبني، ك.

(١٢) أبيت، د، ز.

(١٣) وتبتين، د.

(١٤) تدلكين، د، ز.

(١٥) إذا، ز.

النون واقعة في النثر قراءة وردت عن أبي عمرو<sup>(١)</sup> : (قَالُوا سَاحِرَانِ<sup>(٢)</sup>)  
تَظَاهَرَا<sup>(٣)</sup>) بتشديد الظاء أي : أنتما ساحران تتظاهران<sup>(٤)</sup> ، فحذف المبتدأ وهو  
ضمير المخاطبين وأدغمت التاء في الظاء وحذفت نون الرفع .

وفي الحديث<sup>(٥)</sup> : «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا<sup>(٦)</sup>»  
فحذفت من (لا تدخلوا ولا تؤمنوا) .

«وما جاء به لالبيان مقتضى عامل<sup>(٧)</sup> من شبه الإعراب» ، (من)  
لبيان الجنس أتى به لرفع الإبهام<sup>(٨)</sup> عن (ما) ، و(شبهه) : بكسر الشين وسكون  
الباء ، وبفتحهما لغتان بمعنى الشبيه ، أي : من الأمر المشابه للإعراب [أي<sup>(٩)</sup>] :

(١) لم يشر إليها في النشر، ونسبها في البحر (١٢٤:٧) إلى محبوب (عن الحسن) ويحيى بن الحرث  
الذماري وأبي حيوه وأبي خلاد عن اليزيدي .

(٢) هذه قراءة العشرة ما عدا الكوفيين منهم : عاصم وحزرة والكسائي ، فقرأوا : (سحران) .  
السبعة ٤٩٥ ؛ القرطبي ١٣ : ٢٩٤ ؛ النشر ٣٤١ : ٢ - ٣٤٢ .

(٣) ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا لَوْلَا أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَى أُولَئِكَ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ  
مُوسَى مِنْ قَبْلُ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلِّ كَافِرُونَ﴾ ٤٨ القصص (٢٨) .

(٤) تتظاهرا ، ز .

(٥) في ، ز .

(٦) جزء من حديث طويل عن الزبير بن العوام - رضي الله عنه - أخرجه أحمد : ج ١ ،  
ص ١٦٤ ، ١٦٥ ، ص ١٦٧ . بهذا اللفظ وأوله : «دب إليكم داء الأمم قبلكم : الحسد  
والبغضاء ، والبغضاء هي الخالقة ، لا أقول تحلق الشعر ولكن تحلق الدين ، والذي نفسي بيده  
لا تدخلوا . . . » وفي سنده مجهول ، إذ الراوي عن الزبير مولى لآل الزبير لم يسم ، وفي الموضع  
الأول سقط من السند ذكر المولى ، ومن الحديث : «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا» وأخرجه  
الترمذي عن الزبير أيضاً ج ٧ ، ح ٢٦٢٨ . وأخرج الحديث عن أبي هريرة - رضي الله عنه -  
مسلم : ج ١ ، ح ٥٤ ، لكن ثبتت النون في «لا تدخلون» . وأبو داود ج ٨ ، ح ٥٠٢٩ : بثبت  
النون في : ولا تؤمنون ، والترمذي : ج ٧ ، ح ٢٨٢٨ : بحذف النون في الموضعين . وأحمد :  
ج ٢ ، ص ٣٩١ ، ٤٤٢ : بثبت النون فيهما ، ص ٤٧٧ ، ٥١٢ : بحذفها فيهما ، ص ٤٩٥ :  
بثبوتها في تدخلون . وابن ماجه : ج ١ ، ح ٦٨ ؛ ج ٢ ، ح ٣٦٩٢ : بحذف النون فيهما .

(٧) العامل ، د .

(٨) الإبهام ، د .

(٩) عن ، ز ، ك .

في كونه حركة ضم أو فتح أو كسر، وكونه في آخر الكلمة لا في أولها ولا في حشوها «وليس» هو<sup>(١)</sup> أي: ما جيء به لالبيان مقتضى عامل من شبه الإعراب «حكاية»، نحو: من زيدا، وهذا هو الصحيح، وقال الكوفيون: هي حركة إعراب. «أو إتباعاً» كقراءة زيد بن<sup>(٢)</sup> علي وغيره<sup>(٣)</sup> ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> بكسر الدال وقراءة الحسن: (لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا)<sup>(٥)</sup> بضم التاء [ثم<sup>(٦)</sup>] الذي يظهر أن إتباع الشيء للشيء هو الإتيان به تبعاً له ومناسباً له وحينئذ فتارة يكون الإتباع لحركة الحرف وتارة لذات الحرف كقولهم في عسيت بفتح السين: عسيت بكسرهما اتباعاً للياء، كذا وجهه النحاة.

ثم كسرة الإتباع أما لكسرة متأخرة نحو: (الحمد لله) كما سبق،

- 
- (١) ألحقت بالمتن في، ك.
- (٢) ابن الحسين بن علي بن أبي طالب، يكنى: أبا الحسين القرشي (٧٩-١٢١ أو ١٢٢ هـ = ٦٩٨-٧٣٩ أو ٧٤٠ م). إمام الطائفة الزيدية. روى عن أبيه وأبان عن عثمان، وقرأ على عطاء بن واصل، وروى عنه الزهري وذكربا بن أبي زائدة، مات مقتولاً.
- الطبري ٨: ٢٦٠-٢٧٩؛ مقاتل الطالبيين ١٢٧-ط الحلبي؛ فوات الوفيات ١: ٣٣٣-٣٣٦.
- (٣) إبراهيم بن أبي عبلة، والحسن البصري.
- المحتسب ١: ٣٧-٣٩.
- (٤) الآية ٢ الفاتحة (١)، وانظر الآية ١ من: الأنعام (٦)، الكهف (١٨)، سبأ (٣٤)، فاطر (٣٥)، والآيات: ١٠ يونس (١٠)، ١١١ الإسراء (١٧)، ٧٥ الزمر (٣٩).
- (٥) ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ ٣٤ البقرة (٢)، وانظر الآيات: ١١ الأعراف (٧)، ٦١ الإسراء (١٧)، ٥٠ الكهف (١٨)، ١١٦ طه (٢٠)، وهذه القراءة نسبت في المحتسب ١: ٧١-٧٣، والكشاف ١: ١٢٧ إلى أبي جعفر يزيد بن القعقاع من العشرة، وبسط الأول القول في ردها، ونسبت في البحر ١: ١٥٢ إلى أبي جعفر والأعمش: سليمان بن مهران واعتذر لهذه القراءة، ونسبها في النشر ٢: ٢١٠-٢١١ إلى أبي جعفر من رواية ابن جاز، ومن غير طريق هبة الله وغيره عن عيسى بن وردان، وقال:.. قرأ بها غيره من السلف ورويناها عن قتيبة عن الكسائي من طريق أبي خالد، وقرأ بها أيضاً الأعمش. قال: وروى هبة الله وغيره عن عيسى عنه—أي أبي جعفر—إشمام كسرتها الضم.
- (٦) ليست في، ز.

أو متقدمة نحو: ﴿فَلَا مِثْلُ الثُّلُثِ﴾<sup>(١)</sup> بكسر الهمزة<sup>(٢)</sup>، وإما لياء متأخرة كما في غلامي وعسيت، بكسر السين، أولياء متقدمة نحو: ﴿فِي إِمْرِ الْكِتَابِ﴾<sup>(٣)</sup> بكسر الهمزة<sup>(٢)</sup> في قراءة الأخوين<sup>(٤)</sup>، وهي لغة قریش<sup>(٥)</sup> وهذيل<sup>(٦)</sup> وهوازن<sup>(٧)</sup>، ثم الكسرة التي تُتَّبَعُ: إما لغير الإِتِّبَاعِ كما قدمنا، وإما للإِتِّبَاعِ نحو: كسرة عين (عصي) فإنها لإِتِّبَاعِ كسرة الصاد التي هي إِتِّبَاعِ للياء. وقولهم: لتسلم<sup>(٨)</sup> الياء

(١) ... فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلَا مِثْلُ الثُّلُثِ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَا مِثْلُ السُّدُسِ... ﴿ (١١) النساء (٤).

(٢) وهي قراءة حمزة والكسائي من العشرة، وقرأ الباقون بضمها.

— النشر ٢: ٢٤٨.

(٣) ﴿وَأَنَّهُ فِي أَمْرِ الْكِتَابِ لَذَيْنَا لَعَلِّي حَكِيمٌ﴾ ٤ الزخرف (٤٣).

(٤) هما: حمزة والكسائي: وقد عرفناك بالثاني. وأما حمزة فهو ابن حبيب بن عمارة بن اسماعيل (٨٠-١٥٦ أو ١٥٤ أو ١٥٨ هـ = ٧٠٠-٧٧٣ أو ١٧١ أو ٧٧٥ م). أبو عمارة الكوفي التيمي ولقاء — وقيل من صميمهم — الزياد أحد القراء السبعة. أخذ القراءة عن سليمان الأعمش وأبي إسحاق السبيعي وجعفر بن محمد الصادق وروى القراءة عنه إبراهيم بن أدهم وإبراهيم ابن إسحاق وعلي بن حمزة الكسائي أجل أصحابه.

— الغاية: ج ١، ص ٢٦١-٢٦٣.

— تهذيب التهذيب: ج ٣، ص ٢٧؛ الوفيات: ج ٢، ص ٢١٦.

(٥) يراد بقریش ولد فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. قال ابن حزم: وهم قریش لا قریش غيرهم ولا يكون قریشي إلا منهم، ولا من ولد فهر أحد إلا قریشي. وهم بطون كثيرة ومن أشهرها: بنو العباس، بنو أبي طالب، وبنو أبي لهب، بنو الحارث. وهؤلاء الأربعة بنو عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بنو المطلب بن عبد مناف بن قصي وبنو أمية وسائر إخوانهم من بني عبد شمس بن عبد مناف بن قصي. وبنو نوفل بن عبد مناف، ابن حزم ص ١٢، ٤٦٤-٤٦٥.

(٦) هم ولد هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان وهم بطون منها: بنو لحيان بن هذيل، بنو غزوم بن صاهلة بن طاهلة بن الحارث بن تميم بن سعد، بنو قرد بن معاوية بن تميم بن سعد.

— ابن حزم: ص ١١، ١٩٦، ١٩٧، ٤٤٦.

(٧) هوازن بن أسلم بن أقصى بن عامر بن قمعة بن إلياس بن مضر.

— ابن حزم: ٢٤٠، هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر.

— ابن حزم ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٤.

(٨) لتسلم، ز.

غير محرز<sup>(١)</sup> بدليل السلامة في (حِيَضَ)، وإنما يدخل في كلام المصنف إتياع الآخر لما بعده؛ لأن كلامه في الحركات المشبهة لحركات<sup>(٢)</sup> الإعراب - ونص ابنه<sup>(٣)</sup> في آخر باب المضممر<sup>(٤)</sup> من شرح الخلاصة<sup>(٥)</sup> على أن الكسرة في نحو: غلامي إتياع للياء كما ذكرنا «أو نقلاً» كقراءة ورش<sup>(٦)</sup> ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ﴾<sup>(٧)</sup> «أو تخلصاً»<sup>(٨)</sup> من سكونين» نحو: ﴿مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾<sup>(٩)</sup> ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١٠)</sup>.

(١) محرز، ز.

(٢) بحركات، د.

(٣) محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك [٦٨٦-١٠٠ هـ = ١٢٨٧-١٠٠ م] يلقب بدر الدين، أخذ عن والده، وعن أخذوا عنه: بدر الدين بن زيد، ومن مؤلفاته شرح الألفية لوالده - ط، وشرح الكافية لوالده، وشرح كافية ابن الحاجب، ومقدمة في العروض، ومقدمة في المنطق. - البغية: ج ١، ص ٢٢٥؛ الشذرات: ج ٥، ص ٣٩٨-٣٩٩؛ مفتاح السعادة: ج ١، ص ١٩٣-١٩٤.

(٤) الضمير، د، ز، وفي التعبير بـ (باب المضممر) تجوز، إذ ليس في الألفية باب بهذا الاسم، وإنما هو في باب (النكرة والمعرفة).

(٥) هي (الألفية) لوالده، راجع ص ٢٥ من شرحها المذكور.

(٦) عثمان بن سعيد القرشي شيخ القراء في مصر (١١٠-١٩٧ هـ = ٧٢٨-٨١٢ م). رحل إلى نافع بن أبي نعيم أحد القراء السبعة وعرض عليه القرآن عدة ختمات. - الغاية: ج ١، ص ٥٠٢-٥٠٣؛ المعجم: ج ١٢، ص ١١٩-١٢١؛ الشذرات: ج ١، ص ٣٤٩.

(٧) البقرة من الآيتين ١٠٦، ١٠٧ والمائدة من الآية ٤٠ وآيتا البقرة:

﴿مَا تَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسِيهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾

(٨) خلاصاً، د، ز، ك.

(٩) ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمُّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ... وَمَنْ يَشَأْ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ٣٩ الأنعام (٦).

(١٠) ﴿... وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيَحَذِّرْكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ ٢٨ آل عمران (٣).

فإن قلت: الجمهور يقولون: /كسرة<sup>(١)</sup> الميم من نحو: غلامي، لمناسبة ٤٢ ز الياء، وظاهره أنها ليست حركة إتباع فنقص المصنف عدها على رأيهم.

قلت: إذا فسر الإتباع بما ذكرناه كان كلامه شاملاً لحركة [آخر]<sup>(٢)</sup> المضاف إلى ياء المتكلم، وليس ثم نص ينافي الإتباع بما تقدم، وقد عرفت أن ابنه نص على أنها حركة إتباع<sup>(٣)</sup>. «فهو بناء»: إما أن تكون<sup>(٤)</sup> الفاء رابطة لجواب الشرط إن<sup>(٥)</sup> قدرت (ما) شرطية، أو داخلية على خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط إن جعلت (ما) موصولة<sup>(٦)</sup>، ولا يدفع ذلك كون الفعل ماضياً لفظاً، لأننا نجعله إذ ذاك بمعنى المستقبل، كما نقول<sup>(٧)</sup>: الذي أتاني فله درهم، على أنه لوجعلت (ما) موصولة وبقي الماضي على معنى الماضي أمكن دخول الفاء أيضاً كما ستعرفه في باب المبتدأ<sup>(٨)</sup> إن شاء الله تعالى<sup>(٩)</sup>.

«وأنواعه»، أي: أنواع البناء «ضم» نحو: ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾<sup>(١٠)</sup>. «وفتح» نحو: أين وكيف. «وكسر» نحو: نزال وأمس. «ووقف»<sup>(١١)</sup> نحو: من وقد، ولم يفرق المصنف في التعبير في جانبي الإعراب والبناء فعبر بالأنواع في الموضعين، وابن الحاجب - رحمه الله [تعالى<sup>(١٢)</sup>] - فرق بينهما فعبر في جانب

(١) كسره، د.

(٢) سقطت من، د.

(٣) راجع ١ : ١٧٠.

(٤) يكون، ز.

(٥) بأن، د.

(٦) موصولا، د.

(٧) يقول، ز.

(٨) الموصول، د، والصواب ما أثبت، وانظر ص ١٤٩ من المخطوطة (دخول الفاء على الخبر).

(٩) تع، د.

(١٠) ﴿فِي بَضْعٍ سَيْنٍ لِلَّهِ الْأَمْرُ... وَيَوْمَئِذٍ يَقْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ٤ الروم (٣٠).

(١١) يريد السكون.

(١٢) عن، د.

إعراب الاسم بالأنواع<sup>(١)</sup>، وفي جانب بنائه بالألقاب<sup>(٢)</sup>، ووجهه الغجدواني<sup>(٣)</sup> بأنه إنما لم يقل لحركات البناء والوقف أنواعاً لفقد ما يكون جنساً شاملاً لها نظراً إلى الأصل، إذ الأصل أن يكون البناء منحصراً في واحد وهو السكون بالنقل فإنهم قالوا: الأصل في البناء السكون فلما كان من حق البناء ألا<sup>(٤)</sup> يشمل هذه الأشياء نظراً إلى الأصل لم يطلق عليها اسم الأنواع رعاية لجانب الأصل.

(١) الكافية، ص ٣٨٢.

(٢) الكافية: ص ٤٠٣.

(٣) الغجدواني، د، ز، ك، بالفاء والصحيح ما أثبتته، وهو: جلال الدين أحمد بن علي بن محمود الغجدواني: بضم الغين المعجمة والذال وسكون الجيم، نسب إلى (غجدوان): قرية ببخارى، كذا ضبط في (هدية العارفين)، وجاء بالفاء في (بغية الوعاة) مرتين، لكنه وضعه في باب الغين المعجمة من الكنى والألقاب. شرح كافية ابن الحاجب، وذكر فيها أنه قرأ على الحسام السغناقي المتوفى سنة (٧١١هـ - ١٣١١م)، قال السيوطي: لم أقف له على ترجمة. توفي في حدود سنة (٧٣٠هـ - ١٣٢٩م).

— البغية ١: ٣٤٧، ٥٣٧، ٣٨١: ٢؛ كشف الظنون ٢: ١٣٧١؛ هدية العارفين

١٠٧: ١.

(٤) أن لا، ز، ك.



## الباب الثالث (باب إعراب المعتل الآخر)

إسمًا كان أو فعلاً كما تراه.

«يظهر الإعراب بالحركة» نحو: زيد يقوم. «والسكون» نحو:  
لم يقوم.

فإن قلت: ظاهره أن الإعراب غير الحركة والسكون وهو خلاف ما تقدم.

قلت: الإعراب يطلق تارة<sup>(١)</sup> على ما مر من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، ويطلق تارة على فعل المتكلم<sup>(٢)</sup> بذلك، تقول: أعربت الكلمة بالحركة أو أعربت بالسكون، أي: جعلتها معربة بواسطة الحركة أو بواسطة السكون على معنى جعل الحركة أو السكون إعراباً لها. فإذا قيل ظهر: إعراب الكلمة بالحركة أو السكون، فالمعنى: ظهر أثر إعرابها بذلك، فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق بـ (إعرابها)، وثم مضاف محذوف، أي: أثر إعرابها، والمراد بالأثر حينئذٍ هو الحركة أو السكون، فكلام<sup>(٣)</sup> المصنف<sup>(٤)</sup> يمشی على الوجه الثاني ولا محذور فيه. «أو يقدر»: أي الإعراب «في حرفه وهو آخر

(١) تارة يطلق، د.

(٢) أي فعل المتكلم للإعراب بالحركة أو السكون، ففي الكلام حذف وإلا لعدي (فعل) باللام.

(٣) وكلام، د.

(٤) المص، د. لأنها في آخر السطر، وهي عادة له لن ننبه إليها مرة أخرى، وقد نبهناك إلى أن (ك، د) يستعملان هذا الرمز دائماً.

المعرب» وفيه تفصيل: فظاهر<sup>(١)</sup> هذا الكلام أن الإعراب بالحرف لا يقدر، وهو مخالف لما قاله<sup>(٢)</sup> في باب الإضافة في (مسلمي) رفعا<sup>(٣)</sup>، وكذا ينبغي أن يعد من ذلك [نحو<sup>(٤)</sup>] - ﴿لَيْسَ جَنَّةُ﴾ -<sup>(٥)</sup> ونحو: (تَأْمُرُونِي)<sup>(٦)</sup> على اختياره أن المحذوف نون الرفع<sup>(٧)</sup>.

قلت: وقد يجاب بأن هذا وإن كان مقدراً، فليس بمقدر في حرف الإعراب الذي هو آخر المعرب، والكلام إنما هو في إعراب يقدر في حرفه وهو مختص بالحركة والسكون «فإن كان» أي حرف الإعراب أو آخر المعرب «ألفاً» قدر فيه غير الجزم» وهو الرفع والنصب في الاسم والفعل نحو: الفتى يخشى وإن الفتى لن يخشى، والجر في الاسم فقط نحو: [مررت]<sup>(٨)</sup> بالفتى «وإن كان» حرف<sup>(٩)</sup> الإعراب أو آخر المعرب «ياء أو واو يشبهانه» أي: يشبهان الألف/وينبغي أن يضبط (يشبهانه) بالتذكير فيكون حرف المضارعة ياء تحتية؛ لتذكيره<sup>(٩)</sup> ضمير الألف بيقين فكذا قياسه في الآخرين، لمكان التناسب<sup>(١٠)</sup> ومعنى كون الواو والياء يشبهان الألف أن يكون<sup>(١١)</sup> قبلهما حركة مجانسة لهما، وهذا القيد لا يحتاج إليه بالنسبة إلى الياء إلا في الأسماء، وأما في الواو فلا يحتاج إليه ضرورة

٤٣ ز

(١) وظاهر، ز، ك.

(٢) قال، ز، ك.

(٣) في التسهيل ص ١٦١: وهو «والأصح بقاء إعراب المعرب إذا أضيف إلى ياء المكمل ظاهراً في المتن مطلقاً وفي المجموع على حده غير مرفوع».

(٤) سقطت من، د.

(٥) ٣٥ يوسف (١٢) وتقدمت في ١ : ١٦٤.

(٦) ٦٤ الزمر (٣٩) وتقدمت في ١ : ١٦٤.

(٧) انظر ١ : ١٦٤ من هذا الشرح.

(٨) أي حرف، د.

(٩) لتذكير، د.

(١٠) حرف الهجاء يميز فيها التذكير التانيث وكلام الشارح يشعر بذلك.

(١١) تكون، ز.

أنها لا تكون آخر اسم معرب<sup>(١)</sup>، ولا تكون آخر فعل معرب إلا كذلك<sup>(٢)</sup> نحو: يدعو «قدر فيهما»، أي في الياء والواو «الرفع» نحو: يغزو القاضي ويرمي. «وفي الياء الجر»، ولا يكون ذلك إلا في الأسياء نحو: مررت بالقاضي ولنا ياء تقدر فيها<sup>(٣)</sup> الفتحة، وهي ياء المنقوص الواقعة صدر المركب تركيباً مزجياً<sup>(٤)</sup> نحو: معدي كرب كما ذكره المصنف في باب منع الصرف<sup>(٥)</sup> «وينوب حذف الثلاثة»: الألف والواو والياء «عن السكون»، وذلك في الفعل المضارع فقط نحو: لم يخش [زيد<sup>(٦)</sup>] ولم يغز ولم يرم «إلا في الضرورة» استثناء من منطوق ما تقدم كله ومفهومه لا من المسألة الأخيرة فقط، بدليل ما يذكره بعد من المسائل، وإنما قلنا: ومفهومه؛ لأن كلامه يقتضي بطريق المفهوم ظهور الحركات الإعرابية في غير ما ذكر؛ فلذلك استثنى مواضع من ذلك المفهوم. «فيقدر لأجلها»، أي لأجل الضرورة «جزمها»، أي جزم الثلاثة كقوله<sup>(٧)</sup>:

هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع<sup>(٨)</sup>  
فأثبت الواو مقدراً فيها الجزم.

(١) ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها، ولذا قلبت الضمة كسرة والواو ياء في جمع نحو (دلو) على أفعل.

(٢) لذلك، ز.

(٣) يقدر، ز، يقدر، ك.

(٤) إضافياً، د، ز، ك: وهو خطأ بين؛ إذ ما ذكره لا يكون في المركب الإضافي، وتمثله يؤيد

(٥) ما أثبتنا. هذا وينبغي أن تعرف أن تقدير الفتحة على الياء يكون في المركب المزجي إذا أضيف

صدره إلى عجزه، وهو معرب، حيثئذ وإذا بني على فتح الجزئين.

(٦) في التسهيل ص ٢٢١: (قد يضاف صدر المركب فيتأثر بالعوامل ما لم يعتل).

(٧) عن، د.

(٨) أبي عمرو بن العلاء قاله ياقوت.

(٩) لم أجد له سابقاً ولا لاحقاً.

— الفراء ١: ١٦٢، ١٨٨؛ المنصف ٢: ١١٥؛ السبع: ٧٨؛ الشجري ١: ٨٥؛

التبريزي ١: ١٦٦؛ ابن يعيش ١٠: ١٠٤، ١٠٥؛ شرح التسهيل ١: ٥٩؛ شرح الشافية

٣: ١٨٤؛ المقاصد ١: ٢٣٤-٢٣٦؛ المجمع ١: ٥٢؛ التصريح ١: ٨٧؛ الأشموني ١: ١٠٣؛

معجم الأدباء ١١: ١٤٥؛ شواهد الشافية ٤٠٦-٤٠٧؛ الدرر ١: ٢٨.

وكقوله<sup>(١)</sup>:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد<sup>(٢)</sup>  
فأثبت الياء مقدراً جزمها، وكقوله<sup>(٣)</sup>:  
إذا العجوز غضبت فطلق<sup>(٤)</sup> ولا ترضأها ولا تملق<sup>(٥)</sup>

(١) قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي (١٠٠-١٠هـ = ٦٣١-٦٠٠م). شاعر فحل، سيد في قومه، معروف بالشجاعة والدهاء والرأي، حتى قيل له: قيس الرأي. زهد في آخر أيامه وهجر المأكّل حتى أكل الخنظل، مات في عُمان.

— المرزباني: ٣٢٢؛ التبريزي ١: ١٠٦، ٢٢١، ٢: ١١؛ الخزائن ٣: ٥٣٦.

(٢) أول أبيات قالها حين ساومه الربيع بن زياد على درع، فوضعها على فرسه وانطلق بها، فاستاق إبلاً له فباعها في مكة لعبدالله بن جدعان بأدراع وأسياف وبعده:

ومحبسها على القرشي تشرى بأدراع وأسياف حداد

كثر الخلاف في ألفاظ بيت الشاهد، ومن ذلك: ألا هل اتاك. بنقل حركة الهزمة من (أتاك) إلى اللام قبلها وحذفها. ألم يأتك. ألم يبلغك. قلوصل بني زياد. تنمي: — بفتح التاء — ماضيه: غميت الحديث — بتخفيف الميم — إذا أبلغته على سبيل الإصلاح، وبتشديدها، إذا أبلغته على وجه الإفساد. لبون: بفتح اللام — ناقة ذات لبن. قلوصل: ناقة شابة. بني زياد: هم الربيع وعمارة وقيس وأنس بنوزياد بن سفيان بن عبدالله العبسي، وأمهم فاطمة بنت الحارثب الأماوية، يقال لهم: الكملة. القرشي: حرب بن أمية أو عبدالله بن جدعان تشرى: تباع.

— الفراء ١: ١٦١، ٢: ١٨٨؛ سيبويه ١: ١٥؛ ٢: ٥٩؛ وهو في الموضع الأول من زيادات الأخفش. أبوزيد: ٢٠٣؛ السبع: ٧٨؛ الخصائص ١: ٣٣٣؛ المحتسب ١: ٦٧، ١٩٦؛ المنصف ٢: ٨١، ١١٤، ١١٥؛ الشجري ١: ٨٤-٨٩؛ ٢١٥؛ التبريزي ٣: ٣٩، ٤: ٣٤٢؛ ابن يعيش ٨: ٢٤، ١٠: ١٠٤، ١٠٥-١٠٦؛ المقرب ١: ٥٠، ٢٠٣؛ شرح التسهيل ١: ٤٣، ٥٩؛ الرضي ٢: ٢٣٠؛ شرح الشافية ٣: ١٨٤؛ المغني ١: ١١٤، ٢: ٤٣٢-٤٣٣؛ المقاصد ١: ٢٣٠-٢٣٤؛ السيوطي ١: ٣٢٨-٣٣٠، ٢: ٨٠٨؛ الهمع ١: ٥٢؛ التصريح ١: ٨٧؛ الأشموني ١: ١٠٣، ٢: ٤٤؛ الخزائن ٣: ٥٣٤-٥٤٠؛ شواهد الشافية ٤٠٨-٤٠٩؛ الدرر ١: ٢٨.

(٣) رؤبة بن العجاج فيما قيل، وليس في ديوانه، وألحقه جامعه بما نسب إليه.

(٤) فطلقي، ز، ك.

(٥) تملقي، ز، ك، وبعده:

واعمد لأخرى ذات دل مونق لينة المس كمس الخرنق

ولم أقف له على سابق. يروى: إذا العجوز كبرت. ولا ترضها.

فأثبت الألف مقدراً جزمها، ومنع بعضهم ذلك في الألف محتجاً بأن الواو والياء يتحركان نصباً في النثر ورفعاً في الشعر قياساً للرفع على النصب عند الضرورة، فإذا دخل الجازم أسقط تلك الضمة وسلم الحرف المعتل من الحذف، ولا يتأق ذلك في الألف، لأنها لا تتحرك، وسبب الخلاف اختلافهم فيما حذفه الجازم، فقليل: الضمة المقدرة، فعلى هذا يجوز في الألف وغيرها، وقيل: الضمة الظاهرة، فعلى هذا لا يجوز في الألف.

«ويظهر لأجلها»، أي: لأجل الضرورة «جر الياء» في الاسم خاصة كقوله<sup>(١)</sup>:

لا بارك الله في الغواني هل يصبح<sup>(٢)</sup> إلا هن مَطْلَب<sup>(٣)</sup>

= تملق: تتودد. اعمد: اقصد. دل: - بفتح الدال - دلال. موقن: معجب. الخرقن: الأرنب.

- رؤية: ١٧٩؛ الخصائص ١: ٣٠٧؛ المنصف ٢: ١١٥؛ الشجري ١: ٨٦، التبريزي ٤: ٣٤٢؛ ابن يعيش ١: ١٠٤، ١٠٦؛ شرح التسهيل ١: ٥٩؛ الرضي ٢: ٢٣٠؛ شرح الشافية ٣: ١٨٥؛ المقاصد ١: ٢٣٦-٢٣٨؛ الهمع ١: ٥٢؛ التصريح ١: ٨٧؛ الخزائنة ٣: ٥٣٣-٥٣٤؛ شواهد الشافية: ٤٠٩؛ الدرر ١: ٢٨.

(١) عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك، من بني عامر بن لؤي (٨٥-٠٠هـ = ٧٠٤-٠٠م) تقريباً، شاعر مبدع، أكثر شعره في الغزل، وله مدائح جيدة في مصعب بن الزبير، فقد خرج معه وأخيه عبدالله على عبدالملك بن مروان، ولما قتلأ آمنه عبدالملك. لقب (ابن قيس الرقيات)؛ لأنه كان يشيب بثلاث نسوة كل واحدة منهن تسمى رقية. له ديوان مطبوع.

- ابن قتيبة ١: ٥٣٩-٥٤٠؛ الجمحي ٢: ٦٤٧-٦٥٥؛ الأغاني ٥: ٧٣-١٠٠.

(٢) يصبحن، د، ك، وما أثبتته موافق لما في الديوان.

(٣) تطلب، ز.

البيت من قصيدة مدح فيها عبدالملك بن مروان. ومطلعها:

عاد له من كثيرة الطرب | فعينه بالدموع تنسكب  
وقبل الشاهد:

والله ما إن صبت إلي ولا | يعلم بيني وبينها سبب  
إلا الذي أورثت كثيرة في الـ | قلب وللحب سورة عجب  
وبعده:

= أبصرن شيئا على النؤابة في الـ | رأس حديثا كأنه العطب

«ورفعها» في الاسم كقوله<sup>(١)</sup>:

تراه وقد بذ الرماة كأنه أمام الكلاب<sup>(٢)</sup> مصغي الخدأصلم<sup>(٣)</sup>  
بذ: بموحدة وذال معجمة: غلب، ومصغي الخد: مميله، والأصلم:  
المقطوع الأذنين من أصولهما. وفي الفعل كقوله<sup>(١)</sup>:

= كثيرة: اسم امرأة. سورة: حدة. العطب: القطن.

— عيد الله: ١-٦؛ سيبويه ٢: ٥٩؛ المقتضب ١: ١٤٢، ٣: ٣٥٤؛ الكامل  
١٢١١: ٣؛ الخصائص ١: ٢٦٢، ٢: ٣٤٧، المنصف ٢: ٦٧، ٨١؛ الشجري ٢: ٢٢٦؛ ابن  
يعيش ١٠: ١٠١؛ المغني ١: ٢٦٨؛ السيوطي ٢: ٦٢٠-٦٢٣؛ الجمع ١: ٥٣؛ رغبة الأمل  
٨: ١٨١؛ الدرر ١: ٣٠.

(١) أبي خراش خويلد بن مرة الهذلي (١٥٠-١٥٠هـ = ٦٣٦-٦٠٠م) تقريباً: شاعر فحل وفارس  
فاتك وعداء سابق أسلم كبيراً. مات بنهشة أفعى في خلافة عمر رضي الله عنه.

— ابن قتيبة ٢: ٦٦٣-٦٦٤؛ الأغاني ٢١: ٢٠٥-٢٢٩؛ الإصابة ١: ٤٦٤-٤٦٥.

(٢) لمن، د، ك.

(٣) من قصيدة ذكر فيها هربه من فائد وأصحابه الذين كمنوا له ليقتلوه بثأر بينهم.

مطلعها:

رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع      فقلت: — وأنكرت الوجوه — هم هم  
وقبل الشاهد:  
كأن الملاء المحض خلف ذراعه      صراحيه والأخني المتحم  
وبعده:

بأجود مني يوم كَفَّتْ عاديا      وأخطاني خلف الثنية أسهم  
رفوني: — بالفاء — أصله: رفؤوني، أي سكتوني — الملاء المحض: الخالص الأبيض.  
صراحيه: أبيضه — الأخني: ثياب كتان. المتحم: فيه خطوط خضر وحم، وأصله برود بمانية  
يقال لها: الاتحمية، ويروى: والأخني المخدم، أي المشقق. بذ: غلب، ورواية الديوان:  
فات. مصغي: مميل، ويروى بالنصب على الحال، فلا شاهد فيه، وهي أقوى وأقيس — أصلم:  
مقطوع الأذنين، والمعني على التشبيه، لأنه صر أذنيه. بأجود: خبر (ما) في بيت سابق وهو:  
فوالله ما ربداء أو عالج عانة      أقب وما ان تيس ربل مصمم  
كَفَّتْ: انقضضت مسرعاً. ربداء: نعامة سوداء فيها غبرة. عالج: حمار غليظ. عانة:  
قطيع من حمر الوحش. أقب: خميص البطن. الربل: نبت ينبت في قُبُل الشتاء.

— الهذليين ٢: ١٤٢-١٤٨؛ السكري ٣: ١٢١٧-١٢٢٠، ١٥٠٥-١٥٠٦؛

الخصائص ١: ٢٥٨؛ المنصف ٢: ٨١.

(٤) أعرابي مجهول الاسم.

فعوضني عنها<sup>(١)</sup> غنائي ولم تكن تساوي عتري غير خمس دراهم<sup>(٢)</sup>  
«ورفع الواو» كقوله<sup>(٣)</sup>:

إذا قلت عل<sup>(٤)</sup> القلب يسلو قيضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجد<sup>(٥)</sup>  
«ويقدر لأجلها»، أي: لأجل الضرورة زمنياً «كثيراً» أو تقديرًا  
كثيراً «وفي السعة» زمنياً «قليلاً»، أو تقديرًا قليلًا «نصبهما»، أي: نصب  
الياء والواو، أما<sup>(٦)</sup> تقدير نصب الياء للضرورة في الاسم فكقوله<sup>(٧)</sup>:

(١) منها، د.

(٢) رابع أبيات سبعة، مدح بها عبيدالله بن العباس بن عبد المطلب الجواد المعروف المتوفى سنة (٨٧هـ-٧٠٦م)، وكان نزل بالأعرابي فذبح له عتزا وهو لا يعرفه فأعطاه عبيدالله خمسمائة دينار، وأول الأبيات:

توسمته لما رأيت مهابة	عليه وقلت: المرء من آل هاشم
وإلا فمن آل المار فإينهم	ملوك عظام من كرام أعظم
فقمتم إلى عتز بقية أعنز	فأذبحها فعل امرىء غير نادم
وبعد الشاهد:	

فقلت لأهلي في الخلاء وصيقي: أحقاً أرى أم تلك أحلام نائم؟  
توسمت: تفرست. آل المار: في الكلام مضاف محذوف، والتقدير: آل آكل المار،  
وهم ملوك اليمن لقب بذلك أحدهم، والمار: عشب مر إذا أكلته الإبل قلصت مشافرها.  
فأذبحها، يروى: لأذبحها. خمس دراهم: ذكر العدد والمعدود مذكر، وقياس مثله التائيت:  
خمسة.

— الرضي ٢: ٢٣٠ (هـ)؛ المقاصد ١: ٢٤٧-٢٥٢؛ الهمع ١: ٥٣؛ الخزانة  
٣: ٥٠٢-٥٠٥؛ الدرر ١: ٣٠.

(٣) رجل من طيء، قاله ابن مالك، ولم يسمه.

(٤) عن، د.

(٥) عل: لغة من إحدى عشرة لغة في (لعل) قيضت: سلطت. هواجس: خواطر. تغريه:  
تحرضه. الوجد: شدة الشوق.

— شرح التسهيل ١: ٦٠؛ الرضي ٢: ٢٣٠ (هـ)؛ المقاصد ١: ٢٥٢-٢٥٣؛ الهمع  
١: ٢٥٣؛ الدرر ١: ٣٠.

(٦) وأما، ز.

(٧) مجنون ليلي: قيس بن الملوخ بن مزاحم العامري. في اسمه وفي اسم أبيه خلاف. والراجع أنه  
شخصية خيالية لا حقيقة لها، والمقطوع به أنه نحل من الشعر أكثر مما قال. له ديوان مطبوع.

— الأغاني ١: ٩٦؛ السيوطي ٢: ٦٩٩؛ الخزانة ٢: ١٧٠-١٧٢.

ولو أن واش باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت<sup>(١)</sup> اهتدى<sup>(٢)</sup> ليا<sup>(٣)</sup>  
وأما تقدير نصبها في الفعل فكقوله<sup>(٤)</sup>:

ما أقدر الله أن يدني على شحط مَنْ داره الحزن ممن داره صُول<sup>(٥)</sup>  
الشحط: بشين معجمة على زنة الفرس: البعد. والحزن: بفتح الحاء  
المهملة وسكون الزاي ونون<sup>(٦)</sup>: بلاد العرب. وصول: بضم الصاد المهملة: موضع<sup>(٧)</sup>.

(١) بحضرموت، ز.

(٢) اهتدا، ز.

(٣) من قصيدة مطلعها:

تذكرت ليلي والسنين الخوايا وأيام لا نخشى على اللهو ناهيا  
وقبل الشاهد:

فهذي شهور الصيف عتاً قد انقضت فما للنوى ترمي بليلى المراميا  
وبعده:

وماذا لهم - لا أحسن الله حالهم - من الحظ في تصريح ليل حباليا  
يروى: فلو كان واش. ولا شاهد حيثئذ. ويروى: أتى ليا

- ابن الملوخ ٨٦-٩١؛ الأغاني ٢: ٦٩-٧٠؛ ابن يعيش ٦: ٥١؛ الرضي ٢: ٣٦٣؛  
شرح الشافية ١: ١٧٧؛ المغني ١: ٣٢١؛ السيوطي ٢: ٦٩٨-٦٩٩؛ الجمع ١: ٥٣؛  
الآشموني ١: ١٠٠؛ يس ١: ٩٠؛ الخزانة ٤: ٣٩٥-٣٩٦؛ شواهد الشافية ٧١، ٤٠٥؛  
الدرر ١: ٢٩.

(٤) حنّج بن حنّج. المرى. لم أجد له ترجمة.

(٥) من قصيدة أولها:

في ليل صُول تناهي العرض والطول كأنما ليله بالليل موصول  
وقبل الشاهد:

نجومه ركـد ليست بزائلة كأنما هن في الجو القناديل  
وبعده:

الله يطوي بساط الأرض بينها حتى يرى الربيع منه وهو مأهول  
القالي ١: ٩٩؛ الحماسة ٤: ٣٢٥-٣٣٧؛ الإنصاف ١: ١٢٨؛ المقاصد  
١: ٢٣٨-٢٤٢؛ الجمع ٢: ١٦٧؛ الآشموني ١: ١٠١؛ الدرر ٢: ٢٢٤.

(٦) والنون، د، ك.

(٧) في معجم البلدان (٥: ٣٩٩-٤٠٠): (صول - بالفتح - كمصدر صال: قرية في النيل في أول الصعيد. صول - بالضم ثم السكون وآخره لام -: كلمة أعجمية لا أعرف لها أصلاً في العربية مدينة في بلاد الخزر في نواحي باب الأبواب، وهو الدربند، وليس بالذي ينسب إليه الصولي).



وأما تقدير النصب في الواو للضرورة/ فلا يكون إلا في الفعل كقوله<sup>(١)</sup>: ٤٤ ز  
فما سودتني عامر عن ورائة أباي الله أن أسمو بأب ولا أب<sup>(٢)</sup>  
وأما تقدير نصبه في السعة فكقراءة جعفر الصادق<sup>(٣)</sup> ﴿مِنْ أَوْسَطِ

(١) عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامري (٧٠ق.هـ - ١١٠هـ = ٥٥٤-٦٣٢م) من بني عامر بن صعصعة كان سيد قومه وفارسهم، مولده ونشأته في نجد، يكنى في الحرب أبا عقيل وفي السلم أبا علي، أدرك الإسلام شيخاً. لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأراد أن يغدر به فلم يجرؤ، دعاه رسول الله إلى الإسلام فاشترط عليه نصف ثمار المدينة وولاية الأمر بعده فأبى. دعا عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هو وأريد بن قيس أخي لبيد لأمه فقال: (اللهم اكفنيهما بما شئت).

فأصابته الثاني صاعقة وأخذت عامراً غدة فأدركه الموت في بيت امرأة من سلول كافرا فكان يقول: غدة كغدة البعير وموت في بيت سلولية. له ديوان مطبوع.

- ابن قتيبة ١: ٣٣٤-٣٣٦؛ الإصابة ٣: ١٢٥؛ المقاصد ١: ٢٤٢-٢٤٣؛ الخزانة ١: ٤٧٣-٤٧٤.

(٢) من قصيدة مطلعها:

تقول ابنة العمري مالك بعدما  
أراك صحيحاً كالسليم المعذب  
وقبل الشاهد:

فإني وإن كنت ابن سيد عامر  
وفارسها المشهور في كل موكب  
وبعده:

ولا شرفني كنية عربية  
ولكنني أهي حمها وأتقي  
يروى: بأبي والأب. بِمَقْنَب.

السليم: اللديغ. أبي: كره أو امتنع والمراد هنا الأول. منكب: أعوان العرفاء أو رأسهم، من النكابة: العرافة. مقنب: جماعة من الخيل والفرسان دون المائة.

- عامر: ١٣، ٢٦-٢٨؛ الكامل ١: ١٤٠-١٤٢؛ الخصائص ٢: ٣٤٢؛ المحتسب ١: ١٢٧؛ ابن يعيش ١٠: ١٠٠، ١٠١؛ الرضي ٢: ٢٣٠؛ المغني ٢: ٧٥٣؛ المقاصد ١: ٢٤٢-٢٤٧؛ السيوطي ٢: ٩٥٣-٩٥٤؛ الأشموني ١: ١٠١؛ الخزانة ٣: ٥٢٧-٥٢٩.

(٣) جعفر بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين السبط الهاشمي القرشي أبو عبيد الله الملقب بالصادق وأحد الأئمة الاثني عشر (٨٠-١٤٨هـ = ٦٩٩-٧٦٥م). من أجلاء التابعين أخذ عنه الإمامان أبو حنيفة ومالك وغيرهما. صنف كتاب الجفر، تقسيم الرؤيا ذكرهما في الكشف: ج ١ ص ٤٦٦، ج ٢ ص ١٤٠١ والهدية ج ١ ص ٢٥١، مولده ووفاته بالمدينة.

- الوفيات ج ١ ص ٣٢٧-٣٢٨؛ الحلية: ح ٣، ص ١٩٢؛ الغاية: ج ١ ص ١٩٦-١٩٧.

مَا تَطْعُمُونَ أَهَالِيَكُمْ<sup>(١)</sup> ﴿١﴾ بِإِسْكَانِ الْيَاءِ وَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ<sup>(٢)</sup> ﴿٢﴾ أَوْ يَعْفُو الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ<sup>(٣)</sup> ﴿٣﴾ بِإِسْكَانِ الْوَاوِ.

«ورفع الحرف الصحيح» في الضرورة، سواء كان في الاسم كقوله<sup>(٤)</sup>:

رَحْتَ وَفِي رَجْلِكَ مَا فِيهِمَا      وَقَدْ بَدَأَ<sup>(٥)</sup> هُنَاكَ مِنَ الْمِيزَرِ<sup>(٦)</sup>

(١) ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ... أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ...﴾ المائدة (٥) الآية ٨٩.

(٢) هو الحسن البصري كما في القرطبي، ج ٣، ص ٢٠٦، والبحر ج ٢، ص ٢٣٦.

(٣) ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ... وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ ٢٣٧ البقرة (٢).

(٤) الأقيش: أبي معرض المغيرة بن عبدالله بن معرض الأسدي (٨٠-٧٠٠هـ = ٧٠٠-٧٠٠م) تقريباً. من بادية الكوفة، مولده في الجاهلية، شاعر ماجن هجاء، طبقته في الشعر رفيعة، هجا عبد الملك بن مروان، ورثى مصعب بن الزبير. لقب: (الأقيش)؛ لأنه أحمر الوجه، في اسم أبيه وجده خلاف. مات اختناقاً بالدخان.

— ابن قتيبة ٢: ٥٥٩-٥٦٢؛ الأغاني ١١: ٢٥١-٢٧٦؛ المرزباني ٣٦٩-٣٧٠؛  
الأمدي ٥٦؛ الخزائن ٢: ٢٨٠-٢٨٢. ونسب ابن الشجري البيت إلى الفرزدق، وليس في ديوانه

(٥) أبدى، د.

(٦) ثالث أبيات ثلاثة قالها لامرأة رأتها سكران بادي العورة فأنبتته على ذلك.

وقبله:

تقول يا شيخ أما تستحي      من شربك الراح على المكبر!!

فقلت لو باكرت مشمولة      صفرا كلون الفرس الأشقر

يروى: من شربك الخمر. صهبا كلون. بدا ذاك. ولا شاهد عليها. هنك: فرجك، سكن النون ضرورة، وحقها الضم؛ لأنه فاعل. مشمولة: خمر ضربتها ريح الشمال، فهي باردة. صفرا: أصله صفراء، قصره للضرورة.

— سيبويه ٢: ٢٩٧؛ الخصائص ١: ٧٣-٧٤، ٣: ٩٥؛ المحتسب ١: ١١٠، ١١١؛  
الشجري ٢: ٣٧؛ ابن يعيش ١: ٢٤٨؛ شرح التسهيل ١: ٤٧؛ الرضي ١: ٢٩٧؛ المقاصد  
٤: ٥١٦-٥١٧؛ المجمع ١: ٥٤؛ الخزائن ٢: ٢٧٩-٢٨٠؛ الدرر ١: ٣٢.

بإسكان نون هنك، أو<sup>(١)</sup> في الفعل كقوله<sup>(٢)</sup> :  
 فالיום أشرب غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغل<sup>(٣)</sup>  
 مستحقب: بمعنى مدخر، يقال: احتقب الشيء واستحقبه إذا ادخره<sup>(٤)</sup>  
 والواغل: هو الداخل على القوم في شرابهم ليشرب<sup>(٥)</sup> معهم من غير أن يدعى  
 إليه.

(١) ام، د، ك.

(٢) امرؤ القيس.

(٣) من قصيدة قالها لما أخذ بثأر أبيه من بني أسد. والشاهد آخرها. مطلعها:

يا دار ماوية بالحائل      فالسهب فالخبتين من عاقل  
 صم صداها وعفا رسمها      واستعجمت عن منطق السائل  
 وقبل الشاهد:

حلت لي الخمر وكنت امرأة      عن شربها في شغل شاغل  
 وجاء الشاهد وما قبله في قصيدة أخرى في ديوانه: زيادات ملحق الطوسي من المنحول  
 الثاني.

مطلعها:

يا دار سلمى دارسا نؤويها      بالرمل فالخبتين من عاقل  
 وبعده:

يا راكبا بلغ إخواننا      من كان من كندة أو وائل  
 الحائل: موضع. الخبتين: مثنى خبت، أرض فيها لين - السهب: أرض مستوية.  
 عاقل: جبل باليمامة. حلت لي الخمر: كان حرمها على نفسه حتى يأخذ بثأر أبيه. أشرب،  
 يروى: أسقى - بالبناء للمجهول - فاشرب: فعل أمر، ولا شاهد في الروايتين. النؤي:  
 حفرة مستديرة على الخيمة تقيها السيل. الاستشهاد في قوله: أشرب، فهو فعل مضارع  
 مرفوع وسكنه ضرورة تشبيهاً لحال الوصل بالوقف، ومنهم من ينكر هذا متمسكاً بما ذكرنا من  
 الروايات.

- امرؤ القيس: ١١٩-١٢٢؛ ٢٢٥-٢٥٨؛ سيبويه ٢: ٢٩٧؛ الكامل ١: ٢٠٩؛  
 الاشتقاق ٣٣٧؛ الخصائص ١: ٧٤، ٢: ٣١٧، ٣٤٠، ٣: ٩٦؛ المحتسب ١: ١١٠؛ ابن  
 يعيش ١: ٤٨؛ المقرب ٢: ٢٠٤؛ الرضي ٢: ٢٣٠؛ المجمع ١: ٥٤؛ التصريح ١: ٨٨؛ الخزنة  
 ٣: ٥٣٠-٥٣٣؛ رغبة الأمل ٣: ٧١؛ الدرر ١: ٣٣.

(٤) ادخره، ز.

(٥) فشرّب، د، ك.

ومثاله في السعة قراءة من قرأ<sup>(١)</sup> ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ﴾<sup>(٢)</sup> بإسكان التاء ﴿وَرُسُلَنَا﴾<sup>(٣)</sup> بإسكان اللام، وقراءة أبي عمرو ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> بإسكان الراء. «وجره»، أي جر الحرف الصحيح في الضرورة كقوله<sup>(٥)</sup>:  
 بكل مدماة وكل مشقف تلقاه من معدنه في البحر جالبه<sup>(٦)</sup>  
 وفي السعة كقراءة أبي عمرو ﴿فَتَوَبُّوا إِلَى بَارِئِكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> بإسكان الهمزة.  
 «وربما قدر جزم الياء في السعة» كقراءة قبل<sup>(٨)</sup> ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ﴾<sup>(٩)</sup>

- (١) هو مسلمة بن عارب على ما في البحر ٢: ١٨٨، والنشر ٢: ٢١٤.
- (٢) ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا...﴾ (٢٢٨) البقرة (٢).
- (٣) ﴿أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ ٨٠ الزخرف (٤٣).
- (٤) ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ١٠٩ الأنعام (٦)؛ وانظر النشر: ج ٢، ص ٢٦١، ٢١٢-٢١٤ فيه نقل الإسكان عن أبي عمرو - وهو المشهور - والاختلاس.
- (٥) لم أتمكن من معرفته.
- (٦) لم أجده في ما بين يدي من المراجع، والشاهد في (معدنه) حيث سكن النون للضرورة، والكلمة مجرورة بـ (من).
- (٧) ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ: يَا قَوْمِ إِنِّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ ٥٤ البقرة (٢)، واستشهد بها سيبويه ج ٢، ص ٢٩٧ على أن أبا عمرو قرأها باختلاس الحركة في (بارئكم) وفي النشر: ج ٢، ص ٢١٢-٢١٤ إن أبا عمرو قرأ بالوجهين الإسكان والاختلاس.
- (٨) أبو عمر محمد بن عبد الرحمن بن خالد المخزومي ولأء (١٩٥-٢٩١ هـ = ٨١٠-٩٠٤ م). شيخ القراء بالحجاز أخذ القراءة عن البيهقي وأحمد بن موسى بن مجاهد وغيرهما. وأخذ عنه ابن سوار ومحمد بن عيسى الجصاص وأبو بكر محمد بن موسى الرسي ومحمد بن عبد العزيز بن الصباح وغيرهم.
- (٩) - الغاية ٢: ١٦٥-١٦٦؛ المعجم ١٧: ١٧-١٨؛ لسان الميزان ٥: ٢٤٩.
- (٩) يتق، د، ك وهي قراءة السبعة إلا ابن كثير على ما في السبعة، ص ٣٥١؛ لكن الاستشهاد ليس بها، والفعل (يتق) مجزوم بأداة الشرط (مَنْ).

وَيَصْبِرُ<sup>(١)</sup>»، وهذا مبني على أن (مَنْ) شرطية، والظاهر تخريج<sup>(٢)</sup> الآية على أن (من) موصولة لا شرطية فإثبات ياء (يتقي) حينئذ جائز بل هو الواجب<sup>(٣)</sup>، وإسكان الراء ليس جزماً وإنما هو تخفيف لحركة الرفع مثل: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ بإسكان الراء وهو فصيح وإن كان قليلاً، والظاهر<sup>(٤)</sup> تخريج التنزيل عليه.

(١) ﴿قَالُوا أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ٩٠ يوسف (١٢)، وفي البحر (٥: ٣٤٢-٣٤٣): (وقرأ قنبل (من يتقي) فقليل: هو مجزوم بحذف الياء التي هي لام الكلمة، وهذه الياء إشباع. وقيل: جزمه بحذف الحركة على لغة من يقول: لم يرمي زيد وقد حكوا ذلك لغة. وقيل هو مرفوع، و(مَنْ) موصول بمعنى الذي، وعطف عليه مجزوم، وهو (ويصبر)، وذلك على التوهم، كأنه توهم أن (من) شرطية، و(يتقي) مجزوم. وقيل: (ويصبر) مرفوع عطفاً على مرفوع وسكنت الراء لا للجزم بل لتوالي الحركات، وإن كان ذلك من كلمتين كما سكنت في (يَأْمُرُكُمْ) و(يُشْعِرُكُمْ) و(بُعُولَتُهُنَّ)، أو مسكناً للوقف، وأجري الوصل مجرى الوقف.

والأحسن من هذه الأقوال أن يكون (يتقي) مجزوماً على لغة وإن كانت قليلة. . .).

(٢) أن يخرج، د.

(٣) الصواب، د.

(٤) فالظاهر، د.



## الباب الرابع

### «باب إعراب المثني والمجموع على حده»

أي على حد المثني باعتبار سلامة الواحد فيه كسلامته في المثني ولحوق حرف علة ونون كالمثني، وهذا هو جمع المذكر السالم.

وكان حق المصنف أن يذكر هذا الباب قبل الكلام على إعراب الأمثلة الخمسة؛ لأن الخوض في إعراب الاسم ينبغي أن يقدم على الخوض في إعراب الفعل، لكن طول الكلام على إعراب المثني والمجموع على حده اقتضى إفراده بباب، وقصر الكلام على تلك الأمثلة اقتضى ذكرها في أثناء باب.

وكان حقه أيضاً أن يعرف كلاً من المثني والمجموع المذكور، إذ هو المقصود بالذات، لكنه<sup>(١)</sup> عدل عن ذلك إلى تعريف التثنية والجمع فقال:

«التثنية جعل الاسم»، أي: سواء كان واحداً  
كرجلين أو جمعا كجمالين<sup>(٢)</sup>، أو اسم جمع كقومين<sup>(٣)</sup>

(١) لكن، د.

(٢) كقول عمرو بن العداء الكلبي:

سعى عقالا فلم يترك لنا سبداً فكيف لو قد سعى عمرو وعقالين

لأصبح الحي أوبادا ولم يجدوا عند التفريق في الهيجا جمالين

عقالا وعقالين: منصوبان على الظرف أراد مدة عقال ومدة عقاليه، والعقال: صدقة

عام. السبد - بفتحيتين -: الشعر والوبر، كنى بذلك عن الغنم والإبل. أوباد، جمع وبد

- بفتحيتين -: شدة العيش وسوء الحال. (الخزانة: ج ٣، ص ٣٨٧-٣٨٨).

(٣) كقول الفرزدق: - وهو في ديوانه ٢: ٨٧٠ -

وكل رفيقي كل رحل وإن هما تعاوى القنا قوماهما أخوان

[وغمين<sup>(١)</sup>]، أو اسم جنس كتمرين. قال المصنف<sup>(٢)</sup>: وليس المراد بالجعل وضع الواضع فيدخل زكاً<sup>(٣)</sup> وشبهه مما وضع لاثنين بل المراد به تصرف<sup>(٤)</sup> الناطق بالاسم على ذلك الوجه. «القابل» صفة للاسم احترز به عن غير القابل للثنية، وهو ما تؤدي<sup>(٥)</sup> تثنيته<sup>(٦)</sup> إلى اجتماع إعرابين كزيدان وزيدون، أو إلى إفراط الثقل كمساجد ومصابيح، وما استغني عن تثنيته<sup>(٧)</sup> بلفظ آخر غير مثني، وذلك ألفاظ العدد كلها إلا مائة وألفاً وأشياء آخر<sup>(٨)</sup> وعلى الجملة فهذا رد إلى جهالة. «دليل اثنين» احترازاً<sup>(٩)</sup> مما لا يدل على اثنين كالجمع: ونحو: المقصين<sup>(١٠)</sup> والجلمين<sup>(١١)</sup> «متفقين في اللفظ» احترازاً<sup>(٩)</sup> من مختلفي اللفظ كزيد وعمرو اتفاقاً «غالباً» لادائماً، فقد سمع من كلامهم القمران في الشمس والقمر

(١) سقطت من، د، ك، قال أبو أسيدة الديبري:

هما سيدانا يزعمان وإنما يسوداننا إن يئرت غنماهما  
(المقاصد ٢: ٤٠٣-٤٠٤).

(٢) شرح التسهيل ١: ٦٢ قال: (وليس المراد بالجعل وضع الواضع، فيدخل في الحد نحو: (زكاً) من الموضوع لاثنين بل لجعل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه).

(٣) زكي، د. وفي الصحاح ج ٦، ص ٢٣٦٨: وزكا: الشفع.

(٤) تصف، ز.

(٥) يؤدي، د.

(٦) بثنيته، د.

(٧) تثنية، د.

(٨) وهي كثيرة ذكرها ابن عصفور في المقرب (٢: ٤٢-٤٣)، ومنها: كل، وبعض... والأسماء المختصة بالنفي نحو: أحد، وعريب. والأسماء المتوعدة في البناء، وهو ما لم يعرب قط نحو: كم ومن. وأجمع وجمعاء وكتعاء، وأبضع، وأبتع، وبصعاء وبتعاء، عند من يؤكد بهما. والأسماء المحكية التي هي جمل في الأصل نحو: تأبط شراً، وأفعل من.

(٩) احتراز، ز.

(١٠) والمقص المراض وهما مقصان: الصحاح ج ٣، ص ١٠٥٢.

(١١) والجلمتين، د، والجلمين، ز. وفي الصحاح: ج ٥، ص ١٨٨٩: والجلم الذي يحز به وهما جلمان.



والعمران في أبي بكر<sup>(١)</sup> وعمر<sup>(٢)</sup>، ومنه قول عائشة<sup>(٣)</sup> رضي الله عنها: لقد رأيتنا وما لنا طعام إلا الأسودان التمر والماء<sup>(٤)</sup>.

(١) عبدالله بن أبي قحافة عثمان بن عامر بن كعب التيمي القرشي [٥١ ق.هـ. - ١٣ هـ = ٥٧٣ - ٦٣٤ م]. أول الخلفاء الراشدين وأول من أسلم من الرجال وأحد العشرة المبشرين بالجنة، من سادات قريش في الجاهلية لقب بالصدّيق شهد مع النبي - صلى الله عليه وسلم - الوقائع كلها ببيع بالخلافة يوم وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم -.

- الطبري ٤: ٤٦ وما بعدها؛ الإصابة ٣: ٣٣٣-٣٣٦؛ الحلية ١: ٢٨-٣٨.

(٢) أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي [٤٠ ق.هـ. - ٢٣ هـ = ٥٨٤ - ٦٤٤ م]. ثاني الخلفاء الراشدين، كان مقدماً في قريش قبل الإسلام. أسلم قبل الهجرة بخمس سنين. لقبه الرسول - صلى الله عليه وسلم - بالفاروق. له - رضي الله عنه - أوليات كثيرة، منها: وضع التاريخ الهجري وتدوين الدواوين، تم في خلافته كثير من الفتوحات.

ببيع بالخلافة سنة ١٣ هـ. قتله أبولؤلؤة المجوسي غلام المغيرة بن شعبه. شهد مع النبي - صلى الله عليه وسلم - بدرأ وما بعدها. وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة.

- الطبري ٥: ١٢ وما يليها؛ الإصابة ٣: ٥١١-٥١٢؛ الحلية ١: ٣٨-٥٥.

(٣) أم المؤمنين بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها وزوج النبي صلى الله عليه وسلم (٩ ق.هـ. - ٥٨ هـ = ٦١٣ - ٦٧٨ م).

- الطبري: ج ٣، ص ٦٧؛ والإصابة: ج ٤، ص ٣٤٨-٣٥٠؛ والحلية: ج ٢، ص ٤٣-٥٠.

(٤) استشهد به الشارح في ٢٣١: أمّن المخطوطة، بلفظ: (لقد رأيتني مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا طعام إلا الأسودان التمر والماء). ولم أقف عليه بهذا اللفظ في الموضعين، والحديث مروى بالفاظ مختلفة عن عائشة رضي الله عنها.

- أخرجه البخاري ج ٣، ص ١٣٤ و، ٨، ص ٨٢... قلت فما كان يعيشكم قالت الأسودان التمر والماء... و: ج ٧، ص ٦٠ بلفظ: (... حين شبعنا من الأسودين التمر والماء و: ص ٦٩ بلفظ: (... وقد شبعنا من الأسودين التمر والماء؛ ومسلم: ج ٤، ح ٢٩٧٢ (ع)، ٢٨، ٣٠، ٣١، (خ) وأحمد: ج ٦، ص ٧١، ٨٦، ص ١٠٨، ١٨٢، ٢٣٧؛ وابن ماجه: ج ٢، ح ٤١٤٥ وعن أبي هريرة أخرجه مالك: ج ٣، ص ١١٦؛ وأحمد: ج ٢، ص ٢٩٨، ٣٥٤، ٤١٦، ٤٥٨؛ والترمذي: ج ٩، ح ٣٤١٥؛ وعن الزبير بن العوام أخرجه أحمد: ج ١، ص ١٦٤؛ والترمذي: ج ٩، ح ٣٤١٤؛ وابن ماجه: ج ٢، ح ٤١٥٨.

وعن معاوية بن قرة عن أبيه أخرجه أحمد: ج ٤، ص ١٩ و ج ٥، ص ٤٢٩. وقد أورده ابن مالك في شواهد التوضيح ص ١٤٣، كالرواية الأولى عند الدماميني إلا أن فيها من طعام وليس فيها التمر والماء.

قلت: هذا الكلام من المصنف صريح في أن مثل القمرين والعمرين مثنى، وهو مخالف لقوله فيما يأتي: وما/ أعرب المثنى مخالفاً لمعناه أو غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه فملحق به. إذ مقتضى هذا الكلام ألا يكون مثل القمرين والعمرين مثنى ضرورة أنه لا يصلح للتجريد وعطف مثله عليه، وإنما هو ملحق بالمثنى فالتنافي<sup>(١)</sup> بين الكلامين ظاهر.

ولقائل أن يقول أيضاً: لا نسلم أن التثنية وقعت في ذلك مع بقاء الاسمين على الاختلاف في اللفظ، وإنما وقعت بعد جعلهما متفقي<sup>(٢)</sup> اللفظ بالتغليب.

قال بعض المحققين: وذلك بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كأنهما شيء واحد كتمائل أبي بكر وعمر، فقالوا: العمران وكذا القمران والحسان<sup>(٣)</sup>. وينبغي أن يغلب الأخف<sup>(٤)</sup> لفظاً كما في العمرين والحسين، لأن المراد بالتغليب التخفيف فيختار<sup>(٥)</sup> ما هو أبلغ في الخفة، وإن كان أحدهما مذكراً والآخر مؤنثاً لم ينظر إلى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر.

«وفي المعنى على رأي»، فلا يجوز تثنية المشترك باعتبار مدلولاته المختلفة وعلى هذا الرأي أكثر المتأخرين.

قال ابن الحاجب: وهل يجوز أن تأخذ<sup>(٦)</sup> الاسم المشترك فتثنيه<sup>(٧)</sup> باعتبار المدلولين كقولك: عينان، في عين الشمس وعين الماء، فيه خلاف، والظاهر أن

(١) والتنافي، ز.

(٢) متفقي، ك.

(٣) هما الحسن والحسين ابنا علي بن أبي طالب رضي الله عنهم وقد عرفناك بالحسن في ١ : ٤٢ أما الحسين فهو أبو عبد الله سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم [٤-٦١ هـ = ٦٢٥-٦٨٠ م].  
- الطبري: ج ٦، ص ٢١٥؛ تهذيب التهذيب: ج ٢، ص ٣٤٥-٣٥٧.

(٤) الأحق، ز، ك.

(٥) فنختار، د.

(٦) نأخذ، د.

(٧) فتثنيته، ز.

جوازه شاذ، والأكثر المستعمل على خلافه. انتهى. ومما جاء على الطريقة القلى قول أبي العلاء<sup>(١)</sup>:

ألم تر في جفني وفي جفن منصلي غرارين<sup>(٢)</sup> ذا نوم وذاك مشطب<sup>(٣)</sup>

المنصل: السيف. والغراران<sup>(٤)</sup>: بكسر الغين المعجمة النوم القليل وحد السيف. والمشطب: السيف الذي فيه شطب - على زنة غرف - أي: طرائق في متنه، وعليه قول الحريري<sup>(٥)</sup> في المقامة العاشرة<sup>(٦)</sup>:

جاء بالعين حين أعمى هواه عينه فانثنى بلا عينين<sup>(٧)</sup>

(١) أبو المعل، ز، ك، وهو خطأ والصواب ما أثبتنا. وهو أحمد بن عبدالله بن سليمان المعري القضاعي [٣٦٣-٤٤٩هـ = ٩٧٣-١٠٥٧م]. أخذ عن أبيه وعن محمد بن عبدالله بن أسعد وعنه أبو القاسم علي بن المحسن التنوخي والخطيب أبو زكريا يحيى التبريزي وغيرهما، وله سقط الزند ولزوم ما لا يلزم كلاهما شعر «مطبوعان» وذكرى حبيب وعبث الوليد ومعجز أحمد، الثلاثة شرح واختصار لشعر أبي تمام، البحري، المتنبي والثاني مطبوع. - الوفيات: ج ١، ص ٩٤-٩٨؛ معجم الأدباء: ج ٣، ص ١٠٧-٢١٨؛ لسان الميزان: ج ١، ص ٢٠٣-٢٠٨.

(٢) غراران، ز.

(٣) لم أجده في سقط الزند ولا اللزوميات.

(٤) والفراز، ز، ك.

(٥) أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري [٤٤٦-٥١٦هـ = ١٠٥٤-١١٢٢م]. قرأ على الفضل القصصاني، من كتبه المقامات «ط» ودرة الغواص في أوهاام الخواص «ط» الملحة «في النحو» «ط» وشرحها.

- البغية: ج ٢، ص ٢٥٧؛ والخزانة: ج ٣، ص ١١٧؛ والوفيات: ج ٤، ص ٦٣-٦٨؛ القفطي: ج ٣، ص ٢٣-٢٧.

(٦) الشريشي: ج ١، ص ١٨١-٢١٤.

(٧) البيت ثالث أبيات قصيدة قالها على لسان أبي زيد، وقبله:

قل لوال غادرته بعد بين      سادماً نادماً بعض اليديين  
سلب الشيخ ماله وقتاه      له فاصطلى لظى حسرتين  
وبعده:

خفض الحزن يا معني فما يجـ      سدي طلاب الآثار من بعد عين

سادماً: متغير العقل من الغم. اللظى: لهب النار، استعاره لما تعقبه الحسرة من حرارة في القلب: جاد: سمح. العين: الذهب. انثنى: رجع. بلا عينين: بلا مال ولا بصر. من بعد عين: العين: الشخص.

فهذا وأمثاله عند المحققين مما يحمل على الشذوذ.

وقد أورد على هذا المذهب تشنية العلم وجمعه، وتقريره أن نسبة العلم المشترك إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته، إذ العلم لم يوضع للقدر المشترك بين مسمياته كما أن المشترك كذلك وقد صح أن يقال: الزيدان والزيدون بالاتفاق، فليصح القراءة والقراءة<sup>(١)</sup>.

باعتبار المدلولات المختلفة.

وأجاب ابن الحاجب عنه بوجهين:

تقرير الوجه الأول: أن مسمى العلم ذات شخص معين من غير نظر إلى حقيقته من كونه آدمياً أو غيره فإذا اجتمع معه مسمى آخر مثله فذلك العلم يصح تشنيته لأن مسمى الثاني من جنس الأول، إذ المراد هنا بالجنس ما وضع صالحاً لأكثر من فرد واحد لمعنى<sup>(٢)</sup> جامع بينهما في نظر الواضع سواء كانت<sup>(٣)</sup> ماهيتهما<sup>(٤)</sup> مختلفة كالأبيضين<sup>(٥)</sup> لإنسان وفرس، فإن الجامع بينهما في نظره البياض، وليس نظره إلى الماهيتين بل إلى صفتها التي اشتركا فيها<sup>(٦)</sup>، أو متفقة كما نقول: الأبيضان لإنسانين، والبياض لأفراس، وسواء كان الواضع<sup>(٧)</sup> واحداً<sup>(٨)</sup> كرجلين<sup>(٩)</sup>، أو أكثر كالزيدين<sup>(١٠)</sup>، فإن نظر كل واحد من الواضعين

= ونسب السيوطي البيت إلى أبي العلاء خطأ.

— الشريشي ١: ٢١٠-٢١٣؛ المقامات ١: ١٧-١٨؛ الهمع ١: ٤٣؛ الدرر

١٧: ١-١٨.

(١) والقراءة، ز، والقرون، ك.

(٢) بمعنى، ز.

(٣) كان، ز.

(٤) ماهياتها، ز.

(٥) كأبيضين، د.

(٦) فيها، ز.

(٧) الوضع، ز، ك.

(٨) واحد، ك.

(٩) وكرجل، ك.

(١٠) كالزيدين والزيدين، ك.

في وضع كلمة زيد ليس إلى ماهية<sup>(١)</sup> ذلك المسمى بل إلى كون ذلك المسمى متميزاً بهذا<sup>(٢)</sup> الاسم عن غيره أي ماهية كان حتى لو سمي بزيد انسان وسمي به فرس، فالنظر بالوضعين إلى شيء واحد كما في الأبيضين، وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم.

وتقرير الوجه الثاني: أنه لو سلم أن العلم الذي فيه اشتراك كالمشترك بالنسبة إلى مسمياته لم يلزم من صحة الزيدين صحة القرءين للحيض والطمهر، لأن القرء إذا كان للحيض فهو اسم جنس إذ له بهذا المعنى/أفراد وكذا<sup>(٣)</sup> إذا كان للطمهر وقد صح أن يثنى باعتبار فردي أحد<sup>(٤)</sup> الجنس، فلو عدل عن الاختصار على ذلك وثني باعتبار فردي الجنس لأورث لبساً؛ إذ لا يعلم أثني باعتبار فردي جنس واحد أم باعتبار فردي جنسين، وهذا مفقود في العلم؛ إذ ليس لشيء من مسمياته أجناس.

وقال المصنف في شرح الكافية الشافية<sup>(٥)</sup>: منع أكثر النحويين الثنية والجمع في الأسماء المتفقة لفظاً المختلفة معنى، والذي أراه الجواز بشرط أمن اللبس كقولك<sup>(٦)</sup>: عندي عينان منقودة ومورودة، ووجه ذلك أنه<sup>(٧)</sup> لا خلاف في عود الضمير عليهما عند أمن اللبس كقولك: عندي عين منقودة وعين مورودة

(١) إلى ماهية الى ماهية، د.

(٢) لهذا، ز.

(٣) أو كذا، د.

(٤) احدي، د، ك.

(٥) لم أجده في مظهره، وفي شرح التسهيل ١: ٦٣ كلام بمعناه وليس به.

(٦) كقوله، ك.

(٧) لأنه، د.

أبحثهما للضعيف، فكما اجتماعا في الإضمار يجتمعان في الإظهار، ومن أجاز ذلك ابن الأنباري<sup>(١)</sup> مستنداً بحديث: «الأيدي ثلاث»<sup>(٢)</sup>.

قلت: الدليل ضعيف، إذ لا يلزم من مجرد الاجتماع في الإضمار جواز الاجتماع في الإظهار، ثم هذا مخالف لظاهر قوله: على رأي؛ لإشعاره بقلة القائلين به؛ ولإطلاقه هنا في المتن؛ إذ لم يقيده بأمن اللبس. «بزيادة ألف في آخره رفعاً» كالزيدان والباء متعلقة بالجعل من قوله أولاً: جعل الاسم.

أو بدليل، ورفعاً حال من الضمير المضاف إليه «آخر»<sup>(٣)</sup> العائد إلى الاسم من قوله: جعل الاسم. على معنى مرفوعاً أو ذارفع. أو مصدر ليرفع مقدراً والجملة في محل نصب على الحال أي حالة كونه يرفع رفعاً. أو ظرف<sup>(٤)</sup> على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أي: وقت رفع. «و» زيادة «ياء مفتوح ما قبلها جرّاً ونصباً» كالزيدين «تليهما» أي الألف والياء «نون مكسورة»، على أصل التقاء الساكنين، وذلك في الجر والنصب متفق عليه، وأما في الرفع فالشلوبين يرى أنه إذا التقى ساكنان أولهما ألف فالأصل تحريك الثاني بالفتح. فعلة الكسر عنده هنا إرادة الفرق بينها وبين نون الجمع.

«فتحها لغة» وهو قول الكسائي والفراء، لكن خصاه بالياء ومنعاه مع

(١) أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار (٢٧١-٣٢٨ أو ٣٢٧ هـ = ٨٨٤-٩٤٠ أو

٩٣٩ م). نحوي لغوي، سمع من ثعلب وروى عنه الدارقطني، له كتب كثيرة منها:

غريب الحديث والأضداد - ط، والمذكر والمؤنث - ط، وإيضاح الوقف والابتداء - ط،

وشرح السبع الطوال - ط.

- البغية: ج ١، ص ٢١٢-٢١٤؛ الوفيات: ج ٤، ص ٣٤١-٣٤٣؛ الغاية: ج ٢،

ص ٢٣٠؛ طبقات الحنابلة: ج ٢، ص ٦٩-٧٣.

(٢) الرواية التي وقفنا عليها: «ثلاثة» والحديث أخرجه أحمد ج ٣، ص ٤٧٣؛ وأبو داود ج ٢،

ح ١٥٨٤ عن مالك بن نضلة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الأيدي ثلاثة فيد

الله العليا ويد المعطي التي تليها ويد السائل السفلى فاعط الفضل ولا تمنجز عن نفسك» وأخرجه

الطيالسي: ج ١، ص ١٧٩ عن عبدالله «بن مسعود» أطول من هذا اللفظ يقفه شعبة ويرفعه

غيره والحديث في شرح التسهيل ١: ٦٣.

(٣) في آخر، د.

(٤) أو ظرفاً، د، ك.

الألف ثم اختلفا: فالكسائي نقله عن بني زياد بن فقес<sup>(١)</sup>، وكان لا يزيدك عليهم فصاحة، والفراء نقله عن بعض بني أسد<sup>(٢)</sup> وأنشد لبعضهم<sup>(٣)</sup> يصف قطاة:

على أحوذيين استقلت عشية فما هي إلا لمحة وتغيب<sup>(٤)</sup>

(١) بطن من بني أسد من العدنانيين ونسبتهم إلى جدهم فقيس بن طريف بن عمرو بن معين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمية بن مدركة...

— نهاية الأرب ٢: ٣٥٠؛ معجم ما استعجم ١: ٣٣٣؛ نسب قحطان وعدنان، ص ٥.

(٢) هم بنو أسد بن خزيمية بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار... ولأسد من الولد: دودان وكاهل وعمرو وصعب وحلمة والعدد في بني دودان. وفي العرب أسد بن ربيعة بن نزار، وله من الولد: جديلة وعنزة وعميرة. وفي العرب أيضاً أسد بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن عمران بن الحافي بن قضاعة. وله من الولد: تيم الله وشيع الله. وعند الإطلاق يراد ببني أسد بنو خزيمية. ابن حزم: ١١، ١٩٠، ٢٩٣، ٤٥٣.

(٣) حميد بن ثور بن حزن بن عمرو الهلالي، واسم جده في الأغاني عبدالله بن عامر بن أبي ربيعة بن نبيك ورفع نسبه إلى قيس بن عيلان بن مضر، فليس على هذا من بني أسد. شاعر مجيد، شهد حيناً مع المشركين ثم أسلم. مات في خلافة عثمان، وقيل: أدرك خلافة عبدالملك بن مروان. ديوانه مطبوع.

— الأغاني ٤: ٣٥٦-٣٥٨؛ الجمحي ٢: ٥٨٤؛ ابن قتيبة ١: ٣٩٠-٣٩٤؛ الإصابة ١: ٣٥٦.

(٤) من قصيدة مطلعها:

مرضت فلم تحفل عليّ جنوب  
وأدنت والممشى إليّ قريب  
وقبل الشاهد:  
وصفن لها مزناً بأرض تنوفة  
فما هي إلا نهلة فوثوب  
وبعده:

ثمان بأستارين يهوين مقدما صبيحة خمس مالهن جنيب  
تحفل: تبالي، يعدى بنفسه وبالباء. أدنت: ثقلت من وطأة المرض. تنوفة: قفر. (فوثوب) يروى: فتؤوب. أحوذيين، مثني أحوذى بياء مشددة ليست للنسب: الخفيف في الأشياء لحذه، ويعني بها جناحي القطاة. استقلت: ارتفعت في الهواء. لمحة: نظرة، من لمح البرق.

ويروى:

على أحوذيين استقلت عليهما نجاة فتبدو تارة وتغيب  
حميد: ٥٠-٥٩، ابن يعيش ٤: ١٤١؛ المقرب ٢: ٤٧؛ شرح التسهيل ١: ٦٥؛ ابن الناظم ١٧؛ الفراء ٢: ٤٢٣؛ ابن عقيل ١: ٦٢؛ المقاصد ١: ١٧٧-١٨٤؛ التصريح ١: ٧٨؛ الجمع ١: ٤٩؛ الأشموني ١: ٩٠؛ الدرر ١: ٢١.

الأحوذيان<sup>(١)</sup>: صفة جناحيها<sup>(٢)</sup> يصفها بالخفة والسرعة. قال<sup>(٣)</sup> ابن جني: فتحها بعضهم مع الثلاثة حملاً للواحد على الاثنين. يريد بالواحد الرفع وبالاثنين الجر والنصب، وعلى هذا النقل اعتمد المصنف قال ابن جني: قرأت على أبي علي<sup>(٤)</sup> في نوادر أبي زيد:

أعرف منها الوجنه والعينانا ومنخرين أشبهها ظيانا<sup>(٥)</sup>  
وغير ابن جني من البصريين لا يميز الفتح أصلاً<sup>(٦)</sup> لامع الألف ولا مع الياء. وقيل في هذا البيت إنه مصنوع.

قال ابن هشام: وهذا عندي مردود، لأن أبا زيد هو الثقة في ما ينقل، وقد كاد أبو علي يصلي بنوادره، وهذا البيت ثابت فيها فوجب اطراح<sup>(٧)</sup> قول منكره، وفيه الشاهد في موضعين، لأن (ظياناً) تثنية ظبي وهو على حذف مضاف.

وقال ابن عصفور<sup>(٨)</sup>: من العرب من يفتحها مع الألف إلا أن ذلك

(١) والأحوذيان، ز.

(٢) جناحها، ز.

(٣) وقال، ز.

(٤) الفارسي.

(٥) من رجز لرجل من بني ضبة لم يسموه، ونسب إلى رؤية بن العجاج، وليس في ديوانه، وألحقه جامعه بما نسب إليه، وزاد بعده أبياتاً صلتها بالشاهد وأهية. وقيل الشاهد:

إن لسلمي عندنا ديواناً أخزى فلاناً وابنه فلاناً

كانت عجوزاً عمرت زماناً وهي ترى سيئها إحساناً

يروى: إن لسعدى. يخزى. أحب منها. الجيد. الأنف.

— أبو زيد: ١٥؛ ابن يعيش ٣: ١٢٩، ٤: ٦٧، ١٤٣؛ المقرب ٢: ٤٧؛ الرضي ١٧٢: ٢؛ ابن عقيل ١: ٦٤؛ المقاصد ١: ١٨٤—١٨٧؛ التصريح ١: ٧٨؛ الهمع ١: ٤٩؛ الأشموني ١: ٩٠؛ الخزانة ٣: ٢٣٦—٢٣٧؛ الدرر ١: ٢١.

(٦) مطلقاً أصلاً، د.

(٧) طرح، د.

(٨) قال في المقرب ٢: ٤٧ (ولا تفتح مع الألف فاما قوله: أعرف منها... فمصنوع) وهذا نقیض مانسب إليه.



لم يجيء إلا في لغة من يجعل المثني بالألف في كل حال. وأنشد البيت، كذا في شرح ابن قاسم وسكت عليه.

قلت: وهو من العجب فإن في البيت شاهداً مقبولاً على رد هذه الدعوى، وذلك أن قائله قال: (ومنخرين) بالياء/ فدل ذلك على أن أصحاب هذه اللغة قد لا يلتزمونها، بل تارة يستعملون المثني بالألف<sup>(١)</sup> مطلقاً وتارة يستعملونه كاستعمال الجماعة. «وقد تضم» ظاهره مطلقاً، أي: مع الألف والياء<sup>(٢)</sup>، وكأنه اعتمد في ذلك ما ذكره<sup>(٣)</sup>، وذلك أن أبا الفتح بن جني قال: ضم نون التثنية واقع في كلامهم وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس<sup>(٤)</sup> عليه. وقال الشيباني<sup>(٥)</sup>: هو لغة. وحكى: هما<sup>(٦)</sup> خليلان. وأطلق، لكن قيد ذلك بعضهم بكون النون بعد الألف خاصة، وسمع من سيدتنا فاطمة<sup>(٧)</sup> - رضي الله عنها - يا حسن يا حسينان<sup>(٨)</sup>. وأنشد

(١) بألف، ز.

(٢) أو الياء، ز.

(٣) يذكره، د، ك.

(٤) ينقاس، ك.

(٥) أبو عمرو وإسحاق بن مرار الكوفي الشيباني ولاء [٩٤-٢٠٥ أو ٢٠٦ أو ٢١٠ أو ٢١٣ هـ = ٧١٣-٨٢٠ أو ٨٢١ أو ٨٢٥ أو ٨٢٨ م]. جاور بني شيان وأدب بعض أودلاهم فنسب إليهم، يعرف بالأحر، لازمه الإمام أحمد بن حنبل وروى عنه. من مؤلفاته: غريب الحديث، أشعار القبائل، خلق الإنسان.

- الوفيات: ج ١، ص ٢٠١-٢٠٢؛ المعجم: ج ٦، ص ٧٧-٨٤؛ البغية: ج ١،

ص ٤٣٩-٤٤٠.

(٦) بما، ز.

(٧) فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٨ ق. هـ - ١١ هـ = ٦٠٥-٦٣٢ م). أمها خديجة بنت خويلد، تزوجها علي بن أبي طالب رضي الله عنه وولدت له الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم، توفيت بعد أبيها بستة أشهر، وعملت لها أسماء بنت عميس نعشاً وكانت قد رآته يصنع في بلاد الحبشة ولم يعمل لأحد في الإسلام قبل فاطمة.

- طبقات ابن سعد: ج ٨، ص ١٩-٣٠؛ الإصابة: ج ٤، ص ٣٦٤-٣٦٨؛ حلية

الأولياء: ج ٢، ص ٣٩-٤٣.

(٨) يا، ز.

أبو عمر<sup>(١)</sup> الزاهد غلام ثعلب<sup>(٢)</sup> في كتاب اليواقيت:  
يا أبتا أرقني القذان فالنوم لا تطعمه العينان<sup>(٣)</sup>  
القذان: بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة: البراغيث، واحده قذة  
بضم القاف كذا في الصحاح<sup>(٤)</sup>. وحكى شيخنا كمال الدين الدميري<sup>(٥)</sup> في  
كتابه<sup>(٦)</sup>: حياة الحيوان<sup>(٧)</sup> أنه بالذال المهملة، ونسب ذلك إلى ابن سيده<sup>(٨)</sup>.  
وقال بعضهم: من العرب من يلزم المثني الألف ويعربه إعراب المفردات،

- 
- (١) أبو عمرو، ز، والصواب ما أثبتته.  
(٢) على ما نقله ثعلب، د، ك، والصحيح ما اخترته؛ لأن اليواقيت لأبي عمر الزاهد لا لثعلب.  
(٣) البيت من أبيات لأبي بهس رؤبة بن العجاج بن شدقم الباهلي.  
— الأمدي ١٢١-١٢٢.  
ووهم جامع ديوان رؤبة بن العجاج السعدي أن الشاهد له فألحقه بما نسب إليه  
ص ١٨٦. والبيت ثاني أبيات ثلاثة أولها:  
قالت لنا: — وقولها أحزان —  
ذروه والقول له بيان  
وبعده:  
من وخز برغوث له أسنان وللبعوض فوقه دندان  
— الأمدي: ١٢١؛ الدميري ٢: ٢٤٢؛ التصريح ١: ٧٨؛ الجمع ١: ٤٩؛ الأشموني  
٩١: ١؛ الخزانة ١: ٤٤؛ الدرر ١: ٢٢.  
(٤) ج ٢، ص ٥٦٨.  
(٥) أبو البقاء محمد بن موسى بن عيسى بن علي [٧٤٢-٨٠٨ هـ = ١٣٤١-١٤٠٥ م]. الدميري  
الأصل، القاهري المنشأ، الشافعي، قرأ على التقي السبكي وأبي الفضل النويري والجمال  
الأسنوي والبهاء بن عقيل وغيرهم، من مصنفاته:  
الديباجة: شرح سنن ابن ماجه، النجم الوهاج: شرح المنهاج، مختصر حياة  
الحيوان-ط، مختصر (الغيث الذي انسجم): شرح لامية العجم للصفدي.  
— البدر: ج ٢، ص ٢٧٢؛ الضوء اللامع: ج ١٠، ص ٥٩-٦٢؛ الشذرات: ج ٧،  
ص ٧٩-٨٠؛ درة الحجال ٢: ٢٤٧.  
(٦) كتاب، د، ك.  
(٧) ج ٢، ص ٢٤٢: قال: (القذان: بكسر القاف وبالذال المهملة المشددة البراغيث، قاله ابن  
سيده... وذكر له معاني أخر وأنشد: يا أبتا...).  
(٨) ذكره في المحكم (٦: ٧٦) (ق ذذ) — بذالين معجمتين — فقال: القذان: البراغيث) واحدها:  
قذة، وقذذ).

وعلى هذا تقول: جاء<sup>(١)</sup> الزيدان - بضم النون - ورأيت الزيدان - بفتحها - ومررت بالزيدان - بكسرهما - وذلك قليل جداً. «وتسقط» النون، للإضافة» وهو قياس كقوله تعالى:

﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ<sup>(٢)</sup>﴾.

«أو للضرورة<sup>(٣)</sup>» كقول الشاعر:

قد سالم الحيات<sup>(٤)</sup> منه القدما<sup>(٥)</sup> .....

(١) جاءني، د.

(٢) ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا... يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا...﴾ (٦٤) المائدة (٥).

(٣) أو الضرورة، ز.

(٤) الحيان، د.

(٥) من أرجوزة اختلف في قائلها اختلافاً واسعاً فقال سيبويه: عبد بن عباس. وقال الأعلام: العجاج. وليس البيت في ديوانه (شرح الأصمعي). وقال العيني: هو أبو حيان الفقعي أو مساور العبسي أو الدبيري، الأول عن ابن هشام الحنبلي والثاني عن ابن هشام اللخمي والثالث عن السيرافي. ومطلع الأرجوزة:

عيسية لم ترع قفاً أدرما	ولم تعجم عرفطاً معجماً
كان صوت شخبها إذا همى	بين أكف الحالبين كلما
شد عليهن البنان المحكما	سحيف أفعى في حشئ أعشما
وقبله:	

عبد كرام لم يكن مكرما	عذبه الله بها وأغرما
وليئدا حتى عسا واعرزما	.....
وبعده:	

الأفعوان والشجاع الشجعما وذات قرنين ضموزا ضرزما  
عيسية: إبل بيض. ويروى عبسية: إبل منسوبة إلى عبس، أبي قبيلة. قف: ما ارتفع  
وغلظ من الأرض. أدرم؟: الأرض المستوية أو التي لا نبات عليها، عرفط: نبات خبيث  
الرائحة. شخبها: صوت خروج اللبن من ضرعها. همى: سال. سحيف: صوت، أصله  
صوت الرحى. خشي: بالخاء المعجمة والمهمله يابس. أعشم: يابس. عبد كرام: يروى عند  
كرام بالنون. وليد: مصغر وليد.

عسا: ييس وصلب. اعرنزما: اجتمع.

الأفعوان: ذكر الحيات. الشجاع: ضرب منها.

أنشده ابن جني وقال: نحن نرويه برفع الحيات ونصب القدم، ورواه  
البغداديون بنصب الحيات، وقال أراد القدمان، كما قال<sup>(١)</sup>:  
كأن أذنيه إذا تشوفا فادمتا أو قلما محرفا<sup>(٢)</sup>  
أراد قادمتان أو قلمان محرفان، والذي يرويه نخال<sup>(٣)</sup> أذنيه، قادمة أو قلما،  
فالمعنى: نخال<sup>(٤)</sup> كلاً من أذنيه. وأجاز الكسائي حذفها في غير الضرورة فيقال في

= الشجعم: الطويلة. ذات قرنين: ضرب من الحيات.

ضموز: ساكنة لا تصفر.

ويروى: ضرورس: شديدة العض بالأضراس. ضرزم: مسنة.

— سيويه: ج ١، ص ١٤٥؛ المقتضب: ج ٣، ص ٢٨٣؛ الخصائص: ج ٢،  
ص ٤٣٠؛ المقاصد: ج ٤، ص ٨٠-٨٣؛ الخزانة: ج ٤، ص ٥٦٩-٥٧٤؛ التبريزي:  
ج ٢، ص ٣٢٩؛ شرح التسهيل ٩١: ب؛ المغني: ج ٢، ص ٧٨١؛ النصف ٢: ٦٩،  
٢٢٧؛ السيوطي ٢: ٩٧٣-٩٧٥؛ المجمع ١: ١٦٥؛ الأشموني ٣: ٦٧؛ الدرر ١: ١٤٤.

(١) محمد بن قُؤيب بن محجن العماني الفقيمي الحنظلي. من مخضرمي بني أمية والعباس أنشد  
الرشيد في خلافته. وعاش نحواً من ثلاثين ومائة عام. وليس من أهل عمان، لكنه كان أصغر  
ضخم الطحال، قرأه الراجز دُكين: فقال: من هذا الغلام العماني؟ وأهل عمان معروفون  
بذلك.

— ابن قتيبة ٢: ٧٥٥-٧٥٦؛ الأغاني ١٨: ٣١١-٣٢٠؛ الخزانة ٤: ٢٩٣.

وقيل: قاله أبو نخيلة: حزن بن زائدة بن لقيط بن بني جَمَان: عبد العزى بن كعب بن  
سعد بن زيد مائة بن تميم. وسماه ابن قتيبة: يعمر. شاعر راجز، مدح خلفاء بني أمية  
وبني العباس. وكان بينه وبين العجاج مهاجاة. أنشد أبا جعفر المنصور قصيدة حرضه فيها على  
خلع عيسى بن موسى عن ولاية العهد وجعلها للمهدي، فطلبه عيسى وقتله.

— ابن قتيبة ٢: ٦٠٢؛ الأمدي ١٩٣-١٩٤؛ الاشتقاق ٢٥٢؛ الخزانة ١: ٧٩-٨٠.

(٢) تكلم ابن هشام على البيت فذكر ما فيه من التخريجات، قال: زعم قوم أن (كأن) قد تنصب  
الجزئين وأنشدوا... البيت، فقيل الخبر محذوف أي: يحكيان، وقيل: إنما الرواية نخال أذنيه،  
وقيل: الرواية قادمتا أو قلما محرفا بالفتات غير منونة، على أن الأسماء مشاة وحذفت النون  
للضرورة، وقيل: أخطأ قائله، وهو أبو نخيلة.

— الكامل: ج ٣ ص ٨٦٧، الخصائص: ج ٢، ص ٤٣٠-٤٣١؛ التبريزي: ج ٢،  
ص ٣٢٩؛ الرضي ٢: ٣٤٧؛ المغني: ج ١، ص ٢١١؛ السيوطي ٢: ٢١٥-٢١٦؛ المجمع  
١: ١٣٤؛ الأشموني ١: ٢٧٠؛ الخزانة: ج ٤، ص ٢٩٢-٢٩٤؛ الدرر ١: ١١٢.

(٣) نخال، د.

(٤) نخال، د، ك.

السعة: قام الزيدا<sup>(١)</sup>.

فإن قلت: قيد بعضهم حذفها للضرورة بأمن اللبس فلا يجوز الحذف في هذان وهاتان، [والمصنف أدخل بهذا القيد.

قلت: الكلام إنما هو في المثني وليس هذان وهاتان<sup>(٢)</sup> [منه حقيقة، وإنما هما<sup>(٣)</sup> من الصيغ المراد بها الاثنان فلا ضير في ترك الاحتراز عن مثلها، نعم يرد مثل: الخوزلان<sup>(٤)</sup> «أو لتقصير صلة».

قال ابن قاسم<sup>(٥)</sup>: يشمل صلة (أل) كقوله<sup>(٦)</sup>:

خليلي ما إن أنتما الصادقا هوى إذا خفتما فيه عدولا<sup>(٧)</sup> وواشيا<sup>(٨)</sup>

قيل: ويحتمل الإضافة، وصلة غيرها كقوله<sup>(٩)</sup>:

أبني كليب إن عَمِي<sup>(١٠)</sup> لذا قتل الملوك وفككا الأغلالا<sup>(١١)</sup>

(١) الزيدان، د، ك.

(٢) هاتان وهذان، د، وما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(٣) هي، د، ك.

(٤) الخوزلان، ز.

(٥) القاسم، ز.

(٦) لم أقف على اسمه.

(٧) عدولا، د.

(٨) لم أجد عليه مزيدا، وهو في شرح التسهيل ٦٦:١؛ الجمع ٤٩:١؛ الدرر ٢٣.

(٩) أبي مالك غياث بن غوث بن الصلت التغلبي المعروف بالأخطل [١٩-٩٠هـ =

٦٤٠-٧٠٨م]. شاعر نصراني مدح بني أمية وهاجى الفرزدق وجريرا، ديوانه مطبوع.

— ابن قتيبة: ج ١، ص ٤٨٣-٤٩٦؛ الخزائن: ج ١، ص ٢١٩-٢٢١؛ الأغاني:

ج ٨، ص ٢٨٠-٣٢٠. ونسب البيت إلى الفرزدق، وليس في ديوانه.

(١٠) عميا، ز.

(١١) الأغلاقا، ز، والبيت من قصيدة يهجو فيها جريرا ويفتخر على قيس، ومطلعها:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا

وقبل الشاهد:

هدج الرئال تكبهن شمالا

حتى يبيت على العضاء جُفالا

قبل العيال ونقتل الأبطال =

ولقد علمت إذا العشار تروحت

ترمي العضاء بحاصب من ثلجها

أنا نعجل بالعبيط لضيفنا

قلت: إيراد البيت الثاني شاهداً على تقصير الصلة سهو؛ إذ الذي فيه إنما هو تقصير الموصول لا الصلة.

ثم قال ابن قاسم: ونقص المصنف من أسباب حذف النون شبه الإضافة، وذلك في موضعين، أحدهما: إثنا عشر واثنًا عشرة<sup>(١)</sup>. والثاني قولهم: لا غلامي لك على مذهبه، والواقع قبل الضمير عند الأخفش وهشام في ضاربك، فإن الكاف عندهما في محل نصب.

قلت: لا يلزمه الأول ولا الأخير؛ لأنه لا يقول به.

وبعده:

=

وأخوهما السفاح ظمأ خيله حتى وردن جبي الكلاب نهالا

واسط: قرية غربي الفرات مقابل الرقة من أعمال الجزيرة والخابور من منازل بني تغلب وليست واسطا التي بناها الحجاج بين البصرة والكوفة. العشار: جمع عشاء الناقة التي أتى على لقاحها عشرة أشهر. هَدَج: مشية متقاربة الخطى. الرئال: أولاد النعام. العضاء: نوع من الشجر له شوك.

حاصب: ما تنائر من دقاق الثلج. جفال: متراكب. العبيط: الطري من اللحم. بني كليب: ابن يربوع رهط جرير.

عَمَى: اختلف فيهما، وأقرب ما قيل إلى الصحة أنها عمرو ومرة ابنا كلثوم، الأول قتل عمرو بن هند الملك والثاني قتل المنذر بن النعمان بن المنذر. الأغلال: قيود من حديد أو من جلد فيه شعر تجعل في عنق الأسير. السفاح: هو سلمة بن خالد بن كعب التغلبي؛ سمي بذلك لأنه لما دنا من الكلاب شقق مزاد قومه وقال لهم: ليس لكم إلا ماء القوم فقاتلوا عنه وإلا فموتوا عطشا. جبي: الماء المجموع في الأحواض للإبل. الكلاب: ماء بين البصرة والكوفة فيه يوم الكلاب الأول.

نهال: جمع نهل، ونهل جمع في المعنى لناهل وهو العطشان والريان من الأضداد، والمناسب هنا الأول..

— ديوان الأخطل: ص ٤١-٥١؛ سيبويه: ج ١، ص ٩٥؛ المقتضب: ج ٤، ص ١٤٦؛ المقاصد: ج ١، ص ٤٢٣-٤٢٥؛ الخزانة: ج ٢، ص ٤٩٩-٥٠٣؛ وج ٣، ص ٤٧٣؛ المحتسب ١: ١٨٥؛ النصف ١: ٦٧؛ الشجري ٢: ٣٠٦؛ ابن يميث ٣: ١٥٤؛ ١٥٥؛ ابن مالك ١: ٦٥-٦٦؛ شرح التسهيل ١: ٦٦؛ ٢١٤؛ الرضي ٢: ٤٠؛ ٢٠٣؛ الجمع ١: ٤٩؛ التصريح ١: ١٣٢؛ الدرر ١: ٢٣.

(١) اثني عشر واثنيتي عشرة، ز، اثني عشر واثنيتي عشرة، ك.

«ولزوم الألف» للمثنى في جميع الحالات الثلاث «لغة حارثية»<sup>(١)</sup>

كقوله<sup>(٢)</sup>:

إن أباهـ وأبـ أباهـ قد بلغا في المجد غايتاهـ<sup>(٣)</sup>

(١) نسبة إلى بني الحارث بن كعب.

(٢) قال العيني: قائله أبو النجم، ذكره الجوهري، ويقال: رؤبة بن العجاج وليس في ديوانه. وانظر الكلام على البيت.

(٣) أنشد قبله الجوهري:

واها لريا ثم واها واها هي المني لو أننا نلناها  
يا ليت عينها لنا وفاها بضمن نرضي به أباهـ  
وأنشد أبو زيد في نوادره عن المفضل الضبي، قال: أنشدني أبو الغول لبعض أهل اليمن:

أي قلوصل ركب تراها شالوا علاهن فقل علاها  
واشدد بمنى حقب حقواها ناجية وناجيا أباهـ  
إن أباهـ وأبـ أباهـ قد بلغا في المجد غايتاهـ

وقال البغدادي: نسبة ابن السيد في أبيات المعاني لرجل من بني الحارث... ونقل عن العيني ما نقلناه عنه عن الجوهري وأبي زيد، وذكر أن السيوطي تبعه في ذلك في شرح شواهد المغني ثم قال: وقد رجعت إلى الصحاح فلم أر فيه إلا البيتين الأولين ولم أر فيه ما أنشده الشارح هنا، يريد بالبيتين الأولين: واها لريا... ويريد بالشارح الرضي، وما أورده، هو: إن أباهـ... ثم قال أيضاً: وقد رجعت إلى النوادر أيضاً فلم أر فيها هذين البيتين، وإنما أورد عن المفضل الأبيات الأربعة من قوله: أي قلوصل... إلى قوله وناجيا أباهـ، وأوردها في موضعين من النوادر. وقال البغدادي في موضع آخر: قال أبو الحسن الأخفش في شرح النوادر قال أبو حاتم سألت أبا عبيدة عن هذه الأبيات فقال: انقط عليها هذا من صنعة المفضل انتهى كلام البغدادي. قلت: والأبيات: أي قلوصل... في الصحاح: ج ٦، ص ٢٤٣٨، وليس فيها إن أباهـ...

قلوصل: الشابة من الإبل. شالوا: ارتفعوا. وشل: أمر منه، ورواية الجوهري: طاروا علاهن فطر علاها.

علاهن... علاها: القياس قلب هذه الألف ياء في على ولدى عند اتصالهما بالضمير، ومن العرب من يقي الألف دون قلب. قال البغدادي: ج ٣، ص ١٩٩، قال أبو حاتم فيما كتبه على نوادر أبي زيد: هذه لغة بني الحارث بن كعب ولغتهم قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً، يقولون: أخذت الدرهمان والسلام علاكم. انتهى. قلت وهذه اللغة بالنسبة لعلى ولدى شائعة اليوم في بادية نجد. ويروى طاروا عليهن فشل علاها. الحقب: جبل يشد به الرجل إلى بطن البعير مما يلي ذكره. مثني: مصدر ميمي في معنى اسم المفعول. حقواها: =

قيل: وهذه اللغة هي: القياس، إذ<sup>(١)</sup> كانت الألف إنما اجتلبت للدلالة على الاثنين لا لذلك وللرفع إذ<sup>(٢)</sup> كان الإعراب إنما يستحق بالتركيب والألف سابقة عليه.

«وما أعرب إعراب المثني مخالفاً [لمعناه]<sup>(٣)</sup>» نحو كرتين في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ<sup>(٤)</sup> الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ<sup>(٥)</sup>...﴾، لأن المعنى كرات كثيرة؛ إذ البصر لا ينقلب خاسئاً وهو حسير من كرتين بل من كرات كثيرة. «أو غير صالح للتجريد» من علامة التثنية، وهو نوعان: اسم جنس وعلم، فالأول [نحو<sup>(٦)</sup>]: كلبتي الحداد<sup>(٧)</sup> والثاني نحو: البحرين اسم بلد<sup>(٨)</sup>. «وعطف مثله عليه» مثل القمرين، /والعمرين، فإنهما يصلحان للتجريد ولا يصلحان للعطف المذكور؛ لأنه إن وقع عطف بعد التجريد فإنما يعطف الاسم على مخالفه مثل:

= مثني حق وهو الخاصرة. ناجية: سريعة. واه: اسم فعل بمعنى أعجب. لريا: يروى لليلي.  
- المقاصد: ج ١، ص ١٣٣-١٣٩؛ الخزانة: ج ٣، ص ١٩٩-٢٠٠  
وص ٣٣٧-٣٣٨؛ المغني: ج ١، ص ٣٧ و ١٣١ و ٢٣٨؛ السيوطي ١: ١٢٧-١٢٩،  
٢: ٥٨٥؛ شرح المفصل: ج ١، ص ٥٣، وج ٣، ص ١٢٩ وج ٤، ص ٧٢؛ أبوزيد ٥٨،  
١٦٤؛ الخصائص ٢: ٢٦٩؛ المقرب ٢: ٤٧؛ شرح التسهيل ١: ٤٩؛ الرضي ٢: ١٧٢؛  
ابن النازم: ١٢؛ الهمع ١: ٣٩؛ التصريح ١: ٦٥؛ الأشموني ١: ٧٠؛ الدرر ١: ١٢.

- (١) إذا، د، ز، ان، ك.
- (٢) اذا، ز، والصواب ما أثبتته لأن المقام مقام تعليل.
- (٣) سقطت من، د.
- (٤) فارجع، د، ز، ك، وهو خطأ.
- (٥) ﴿... يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ ٤ الملك (٦٧).
- (٦) في الصحاح: ج ١، ص ٢١٤: والكلبتان ما يأخذ به الحداد الحديد المحمي. ومثله في القاموس: ج ١، ص ١٢٥.
- (٧) اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان، في الإقليم الثاني وطولها أربع وعشرون درجة وعشرون دقيقة من المغرب وعرضها أربع وعشرون درجة وخمس وأربعون دقيقة. معجم البلدان ٢: ٧٢-٧٦. وقد أصبح اسم البحرين قاصراً في هذا العصر على جزر قليلة في الخليج العربي عاصمتها (المنامة).



القمر والشمس وعمر وأبي<sup>(١)</sup> بكر. «فملحق<sup>(٢)</sup> به»، أي: بالثني، فيلزم ألا يكون مثني، وقد عرفت ما فيه.

«وكذلك كلا وكلتا<sup>(٣)</sup>» ليسا من المثني حقيقة وإنما هما ملحقان به في الإعراب. «مضافين إلى مضمر» وهذا هو المشهور، وأما إذا أضيفا إلى ظاهر فالفهما لازمة، وإعرابهما بحركات مقدرة [عليها<sup>(٤)</sup>] وأظن [أن<sup>(٥)</sup>] ابن المصنف وجه ذلك في شرح الخلاصة<sup>(٦)</sup> بأن الإضافة إلى المضمر فرع عن الإضافة إلى المظهر<sup>(٧)</sup>، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات فأعطي كل ما يناسبه في<sup>(٨)</sup> الأصلية والفرعية. «ومطلقاً على لغة كنانة<sup>(٩)</sup>» نحو: رأيت كلا أخويك<sup>(١٠)</sup>.

(١) وأبو، ز.

(٢) فلحق، ز.

(٣) كلتا وكلا، ك.

(٤) سقطت من، د.

(٥) عن، د، ك.

(٦) يعني الألفية، وهو كما ظن، ذكر ذلك التعليل في ص ١٤.

(٧) المظهر، د.

(٨) من، د.

(٩) هم البطون المتناسلون من أولاد كنانة بن خزيمه بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن سعد بن عدنان وهم أربعة النضر - وأولاده، هم قريش ومالك وميلكان وعبدمناف. لكل واحد من هؤلاء الأربعة بطون كثيرة يطول ذكرها.

- ابن حزم: ص ١١، ص ٤٦٥.

(١٠) اخوتك، د.

قال المصنف<sup>(١)</sup>: وفي هذه اللغة دليل على ضعف قول من زعم<sup>(٢)</sup> أنها في لغة الجمهور معربان<sup>(٣)</sup> بحركات مقدرة وأن انقلاب ألفهما جراً ونصباً للتشبيه بألف على ولدى فإنه لو كان كذلك لم تقلبا<sup>(٤)</sup> ياء مع الظاهر في هذه اللغة، إذ لا يجوز ذلك في على ولدى، وأيضاً فإن شبههما بالمثنى أقوى من شبههما بعلى ولدى فتعين إلحاقهما بما شبههما<sup>(٥)</sup> به أقوى، وأيضاً فإن القلب هنا مع عامل مناسب، بخلاف القلب في ذينك فإنه حادث بغير عامل.

«ولا يغني العطف [عن التثنية<sup>(٦)</sup>]» ينبغي أن يقيد<sup>(٧)</sup> بالواو، ففي كتاب التصحيف الكبير<sup>(٨)</sup> للعسكري<sup>(٩)</sup> أنه لا يجوز في (قام زيد فزيد) قام الزيدان، بخلاف قام زيد وزيد.

(١) شرح التسهيل ١: ٧٢ وما فيه مغاير في الألفاظ لما نقله الدماميني وهذا نصه: (وهذه اللغة التي رواها الفراء معزوة إلى كنانة تبين صحة قول من جعل (كلا) من المعرب بحرف لا بحركة مقدرة، فإن القائل: إن كلا معرب بحركة مقدرة يزعم أن انقلاب ألفه ياء مع الضمير هو كانقلاب ألف لدى وإلى وعلى، ولو كان الأمر كما قال لامتنع انقلاب ألفها مع الظاهر في لغة كنانة كما يمتنع عندهم وعند غيرهم انقلاب ألف لدى وعلى وإلى مع الظاهر، على أن مناسبة كلا للمثنى أقوى من مناسبتها للذى وعلى وإلى ومراعاة أقوى المناسبتين أولى من مراعاة أضعفها وأيضاً فإن تغير ألف كلا جاءت عن تغير عامل وتغير ألف لدى وإلى وعلى جاءت بغير تغير عامل، فتبانياً وامتنع أن يلحق أحدهما بالآخر).

(٢) رعم، د.

(٣) معربات، د.

(٤) تقلب، د، ك. يقلبا، ز، والصواب ما أثبتته.

(٥) بما يشبههما، ك، وسقط الموصول من، ز.

(٦) سقطت هذه الزيادة من نسخ التحقيق، د، ز، ك، وأضيفت في هامش، د، ولعل الناسخ أو بعض قراء النسخة أضافها بناء على ما ذكره الشارح، وهي ثابتة في م ص ١٢، ولم يشر محققه إلى أنها سقطت من أصوله، كما أنها ثابتة أيضاً في المتن الذي مع شرح المصنف ١: ٧٢.

(٧) يقيد، د.

(٨) لعله: (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف).

(٩) أبو أحمد الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري، (٢٩٣-٣٨٢ هـ = ٩٠٦-٩٩٣ م) خال أبي هلال العسكري، عالم متصرف في الفنون، واشتهر في الأفاق بالدراية والإتقان أخذ عن أبي القاسم البغوي وأبي بكر بن دريد ونفطويه وغيرهم وروى عنه أبو نعيم الأصبهاني وأبو سعد الماليني وأخذ عنه أبو هلال العسكري، من كتبه: التفضيل بين بلاغي العرب والعجم - ط، المصون: في الأدب - ط، وتصحيفات المحدثين، والزواجر والمواعظ، وراحة الأرواح. =

قال<sup>(١)</sup>: ولهذا<sup>(٢)</sup> لا يجوز قام زيد وعمرو<sup>(٣)</sup> الظريفان؛ لأن النعت كالمنعوت فكما<sup>(٤)</sup> لا يجتمع المنعوتان في لفظ واحد كذلك نعتاهما.

ووقع في بعض النسخ هنا: ولا يغني العطف عن التثنية والجمع<sup>(٥)</sup> وفي شرح المصنف<sup>(٦)</sup> أن ذلك لا يجوز في الجمع؛ لأنه أشق منه في التثنية؛ ولأنه<sup>(٧)</sup> ليس له حد ينتهي<sup>(٨)</sup> إليه. وهذا مخالف لما وقع في النسخة المذكورة.

= — الوفيات: ج ٢، ص ٨٣-٨٥؛ إنباه الرواة: ج ١، ص ٣١٠-٣١٢؛ البغية: ج ١، ص ٥٠٦؛ الخزائن: ج ١، ص ٩٧-٩٨.  
(١) هذا الكلام ليس مطابقاً لما في (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، ص ٢١٩)، وفيما يلي نصه:

(فمن هذا أن النحويين يقولون: قام زيد وعمرو الظريفان، ويمتنعون من قام زيد وعمرو الظريفان، وذلك أنهم إذا لم ينعقد الاسمان لم ينعقد عندهم النعتان. وكشف هذا: أنك متى جعلت بعد حرف العطف اسماً لفظه من لفظ الاسم الذي قبله، عقدت ولم تأت بالواو، وذلك لوقلت: قام زيد وزيد، كنت قائلاً: قام الزيدان، فينعقد؛ لأن الواو إنما هي جامعة فقط ولو قلت: قام زيد فزيد، لم يجوز أن يعقد، فتقول: قام الزيدان؛ لأنك تريد هاهنا — مع أنها قد اجتماعاً في الفعل — أن الثاني بعد الأول، فلا بد من الدال على ذلك، فلا بد من الفاء، وإذا جئت بالفاء امتنع العقد، فلا ينعقد المعنيان، لأن سبيل النعت سبيل المنعوت).

(٢) فلهذا، د.

(٣) فعمرو، ز.

(٤) وكما، د.

(٥) لم أجدها في، د، ز، ك، م، ولا في المتن الذي شرح عليه المصنف.

(٦) شرح التسهيل ١: ٧٣ وهذا نصه:

(وأما استعمال العطف في موضع الجمع فلا سبيل إليه، لأنه أشق من استعماله في موضع التثنية بأضعاف كثيرة؛ لأن الجمع ليس محدوداً فتذكر آحاده معطوفاً بعضها على بعض كما فعل بالمتن، فلو كان الجمع مدلولاً عليه ببعض ألفاظ العدد جاز استعمال العطف موضعه كقول الشاعر:

ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشرة واثنتين وأربعا

(٧) وأنه، د، ك.

(٨) ينهى، ز.

«دون شذوذ» لم يذكروا عليه شاهداً. «أو اضطرار<sup>(١)</sup>» كقوله<sup>(٢)</sup>:

ليث وليث في محلٍ ضنك<sup>(٣)</sup> .....  
ويحكى أنه بلغ الحجاج<sup>(٤)</sup>:

(١) اضطراراً، د، ز.

(٢) وائلة بن الأسقع بن عبدالعزيز الكناني الليثي (٢٢ أو ١٧ أو ١٣ ق. هـ - ٨٣ أو ٨٥ هـ = ٦٠١ أو ٦٠٦ أو ٦١١ - ٧٠٢ أو ٧٠٤ م). ويقال: ابن عبدالله بن الأسقع، يكنى: أبا شداد أو أبا الأسقع أو أبا قرصافة. صحابي من أهل الصفة، خدم النبي - صلى الله عليه وسلم - ثلاث سنين شهد تبوك وفتح دمشق، ومات بدمشق أو بالقدس.  
- الإصابة ٣: ٦٢٧؛ الاستيعاب ٣: ٦٢٦؛ الخزانة ٣: ٣٤٣.  
وقيل قائله جحدر بن مالك: من بني حنيفة. شاعر لسن فاتك.  
- الخزانة ٣: ٣٤٣.

(٣) نقل البغدادي عن الكلاعي في السيرة النبوية مالمخصه: كان وائلة - رضي الله عنه - في خيل قيس بن هبيرة في جيش خالد بن الوليد - رضي الله عنه - في وقعة مرج الروم فخرج له بطريق من بطارتهم فحمل عليه وائلة وهو ينشد:

ليث وليث في مجال ضنك      كلاهما ذو أنف ومحك  
أجول جول حازم في العرك      أو يكشف الله قناع الشك  
مع ظفري بحاجتي ودركي

وقَتَلَ وائلة - رضي الله عنه - البطريق. وأما جحدر فنقل البغدادي أبياته وسبب إنشادها عن الجاحظ في المحاسن والمساوي، والقصة قريبة مما ذكر الدماميني، أما الأبيات فهي:

ليث وليث في مجال ضنك      كلاهما ذو أنف ومحك  
وصول في بطشة وفتك      إن يكشف الله قناع الشك  
وظفرا بجؤجؤ وبرك      فهو أحق منزل بترك

الذئب يعوي والغراب يبكي

ضنك: ضيق. العرك: الحرب. أو يكشف: في معنى إلى أن يكشف. الظفر: الغلبة الدرك: الوصول. الجؤجؤ: الصدر. البرك: ماحول الصدر.

- الشجري ١: ١١، ٢، ١٩٦، ١٩٧؛ المقرب ٢: ٤١؛ الرضي ٢: ١٧٣؛ المجمع ١: ٤٣؛ الخزانة ٣: ٣٤٠ - ٣٤٣؛ الدرر ١: ١٨، ١٩.

(٤) أبو محمد الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل بن مسعود الثقفي (٤٠ أو ٤٥ - ٩٥ هـ = ٦٦٠ أو ٦٦٥ - ٧١٤ م) من قواد بني أمية، ولاء عبد الملك بن مروان قيادة الجيش الذي قاتل ابن الزبير ثم ولاء على مكة والمدينة والطائف ثم أرسله إلى العراق فأخضعه وتولى إمارته عشرين سنة وبنى مدينة واسط، روى الحديث عن سمرة بن جندب وأنس وأبي بردة وعنه =

أن رجلاً من بني حنيفة<sup>(١)</sup> باليمامة<sup>(٢)</sup> يقال له جحدر يقطع الطريق فاحتال حتى ظفر به فقال له: ماحملك على ما فعلت؟ فقال: جفوة السلطان وكَلْبُ الزمان<sup>(٣)</sup> وجرأة الجنان، ولو بلاني الأمير لوجدني من صالح<sup>(٤)</sup> الأعوان.

فقال: إني قاذف بك مكبلاً في حائر<sup>(٥)</sup> فيه أسد، فإن قتلك كفانا مؤونتك، وإن قتلتك أحسنت جائزتك ثم ألقى به إلى أسد قد أגיע ثلاثة أيام فأقبل إليه يرتجز:

ليث وليث في محل ضنك كلاهما ذو<sup>(٦)</sup> أنف ومحك  
ان يكشف الله قناع الشك فهو أحق منزل بترك

فزأر الأسد وحمل عليه فضربه جحدر بالسيف ففلق هامته، فأعجب الحجاج ذلك وفرض له ولأهله. قوله: في حائر، أي: مكان مطمئن أو بستان أو مكان هو مجتمع الماء.

قوله: ذو<sup>(٦)</sup> أنف، أي: ذو<sup>(٦)</sup> استنكاف، تقول: أنف من الشيء يأنف

= مالك بن دينار وثابت البناني وأيوب السختياني.

— الوفيات: ج ٢، ص ٢٩-٥٤؛ تهذيب التهذيب: ج ١، ص ٢١٠-٢١٣؛  
الشذرات ١: ١٠٦-١١٠.

(١) هم بنو حنيفة بن لقيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن  
دُعْمَيَّ بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار، وحنيفة من الولد الذلول — وفيه كثرة  
بني حنيفة — وعدي وعامر، ومنازلهم اليمامة.

— ابن حزم: ٣٠٢، ٣٠٩، ٤٦٩-٤٧٠.

(٢) في الإقليم الثاني، طولها من جهة الغرب ٧١ درجة و٤٥ دقيقة وعرضها من جهة الجنوب  
٢١ درجة و٣٠ دقيقة، معدودة من نجد، قاعدتها حجر، تسمى جَوْاً والغروض كان اسمها قديماً  
جَوْاً فسميت اليمامة باليمامة بنت سهم بن طسم.  
— معجم البلدان: ج ٨، ص ٥١٩-٥٢٢.

(٣) شدته.

(٤) صالح، ز.

(٥) حائر، ز، جائر، د، ك وهو تصحيف.

(٦) ذوا، ز.

أنفًا وأنفة أي استنكف. والمحك: اللجاج. «إلا مع التكرير» كقول جرير<sup>(١)</sup>:  
 تخدي<sup>(٢)</sup> بنانجب أفنى<sup>(٣)</sup> عرائكها<sup>(٤)</sup> خمس وخمس وتأويب وتأويب<sup>(٥)</sup>  
 تخدي: بخاء معجمة ودال مهملة أي: تسرع، [يقال<sup>(٦)</sup>]: خدت الناقة  
 تخدي أي: أسرعت. والعرائك: جميع عريكة وهي الطبيعة، والمراد بها هنا لين  
 الانقياد.<sup>(٧)</sup> والخمس: بكسر [الخاء<sup>(٨)</sup>] المعجمة من أظهاء<sup>(٩)</sup> الإبل وهو أن ترعى  
 ثلاثة أيام وترد اليوم الرابع. والتأويب<sup>(١٠)</sup>: الرجوع. ثم التكرير يحتمل معنيين.  
 أحدهما: أن يراد بذلك أن المعنى ليس على شفع الواحد بل على أكثر من  
 ذلك.

(١) أبو حذرة جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي (٢٨-١١٠ هـ = ٦٤٠-٧٢٨ م). من بني  
 كليب بن يربوع من تميم، مات باليمامة، له ديوان-ط، ونقائضه مع الفرزدق-ط.  
 - ابن قتيبة: ج ١، ص ٤٦٤-٤٧٠؛ الوفيات: ج ١، ص ٣٢١-٣٢٧؛ الخزائن:

ج ١، ص ٣٦؛ الأغاني: ج ٨، ص ٨٩-٣.

(٢) تخدي، ز.

(٣) أفنا، د، ك، وهو خطأ.

(٤) عرائكها، ز.

(٥) من قصيدة يمدح فيها أيوب بن سليمان بن عبد الملك ومطلعها:

هل ينفعنك إن جريت تجريب؟ أم هل شبابك بعد الشيب مطلوب؟  
 وفيها يذكر أيوب:

إن الإمام الذي ترجى نوافله بعد الإمام ولي العهد أيوب  
 وقيل الشاهد:

إنا أتيناك نرجو منك نافلة من رمل يبرين إن الخير مطلوب  
 وبعده:

حتى اكتست عرقا جونا على عرق يضحي بأعطافها منه جلايب  
 النافلة: العطية تطوعا. عرائكها، جمع عريكة: السنام أو بقيته.

- الديوان: ص ٣٢-٣٧؛ شرح التسهيل ١: ٦٨؛ الهمع ١: ٤٠؛ الدرر ١: ١٥.

(٦) سقطت من، د، ك، وجاء فيها: وخدت الناقة.

(٧) هذا غير صحيح، والصواب أن العريكة السنام، وهذا ما يدل عليه قوله: (أفنى عرائكها).

(٨) ليست في، ز.

(٩) أضماء، د.

(١٠) التأويب، ز.

قال ابن الشجري<sup>(١)</sup>: تقول<sup>(٢)</sup>: / لمن صدر منه ذنب تعنفه [عليه<sup>(٣)</sup>]: قد ٢٤٩  
قد صفحت لك عن ذنب وذنب<sup>(٤)</sup> [وذنب<sup>(٣)</sup>]، ولمن تعدد عليه عطاء  
أعطيته إياه: قد<sup>(٥)</sup> أعطيتك مائة ومائة ومائة. وهذا<sup>(٦)</sup> أفخم في المعنى من  
أن تقول<sup>(٧)</sup>: أربعة<sup>(٨)</sup> ذنوب، وأربع مائة<sup>(٩)</sup>. وهذا يؤيد ما وقع في تلك النسخة  
من قوله: والجمع<sup>(١٠)</sup>.

الثاني: أن يراد التكثير اللفظي لا المعنوي كأن تكون<sup>(١١)</sup> قد أعطيت  
شخصاً مائتين ثم قال لك بين الناس: هلا أعطيتني<sup>(١٢)</sup> مائة؟ فقلت له: قد

(١) الشجري، د، وهو أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد، يرتفع نسبه إلى علي بن أبي طالب  
— رضي الله عنه — يعرف بابن الشجري (نسبة إلى بيت الشجري من قبل أمه)  
[٤٥٠ — ٥٤٢ هـ = ١٠٥٨ — ١١٤٨ م]. عالم باللغة العربية وأشعارها وأيام العرب، أخذ عن  
ابن فضال وسعيد بن علي السلالي وأبي المعمر بن طباطبا العلوي، وعنه التاج الكندي. من  
مصنفاته: الأمالي — ط. كتاب الحماسة — ط. ما اتفق لفظه واختلف معناه. شرح للجمع  
لابن جني.  
— الوفيات: ج ٦، ص ٤٥ — ٥٠؛ المعجم: ج ٢٠، ص ٢٨٢ — ٢٨٤؛ البغية: ج ٢،  
ص ٣٢٤.

(٢) يقول، د.  
(٣) سقطت من، د.  
(٤) وعن ذنب، د.  
(٥) وقد، ز.  
(٦) فهذا، ز.  
(٧) يقول، د، ز.  
(٨) أربعة أربعة، د.  
(٩) ليس هذا نص كلام ابن الشجري فقد قال: في أماليه، ج ١، ص ١١ وهو يدل على أن أصل  
التثنية والجمع العطف بالواو بأنهم رجعوا إلى العطف في الألفاظ المتماثلة في الضرورة  
أو في السعة، لتفخيم الأمر فإن استعملت هذا في السعة فإنما تستعمله  
لتفخيم الشيء الذي تقصد تعظيمه كقولك لمن تعنفه بقبيح تكرر منه وتنبهه على تكرير عفوك  
عنه: قد صفحت لك عن جرم وجرم وجرم وجرم. وكقولك لمن يحقر أياك أسديتها إليه،  
أو ينكر ما أنعمت به عليه: قد أعطيتك ألفاً وألفاً وألفاً. فهذا أفخم في اللفظ وأوقع في النفس  
من قولك: قد صفحت لك عن أربعة أجرام، وقد أعطيتك ثلاثة آلاف).

(١٠) أو الجمع، ز.

(١١) يكون، ز.

(١٢) هل أعطاني، ك، وبهامشها: هل أعطيتني «خ».

أعطيتك مائة ومائة. فهذا في هذا المقام أحسن من أن تقول<sup>(١)</sup>: مائتين. وظاهر كلام المصنف أن مراده المعنى الأول. «أو فصل ظاهر» كقول النبي صلى الله عليه وسلم: «أذن لها بنفسين: نفس في الشتاء ونفس في الصيف»<sup>(٢)</sup> «أو مقدر» كقول الحجاج - وقد نعي له المحمدان ابنه<sup>(٣)</sup> وأخوه<sup>(٤)</sup> -: سبحان الله محمد ومحمد في يوم، أي: محمد ابني ومحمد أخي، وإيأهما عني الفرزدق بقوله:

إن الرزية لا رزية مثلها      فقدان مثل محمد ومحمد<sup>(٥)</sup>  
 ووجه ذلك أن الفصل يزيل الثقل الحاصل بالتكرار مع المجاورة<sup>(٦)</sup>  
 لا ما قيل من أن إرادة كل منهما بصفة اقتضت ذلك؛ لجواز قولك: مررت

(١) يقول، د، ز، ك، وما أثبتناه مناسب للسياق.

(٢) جزء من حديث أخرجه مسلم: ج ١، ص ٦١٧. والبخاري: ج ٤، ص ٩٥ عن أبي هريرة، ولفظها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اشتكت النار إلى ربها فقالت: يارب أكل بعضي بعضاً، فأذن لها... فهو أشد ما تجدون من الحر وأشد ما تجدون من الزمهرير» إلا أن في البخاري «فأشد ما تجدون في الحر». وأخرجه البخاري: ج ١، ص ٩٤ كلفظ مسلم، إلا أن في أوله «إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم، واشتكت النار...» وأخرجه الترمذي: ج ٧، ح ٢٧١٩ وفيه «... فجعل لها نفسين نفساً في الشتاء ونفساً في الصيف...».

(٣) لا أعرف عنه أكثر من اسمه.

(٤) محمد بن يوسف بن الحكم الثقفي (١٠٠-٩١ هـ = ٧٠٩-٧٠٠ م) كان والياً على اليمن.

تاريخ الإسلام للذهبي: ٤، ٥١-٥٢، ٣: ٣٢٣.

(٥) أحد بيتين قالهما حين مات محمد أخو الحجاج في اليمن وبلغ الحجاج نعيه في اليوم الذي مات فيه محمد ابنه، وكان الحجاج قد رأى في المنام أن عينيه قلعتهما فطلق زوجته هنداً بنت المهلب بن أبي صفرة، وهنداً بنت أساء بن خارجة، فلما جاءه الخبر قال: هذا والله تأويل رؤيائي. وبعد البيت:

ملكان قد خلت المنابر منهما      أخذ الحمام عليهما بالمرصد

في الديوان: للناس مثل، أخذ المنون.

- الفرزدق: ج ١، ص ١٩٠-١٩١؛ الكامل: ج ٢، ص ٤٤٩؛ السبع: ٤٦١؛  
 المقرب ٢: ٤٢؛ شرح التسهيل ١: ٧٣؛ الوفيات ٢: ٥٤؛ المغني ١: ٣٩٣؛ السيوطي  
 ٢: ٧٧٥؛ الهمع ٢: ١٢٩؛ التصريح ٢: ١٣٨؛ الدرر ٢: ١٦٧-١٦٨.

(٦) المجاورة، ز.



برجلين كريم وبخيل، وإنما جاز ذلك مع كون الفاصل مقدراً<sup>(١)</sup>، لأن المقدّر بمنزلة المنطوق به، على أن الحكم في ذلك ينبغي أن يعد قليلاً، والواقع يشهد به لا كما يفهمه ظاهر عبارة المصنف من التساوي<sup>(٢)</sup>.

ولقائل أن يقول: لم لا يكون المبيح لذلك في محمد ومحمد إرادة التكثير اللفظي كما في أعطيتك مائة ومائة، إذ المقام مقام تعظيم للمصائب وتفخيم لشأنه، فالعطف أليق به كما تقدم؟

«والجمع جعل الاسم» يشمل المفرد كرجل واسم الجمع كقوم والجمع كأكلب. «القابل» احتراز به عما لا يقبل الجمع كالمثنى والأسماء المختصة بالنفي كديار وأسماء العدد إلا مائة وألفاً، وقد عرفت ما يتوجه عليه من أن هذا حوالة على مجهول، وأراد بالجعل تجديد الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء فخرجت أسماء المجموع، كذا قال المصنف<sup>(٣)</sup>، وفيه ما لا يخفى.

«دليل ما فوق اثنين» فخرج المثنى وما لفظه لفظ الجمع مخالفاً لمعناه، نحو: شابت مفارقه، وهو غير مقيس، وقطعت رؤوس الكباشين، وهو مقيس. «كما سبق» إشارة إلى الاتفاق في اللفظ غالباً وفي المعنى على رأي. «بتغيير» متعلق بـ (دليل) أو بـ (جعل). «ظاهر» نحو: رجال. «أو مقدر» نحو: فلك<sup>(٤)</sup>، فإنه يرد جمعاً فتكون الضمة فيه كضمة أسد، ومفرداً فتكون<sup>(٥)</sup> ضمته كضمة فعل، وقد خالف المصنف هذا في باب التكسير<sup>(٦)</sup> فصحح أن نحو فلك ودلاص اسم جمع مستغنياً عن تقدير التغيير، والذي ذكره هنا هو المشهور.

(١) مقدر، ز.

(٢) من أن التساوي، ز.

(٣) في شرح التسهيل ١: ٧٤.

(٤) ذلك، د، ز.

(٥) فيكون، ك.

(٦) في التسهيل، ص ٢٦٧ فقال: (ومن الواقع على جمع ما يقع على الواحد فإن لم يثن فليس بجمع، وإن ثني فهو جمع مقدر تغييره على رأي، والأصح كونه اسم جمع مستغنياً عن تقدير التغيير).

قال الشلوبين في كتاب التنبيه<sup>(١)</sup> - [جمع تنبيه<sup>(٢)</sup>] - مامعناه: ثبت لنا أن الجمع إما بزيادة في الآخر أو بتغيير في الكلمة وثبت لنا أن الحركات يقدر تغييرها نحو يامنص<sup>(٣)</sup> على اللغتين، فحملنا نحو: فلك على تقدير التغيير [حماً<sup>(٤)</sup>] على ما ثبت في لغتهم، ولو ادعينا أنه جمع لآ على الوجهين السابقين كان ادعاء على العرب ما لم يثبت في لغتهم.

وفي عمدة المصنف وشرحها له أن ضمة (يامنص) على اللغتين واحدة، وجعل ضمة البناء على لغة من لم ينو مقدرة في الحرف المضموم<sup>(٥)</sup> كما تقدر<sup>(٦)</sup> في الميم في نحو يا حذام<sup>(٧)</sup>. «وهو»، أي: جعل الاسم القابل دليل ما<sup>(٨)</sup> فوق اثنين كما سبق بتغيير ظاهر أو مقدر هو «التكسير»، سمي بذلك لتغيير بنيته تشبيهاً<sup>(٩)</sup> بتكسير الإناء. / «أو بزيادة» عطف على (بتغيير)، وقوله: «في ٥٠ ز الآخر»: إما ظرف لغو متعلق<sup>(١٠)</sup> بنفس (زيادة)، أو مستقر متعلق بمحذوف صفة لها، أي: زيادة كائنة في الآخر، وهي<sup>(١١)</sup> الواو والنون أو الياء والنون نحو: مسلمون ومسلمين، والألف والتاء نحو: مسلمات.

واحترز بقوله: «مقدر<sup>(١٢)</sup> انفصالها» من زيادتي نحو: صنوان، فإنها كزيادتي نحو<sup>(١٣)</sup>: زيدتين، في سلامة نظم الواحد معهما، إلا أن زيادتي<sup>(١٤)</sup>

(١) التنبيه، ك، ولم أجد في كشف الظنون ولا في مراجع الترجمة له كتاباً بهذا الاسم.

(٢) عن، ز.

(٣) ما ينص، ز.

(٤) حل، ز، وسقطت من، د.

(٥) المضموم، د.

(٦) يقدر، د، ز، ك وهو خطأ.

(٧) خدام، ز.

(٨) على ما، ز.

(٩) تشبيهاً، ز.

(١٠) يتعلق، د.

(١١) وهو، د.

(١٢) يقدر، د.

(١٣) في نحو، د.

(١٤) زيادة، ز.

زيدين مقدر<sup>(١)</sup> انفصالهما لسقوطهما<sup>(٢)</sup> في النسب بخلاف زيادتي صنوان.  
وقال ابن قاسم: ولوجه آخر وهو أن نونه تسقط للإضافة، بخلاف نون  
صنوان.

قلت: لا يستقيم، فإن الزيادة [في زيدان<sup>(٣)</sup>] [هي<sup>(٤)</sup>] مجموع المدة  
والنون، وهذا المجموع لا يسقط، وإن سقط بعضه للإضافة فليس المجموع  
مقدر الانفصال بهذا الدليل، ثم الزيادة منها الألف والتاء [في<sup>(٥)</sup>] نحو:  
مسلمات، وإنما يقدر انفصالها باعتبار سقوطها في النسب<sup>(٥)</sup>.

وظاهر كلام المصنف يقتضي دخول [نحو<sup>(٦)</sup>] زيدون وزيدتين في قوله  
أولاً: بتغيير ظاهر. وذلك لأن هذه الزيادة تغيير للفظ<sup>(٧)</sup> المفرد [قطعاً<sup>(٨)</sup>]،  
ولولا ذلك لم يدخل صنوان تحت قوله: (بزيادة) حتى يحتاج إلى إخراج بقوله:  
(مقدر انفصالها).

وأما قوله «لغير تعويض<sup>(٩)</sup>» فقد احترز به من سنين<sup>(٩)</sup> وبابه فإن زيادته  
— وإن كان مقدرًا انفصالها — لكنها للتعويض<sup>(١٠)</sup>، وذلك أن واحده منقوص  
يستحق أن يجبر في التكسير برد ما نقص منه، فزيد في آخره زيادتا<sup>(١١)</sup> جمع  
التصحيح عوضاً عن الجبر<sup>(١٢)</sup> الفأث له، فإذاً ليس هذا بجمع تصحيح وإنما

(١) مقدر، د.

(٢) انفصالها لسقوطها، د، ز، ك: وما أثبتته هو الصواب.

(٣) عن، د.

(٤) سقطت من، د.

(٥) زاد هنا في، ز، كما مر.

(٦) عن، د، ز.

(٧) تغير اللفظ، د.

(٨) تعريض، د.

(٩) سنين، ز.

(١٠) لتعويض، د.

(١١) زيادة، د.

(١٢) عوضاً عن الخبر، د.

هو جمع تكسير جرى مجرى<sup>(١)</sup> الصحيح في الإعراب، واختار<sup>(٢)</sup> بعضهم كونه اسم جمع، وآخرون كونه جمع سلامة لم يستوف الشروط.

«وهو التصحيح»، أي: وهذا القسم الثاني [الذي<sup>(٣)</sup>] هو جعل الاسم القابل لدليل مافوق اثنين بزيادة [الخ<sup>(٤)</sup>] هو<sup>(٥)</sup> التصحيح، ويكون لمذكر ومؤنث، وكلامه شامل لهما. «فإن<sup>(٦)</sup> كان» الجمع المذكور وهو جمع التصحيح. «المذكر فالمزيد في الرفع واو بعد ضمة» إما ظاهرة نحو: ﴿أَيُّهُ<sup>(٧)</sup> الْمُؤْمِنُونَ<sup>(٨)</sup>﴾ أو مقدرة نحو: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ<sup>(٩)</sup>﴾ «وفي الجر والنصب ياء بعد كسرة» إما ظاهرة نحو: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ<sup>(١٠)</sup>﴾، أو مقدرة نحو: ﴿وَأَنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ<sup>(١١)</sup>﴾، وكذا أكرمت المصطفين. «تليهما»، أي: [تلي<sup>(١٢)</sup>] الواو والياء<sup>(١٣)</sup>. «نون مفتوحة» حركت لالتقاء الساكنين وفتحت للتخفيف. «تكسر ضرورة»، أي: لأجل ضرورة تحصل للشاعر بسبب النظم، وذلك لأن الضرورة تبيح مراجعة الأصل كقوله<sup>(١٤)</sup>:

(١) جري مجري، د، ز: بإعجام الياءين وهو معهود في، ز قليل في، د.

(٢) وأجاز، د.

(٣) سقطت من، د.

(٤) إلى آخره، ك، وهي ساقطة من، د.

(٥) وهو، د.

(٦) وان، م.

(٧) ياءها، د، وهو خطأ.

(٨) ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ... وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (٣١) النور (٢٤).

(٩) ﴿وَلَا تَسْأَلُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ١٣٩ آل عمران (٣).

﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتَرَكَكُمْ أَغْمَالَكُمْ﴾ ٣٥ محمد (٤٧).

(١٠) ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ٧ الفاتحة (١).

(١١) ﴿... الْأَخْيَارِ﴾ ٤٧ ص (٣٨).

(١٢) سقطت، من، ز.

(١٣) الياء والواو، ز.

(١٤) جريير.

عرفنا جعفرًا وبني عبيد وأنكرنا زعانف<sup>(١)</sup> آخرين<sup>(٢)</sup>

بكسر النون، والزعانف، جمع زعنفة<sup>(٣)</sup> : — بكسر الزاي وإسكان العين  
المهملة وكسر النون وبفاء تليها<sup>(٤)</sup> هاء تأنيث — وهو القصير.

قال الجوهري<sup>(٥)</sup> : وأصل الزعانف<sup>(٦)</sup> أطراف الأديم وأكارعه.

«وتسقط» هذه النون «للاضافة» قياساً مطرداً نحو: [غَيْرَ<sup>(٧)</sup>] مُجَلِّي  
الصَّيْدِ<sup>(٨)</sup> ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾<sup>(٩)</sup>، فأما قوله<sup>(١٠)</sup>:

(١) عانف، ز.

(٢) ثالث أبيات يخاطب بها فضالة حين أوعده بالقتل لما هجا خاله، وقبله:

عرين من عرينة ليس منا      برئت إلى عرينة من عرين  
قُبَيْلَةَ أَنَاخِ اللُّؤْمِ فِيهَا      فليس اللُّؤْمُ تَارِكُهُمْ لَحِينَ  
وبعده:

أتوسعدي وراء بني رياح      كذبت لتقصرن يدك دوني

عرين وجعفر وعبيد أولاد ثعلبة بن يربوع، رياح: ابن يربوع، عرينة: بطن من بجيلة  
من قبائل اليمن. يورى: عرفنا جابرا وبني رياح. عرفنا جعفرًا وبني رياح. وبني أبيه.

— جرير: ص ٥٧٧؛ المقاصد: ج ١، ص ١٨٧—١٩١؛ الخزائن: ج ٣،  
ص ٣٩٠—٣٩٢؛ شرح التسهيل: ١: ٧٧، ٩٢—٩٣؛ ابن الناظم: ١٧؛ الرضي: ٢: ١٧٩؛  
ابن عقيل: ١: ٦٠؛ الهمع: ١: ٤٩؛ التصريح: ١: ٧٩؛ الأشموني: ١: ٨٩؛ الدرر: ١: ٢١—٢٢.

(٣) زعنف، د، ك.

(٤) يلها، د.

(٥) الصحاح: ج ٤، ص ١٣٦٩.

(٦) الزعانيف، د.

(٧) سقطت من، د.

(٨) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُجَلِّي  
الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ ١ المائدة (٥).

(٩) ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمُ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمِمَّا  
رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ ٣٥ الحج (٢٢).

(١٠) غير معروف.

- ..... لايزالون ضاربين القباب<sup>(١)</sup>
- ف قيل: الأصل ضاربين للقباب فحذف الجار وأبقى عمله على حد قوله<sup>(٢)</sup>:
- ..... أشارت كليب بالأكف الأصابع<sup>(٣)</sup>

(١) صدره:

رب حي عرندس ذي طلال  
لم يحذف الشاعر النون من (ضاربين) وهو مضاف؛ لأنه أجراه مجرى (غسلين)، وهذا هو المشهور في البيت، لكنه خرج على قولين آخرين: أحدهما - أنه غير مضاف في الأصل، وإنما المضاف (ضاربين) محذوفة، والأصل: ضاربين ضاربي القباب.  
وثانيهما - لأبي علي الفارسي، أصل القباب: القبابي بيائي النسب وحذفت ثانيتهما وبقيت الأولى ساكنة، فالكلمة مفعول به، ولا إضافة.  
عرندس: شديد. طلال: الحالة الحسنة والهيئة الجميلة. (القباب) يروى: الرقاب.  
- المقاصد: ج ١، ص ١٧٦-١٧٧؛ المغني ٢: ٧١٦؛ الهمع ١: ٤٧؛ التصريح ٧٧: ١؛ الأشموني ١: ٨٧؛ الدرر ١: ٢٠-٢١.

(٢) الفرزدق.

(٣) صدره:

إذا قيل أي الناس شر قبيلة؟  
.....  
من قصيدة يقتخر فيها بقومه ويهجو جريرا وقومه، ومطلعها:  
منا الذي اختير الرجال سماحة وخيرا إذا هب الرياح الزعازع  
وهي نقيضة قصيدة جرير التي في ديوانه ص ٣٦٧-٣٧٣؛ وفي النقاظص ج ٢، ص ٦٨٥-٦٩٩ ومطلعها:  
ذكرت وصال البيض والشيب شائع ودار الصبا من عهد من بلاقع  
وقبل الشاهد:  
تزيّد يربوع بهم في عدادهم كما زيد في عرض الأديم الأكارع  
وبعده:  
ولم تمنعوا يوم الهذيل بناتكم بنو الكلب والحامي الحقيقة مانع  
يروى: ومنا الذي. وجوداً إذا هب. أشرت. كليب: ابن يربوع بن حنظلة من أجداد جرير. مجرور بلى محذوفة باق عملها على غير قياس.  
- الفرزدق: ج ٢، ص ٥١٦-٥٢٢؛ النقاظص: ج ٢، ص ٦٩٩-٧٠٥؛ الخزاعة: ج ٣، ص ٦٦٩-٦٧١؛ المقاصد: ج ٢، ص ٥٤٢-٥٤٤؛ ابن الناظم: ٩٦؛ الرضي ٢: ٢٧٣، ٣٣٤؛ ابن عقيل ٢: ٣٣؛ المغني ١: ٣، ٢: ٧١٦؛ الهمع ٢: ٣٦، ٨١؛ السيوطي ١: ١٢-١٤؛ التصريح ١: ٢١٢؛ شرح التسهيل ٩٠: ب، ١٠٣: أ؛ الأشموني ٢: ٩٠، ٢٣٣؛ الدرر ٢: ٣٧، ١٠٦.

وقيل: القبائي - بيائي النسب<sup>(١)</sup> - فحذف إحداهما<sup>(٢)</sup> وفي شرح ابن قاسم: أنه حذف الساكنة وسكن المفتوحة على حد قوله<sup>(٣)</sup>:  
كفى بالنأي من أسماء كافي<sup>(٤)</sup> .....

وفيه نظر؛ إذ الظاهر أنه اعتقد التسكين لغير الوقف، لقوله على حد: «كافي» في البيت، والتسكين فيه/ ضرورة لأجل الوقف، وهذا لا حاجة إليه في ٥١ ز  
تخريج البيت المتقدم؛ لأنه لما حذف الياء الساكنة للضرورة وقف عليه فحذف حركته وإن كانت فتحة واجب<sup>(٥)</sup>، لأنه اسم غير ممنون فلا ضرورة فيه من جهة تسكين المفتوح كما هي في «كافي» في ذلك البيت، لأنه منسوب ممنون، فتسكين المفتوح فيه لأجل الضرورة، إذ لولا التسكين لأبدل من التنوين ألفاً فيلزم بقاء الفتحة كما في رأيت قاضياً. «أو» تسقط «للضرورة»<sup>(٦)</sup> كقوله<sup>(٧)</sup>:

(١) بياء النسبة، د.

(٢) أحدهما، د، ك.

(٣) أبي نوفل بشر بن أبي خازم: عمرو بن عوف، من بني أسد بن خزيمه. (٩٢-١٠٠ ق.هـ= ٥٣٣-٥٠٠ م) تقريباً. من أهل نجد، ومن فحول الشعراء وشجعان الفرسان، هجا أوس بن حارثة الطائي بخمس قصائد، وحدث أن أسرته بنونبهان، ففك أوس أسرته وأنعم عليه، فمدحه بشر بخمس قصائد. مات مقتولاً في إحدى غزواته. ديوانه مطبوع.

- ابن قتيبة ١: ٢٧٠-٢٧١؛ الموشح: ٨٠-٨١؛ الخزنة ٢: ٢٦٢-٢٦٤.

(٤) عجزه: «وليس لحبها إذ طال شافي». والبيت مطلع قصيدة مدح بها أوس بن حارثة بن لام الطائي حين خلى سبيله من أسر بني بنهان الطائيين وبعده:

فيالك حاجة ومطال شوق وقطع قرينة بعد ائتلاف

كاف: الأصل كافياً، حال مؤكدة أو مصدر على وزن اسم الفاعل، وسكنه الشاعر للضرورة. وقد روى الشطر الثاني من الشاهد بعدة روايات: وليس لحبها ما عشت شافي، وليس لنأيها إذ طال شافي، وليس لسقمها إذ طال شافي، وليس بسقمه إذ طال شافي.

- المنصف ٢: ١١٥؛ الشجري ١: ١٨٣، ٢٨٣، ٢٩٦؛ ٢٩٨؛ الرضي ١: ٢٩٥؛

شرح الشافية ١: ١٧٦؛ شواهد الشافية: ٧٠-٧١؛ بشر: ص ١٤٢-١٥٠؛ المقتضب:

ج ٤، ص ٢٢؛ الخصائص: ج ٢، ص ٢٦٨؛ ابن يعيش: ج ٦، ص ٥٠، ٥١، ج ١٠،

ص ١٠٣؛ التبريزي: ج ١، ص ٢٨٣ وج ٣، ص ٢٠؛ الخزنة: ج ٢، ص ٢٦١-٢٦٢؛

الكامل: ج ٢، ص ٧٢٩.

(٥) حركته واجب وإن كانت فتحة واجب، ز، حركته واجب وإن كان فتحه واجباً، ك.

(٦) لضرورة، م.

(٧) لا يعرف.

ولسنا إذا تابون سلماً بمذعني لكم غير أنا إن نسالم نسالم<sup>(١)</sup>  
 «أو» تسقط «لتقصير صلة» كقوله<sup>(٢)</sup>:

الحافظو<sup>(٣)</sup> عورة العشيرة<sup>(٤)</sup> .....

(١) نسلم، ز. ولم أقف لهذا البيت على سابق ولا لاحق، وهو في شرح التسهيل ١: ٧٧.

(٢) كثر الخلاف فيه واتسع وفي ما يلي بيانه:

(أ) عمرو بن امرئ القيس (٥٠٠-٥٠٠هـ = ٥٧٥-٥٠٠م) تقريباً. من بني الحارث بن الخزرج. وهو جد عبدالله بن رواحة - رضي الله عنه -.

- المرزباني: ٢٣٣-٢٣٤؛ الخزائن ٢: ١٩١.

(ب) مالك بن العجلان سيد الأوس والخزرج في وقته.

(ج) قيس بن الخطيم: ثابت بن عدي الأوسي.

(د) الحارث بن ظالم بن غيظ المري (٢٢-٢٢٠هـ = ٦٠٠-٦٠٠م) تقريباً.

- الخزائن ٣: ١٨٥.

(هـ) شريح أو ضريح بن عمرو من بني قريظة. الخزائن ٢: ١٩٣.

والذي أوقع في هذا الاشتباه والتداخل أن لكل واحد من الثلاثة الأولين قصيدة تماثل قصيدة الآخر في البحر والقافية والروي. والسبب الذي أدى إلى إنشاد هذه القصائد أن رجلاً من بني عوف بن عمرو اسمه: (سمير قتل جارا لمالك بن العجلان، فطلب مالك منهم القود أودية الصريح: عشرا من الإبل، فأبوا لإلادية المولى: خمسا من الإبل، فأذنهم مالك بالحرب فعرضوا عليه التحكيم، وحكموا عمرو بن بن امرئ القيس، فحكم بدية الخليف، فلم يقبل مالك، واستنصر عليهم قبائل الخزرج، فأبى بنو الحارث بن الخزرج أن تنصره، فأنشد قصيدته يذكر ذلك، وأنشد عمرو قصيدته يرد عليه، أما قيس فلم يشهد هذه الحرب بل ذكرها، ولهذا الحرب ذكر في شعر حسان بن ثابت - رضي الله عنه - وغيره.

(٣) الحافظو، د، ز، ك، بألف بعد الواو، والصحيح أن هذه الألف لا ترسم إلا مع الفعل، والصواب: والحافظو، لأنه معطوف على خبر المبتدأ في البيت السابق عليه، وستعرف ذلك عند الكلام على القصيدة في الهامش التالي.

(٤) تمامه:

لا ..... يأتينهم من ورائنا وكف

(أ) قصيدة عمرو بن امرئ القيس.

مطلعها:

يا مال والسيد المعمم قد يطراً في بعض رأيه السرف  
 خالفت في الرأي كل ذي فخر والحق يا مال غير ما تصف =



بالنصب ومثلوا له بقراءة الحسن<sup>(١)</sup>، (والمُقيمي الصلاة<sup>(٢)</sup>) - بالنصب -  
وليس بقاطع، لما استعرفه<sup>(٣)</sup>.

وقبل الشاهد:

نحن المكثون حيث نحمد بالـ مكث ونحن المصالت الأنف

وبعده:

والله لا تزدهي كتيبتنا أسد عرين مقليلها الغرف

(ب) قصيدة مالك بن العجلان، وهي عند القرشي ٦٢٧-٦٣٢.

مطلعها:

إن سميراً أرى عشيرته قد حذبوا دونه وقد أنفوا

إن يكن الظن صادقاً ببني النـجار لا يطعموا الذي علفوا

(ج) قصيدة قيس بن الخطيم، وهي في ديوانه ٥٣-٦٦.

مطلعها:

رد الخليط الجمال فانصرفوا ماذا عليهم لو أنهم وقفوا؟

وليس الشاهد في قصيدتي مالك وقيس، وجاء في ديوان قيس (ما نسب إليه) أبيات  
عشرة أولها الشاهد، وثانيها مطلع قصيدة عمرو.

بروى: يبطره بعض. يحمدنا المكث. من ورائنا نطف. غرف. رأى عشيرته. صادق. التي  
التي علفوا. عورة. نجر وتنصب، والاستشهاد بالثانية.

المعمم: ذو الأعمام والعشيرة. مال: مرخم (مالك).

المكثون: جمع المكث، من المكث، والمراد الصبر. المصالت: جمع مصلت، الماضي في  
الأمر. الأنف: جمع أنوف، من الأنفة، وهي الحمية. العورة: المكان الذي يخاف منه العدو.  
وكف، نطف: العيب والإثم. تزدهي: تستخف. العرين: غابة يسكنها الأسد. غرف: جمع  
غريف، الملتف من الشجر.

— سيبويه ٩٥:١؛ المقتضب ١٤٥:٤؛ المنصف ٦٧:١؛ المحتسب ٨٠:٢؛ شرح  
التسهيل ٧٧:١؛ الرضي ٢٨٤:١، ٣١٩، ٣٧:٢، ١٨٣، ٢٠٣؛ القرشي ٦٦١-٦٦٥؛  
المقاصد ٥٥٧-٥٦٠؛ المصع ٤٩:١؛ الأشموني ٢٤٧:٢؛ الخزانة ١٨٨-١٩٣،  
٣٣٧، ٤٨٣، ٤٠٠:٣، ٤٧٣؛ العباسي ٦٧:١؛ الدرر ٢٣:١-٢٤؛ ديوان ابن الخطيم:  
١٧٣-١٧٢.

(١) البصري، وبها قرأ ابن أبي إسحاق وأبو عمرو في رواية عنه. البحر ٦: ٣٦٩.

(٢) من الآية ٣٥ من سورة الحج (٢٢) وتقدمت في ١: ٢١٧.

(٣) في ١: ٢٢٣.

على أن أبا علي<sup>(١)</sup> قال: يجوز أن يكون جمعاً وأن يكون واحداً، وأصله: المقيم بالحفض.

قلت: قد يחדش فيه ثبوت الياء في رسم المصحف.

«وربما سقطت» النون المذكورة لا في وقت اضطرار بل «اختياراً»<sup>(٢)</sup> أي: في وقت اختيار «قبل لام ساكنة» كما قرئ في الشواذ «وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ»<sup>(٣)</sup> بالنصب، حكاه أبو زيد<sup>(٤)</sup>، وكما قرئ أيضاً فيها «إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا»<sup>(٥)</sup> الْعَذَابِ<sup>(٦)</sup> بالنصب، حكاه ابن جني<sup>(٧)</sup>. ومن حذفها للاقافة اللام الساكنة قوله<sup>(٨)</sup>:

يقولون ارتحل قتل قريشاً وهم متكفؤ<sup>(٩)</sup> البلد الحراما<sup>(١٠)</sup>  
وكان الحاذف قدر النون ساكنة<sup>(١١)</sup> على الأصل ثم حذفها للساكنين كما في التنوين أحياناً [قال<sup>(١٢)</sup>]:

(١) الفارسي.

(٢) اختيار، د.

(٣) «فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ... وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ» (٢) التوبة (٩).

(٤) عن أبي السمال أو غيره. المحتسب: ج ٢، ص ٨٠.

(٥) لذائقوا، د، ز، ك.

(٦) «... الْأَلِيمِ» ٣٨ الصافات (٣٧).

(٧) في المحتسب: ج ٢، ص ٨١: عن بعض الأعراب ونسبها أبو حيان في البحر: ج ٧،

ص ٣٥٨ إلى أبي السمال وأبان عن ثعلبة عن عاصم.

(٨) لم يسموه.

(٩) متكفؤوا، ز، وفي جميع النسخ بآلف بعد الواو.

(١٠) لم أجد له سابقاً ولا لاحقاً، وهو في الجمع ٢: ١٥٧؛ والدرر ٢: ٢١٨.

(١١) ساكنه، ز.

(١٢) ليست في، د، والقاتل: أبو الأسود النولي: ظالم بن عمرو بن ظالم أو ابن سفيان بن عمرو بن حلس

(١ق. هـ - ٦٩ هـ = ٦٢١ - ٦٨٨ م). من أفاضل التابعين. فيه تشيع. أول من وضع أسس

النحو. روى عن عمر وعلي وابن عباس وأبي ذر - رضي الله عنهم - وعنه ابنه ويحيى

ابن يعمر. ولي قضاء البصرة. نقط المصحف لأول مرة.

- ابن قتيبة ٢: ٧٢٩ - ٧٣٠؛ الأغاني ١٢: ٢٩٧ - ٣٣٤؛ الغاية ١: ٣٤٥، ٣٤٦؛

البغية ٢: ٢٢ - ٢٣.

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلاً<sup>(١)</sup>

[ينصب الاسم الشريف<sup>(٢)</sup>]، وعلى هذا فلا دليل في قراءة من قرأ ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ<sup>(٣)</sup>﴾ بالنصب، على أن حذف النون لتقصير الصلة<sup>(٤)</sup>، لاحتمال كونه لملاقاة اللام الساكنة، وهذا ما كنا وعدناك به قريباً.

«غالباً» لا دائماً، فإنها قد تسقط في بعض الأحيان لا قبل<sup>(٥)</sup> لام ساكنة كقراءة الحسن<sup>(٦)</sup> ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِي بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾<sup>(٧)</sup> وخرجه

(١) من أبيات قالها في امرأة عرضت عليه زواجها وأثنت على نفسها فلما تزوجها وجدها خلاف ما قالت. وأولها:

أريت امرأة كنت لم أبله      أتاني فقال اتخذي خليلاً  
وقبل الشاهد:

فذكرته ثم عاتبته      عتاباً رقيقاً وقولاً جميلاً  
وبعده:

ألست حقيقاً بتوديعه      وإتباع ذلك صرماً طويلاً

أريت: أصله أرايت، حذف الهمزة تخفيفاً، ومعناه أخبرني. لم أبله: لم أجربه. ألفيته: وجدته. غير مستعتب: غير راجع بالعتاب عن قبيح ما يفعل. ذاكر: يروي بالنصب عطفاً على غير، وحذف التنوين ضرورة. أو لالتقاء الساكنين، ويروي بالجر عطفاً على مستعتب، ولفظ الجلالة منصوب.

— الديوان «ذيله» ص ٢٠٢-٢٠٣؛ سيبويه ١: ٨٥؛ المقتضب ١: ١٩، ٢: ٣١٣؛ الأغاني ١٢: ٣١٠-٣١١؛ المنصف ٢: ٢٣١؛ الشجري ١: ٣٨٣؛ ابن يعيش ٢: ٦، ٩: ٣٦-٣٤؛ ثعلب: ١٤٩؛ الفراء ٢: ٢٠٢؛ الرضي ٢: ٤٠٢؛ المغني ٢: ٦١٢، ٧١٦؛ السيوطي ٢: ٩٣٣-٩٣٤؛ الهمع ٢: ١٩٩؛ الخزائن ٤: ٥٥٤-٥٥٨؛ الدرر ٢: ٢٣٠-٢٣١.

(٢) سقطت من، د.

(٣) الحج من الآية ٣٥ وانظر ١: ٢١٧.

(٤) الصلاة، د.

(٥) قبيل، ز.

(٦) البصري نسبت هذه القراءة في الكشف والبحر المحيط للأعمش وحده. راجع

١: ٢٢٤هـ.

(٧) البقرة، من الآية ١٠٢، وطولها يحول دون نقلها.

الزخشري<sup>(١)</sup> على أن طرح النون للإضافة إلى أحد، والفصل<sup>(٢)</sup> بينهما بالظرف، ثم سأل كيف يضاف إلى أحد وهو مجرور بمن؟ وأجاب بأن الجار جعل جزءاً من المجرور، وفيه نظر.

فإن قلت: كيف يجتمع قيد الغلبة وقيد<sup>(٣)</sup> القلة المستفادة من (ربما) مع تنافيهما؟

قلت: ليسا راجعين إلى محل واحد حتى يلزم التنافي، بل التقليل راجع إلى سقوطها في الاختيار، والغلبة راجعة إلى سقوطها فيه قبل لام ساكنة بالنسبة إلى غير ذلك مما [لا<sup>(٤)</sup>] يقع قبله في الاختيار، مع أن كليهما قليل في الكلام، أي: أن سقوطها في السعة [مطلقاً<sup>(٥)</sup>] قليل، وهذه القلة تنقسم إلى مغلوبة وعملها ماسقطت فيه النون لا قبل لام ساكنة<sup>(٦)</sup>، وإلى غالبية للقسم المتقدم وعملها ماسقطت فيه قبل<sup>(٧)</sup> لام ساكنة<sup>(٨)</sup>.

فإن قلت: فعلى أي وجه تعرب قوله غالباً؟

قلت: أجعله صفة لمصدر فعل محذوف<sup>(٩)</sup>، أي: يقع ذلك، أي: سقوطها قبل لام ساكنة<sup>(٦)</sup> وقوعاً غالباً بالنسبة إلى غيره، ولو جعل صفة لمصدر

(١) في الكشف ج ١، ص ١٣٧ قال: (وقرأ الأعمش: (وما هم بضاري) بطرح النون والإضافة إلى أحد والفصل بينهما بالظرف. فإن قلت كيف يضاف إلى أحد وهو مجرور بمن؟ قلت: جعل الجار جزءاً من المجرور).

— وفي البحر: ج ١، ص ٣٣٢: وقرأ الأعمش بحذفها، وخرج ذلك على وجهين، أحدهما: أنها حذفت تخفيفاً وإن كان اسم الفاعل ليس في صلة الألف واللام. الثاني: ... وذكر رأي الزخشري ثم أبطله، وينبغي أن تلاحظ أنها نسبا حذف النون إلى الأعمش لا إلى الحسن.

(٢) والفضل، د.

(٣) وفيه، ز.

(٤) سقطت من، د، ز.

(٥) سقطت من، د.

(٦) ساكنه، ز.

(٧) فيه النون قبل، د.

(٨) محذوف فعل، ز.

«سقطت» المذكور، أي: سقطت سقوطاً غالباً، مع تقييد الفعل المذكور بقوله: (ربما) المفيد للتقليل<sup>(١)</sup>، حصل المحذور.

وأنت خير بأنه ينبغي أن يكون المحل الذي يقدر فيه الفعل المحذوف للمصدر<sup>(٢)</sup> هو ما يلي قوله (اختياراً)، بحيث يكون قوله: (قبل لام ساكنة<sup>(٣)</sup>) متعلقاً بذلك الفعل المقدر، فتأمل.

«وليس الإعراب انقلاب الألف والواو ياء» في الجر والنصب كما هو مذهب الجرمي<sup>(٤)</sup>، وتبعه ابن عصفور<sup>(٥)</sup>، وزعم أنه ظاهر كلام سيويه نحو: مررت بالرجلين ورأيت/الرجلين في المثني، ومررت بالزئدين ورأيت الزئدين في الجمع، فالإعراب هو انقلاب الألف ياءً في المثني جرّاً ونصباً، وانقلاب الواو ياء في الجمع جرّاً ونصباً، فإذا دخل عامل الرفع لم يغير شيئاً، ووجهه أن الألف والواو ثبتتا<sup>(٦)</sup> فيهما قبل التركيب. ورد بمخالفته<sup>(٧)</sup> للنظائر، وبأن تقدير الإعراب إذا أمكن راجح على عدمه بالإجماع، وقد أمكن<sup>(٨)</sup> تقدير مغايرة الألف والواو في: عندي اثنان وعشرون—مثلاً—للألف والواو فيهما<sup>(٩)</sup> قبل التركيب، كما تقدر<sup>(١٠)</sup> المغايرة في [نحو<sup>(١١)</sup>]، نعم الزيدان أنتم يا زيدان، ونعم

(١) للتقليل، ز.

(٢) المصدر، د.

(٣) ساكنه، ز.

(٤) أبو عمر صالح بن إسحاق البصري، مولى جرم بن زبان من قبائل اليمن (٢٢٥-٢٠٠ هـ= ٨٤٠-٨٠٠ م). فقيه عالم بالنحو واللغة دين صحيح الاعتقاد، أخذ عن يونس والأصمعي والأخفش وأبي عبيدة، وحدث عنه المبرد. من مصنفاته: التنبيه، السير، الأبنية، العروض، غريب سيويه.

— القفطي: ج ٢، ص ٨٠-٨٣؛ الوفيات: ج ٢، ص ٤٨٥-٤٨٧؛ البغية: ج ٢،

ص ٨-٩.

(٥) قال بذلك في المقرب ١: ٤٩.

(٦) ثبتا، ز، وحروف الهجاء يصح فيها التذكير والتأنيث.

(٧) لمخالفته، ز.

(٨) يمكن، د، ك.

(٩) وفيهما، د.

(١٠) يقدر، د.

(١١) سقطت من، د.

الزيدون أنتم يازيدون، وإن الرجلين [لا رجلين<sup>(١)</sup>] مثلها. «ولا مقدراً في الثلاثة» وينسب هذا القول لسيبويه، ووجهه أن أصل الإعراب أن يكون بالحركة، وقد أمكن بحسب التقدير، فليقل به.

قال الرضي الإستربادي<sup>(٢)</sup>: وفهم الإعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول.

وقال غيره: لا وجه لتقدير الفتحة في الياء، لخفتها، بدليل رأيت القاضي، بل المثني أبعد عن ذلك، لأن ما قبل يائه مفتوح لا مكسور<sup>(٣)</sup>. «ولا مدلولاً<sup>(٤)</sup> بها»<sup>(٥)</sup>، أي: بالأحرف الثلاثة المذكورة. «عليه»، أي: على الإعراب «مقدراً» في الحرف حال من المجرور بـ(على) «في متلوها» أي: في الحرف الذي يتلوها الأحرف المذكورة كالدال في الزيدان والزيدون والزيدين [والزيدين<sup>(٦)</sup>]، هذا مذهب<sup>(٧)</sup> الأخفش والمبرد والمازني والزبادي<sup>(٨)</sup>.

ورده المصنف<sup>(٩)</sup> بأن الأحرف المذكورة مكملة للاسم، إذ هي مزيدة لمعنى

(١) سقطت من، د.

(٢) الإستربادي، د، والقول الذي نسب إليه الشارح موجود في شرح الكافية: ج ١، ص ٣٠.

(٣) كرر في (ز) من قوله: ولا مقدراً إلى لا مكسور.

(٤) مدلول، ز.

(٥) بها، د، ك.

(٦) سقطت من، د، ز.

(٧) هو مذهب، د.

(٨) أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان، من ولد زياد بن أبيه (٢٤٩-٢٠٠هـ =

٨٦٣-٨٠٠م). نحوي لغوي راوية، قرأ على سيبويه، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي. ومن مؤلفاته: النقط والشكل، الأمثال، شرح نكت سيبويه، أسماء السحاب والرياح والأمطار.

— المعجم: ج ١، ص ١٥٨-١٦١؛ القفطي: ج ١، ص ١٦٦-١٦٧؛ البغية:

ج ١، ص ٤١٤.

(٩) في شرح التسهيل ١: ٨٠، ونصه: (وهو مردود من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أن الحروف المتجددة للتثنية والجمع مكملة للاسم؛ إذ هي مزيدة في آخره لمعنى

لا يفهم بدونها كالف التانيث وتائه وياء النسب، فكما لم يكن ما قبل هذه محلاً للإعراب كذلك

لا يكون ما قبل الأحرف الثلاثة محلاً له، إذ الإعراب لا يكون إلا آخراً.

الثاني: أن الإعراب لو كان مقدراً فيما قبلها لم يحتج إلى تغييرها كما لم يحتج إلى تغيير =

كألف التأنيث فلا يكون ما قبلها محلاً للإعراب وبأن الإعراب لو كان مقدراً في متلوها لم يحتج إلى تغييرها كالمقصود، وبأن الإعراب إنما جرى به لبيان ما يحدث بالعامل، والحروف وافية بذلك فلا معدل عنها. «ولا النون عوضاً»<sup>(١)</sup> من حركة الواحد وهو مذهب الزجاج<sup>(٢)</sup>، قال: لثباتها مع الألف واللام. واعتذر عن حذفها للإضافة بأنها زيادة والإضافة زيادة فكرهوا الجمع بين زيادتين، ورد بقيام الأحرف مقام الحركات فلا حاجة إلى التعويض «ولا من تنوينه» أي: تنوين الواحد، وهو مذهب ابن كيسان، قال: لحذفها للإضافة، واعتذر عن ثباتها مع الألف واللام بأنها قويت بالحركة فبعدت عن موجب الحذف، ورد بـ «حبلين»<sup>(٣)</sup>، وأجيب بأن فيه تنويناً مقدراً، وكذا كل ما لا<sup>(٤)</sup> ينصرف. «ولا منها»، أي: من<sup>(٥)</sup> حركة الواحد وتنوينه معاً، وهو

= ما بعد الإعراب المقدّر قبل ياء المتكلم وفي ألف المقصور.  
الثالث: أن الإعراب إنما جرى به للدلالة على ما يحدث بالعامل والحروف المذكورة محصلة لذلك، فلا عدول عنها، وإذا بطلت الثلاثة تعين الحكم بصحة الرابع، وهو أن الحروف الثلاثة هي الإعراب.

(١) عوض، م.

(٢) أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (٢٤١-٣١١ هـ = ٨٥٥-٩٢٣ م). فاضل دين حسن الاعتقاد، عالم بالنحو، كان يخرط الزجاج، لازم المبرد وأخذ عنه، واختاره المبرد معلماً لبني مازقة ثم للقاسم بن عبيد الله بن سليمان وزير المعتضد. من كتبه: فعلت وأفعلت - ط، معاني القرآن، شرح أبيات سيبويه، خلق الفرس.  
- المعجم: ج ١، ص ١٣٠-١٥١؛ القفطي: ج ١، ص ١٥٩-١٦٦؛ البغية: ج ١، ص ٤١١-٤١٣.

(٣) وجه الرد: أنه لا تنوين في واحده، وهو (حبل)؛ لأنه ممنوع الصرف.

(٤) مالا مالا، ك.

(٥) عن، ز.

مذهب [ابن<sup>(١)</sup>] ولاد<sup>(٢)</sup> وأبي علي<sup>(٣)</sup> وابن<sup>(٤)</sup> طاهر<sup>(٥)</sup>، قالوا: لوجود<sup>(٦)</sup> حكم الحركة مع الألف واللام وحكم التنوين مع الإضافة ويرده ما تقدم «ولا من تنوينين» في جانب المثني «فصاعداً» في جانب الجمع، وهو قول ثعلب، وله قول في الإعراب يشبه ذلك، ولم يذكره المصنف، وذكره الزجاج في مسائله، قال: وذهب ثعلب إلى أن ألف المثني عوض من [ضمتين وواو الجمع عوض من<sup>(٧)</sup>] ثلاث ضمات، فيلزمه أنا إذا جمعنا مائة<sup>(٨)</sup> اسم أن يكون الواو عوضاً من مائة ضمة. انتهى [بعناه<sup>(٩)</sup>]، وهذا الإلزام وارد في النون أيضاً. «خلافاً لزاعمي ذلك»، وقد عرفت من ذهب إلى كل واحد من المذاهب السابقة على التعيين. / «بل الأحرف الثلاثة إعراب» على ما اختاره المصنف<sup>(١٠)</sup> ٥٣ ز

(١) سقطت من، ز.

(٢) لعله يعني: أبا العباس أحمد بن محمد بن الوليد: ولاد التميمي المصري (١٠٠-٣٣٢هـ=

١٠٠-٩٤٤م). أصله من أهل البصرة، ونزح جده إلى مصر. هو وأبوه وجده نحويون. أخذ

عن الزجاج. صنف: المقصور والمدود-ط.

الانتصار: رد فيه على المبرد في المسائل التي أخذها على سيبويه.

- معجم الأدباء ٤: ٢٠١-٢٠٣، القفطي ١: ١٩٩-١٠١، البغية ١: ٣٨٦.

(٣) الفارسي.

(٤) سقط العاطف من، ك.

(٥) أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي يعرف بالخدب: الرجل الطويل. نحوي

حافظ اشتهر بتدريس الكتاب، ويقال إنه كان يحفظه، وله عليه طرر مدونة مشهورة اعتمد

عليها ابن خروف في شرحه، وله تعليق على الإيضاح، أخذ الكتاب عن ابن الرمال

وابن الأخضر وأخذ عنه ابن خروف ومصعب الخشنى وعبدالحق بن خليل السكوني وفاته في

عشر الثمانين بعد الخمسمائة، وقال القفطي في عشر السبعين.

- البغية: ج ١، ص ٢٨؛ القفطي: ج ٤، ص ١٨٨-١٨٩.

(٦) الوجود، ز.

(٧) سقطت من، ز.

(٨) ما قد، ز.

(٩) سقطت من، د.

(١٠) في شرح التسهيل ١: ٨٠ قال- بعد أن بين الأقوال الثلاثة في إعراب المثني والجمع وردها-:

(وإذا بطلت الثلاثة تعين الحكم بصحة الرابع وهو أن الحروف الثلاثة هي الإعراب).



وابن الحاجب وجماعة<sup>(١)</sup> من المحققين؛ وذلك لأن الحركات استوفتها الأحاد<sup>(٢)</sup>، مع أن في آخر هذين - أعني المثني والمجموع على حدّه - ما يصلح لأن يكون إعراباً من حروف المد، ومن ثم أعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات، وإنما أعربا - أعني المثني وجمع المذكر السالم - هذا<sup>(٣)</sup> الإعراب المعين لأن الألف كان قد جلب قبل الإعراب في المثني علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع لمناسبة الألف لخفته لقلة عدد المثني والواو لثقله لكثرة عدد الجمع ثم أرادوا إعرابهما، فإن صوغ المثني والمجموع متقدم لا محالة على إعرابهما، فحصل<sup>(٤)</sup> فيهما ما صلح<sup>(٥)</sup> لأن يكون إعراباً، وأسبق الإعراب الرفع لأنه علامة العمد، فجعلوا ألف المثني وواو الجمع علامتي الرفع فيهما، فلم يبق من حروف اللين - وهي التي هي أولى بالقيام مقام الحركات - إلا الياء للجبر والنصب في المثني والمجموع، والجري أولى بها<sup>(٦)</sup>، فقلبت ألف المثني وواو الجمع في الجرياء فلم يبق للنصب حرف فأتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع.

«والنون لرفع توهم الإضافة» في بعض الصور نحو: عجبت من بنين كرماء وبنين كرام، ومررت بناصرين باغين<sup>(٧)</sup> [تريد<sup>(٨)</sup> بباغين<sup>(٩)</sup>] الصفة لا<sup>(١٠)</sup> [المفعولية].

«أو» لرفع سوهم «الإفراد» كالحوزلان تثنية الخوزلى<sup>(١١)</sup> في لغة،

(١) وجاعة، ز.

(٢) الأحاد، د، ك.

(٣) بهذا، د.

(٤) فجعل، ز.

(٥) يصلح، ك.

(٦) بهما، د، ك.

(٧) باغين، د، ك.

(٨) يريد، د.

(٩) بباغين، د، ك، والمناسب ما أثبتته، وما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(١٠) لا، ز.

(١١) الخوزلا، د، الخوزلي، ز.

والتمثيل<sup>(١)</sup> لذلك<sup>(٢)</sup> بنحو: هذان كما فعل ابن قاسم ليس بجيد، لأن (هذان<sup>(٣)</sup>) ليس بمثنى حقيقة، وإنما هو على صورة المثني، ومثال توهم الأفراد في الجمع: مررت بالمهتدين وبالقاضين<sup>(٤)</sup>، ثم حمل ما لم يوجد<sup>(٥)</sup> فيه هذا التوهم على ما وجد فيه، ليجري الباب على سنن واحد.

«وإن كان التصحيح لمؤنث أو محمول عليه فالزيد ألف وتاء<sup>(٦)</sup>»

لأولويتها به من حيث إن كلا منها جاء للتأنيث والجماعة: أما مجيء الألف للتأنيث ففي نحو: حبل، وأما للجمع ففي نحو: رجال، وأما مجيء التاء للتأنيث فظاهر، للجمع في (كمأة)، فإنها جمع كمء<sup>(٧)</sup>، وكمأة وكمء<sup>(٨)</sup> عكس تحمة وتخم.

«وتصحيح المذكر» باعتبار المسمى لا باعتبار اللفظ، إذ لا خلاف أنك

لوسميت رجلاً بزيب أو أسماء أو سلمى جمعته بالواو والنون، وانظر لأي شيء امتنع طلحون وقيل طلحات، فأعطي حكم المؤنث<sup>(٩)</sup> اعتباراً، بلفظه، وقيل: — في العدد — ثلاثة طلحات، بإلحاق عدده حرف التاء على إعطائه حكم المذكر اعتباراً بمعناه؟، ولأي شيء قيل: زينب، فلم ترد التاء في التصغير تنزيلاً للحرف الزائد منزلة تاء<sup>(١٠)</sup> التأنيث، ولم يقل: — في زيب منقولاً إلى المذكر — زينبات، تنزيلاً له منزلة طلحة؟. «مشروط بالخلو من تاء التأنيث» فلا

(١) والتمثل، ز.

(٢) بذلك، د.

(٣) هذا، ز.

(٤) وبالقاضيين، د.

(٥) يوحد، ز.

(٦) وباء، ز.

(٧) كمأ، د، كمي، ك.

(٨) كماء، د، كم، ز: وما أثبتته في هذا والذي قبله هو الموافق لقواعد الإملاء.

(٩) المؤنث، ز.

(١٠) ياء، ز.

يجمع نحو: طلحة وحزمة وهبيرة<sup>(١)</sup> بالواو والنون. «المغايرة لما في عدة<sup>(٢)</sup> وثبة علمين».

قال ابن قاسم<sup>(٣)</sup>: المراد بهما كل ما كانت التاء فيه عوضاً عن الفاء كعدة أو عن اللام كثبة، فإن هذا النوع<sup>(٤)</sup> إذا كان علماً لمذكر جمع بالواو والنون نحو: عدون وثبون.

قلت: الذي ينبغي أن يؤخذ<sup>(٥)</sup> في عدة وثبة ثلاثة قيود:

أحدها: كون التاء عوضاً حتى إذا كانت لغير عوض لم<sup>(٦)</sup> يجمع<sup>(٧)</sup> ما هي فيه هذا الجمع.

الثاني: كون اللام صحيحة حتى إذا كانت حرف علة امتنع جمعه هذا الجمع.

فإن قلت: وقع في خطبة المخصص<sup>(٨)</sup> لابن سيده: أن أصل لغة لغوة، قال: ونظيرها كرة وقلة وثبة لامها كلها واو. فإذا كان كذلك لم يتأت التقيد<sup>(٩)</sup> بما ذكرته من كون اللام صحيحة؛ لأن لام ثبة واو بهذا النص.

(١) وهبيرة، د.

(٢) في نحو عدة، م.

(٣) القاسم، ز.

(٤) لنوع، د.

(٥) يؤخذ، د.

(٦) لا، ز، ك.

(٧) تجمع، د.

(٨) ج ١، ص ٦-٧ قال: (وأما وزنها وتعريفها وما تحلل إليه من الحروف وتتركب عنه فهي فعلة وتركبه من ل. غ. و.ة. وإليها تنحل؛ لأن التحلل إنما هو إلى مثل ما يقع عليه التركيب، يقال: لغوت، أي تكلمت، وأصلها لغوة، ونظيرها قلة وكرة وثبة، كلها لامها واو؛ لقولهم قلوت بالقللة، وكروت بالكرة، ولأن الثبة كأنها من مقلوب ثاب يثوب، والجمع لغات ولغون ك: كرات وكرون، يجمعونها بالواو والنون إشعاراً بالعوض من المحذوف مع الدلالة على التقصير، وربما كسروا أوائل مثل هذا.

(٩) القيد، ز.

قلت: في/صاح<sup>(١)</sup> [الجوهري<sup>(٢)</sup>]: والثبة وسط الحوض الذي يثوب إليه الماء، فالهاء هنا<sup>(٣)</sup> عوض من الواو الذاهبة من وسطه. انتهى<sup>(٤)</sup>. فأصله إذن: ثوبة؛ لأنه من ثاب يثوب إذا رجع، فهذا معارض لما في المخصص، على أن ابن سيده قد قال هناك<sup>(٥)</sup>: ولأن الثبة كأنها مقلوب<sup>(٦)</sup> ثاب يثوب. فاعترف بأنها ذات لام صحيحة في الأصل.

القيد الثالث: كون الكلمة لا تكسر لها قبل العلمية، وهذه حالة عدة وثبة، حتى إذا كانت قد كسرت قبل العلمية نحو: شفة وشفاه، امتنع جمعها جمع تصحيح بالواو أو الياء والنون، فتأمله.

«و» مشروط أيضاً بالخلو «من إعراب بحرفين»، فلا يجمع نحو زيد بن وزيد بن مسمى به هذا الجمع، وهذا الشرط والاثنان<sup>(٧)</sup> بعده شروط لصحة الجمع عموماً لا لجمع المذكر خصوصاً، وكلامه يوهمه<sup>(٨)</sup>، وكلها خارجة من قوله - فيما تقدم<sup>(٩)</sup> -: الاسم القابل. إلا أن ذاك<sup>(١٠)</sup> إجمال وهذا تفصيل<sup>(١١)</sup>. «و» مشروط أيضاً [بالخلو<sup>(١٢)</sup>] «من تركيب إسناد» نحو:

(١) الصحاح، د.

(٢) سقطت من، د، ك.

(٣) ههنا، ز.

(٤) ج ١، ص ١٥ قال: (ومثاب الحوض وسطه الذي يثوب إليه الماء إذا استفرغ، وهو الثبة أيضاً، والهاء عوض عن الواو الذاهبة من عين الفعل، كما عوضوا في قولهم: أقام إقامة، وأصله إقواما).

وفي ج ٦، ص ٢٢٩١، قال: (والثبة أيضاً وسط الحوض الذي يثوب إليه الماء، والهاء... بمعنى الأول).

(٥) أنظر هامش (٨) من ١: ٢٣١.

(٦) من مقلوب، ز.

(٧) والإثبات، ز.

(٨) يوهم، ز، ك.

(٩) ١: ٢١٣.

(١٠) ذلك، د، ك.

(١١) تفصيله، ز.

(١٢) سقطت من، ز.

تأبط شراً وبرق نحره. «أو» تركيب «مزج» نحو: بعلبك وسيبويه. وفي الصحاح<sup>(١)</sup> للجوهري: عمرويه، ذكر المبرد في تثنيته وجمعه العمرويهان والعمرويهون. وذكر غيره أن من أعرب سيبويه وعمرويه ثناه وجمعه. ولم يشترط ذلك المبرد. فمقتضى كلامه أن جمع ذلك حين الإعراب قول الجميع وأن محل الخلاف ما إذا بني وأن المبرد لا يشترط الإعراب وأن اشتراطه هو قول الأكثرين، ويؤيد ذلك قوله في فصل ويه<sup>(٢)</sup>: ومن قال [جاء<sup>(٣)</sup>] سيبويه ورأيت سيبويه وأعربه كإعراب ما لا ينصرف ثناه وجمعه، ومن بناه يقول في التثنية ذوا سيبويه وكلاهما سيبويه، ويقول<sup>(٤)</sup> في الجمع: ذوو سيبويه وكلهم سيبويه<sup>(٥)</sup>.

وعلى هذا نقول: المصنف مخالف للجميع، وذكر أبوحيان خلافاً في المختوم بويه من المركب المزجي هل يثنى ويجمع جمع المذكر؟، وأن الذين أجازوا ذلك جوزوا سيبون وسيبويهون، ولم يقيد ذلك بمن أعرب ولا بمن<sup>(٦)</sup> بنى، ولا ذكر خلافاً في معدي كرب ونحوه، ولا قيد الخلاف بما قيده الجوهري، فكلام<sup>(٧)</sup> الثلاثة متخالف «و» مشروط أيضاً «بكونه» أي: كون المذكر «لمن يعقل» كزيد وفاضل. «أو مشبه به»، أي: بمن يعقل كقول الشاعر<sup>(٨)</sup> يصف<sup>(٩)</sup> قوساً وسهامها<sup>(١٠)</sup>.

محالفتي<sup>(١١)</sup> دون الأخلاء نبعة ترن إذا ما حركت وتزمجرجر

(١) ج ٢، ص ٧٥٧ وما نقله الجوهري عن المبرد موجود في المقتضب ج ٤، ص ٣١.

(٢) فصلويه، ز.

(٣) سقطت من، ز. (٤) ونقول، ز.

(٥) آخر كلام الجوهري عن الصحاح (٥٥٨: ٦) مع تصرف فيه، وفي ما يلي نصه:

(من قال: هذا سيبويه، ورأيت سيبويه فأعربه بإعراب ما لا ينصرف ثناه وجمع، فقال: السيبويهان والسيبويهون وأما من لم يعربه، فإنه يقول: في التثنية — ذوا سيبويه، وكلاهما سيبويه، ويقول في الجمع: ذوو سيبويه، وكلهم سيبويه).

(٦) من، ز.

(٧) وكلام، د.

(٨) لم أصل إلى اسمه.

(٩) يعص، ز.

(١٠) وسهاما، د.

(١١) مخالفتي، د، ز.

لها فتية<sup>(١)</sup> ماضون حيث رمت بهم شرابهم قان من الدم أحمر<sup>(٢)</sup>  
قلت: المراد بالنبة القوس وبالفتية<sup>(٣)</sup> السهام، والشاهد في قوله  
ماضون. وما أحسن قول بعض الشعراء [التأخرين<sup>(٤)</sup>] ملغزاً في القوس  
والنشاب:

ما عجوز كبيرة بلغت عمراً طويلاً وتتقيها الرجال  
قد علا جسمها اصفرار ولم تشك سقاماً ولا عراها<sup>(٥)</sup> هزال  
ولها في البنين<sup>(٦)</sup> سهم وقسم وبنوها كبار قدر نبال  
وأراهم لم يشبهوها ففي الأمم اعوجاج وفي البنين اعتدال<sup>(٧)</sup>

«علما» قال المازني: غير معدول، فلا يجوز<sup>(٨)</sup> في نحو: عمر أن يجمع<sup>(٩)</sup>  
هذا الجمع، بل ألا يثنى ولا يجمع مطلقاً.

فإن قلت: إذا قيل: الزيدون، فقد وقع الجمع في غير علم، ضرورة أن  
تشية العلم وجمعه يقتضي إخراجهم عن حقيقة كونه علماً، إذ يصير نكرة، لأن  
العلم إنما/يكون معرفة على تقدير إفراده لموضوعه، لأنه لم يوضع علماً إلا مفرداً، ٥٥  
فإذا قصد إلى تشيته وجمعه فقد زال معنى العلمية منه فصار نكرة.

قلت: معنى كلامهم أن الاسم إذا كان علماً بشروطه صح إيراد الجمع  
عليه، وذلك بعد أن تنكره، وليس المراد [منه<sup>(١٠)</sup>] أنه بقي علماً وجمع وهو على

(١) فتية، د، ك.

(٢) أوردهما في شرح التسهيل (١: ٨٤) ولم أجدهما في غيره.

(٣) وبالفتية، د، ك.

(٤) ليست في، ك، ولم أعرف الشاعر.

(٥) هداها، ز.

(٦) الشين، ز.

(٧) لم أقف على هذا اللغز في غير هذا الكتاب.

(٨) يجيز، ز، ك. وفي هامشها يجوزخ.

(٩) يجمع، ز.

(١٠) سقطت من، د، ك.

تلك الحالة، وهذا مما يجاجى به فيقال: أمر اشترط وجوده لحكم فإذا وجد لم يثبت ذلك الحكم إلا بعد إزالة ذلك الأمر الذي اشترط وجوده، فصار في الحقيقة وجوده شرطاً<sup>(١)</sup> للإقدام على الحكم، وعدمه شرطاً لثبوت ذلك الحكم. وقد عنّ لي أن أنظم ذلك لغزا فقلت:

أيا علماء الهند لا زال فضلكم	مدى <sup>(٢)</sup> الدهر يبدو في منازل سعده
ألم بكم شخص غريب لتحسنوا	بإرشاده عند السؤال لقصده
وها هو ييدي ما تعسر <sup>(٣)</sup> فهمه	عليه لتهدوه إلى سبل رشد
فيسأل ما أمر شرطتم وجوده	لحكم فلم تقض النحاة برده
فلما وجدنا ذلك الأمر حاصلًا	منعتم ثبوت الحكم إلا بفقده <sup>(٤)</sup> ؟
وهذا لعمرى في الغرابة غاية	فهل من جواب تنعمون بسرده <sup>(٥)</sup> ؟

(١) شرط، ز.

(٢) مد، د، ك.

(٣) تعذر، د، وهامش ك خ.

(٤) بفقره، د.

(٥) برده، د. أورد الشيخ حسن العطار هذه الأبيات في حاشيته على شرح الأزهري، المطبعة البهية المصرية سنة ١٣٤٤ هـ، ص ٥١.

ثم قال: وأجاب بعض الفضلاء بقوله:

أيا من على أفراس أفكاره غدا	يصيد عزيز الشاردات بجده
فهاك جوابا للسؤال موضحا	يفوق فريد الدر في نظم عقده
قد اشترطوا في مفرد علمية	لجمع على نهج المثني وحده
فلما رأوا تعريف ذاك محققا	أبوا جمعه إلا بإثبات ضده
ويدفع ذا الإشكال أن شيعوه	لصحة جمع لا غنى عن وجوده
وتعريفه شرط لإقدام حاذق	عليه فلا تستغربوا شرط فقده

ثم قال الشيخ العطار: ومحصل الإشكال أن العلمية كيف تشترط في مفرد هذا الجمع،

ثم يشترط نقيضها - وهو التنكير - في تحقيقه؟

ومحصل الجواب أن العلمية ليست شرطا حتى يتحقق التنافي، بل هي من قبيل المعد - بضم الميم وكسر العين - وهو ما يتوقف على حصوله حصول المطلوب ولا يجامعه، وذلك كالخطوات الموصلة للمقصد، فإنه يتوقف عليها الوصول للمقصد، وعند الوصول إليه تنعدم ولا توجد معه، وظهر أن إطلاق (الشرط) على العلمية بطريق الاستعارة، لعلاقة المشابهة بينه =

«أو مصغراً» نحو: رجيلون، فلا تشترط<sup>(١)</sup> فيه العلمية لتعذر تكسيهه.  
«أو صفة تقبل»<sup>(٢)</sup> تاء التانيث» نحو: ضارب، فإنه يقال في مؤنثه: ضاربة،  
فإن لم يقبلها امتنع جمعه هذا الجمع نحو أحمر وسكران في لغة غير بني أسد ونحو صبور  
وقتل.

قال ابن قاسم: ويستثنى من ذلك أفعال التفضيل غير المقرون بمن، فإنه  
يجمع هذا الجمع وإن كان صفة يقصد<sup>(٣)</sup> فيها التانيث، ولا تقبل<sup>(٤)</sup> التاء.

قلت: فيتوجه الاعتراض على المصنف، وفي بعض النسخ تقييد تاء  
التانيث<sup>(٥)</sup> بإطراد<sup>(٦)</sup>، احترازاً من نحو: مسكين فإنهم قالوا في مؤنثه، مسكينة،  
ومع ذلك فالقياس ألا يقال: مسكينون وإن كانوا قد قالوه؛ لأن دخول التاء في  
مسكينة لا ينقاس.

«إن قصد معناه» جعلوه شرطاً احترز به عن نحو: راوية وعلامة، فإنه  
صفة تقبل التاء عند عدم قصد معنى التانيث فلا يجمع هذا الجمع.

قال ابن قاسم: وما كان مختصاً بالمذكر نحو خصي يجوز جمعه بالواو  
والنون؛ إذ لا يقصد به معنى التانيث.

= وبين (المعد) في توقف المطلوب على كل، ولا يصح أن تكون العلمية شرطاً حقيقياً، لأن  
الشرط يجامع المشروط، والعلمية لا تجامع الجمع، كما علمت، والحاصل أن كلا من (المعد)  
(والشرط) يتوقف عليه حصول الشيء، لكن الشرط يستمر مصاحباً للمشروط، والمعد ينعدم  
عند حصوله، والعلمية من قبيل المعد لا الشرط.

(١) تشترط، ز.

(٢) لقبل، ز.

(٣) تقصد، ز.

(٤) يقبل، د.

(٥) تقييد التاء، د.

(٦) ليس هذا القيد في (م)، وذكر محققه أنه موجود في واحد من أصوله.



قلت: يعني أن انتفاء<sup>(١)</sup> القبول المذكور يصدق بصورتين: كونه ذا مؤنث ولا يقبل<sup>(٢)</sup> التاء، وكونه لا مؤنث له.

قال ابن هشام: والذي عندي أن هذا لم يخرج مخرج الشرط بل مخرج البيان للمحل الذي يقبل فيه التاء<sup>(٣)</sup>. ويدل على أنه لم يرد بهذا الكلام تقييداً واحترافاً من شيء أنه لم ينبه على ذلك في شرحه.

«خلافاً للكوفيين في» الشرط «الأول»، وهو الخلو من تاء التأنيث فأجازوا طلحون واقتصر جمهورهم على ذلك، وبعضهم يقول: تفتح<sup>(٤)</sup> عين الكلمة.

«و» في الشرط «الأخر» بكسر الخاء، وهو قبول تاء التأنيث عند قصد معناه، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

(١) أن لم تنفأ، ز.

(٢) تقبل، ز، ك.

(٣) يقبل التاء، ك.

(٤) بفتح، د.

(٥) في اسمه اشتباه واختلاف فقيل:

(أ) أبو قيس بن رفاعه اليهودي، وعن العيني عن ابن السيرافي: الأنصاري وسماه البكري: دثاراً، لكنه اضطرب فقال: — مرة — أباقيس بن رفاعه، ومرة أباقيس بن أبي رفاعه. ونسب الثاني إلى القالي في قصة واردة في (١: ٢٥٧)، والذي ذكره القالي: قيس بن رفاعه الجمحي ١: ٢٨٨ — ٢٩٠؛ القالي ١: ١١، ٢٥٧؛ التنبيه: ٢١، ٢٢.

(ب) قيس بن رفاعه الواقفي: من بني واقف بن امرئ القيس بن مالك بن الأوس أدرك الاسلام فأسلم وكان أعور، ولا يبعد عندي أن يكون هذا هو الأول.

— المرزباني: ٣٢٢؛ والإصابة ٣: ٢٤٦ — ٢٤٧.

(ج) أبو قيس: صيفي بن الأسلت: عامر بن جشم الأوسي (١٠٠ — ١ هـ = ٦٢٢ م). واسمه: — فيما نقل السيوطي عن الأصفهاني — نفير، وفي الإصابة خلاف في اسمه رجح منه: (صيفي)، ولم يذكر نفيرا.

— الجمحي ١: ٢١٥، ٢٢٦ — ٢٢٧؛ الإصابة ٣: ٢٥١ — ٢٥٢، ٤: ١٦١ — ١٦٢.

منا الذي هو ما إن طرَّ شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب<sup>(١)</sup> فجمع عانساً<sup>(٢)</sup>، وهو من الصفات التي تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد. «وكون العقل لبعض مثني» كقولك في رجل وفرس: هما سابقان. «أو مجموع» كقولك في رجل وفرسين: هم سابقون. «كاف»، وإدخال المثني في هذا الحكم سهو، لأن العقل غير شرط<sup>(٣)</sup> فيه قطعاً. «وكذا التذكير» [وذلك<sup>(٤)</sup>] عند اجتماع مذكر ومؤنث<sup>(٥)</sup> فصاعداً. «مع اتحاد المادة» الأصلية نحو: قائم وقائمة وقائم وقائمتين، فتقول: قائمان وقائمون، وأما<sup>(٦)</sup> عند/ اختلاف المادة فلا يتأتى ذلك، ولا<sup>(٧)</sup> يجوز التغليب حينئذٍ، وفيه نظر. ٥٦ ز

قلت: واشترط اتحاد المادة تكراراً؛ لأن الاتفاق في اللفظ مأخوذ<sup>(٨)</sup> في تعريف كل من التثنية والجمع فلا حاجة إلى ذكره<sup>(٩)</sup> هنا. «وشذ<sup>(١٠)</sup> ضِبْعَان في ضِبْعٍ وَضِبْعَان»، من حيث تغليب المؤنث - وهو ضبع - على المذكر وهو ضبعان وكأنهم فعلوا ذلك لإيثار الخفة فإن ضبعاً أخف من ضبعان، وكذا فعلوا في الجمع فقالوا: ضباع ولم يقولوا ضباعين. وحكى ابن الأنباري أن ضبعاً يقع على المذكر فلا تغليب إذن.

(١) لم أجد له سابقاً ولا لاحقاً. طر: بفتح الطاء - نبت. العانسون، جمع عانس: من بلغ حد الزواج ولم يتزوج، ذكراً أو أنثى، وفيه شذوذان: جمعه بالواو والنون، وهو لا يقبل التاء والكوفيون يجيزونه. إطلاق العانس على المذكر، والأكثر إطلاقه على المؤنث. (ما): فسرها ابن السكيت بـ (حين)، وقال غيره: هي نافية.

— القالي ٢: ٦٧؛ إصلاح المنطق: ٣٤١؛ الشجري ٢: ٢٣٨؛ ابن مالك ١: ٢٥؛ المغني ١: ٣٣٧؛ المقاصد ١: ١٦٧-١٦٩؛ الهمع ١: ٤٥؛ السيوطي ٢: ٧١٦؛ الأشموني ١: ٨٢؛ الدرر ١: ١٩.

(٢) عانسون، ك.

(٣) مشروط، د.

(٤) سقطت من، د.

(٥) ومؤنث به، د، ك.

(٦) أخا، ز.

(٧) فلا، د، ك.

(٨) مأخوذ، د.

(٩) ذكرها، د.

(١٠) وشذ، د.

«وما أعرب مثل» إعراب «هذا الجمع» بالواو والياء «غير مستوفٍ للشروط فمسموع»، أي: مقصور على السماع فلا يتعدى «كـ ﴿نَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾»<sup>(١)</sup> مراداً به الباري سبحانه. ولا يخفى [أن<sup>(٢)</sup>] معنى الجمعية في أسماء الله ممتنع، وما ورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم يقتصر فيه على محل وروده ولا يتعدى، فلا يقال: الله رحيمون، قياساً على ما ورد. «وأولي»<sup>(٣)</sup>، لأنه ليس له مفرد ألحقت به علامة الجمع، وإنما هو معرب إعراب جمع المذكر السالم وليس به. «وعليين».

قال المصنف<sup>(٤)</sup> وشارحو كلامه: هو اسم لأعلى الجنة كأنه في الأصل فعيل من العلو، فجمع جمع ما يعقل وسمي به أعلى الجنة.

قلت: فيلزم على هذا ألا يكون فيه شذوذ، لأنه يكون علماً منقولاً عن جمع، ولا ينفعهم أن يدعوا أنه جعل من باب المسموع لا المقيس لكونه لما لا يعقل، بخلاف نحو: زيدون — علماً —؛ لأنه لو سمي فرس بـ (زيدون) استحق [هذا<sup>(٥)</sup>] الإعراب، ألا ترى إلى قنسرين<sup>(٦)</sup> ونصيبين<sup>(٧)</sup>؟ ولا ينفعهم أيضاً أن يقولوا:

(١) «وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ» ٢٣ - الحجر (١٥).

(٢) سقطت من، ز.

(٣) قدمها في: م على «نحن الوارثون» خلافاً لأصوله ما عدا واحداً.

(٤) في شرح التسهيل ١: ٨٧.

(٥) سقطت من، ز.

(٦) في الصحاح (٢: ٧٩١-٧٩٢) (وقنسررون، بلد بالشام، بكسر القاف والنون مشددة تكسر وتفتح. وأنشد ثعلب بالفتح هذا البيت:

سقى الله فتياناً ورائي تركتهم بحاضر قنسررين من سبل القطر

والنسبة إليه: قنسريني...) انتهى، وللعرب في الكلمة وجهان: إلزامه الياء مع ظهور الحركات على النون ممنوعاً من الصرف للعلمية والعجمة. إعرابه إعراب جمع المذكر السالم. وقد عین ياقوت موضع قنسررين فقال ما ملخصه: كورة بالشام منها حلب، وبينها مرحلة من جهة حمص بقرب العواصم. هجرها أهلها حين غلب الروم على حلب ٣٥١ هـ، وهي في الإقليم الرابع، وطولها تسع وثلاثون درجة وعشرون دقيقة، وعرضها خمس وثلاثون درجة وعشرون دقيقة.

— معجم البلدان ٤: ١٨٤-١٨٧ (ط-طهران).

(٧) مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام.

— معجم البلدان ٣: ٧٨٧-٧٨٩ (ط-طهران).

عَلِيّ في الأصل غير علم ولا صفة، لأن المصنف قد صرح<sup>(١)</sup> بأنه إذا سمي بالمجمع على سبيل النقل - يعني عن الجمع - أو على سبيل الارتجال - يعني بصيغة<sup>(٢)</sup> تشبه صيغة الجمع - ففيه تلك اللغات.

[قال<sup>(٣)</sup>] ويؤيده أننا<sup>(٤)</sup> لا نعرف قنساً ولا نصيباً ولا ييرا في يبرون<sup>(٥)</sup> أعلاماً ولا صفات نعم لوقيل: إن (عليين) غير علم، بل هو جمع عَلِيٍّ<sup>(٦)</sup> وصفت به الأماكن المرتفعة كان شاذاً لعدم التذكير والعقل. «وعالمين»، سواء قلنا: إنه جمع لعالم كما تقدم في شرح الخطبة<sup>(٧)</sup>؛ لأنه اسم جنس وليس بعلم ولا صفة، أو قلنا<sup>(٨)</sup>: بأنه اسم مخصوص لمن يعقل كما يقوله<sup>(٩)</sup> المصنف<sup>(٧)</sup>. فإنه ادّعى ذلك ومنع كونه جمعاً لعالم قال: لأن العالم عام والعالمين خاص، وليس هذا شأن المجموع. ولذلك أبي سبيويه أن يجعل الأعراب جمع عرب، لأن العرب يعم الحاضرين والباديين، والأعراب خاص بالباديين. ووجه شذوذه على هذا الرأي واضح، لكونه ليس جمعاً.

(١) في الكافية وشرحها:

٢٤: ١، ٢٦-٢٨؛ وفي شرح التسهيل ١: ٩٤؛ لكن ليس فيهن (ويؤيده...) إلى آخره.

(٢) لصيغة، ز.

(٣) سقطت من، ز، ك.

(٤) أنا، ز.

(٥) ييرا من يبرون، ز، تبرا من تبرون، د، وهذا تصحيف، و(يبرين) أو (أبرين) - وتستعمل بالواو والنون أيضاً - قال ياقوت: هي مدينة كثيرة النخل والعيون العذبة بحذاء الأحساء من بني سعد بالبحرين، ويقال: رمل أبرين ويبرين، قيل إنه بلد في بلاد العماليق.

- معجم البلدان ١: ٨٨-٨٩، ٤: ١٠٠٥-١٠٠٦ (ط- طهران)، وقد ورد (رمل

يبرين) في قول جرير بن عطية من قصيدة في ديوانه ص ٣٢-٣٧:

إنا أتيناك نرجو منك نافلة من رمل يبرين إن الخير مطلوب

وجرير من أهل اليمامة.

(٦) عل، ز.

(٧) ١: ٤٠-٤١.

(٨) وقلنا، ز.

(٩) يقول، ز.

«وأهلين» لأنه جمع لأهل<sup>(١)</sup> وليس بعلم ولا صفة، وحسن جمعه على شذوذه أنه قد يستعمل بمعنى: (مستحق)، فيقال: هو أهل<sup>(٢)</sup> لذلك، أي: مستحق له. «وأرضين» بفتح الراء وحكي إسكانها، ووجه الشذوذ فيها<sup>(٣)</sup> ظاهر. «وعشرين إلى التسعين»، إذ من المعلوم أنها غير جموع<sup>(٤)</sup> وأنها فاقدة للشروط وأغرب<sup>(٥)</sup> الرضي الإستراباذي<sup>(٦)</sup> حيث قال<sup>(٧)</sup>:

ولنا أن نحد المثني بأنه اسم دال على مفردين في آخره ألف أو ياء ونون مزيديتان، فيدخل فيه اثنان ونحوه<sup>(٨)</sup>، ونحد جمع المذكر السالم بأنه اسم دال على أكثر من اثنين في آخره واو أو<sup>(٩)</sup> ياء ونون مزيديتان، فيدخل فيه أولو وعشرون وأخواته. «وشاع هذا الإستعمال» وهو الجمع بالواو والنون أو بالياء<sup>(١٠)</sup> والنون. «في ما لم يكسر» لا في ما كسر نحو: شفة وشفاه وشاة وشياه. «من» اللفظ «المعوض من لاهمه» لا من فائه نحو: /عدة ورقة، ولا من عينه نحو: ٥٧ ز  
ثبة كما تقدم<sup>(١١)</sup>، فلا يجمع هذا الجمع حتى يصير علماً لمن يعقل. «هاء تأنيث<sup>(١٢)</sup>» لا تاء تأنيث ليخرج نحو: بنت<sup>(١٣)</sup> وأخت، فإن المعوض من لاهمه تاء

(١) أهل، د.

(٢) أفعّل، ز.

(٣) فيه، د، وهامش ك: خ.

(٤) مجموع، ز.

(٥) وأعرب، ز.

(٦) الاسترابا، ك.

(٧) شرح الكافية: ج ١، ص ٣٣.

(٨) لم يقل الرضي (ونحوه) وإنما قال: (وثنايان ومذروان واللذان وهذان بخلاف كلا فلا تحتاج إلى أفراد هذه المثنيات بالذكر).

(٩) واو وياء، د.

(١٠) أو الياء، ز.

(١١) ٢٣٢: ١.

(١٢) التأنيث، م.

(١٣) بيت، ز.

التأنيث لاهاء التأنيث «بسلامة فاء المكسورها»، أي: المكسور الفاء، فتبقى الكسرة ولا تبدل نحو: عضة وعزة. قال تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ<sup>(١)</sup>﴾، وقال تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ<sup>(٢)</sup>﴾، ونحو: رثة، قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

فغظناهم حتى أتى<sup>(٤)</sup> الغيظ منهم      قلوباً وأكبداً لهم ورئينا<sup>(٥)</sup>  
نحو: مائة ومائين<sup>(٦)</sup> «وبكسر المفتوحها»، أي: المفتوح الفاء، فلا تفر فتحته بل تكسر وتزال الفتحة نحو: سنين في سنة. قال المصنف<sup>(٧)</sup>: وقد روي ضمها.

«وبالوجهين»، وهما سلامة الفاء - أي: إقرار ضمها<sup>(٨)</sup> على ما هو<sup>(٩)</sup> عليه - وحذفه<sup>(١٠)</sup> والإتيان بالكسر. «في المضمومها»، أي: المضموم<sup>(١١)</sup> الفاء نحو: قلة<sup>(١٢)</sup> وثبة إن قيل: بأنها<sup>(١٣)</sup> من الواوي اللام كما مر عن ابن سيده<sup>(١٤)</sup> فنقول<sup>(١٥)</sup> فيهما: قلون وثبون بضم القاف والثاء وكسرهما.

(١) ٩١ الحجر (١٥).

(٢) ٣٧ المعارج (٧٠).

(٣) لا يعرف.

(٤) بدا، د.

(٥) لم أجد له سابقاً ولا لاحقاً، وهو في الشجري ٦٥: ٢؛ واللسان ١٤: ٣٠٣ (رأي) - ط صادر.

(٦) ومين، ز، ك.

(٧) ليس في شرح التسهيل ولا في شرح الكافية.

(٨) ضمته، د.

(٩) هي، ز، ك.

(١٠) وحذفها، د.

(١١) المضموم، د.

(١٢) فله، د، ك، وهو خطأ.

(١٣) بأنها، د.

(١٤) في ١: ٢٣١.

(١٥) فيقول، ز.

ولامات هذا الباب أنواع: إما هاء أو واو<sup>(١)</sup> أو ياء، فمائة ورثة من الليائي<sup>(٢)</sup>، لقولهم مأت الدراهم، أي: جعلتها مائة، ورأيت الصيد، أي: أصبت رثته، وصرح الجوهري<sup>(٣)</sup> بأن لام عزة ياء ولام عضة إما واو أو هاء. «وربما نال هذا الاستعمال ما كسر».

قال ابن قاسم: نحو: ظبين<sup>(٤)</sup>، جمع ظبة، وهي طرف السيف، وقد كسروها على ظبا<sup>(٥)</sup>، ولامها واو، لقولهم: ظبوته إذا أصبته بالظبة، وكذا برة، جمعوها على برين، وقد كسروها على برى. انتهى. والبرة: حلقة من صفر تجعل في لحم أنف البعير. وقال<sup>(٦)</sup> الأصمعي<sup>(٧)</sup>: تجعل في أحد جانبي أنف البعير، قال: وربما كانت البرة من شعر وهي الخزامة. وقد يقال: إن ظبا وبرى من أسماء الأجناس فلا يدخلان تحت قوله: ما كسر. «ونحو رقة»، بالنصب عطفًا على مفعول (نال)، وهو ما كسر، أي: ونال نحو رقة<sup>(٨)</sup> [وهي الفضة<sup>(٩)</sup>]، فإنهم قالوا في جمعها: رقين، كذا في شرح المصنف<sup>(١٠)</sup> و[هي<sup>(١١)</sup>]

(١) هاء أو أو أو، ك.

(٢) الياء، د، ز، ك، وما أثبتته مناسب.

(٣) في الصحاح ٦: ٢٤٢٥ (عزا)، ٢٤٣٠ (عض)، ٢٢٤٠-٢٢٤١ (عضه).

(٤) طبين، د.

(٥) ظبي، د، ك.

(٦) فال، د، ك.

(٧) أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع الباهلي من قيس عيلان بن مضر (١٢٢-٢١٠ أو ٢١٥ أو ٢١٦ هـ = ٧٤٠-٨٢٥ أو ٨٣٠ أو ٨٣١ م). من مشهوري اللغويين وأعلام الحفاظ، قيل إنه يحفظ ستة عشر ألف أرجوزة. روى عن أبي عمرو بن العلاء، وقره بن خالد، ونافع بن أبي نعيم، وروى له أبو داود والترمذي.

صنف كثيراً فمن ذلك: خلق الإنسان-ط، الإبل-ط، الخيل-ط، كتاب الفرق-ط، الميسر والقдах، فعل وأفعل.

— الوفیات ٣: ١٧٠-١٧٦؛ القفطي ٢: ١٩٧-٢٠٥؛ البغية ٢: ١٢-١١٣.

(٨) ورقة، ز.

(٩) ليست في، ز.

(١٠) على التسهيل ١: ٩١.

(١١) سقطت من، د.

على هذا مما حذف فإؤه، وعوض منها هاء التانيث. وفي المحكم<sup>(١)</sup> مانصه: الرقون<sup>(٢)</sup> النقوش والرقون: بفتح الراء ورفع [النون<sup>(٣)</sup>] الدرهم<sup>(٤)</sup>، سمي بذلك للترقين الذي فيه، يعنون به الخط [كذا<sup>(٥)</sup>] عن كراع<sup>(٦)</sup>، قال<sup>(٧)</sup>: ومنه قولهم: وجدان الرقين يغطي أفن الأفين<sup>(٨)</sup>، وأما<sup>(٩)</sup> ابن دريد فقال: وجدان الرقين يعني جمع رقة وهي الورق. انتهى بحروفه. وكلام المصنف إنما هو على قول ابن دريد. «و[نحو<sup>(١٠)</sup>] إحرّة<sup>(١١)</sup> وإضاة وإوزة<sup>(١٢)</sup>» بكسر همزاتهن، أما إحرّة فظاهر كلامهم أن المسموع فيها حرة بدون همزة، وهي أرض ذات حجارة سود لكنهم قالوا في جمعها: حرون وإحرون [الهمزة<sup>(١٣)</sup>]. قال الجوهري<sup>(١٤)</sup>: كأنه جمع إحرّة تقديراً؛ لأنهم لا يقولون إحرّة. وأما الإضاة

(١) ٢٢٦: ٦.

(٢) والرقون، ز.

(٣) ليست في، ز.

(٤) الدراهم، ك.

(٥) سقطت من، د.

(٦) أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي الأزدي يعرف بكراع النمل. لغوي نحوي. أخذ عن البصريين والكوفيين وخلط المذهبين، إلا أنه إلى البصريين أميل. روى عن أبي يوسف الأصبهاني عن أبي عبيد القاسم بن سلام.

لقب: كراع النمل، لقصره. قال القفطي: رأيت جزءاً من كتابه (المنجد) من خطه وقد كتب في آخره أنه أكمل وراقة وتصنيفاً في سنة تسع وثلاثمائة. (والهنائي) نسبة إلى هناة بن مالك بن فهم. من مصنفاته: المجرد، المنجد، أمثلة الغريب، المصحف، المنظم.

— معجم الأدباء ١٣: ١٢-١٣؛ القفطي ٢: ٢٤٠؛ البغية ٢: ١٥٨؛ هدية العارفين

٦٧٦: ١.

(٧) قاله، د.

(٨) أفن الأفين، د.

(٩) فأما، د.

(١٠) ليست في، م.

(١١) حرة، م، وفي اثنين من أصوله: إحرّة.

(١٢) واووره، د، ز، ك: وهو تصحيف من النساخ.

(١٣) ليست في، د.

(١٤) في الصحاح ٦٢٦: ٢-٦٢٧ (والحرّة أرض ذات حجارة سود نخرة... والجمع الحرار

والحرات، وربما جمع بالواو والنون فقليل حرون... وإحرون أيضاً، كأنه جمع إحرّة...).



فهـي<sup>(١)</sup> الغدير الصغير. وفي الصحاح<sup>(٢)</sup>: الإضاءة الغدير، والجمع أضاء، مثل: قناة وقنا. وظاهره<sup>(٣)</sup> أنه مفتوح الهمزة. قال السيرافي<sup>(٤)</sup>: المشهور فيه القصر، ولا أعلم أحداً ذكر فيه المد إلا سيويه. وقيل في جمع المقصور أضاء. قال<sup>(٥)</sup>:  
.....  
فهن أضاء صافيات الغلائل<sup>(٦)</sup>

- (١) فهو، ز.  
(٢) ج ٦، ص ٢٢٧٠ وبعده: وإضاء أيضاً بالمد والكسر كما قالوا أكمة وأكم وإكام.  
(٣) فظاهره، د.  
(٤) أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المزيان (٢٨٤-٣٦٨ هـ = ٨٩٧-٩٧٩ م). نحوي بصري تولى القضاء في بغداد وأفتى في جامع الرصافة خمسين سنة، به تنسك واعتزال. قرأ القرآن على أبي بكر بن مجاهد، واللغة على ابن دريد، وقرأهما عليه النحو، وأخذ النحو عن ابن السراج ومبرمان، وأخذ عنه القرآن والحساب من مصنفاته:  
- شرح كتاب سيويه، شرح مقصورة ابن دريد، ألفات القطع والوصل، الإقناع في النحو أتمه ابنه يوسف، أخبار النحويين البصريين-ط.  
- الوفيات: ج ٢، ص ٧٨-٧٩؛ القفطي: ج ١، ص ٣١٣-٣١٥، البغية: ج ١، ص ٥٠٧.  
(٥) النابغة الذبياني: أبو أمانة زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري (١٨٠٠-١٨٠ ق. هـ = ٦٠٤-١٠٠ م تقريباً).  
من أشرف قومه، كان يضرب له قبة فيجلس فيها فيأتي إليه الشعراء يحكمونه في شعرهم. كان له حظوة عند النعمان بن المنذر، فغضب عليه النعمان لتشبيهه بالمتجرده: زوج الزمان، ففر إلى الغساسنة، ثم عاد إليه. ديوانه مطبوع.  
- الأغاني ١١: ٣-٤١؛ الجمحي ١: ٥١، ٥٦؛ ابن قتيبة ١: ١٥٧-١٧٣؛ الخزانة ١: ٢٨٧-٢٨٨، ٤٢٧-٤٢٨؛ ٤: ٩٦-٩٧.  
(٦) صدره «عَلَيْنِ بِكَذِبُونَ وَأَبْطُنُ كُرَّةً» من قصيدة مدح فيها عمرو بن الحارث الأصغر الغساني في وقعته بني مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان.  
مطلعها:

أهاجك من أسماء رسم المنازل	ببرقة نعمى قَرُوض الأجاول
وقبل الشاهد:	
نرى عافيات الطير قد وثقت لها	بشبع من السخل العتاق الأكاثل
مقرنة بالأدم والعيس كالقطا	عليها الخبور محقبات المراحل
وكل صموت ثلثة تبعية	ونسج سليم كل قضاء ذائل
وبعده:	

عتاد امرئ لا ينقص البعد همه      طلبوب الأعادي واضح غير خامل =

وأُضِيَّ<sup>(١)</sup> على فعول، وإِضُون وهو شاذ، لأنه ليس بمحذوف اللام. ولا تظن<sup>(٢)</sup> أن فيه شذوذاً آخر، وهو كونه قد كسر؛ لأن اشتراط انتفاء التكرير إنما<sup>(٣)</sup> هو لمحذوف اللام، فإنه إذا كسر ردت لامه فلا يستحق التعويض، فأما ما لم يحذف منه شيء فتكسيه وعدم تكسيه سيان؛ لأن اللام ثابتة فيه نفسه، فلا يضره التكرير ولا ينفعه.

وفي التذكرة/أبي علي الفارسي: إنما قالوا:

٥٨ ز

إحرة وإحرون وإوزة وإوزون<sup>(٤)</sup>، مع أنه لا نقص فيه فيجبر كما في: ثبة، ولا هو ثلاثي مجرد من التاء فيعوض من التاء الذاهبة، بل هو رباعي، والرباعي يقوم رابعه مقام التاء؛ لأنه مضاعف<sup>(٥)</sup>، والتضعيف اعتلال، ويحذف<sup>(٦)</sup> في القوافي والأسجاع<sup>(٧)</sup> نحو: من سر ومن ضر ومن إنس ولا جان<sup>(٨)</sup>، فكأنه ثلاثي فعوض كما في: أرض، وإن شئت قلت: لما ألحقوا التاء في تصغير وراء

= عافيات الطير: التي تطلب ما تأكل. السخل من الخيل: أولادها. العناق: الكرام. الأكاثل: جمع أكلة، التي افترسها السبع مقرنة: يصف الخيل. الأدم: البيض. العيس: الإبل. كالقطا: في سرعتها. الخيور، جمع خيرة: مزادة صغيرة يصب فيها الماء للخيل. صموت: درع لينة للمس. نثلة: واسعة. تبعية: من نسج تبع الحميري. سليم: يريد سليمان بن داود صلى الله عليه وسلم. قضاء: حديثة العمل خشنة للمس من الجدة. ذائل: ذات ذيل ساينغ. كرة: بحر. إضاء: غدران من الماء، شبه الدرع بهن في صفائها. الغلائل: ثياب تلبس تحت الدروع. — النابغة: ٦٥-٧٢؛ الشجري ١: ١٥٧؛ ابن يعيش ٥: ٢٢؛ الخزائن ١: ٥١٢.

- (١) واضئي، د، ز، ك وهو تصحيف ظاهر.
- (٢) يظن، ز، ك.
- (٣) وإنما، ز.
- (٤) واوردة واورون، د.
- (٥) يضاعف، ز.
- (٦) أهملت الياء في، د، ك.
- (٧) والاستجاع، ز.
- (٨) قال تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ (٣٩) الرحمن (٥٥).

وقدام وأمام وإن تجاوزت الثلاثة جمعوا هذين وإن تجاوزا<sup>(١)</sup> الثلاثة. وإن شئت قلت:

لما لم تثبت الهمزة في واحد إحرون لم يعتدوا بها في العدة لعروضها فكان<sup>(٢)</sup> كأنهم إنما جمعوا ثلاثياً وكذلك إوزون، لأنهم قالوا: إوزة، فالهمزة غير لازمة، وإن شئت قلت: لما كانت الهمزة في إحرون إنما لحقت للتكسير كما كسروا سين سنين لذلك، كان بمنزلة الحركة فلم يعتد بها، وهم مما يقيمون<sup>(٣)</sup> الحركة مقام الحرف وبالعكس. «وقد يجعل إعراب المعتل اللام في النون» كقوله<sup>(٤)</sup>:

ألم نسق الحجيج سلي معدا      سنينا ما نعد لها حسابا<sup>(٥)</sup>  
أنشده الفراء.

وقد يتجه على المصنف هنا مناقشة، تقريرها أن يقال: المعتل اللام هو ما لامه حرف علة فيخرج عنه [نحو<sup>(٦)</sup>]: سنون على من جعل لام مفردة هاء فقال: سنهات، وعضون، في من<sup>(٧)</sup> جعل لام مفردة هاء فقال: إن أصله عضه، وأنه بلغة قريش السحر، ويسمون الساحر عاضها. قال<sup>(٨)</sup>:

أعوذ بربي من النافثا      ت في عقد العاضه المعضه<sup>(٩)</sup>

(١) تجاوز، د، ز، ك، وهو خطأ.

(٢) وكان، د، ز.

(٣) مثل هذا الأسلوب يستعمل للمبالغة في الفعل كأن المتكلم يرى أن المخبر عنه جزء من الحدث لكثرة فعله إياه على حد قوله تعالى ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ...﴾ ٣٧ الأنبياء (٢١) ومما جاء على هذا الأسلوب قول أبي حية النميري:

وانا لهما نضرب الكيش ضربة      على هامه تلقي اللسان من الفم

(٤) لم أقف على اسمه.

(٥) لم أجد عليه مزيداً، وهو في المجمع ٤٧: ١ والدرر ٢٠: ١.

(٦) سقطت من، د.

(٧) فمن، ز.

(٨) لم يسمه أحد.

(٩) لم أقف له على سابق ولا لاحق، ورواية اللسان في عضه العاضه. اللسان ٥١٦: ١٣ (عضه)

— ط صادر، الأشموني ٨٤: ١.

فلو قال المصنف: المحذوف اللام لسلم من ذلك. «منونة غالباً» نحو:  
 «اللهم اجعلها [عليهم<sup>(١)</sup>] سنيماً كسنين يوسف<sup>(٢)</sup>، ومنهم من لا ينون وهم<sup>(٣)</sup>  
 تميم<sup>(٤)</sup>، حكاه عنهم الفراء. «ولا تسقطها<sup>(٥)</sup>» الإضافة» نونت أم لم تنون.  
 قال الشاعر<sup>(٦)</sup>:

دعاني من نجد فلن سنيته لعين بنا شيئا وشيئنا<sup>(٧)</sup> مردا<sup>(٨)</sup>

(١) سقطت من، ز.

(٢) استشهد به بهذا اللفظ، ابن عقيل ج ١، ص ٥٨ ولكني لم أجده بثنوين سنين الأولى وثبوت النون الثانية وقد روي الحديث بألفاظ مختلفة - عن غير واحد من الصحابة كل من ورد في لفظه (سنين) فتح النون غير منونة في الأولى وحذفها في الثانية: فعن أبي هريرة رضي الله عنه. أخرجه البخاري: ج ١، ص ١٣٢؛ ج ٢، ص ٢٤؛ ج ٤، ص ٣٥، ١٢٠؛ ج ٥، ص ٣٢، ٤٥؛ ج ٨، ص ٣٨، ٧١؛ ج ٩، ص ١٨. ومسلم: ج ١، ح ٦٧٥ وأبوداود: ج ٢، ح ١٣٩٢؛ وأحمد: ج ٢، ص ٢٣٩، ٢٥٥، ص ٢٧١ وهذا لفظ أبي داود: قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة العتمة شهراً يقول في قنوته: اللهم نج الوليد بن الوليد اللهم نج سلمة بن هشام اللهم نج المستضعفين من المؤمنين اللهم اشد وطأتك على مضر. اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف... وعن ابن مسعود أخرجه البخاري: ج ٦، ص ١٠٩؛ وأحمد: ج ١، ص ٣٨١.

(٣) وهي، د.

(٤) ابن مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان: جد جاهلي له من الولد: الحارث، عمرو، زيد مناة وهم بطون كثيرة وعدد ضخم منازلهم في نجد ثم تفرقوا في البلاد (ابن حزم ٢٠٧-٢٣٣).

(٥) تسقط، ز.

(٦) الصمة بن عبدالله بن الطفيل القشيري (٠٠-حوالي ٩٥هـ = ٠٠-حوالي ٧١٤م) من بني عامر من صعصعة من مضر. شاعر بدوي غزل، اشتهر بذكر نجد ذمّاً وحنيناً.

- الأغاني: ج ٦: ١-٨؛ الأمدي: ١٤٤-١٤٥؛ الخزائن: ١: ١٦٤، ٣: ٤١٣-٤١٤؛ وفيها عن ابن الأعرابي: قائله محجن بن مزاحم الغنوي، والصواب الأول.

(٧) وشيئنا، ز.

(٨) البيت من قصيدة أولها:

خليلي إن قابلتها الهضب أو بدا لكم سند الوركاء أن تبكيها جهدا

وبعده:

لحى الله نجدا كيف يترك ذا الندى فقيرا وحر القوم تحسبه عبدا

- الفراء ٢: ٩٢؛ ثعلب: ١٧٧، ٣٢٠؛ الشجري ٢: ٥٣؛ ابن يعيش ٥: ١١-١٢؛ =

ومنه الحديث المتقدم «... كسنيين يوسف» «وتلزمه<sup>(١)</sup> الياء<sup>(٢)</sup>» في جميع الحالات.

«وينصب»، أي: المعتل اللام المعوض من لامه هاء التانيث «كائناً بالألف والتاء بالفتحة»، الجار الأول متعلق بـ(كائناً) والجار الثاني بـ(ينصب).

فإن قلت: (كائن) يدل على كون عام، فيكون واجب الحذف.

قلت: قد يجتمعان قليلاً كما ستعرفه في باب المبتدأ — إن شاء الله تعالى — «على لغة» كما صرح به ثعلب، وحكى الكسائي: سمعت لغاتهم — بفتح التاء —، وحكى ابن سيده رأيت بناتك.

قال المصنف<sup>(٣)</sup>: ولا يعامل نحو عدة من المعتل الفاء هذه المعاملة و[قد<sup>(٤)</sup>] حكي أن ذلك مسموع في بعضه. قالوا: حفرت إراتك، بكسر أوله وفتح آخره، وهو جمع إرة: فعلة<sup>(٥)</sup> من وأرت إرة أثرها<sup>(٦)</sup> وأرا، [إذا<sup>(٧)</sup>] حفرت<sup>(٨)</sup> حفيرة يطبخ فيها<sup>(٩)</sup>. «ما لم يرد إليه المحذوف»، أي: مدة انتفاء رد المحذوف إليه، فـ(ما) مصدرية ظرفية وعامل الظرف (ينصب). واحترز

= ابن مالك ١: ٢٦؛ ابن الناطم: ١٦؛ الرضي ٢: ١٨٥؛ ابن عقيل ١: ٥٨-٥٩؛ المقاصد ١: ١٦٩-١٧٦؛ التصريح ١: ٧٧؛ الأشموني ١: ٨٦؛ الخزانة ٣: ٤١١-٤١٣.

(١) وتلزمها، د، ز، ويلزم، ك.

(٢) التاء، ز.

(٣) في شرح التسهيل ١: ٩٥ قال: (ولا يعامل عدات من المعتل الفاء معاملة ثبات لانتفاء السببين المذكورين).

(٤) سقطت من، ز.

(٥) فعله، ز.

(٦) أيرها، ز، أيرها، د، ك.

(٧) سقطت من، ز.

(٨) وأحفر، ز.

(٩) يطبخ فيها يطبخ فيها، د.

المصنف بذلك من نحو: سنوات جمع سنة وعضوات جمع عضة، فإنه ينصب بالكسرة قولاً واحداً لرد<sup>(١)</sup> المحذوف إليه.

«وليس الوارد من ذلك واحداً مردود اللام خلافاً لأبي علي» الفارسي، فإنه زعم أن ما يتخيل جمعاً في قولهم سمعت لغاتهم، وخرجت النحل ثباتاً، هو مفرد ردت لامة، وأصله: لغوة وثبوة، فقلبت الواو ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، ورده المصنف<sup>(٢)</sup>: باقتضائه الاشتراك، وهو خلاف<sup>(٣)</sup> الأصل، والجمع بين العوض والمعوض منه، وبأن النحل إذا دخن عليهن خرجن<sup>(٤)</sup> جماعات لا جماعة.

والجواب<sup>(٥)</sup>: أنه معارض بأن الأصل<sup>(٦)</sup> أن الجمع الذي بألف وتاء لا ينصب بالفتحة وأن التاء حيثئذ بمنزلتها في حصة ونواة، وأنهن لازدحامهن وخروجهن دفعة جعلهن<sup>(٧)</sup> كأنهن/جماعة واحدة.

ز ٥٩

(١) الرد، ز.

(٢) في شرح التسهيل ١: ٩٥-٩٦ قال: (وزعم أبو علي أن قول من قال سمعت لغاتهم، بالفتح - لا يحمل على أنه جمع بل على أنه مفرد رد لامة فقلب ألفاً، وهذا الذي ذهب إليه مردود من أربعة أوجه:

أحدها - أن جمعية (لغات) في غير: (سمعت لغاتهم) ثابتة بإجماع، والأصل عدم الاشتراك لاسيما بين أفراد وجمع.

الثاني - أن التاء في هذا الجمع عوض من اللام المحذوفة، فلوردت لكان ذلك جمعاً بين عوض ومعوض منه، وذلك ممنوع.

الثالث - أن قائل: (تحيزت ثباتاً) يصف مشتار غسل من شق جبل، والعادة جارية بأن النحل التي تكون هناك إذا نفرت بالأيام، - وهو الدخان - اعتزلت مع يعاسيها ثبة ثبة، فمعنى ثبات: إذن جماعات، لا يستقيم المعنى بغير ذلك.

الرابع - أن بعض العرب قال: رأيت ثباتك - بفتح التاء -، حكاه ابن سيده، وهذا نص في الجمعية التي لا يمكن فيها ادعاء الأفراد فبطل قول أبي علي بطلاناً جلياً غير خفي).

(٣) وهو على خلاف، د، ز.

(٤) يخرجن، ك.

(٥) والجوب، ز.

(٦) بأن الأصل بأن الأصل، ز.

(٧) جعلت، ز.

والذي على المصنف من الإشكال أنه لم يحك خلافاً في أصل المسألة، مع أن البصريين يمينونها، ونقله تخريج أبي علي من البصريين، وإن اقتضى المخالفة، لكنه لا يستلزم مخالفة الباقيين.

وينبغي على قول أبي علي أن يكتب: سمعت اللغة<sup>(١)</sup>، بالهاء لا بالتاء، لأن الوقف كذلك للمذكر والمؤنث.

---

(١) اللغات، د، ك.





## الباب الخامس (باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح)

«الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة مقصور» قال ابن قاسم:  
الاسم أخرج الفعل، نحو: يرضى، و(الذي حرف إعرابه) أخرج المبني،  
نحو: إذا ومتى، و(ألف) أخرج المنقوص، (ولازمة) أخرج المثني [المرفوع على  
اللغة المشهورة والأسماء الستة حالة النصب.

قلت: لم يدخل الفعل في شيء حتى يخرج، نعم لو قال: المعرب الذي هو  
اسم، لتأت ذلك. وقوله: لازمة أخرج المثني<sup>(١)</sup> رفعاً والأسماء الستة نصباً،  
منظور فيه، وذلك لأن حرف الإعراب يطلق بالاشتراك في العرف على الحرف  
الذي يكون نفسه إعراباً كألف (الزيدان) رفعاً عند من يقول بأنه معرب  
بالحرف، وعلى الحرف الذي يكون نفسه معتقياً<sup>(٢)</sup> لأنواع الإعراب لفظاً كالبدال  
من زيد، أو تقديراً كالألف من العصا، فإن أراد الأول فخطأ؛ ضرورة أنه  
لا شيء مما<sup>(٣)</sup> يعرب بالحروف تكون<sup>(٤)</sup> ألفه لازمة، حين هو معرب بالحروف،  
وإن أراد الثاني فلا حاجة إلى الاحتراز عن نحو المثني المرفوع، ضرورة أنه<sup>(٥)</sup>  
لم يدخل أولاً حتى يخرج ثانياً. وأقرب ما يقال فيه عندي أن المصنف لم يذكر

(١) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(٢) معاقبا، د، ك.

(٣) من ما، د.

(٤) يكون، د.

(٥) لأنه، ز.

قوله: (لازمة) للاحتراز، وإنما نصبه قرينة لكونه أراد بحرف الإعراب الوجه الثاني، وهو ما يكون معتقياً لأنواع الإعراب «وإن<sup>(١)</sup> كان» حرف إعرابه «ياء لازمة تلي كسرة فمَنْقوص»، وقدره ابن قاسم بقوله: فإن كان حرف الإعراب في الاسم، وقال: فخرج بالاسم نحو: يرمي وبحرف الإعراب المبني نحو: الذي، ويقول: لازمة ما حرف إعرابه ياء غير لازمة كالأسماء [الستة<sup>(٢)</sup>] حالة الجر وجمع المذكر السالم حالة<sup>(٣)</sup> النصب والجر عند من يجعل ياءه حرف إعراب، ويقول: تلي<sup>(٤)</sup> كسرة نحو: ظبي ورمي.

[قلت<sup>(٥)</sup>] وقد علمت ما يتوجه على قوله: إنه احتراز بآلف لازمة عما ذكره من المؤاخذه، وعلمت وجه الصواب في فهمه [فاعتمده<sup>(٦)</sup>].  
وسمي الأول مقصوراً لأنه قصر عن ظهور الإعراب فيه، وقيل لأنه لم<sup>(٧)</sup> يمد.

وسمى الثاني منقوصاً لذهاب يائه مع التنوين، وقيل: لذهاب ضمته وكسوته من اللفظ.

«فإن كان» حرف إعرابه «همزة تلي ألفاً زائدة فممدود».

قال ابن قاسم فخرج بحرف الإعراب نحو: أولاء<sup>(٨)</sup> إسم إشارة أو موصولاً، فإنه مبني لا يسمى ممدوداً، ويقول: تلي ألفاً زائدة، نحو: داء وماء، فإن الألف في هذا ليست زائدة، وإنما هي بدل من أصل.

قال: وذكر الاسم في هذا الحد مستغنى عنه، إذ لا يوجد فعل آخره همزة

(١) فان، د، م.

(٢) سقط من، د.

(٣) حال، ز.

(٤) يل، د.

(٥) لو، ز.

(٦) أولاً، ز.

تلي ألفاً زائدة، وزعم بعضهم أن ذلك قد وجد ومثل له أبوحيان بقول زهير: (١)

فلم (٢) أر معشراً أسروا هدياً ولم أر جار قوم (٣) يستبأ (٤)

إذ هو يفتعل من سبأ (٥).

قال ابن هشام: ويمثل له عندي بأمثلة كثيرة لا تنحصر، وذلك على قول

(١) ابن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني من مضر (١٣٠٠-١٣٠٠ق.هـ. - ٦٠٩-٦٠٠ م) شاعر حكيم من أهل نجد أحد أصحاب المعلقات السبع عرف بحوليته بيته بيت شعر له ديوان مطبوع ترجم كثير منه إلى الألمانية.

- الأغاني: ج ١٠، ص ٢٨٨-٣١٦؛ ابن قتيبة: ج ١، ص ١٣٧-١٥٣؛ الخزانة: ج ١، ص ٣٧٥-٣٧٧.

(٢) فلو، ز.

(٣) بيت، ز.

(٤) يسبا، ز، والبيت من قصيدة هجا فيها بني عليم:

ومطلعها:

عفا من آل فاطمة الجواء فيمن فالقوادم فالخساء

وقبل الشاهد:

سيأتي آل حصن أين كانوا من المثلات ما فيها ثناء

وبعده:

وجار البيت والرجل المنادي أمام الحي عهدهما سواء

الجواء، ين - بضم الياء وفتحها -، القوادم، الخساء: مواضع. حصن: من كلب، وهو حصن بن كعب بن عليم. (المثلات) يروى: الكلمات. الثناء: - بكسر الثاء - قصائد تثنى فيهم وتردد. هديا: الرجل يأتي القوم يطلب العهد والجوار، فإذا أخذ ذلك صار جاراً يستبأ: يجلد، مجرد الفعل: سبأ. المنادي: المجالس - بكسر اللام - من النادي، وهو المجلس. (عهدهما) يروى: عقدهما.

- زهير: ٥٥-٨٦.

(٥) سبأ، د، ز، ك، وما أثبتته هو المناسب لموضوع الكلام.

يونس<sup>(١)</sup>: إن نون التوكيد<sup>(٢)</sup> الخفيفة تقع بعد الألف، وأنها تبدل في الوقف ألفاً، فإذا التقى ألفان أبدلت الثانية همزة، فتقول: في اضربان يازيدان اضرباء.

قلت: الكلام إنما هو في فعل آخره همزة تلي<sup>(٣)</sup> ألفاً زائدة، وليس شيء مما أشار إليه من الأمثلة التي لا تنحصر صالحاً لأن يمثل به لما نحن فيه، فإن الهمزة الواقعة في اضرباء<sup>(٤)</sup> ليست آخر الفعل وإنما آخره الباء [الموحدة<sup>(٥)</sup>] والألف اللاحقة له ضمير/الاثنين فهي<sup>(٦)</sup> كلمة أخرى، والهمزة بدل عن الألف التي هي ٦٠ ز بدل عن نون التوكيد<sup>(٧)</sup> التي هي كلمة أخرى فأين هذا من كلمة واحدة هي فعل آخره همزة بعد ألف زائدة؟ «فإذا ثني غير المقصور والممدود الذي همزته بدل من<sup>(٨)</sup> أصل» نحو: كساء ورداء. «أو زائدة» نحو: حمراء.

«لحقت العلامة دون تغيير»، فتقول<sup>(٩)</sup>: زيدان ووضاءان<sup>(١٠)</sup>، من غير تغيير للمفرد.

وقد يعترض بنحو: قائم وقائمة، فإنك تقول [فيه<sup>(١١)</sup>]: قائمان .

(١) أبو عبدالرحمن يونس بن حبيب الضبي ولاء (٩٠ أو ٩٤-١٨٢ هـ = ٧٠٩ أو ٧١٣-٧٩٨ م). نحوي عالم بالأدب إمام البصريين في وقته سمع من العرب. وروى عنه سيويه والكسائي والفراء وأبي عبيدة. لم يتزوج. من مصنفاته معاني القرآن واللغات والنوادر والأمثال.

- الوفيات: ج ٧، ص ٢٤٤-٢٤٩؛ القفطي: ج ٤، ص ٦٨-٧٢؛ البغية:

ج ٢، ص ٣٦٥.

(٢) التأكيد، ز.

(٣) يل. د، ك.

(٤) ضرباء، د، ز، ك. وهم في الغالب لا يشتون الهمزة.

(٥) سقطت من، ز، ك.

(٦) فهو، د.

(٧) التأكيد، ز.

(٨) عن، د، ز، ك.

(٩) فيقول، ز، ك.

(١٠) ووضان، ز، ك.

(١١) سقطت من، د.

ويجاء بأنه<sup>(١)</sup> مفهوم مما أشار إليه قبل هذا بقوله: وكذا التذكير مع اتحاد المادة. فحكم بتغليب المذكر على المؤنث، وحيثُذِ فالعلامة إنما لحقت بقائم لا بقائمة فلا حذف.

«ما لم تنب<sup>(٢)</sup> عن تثنيته تثنية غيره» مفهوم هذا أنه إذا نابت<sup>(٣)</sup> عن تثنيته تثنية غيره لا تلحقه العلامة دون تغيير، أي بل تلحقه مع التغيير، وليس هذا غرض<sup>(٤)</sup> المصنف. فإنهم قالوا: أشار بذلك إلى (سواء) في اللغة الفصحى، فإنه لا تلحقه<sup>(٥)</sup> علامة التثنية أصلاً، أي لا يثنى فيقال: هما سواءان<sup>(٦)</sup> لاستغنائهم بتثنية (سي) عنه حيث قالوا: هما سيّان. قالوا: وأشار بذلك إلى<sup>(٧)</sup> ألي وخصي، فإنه لا يثنى أصلاً، فلا يقال: أليان و[لا<sup>(٨)</sup>] خصيان، استغناء بتثنية ألية وخصية حيث قالوا: أليتان<sup>(٩)</sup> وخصيتان، على أن أبوي زيد وعمرو حكيا<sup>(١٠)</sup>؛ هما سواءان. وقال المبرد: من قال ألية قال أليتان، ومن قال خصية قال<sup>(١١)</sup> خصيتان.

قال ابن قاسم: واعلم أن همزة سواء منقلبة عن ياء، وأصله سواي، فلم يدخل تحت قوله غير المقصور والممدود الذي همزته بدل عن أصل أو زائدة، لأنها بدل عن أصل فلم يكن هذا موضع استثنائها.

(١) بأن، ز.

(٢) ينب، د، ز، ك.

(٣) ناب، د.

(٤) عرض، ز.

(٥) يلحقه، ز.

(٦) سوان، د، سوان، ز.

(٧) الا، د.

(٨) ليست في، ز.

(٩) ليتان، د.

(١٠) وحكيا، ز.

(١١) فان، ز.

«وإذا ثني المقصور قلبت ألفه واواً إن<sup>(١)</sup> كان ثالثة بدلاً منها»،  
أي من الواو نحو: عصا لقولهم: عصوته، أي ضربته بالعصا، فتقول<sup>(٢)</sup>: في  
تشنيته عصوان.

«أو» كانت الألف «أصلاً أو مجهولة ولم تمل»، وهو قيد راجع إلى  
الأصل والمجهولة، فمثال الأصلية غير الممالاة إلى<sup>(٣)</sup>، وإذا — علمين — فتقول<sup>(٤)</sup>  
في تشنيتهما إلوان وإذوان ومثال المجهولة غير الممالاة: (ددا) وهو اللهو، وفيه أربع  
لغات هذه ودد بالنقص، وفي الحديث: «لست من الدد ولا الدد مني<sup>(٥)</sup>» وددنا  
بالنون قال<sup>(٥)</sup>:

أيها اللائم في حب ددن إن همي في سماع وأذن<sup>(٦)</sup>

(١) وان، ز.

(٢) فيقول، ز.

(٣) الا، د.

(٤) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، ح ٧٨٥ عن أنس رضي الله عنه ولفظه: (لست من دد ولا  
الدد مني بشيء) والبيهقي في السنن الكبرى، ج ١، ص ٢١٧ عن أنس ولفظه: (لست من دد  
ولادد مني). وفسر دد بالباطل عن أبي عبيدة: معمر بن المثنى، وباللعب واللهو عن أبي عبيد  
القاسم بن سلام. وانظر كنز العمال: ج ٧، ص ٣٣٣؛ والجامع الصغير، ص ١٢٣؛  
ووفيض القدير: ج ٥، ص ٢٦٥.

(٥) عدي بن زيد بن حماد بن زيد العبادي التيمي (٣٥٠-٣٥٠ ق. هـ = ٥٩٠-٥٠٠ م تقريباً) وقيل  
اسم جده: حمار، ودخله كثير من التصحيف. شاعر مجيد معدود في دهاة العرب، وهو من  
أهل الحيرة، يتكلم بالفارسية، أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى، وكان ترجماً لديه  
واصفاه ابنه هرمز من بعده. تزوج هنداً بنت النعمان بن المنذر، لكن النعمان سجنه وقتله  
بوشاية من أعدائه. ليس لشعره مكانة جيدة عند علماء اللغة لمخالطته الفرس.

— الأغاني ٢: ٩٧-١٠٤؛ الجمحي ١: ١٣٧؛ ١٤٠-١٤٢؛ ابن قتيبة

١: ٢٢٥-٢٣٣؛ المرباني: ٢٤٩؛ الخزانة ١: ١٨٤-١٨٦.

(٦) أهملت الذال في، ز، ويروى صدره:

أيها القلب تعلل بددن .....

عدي ١٧٢: الشجري ٢: ٣٦؛ المرتضى ١: ١٥؛ اللسان (ددن).

وَدَدَ<sup>(١)</sup>. «و» قلبت ألفه «ياء إن كانت<sup>(٢)</sup> بخلاف ذلك<sup>(٣)</sup>»، فشمّل ما ألفه رابعة كملهى، أو خامسة<sup>(٤)</sup> كمرتضى، أو سادسة كمستدعى، أو ثالثة بدل من ياء كرحى، أو أصل<sup>(٥)</sup> [و<sup>(٦)</sup>] أميلت كبلى ومتى، فجميع ذلك ت قلب ألفه في التثنية ياء.

«لا إن كانت ثالثة واوٍ مكسور الأول»، نحو: رضا<sup>(٧)</sup> وربما<sup>(٨)</sup>. «أو مضمومة»، نحو ضحا وعلا<sup>(٩)</sup> «خلفاً للكسائي»، فإنه يقول: ت قلب الألف ياء في هاتين الصورتين أيضاً، ولا خصوصية للكسائي من بين الكوفيين [بهذا الرأي<sup>(١٠)</sup>]، بل هو منقول عن الكوفيين قاطبة، وخالفهم البصريون محتجين بحكاية أبي الخطاب<sup>(١١)</sup> - في الكبا<sup>(١٢)</sup> وهي الكناسة<sup>(١٣)</sup> وهو<sup>(١٤)</sup> مقصور -

(١) ذكرها في القاموس: ج ١، ص ٢٩٢ فقال: (الدد ككتف في قول الطرماح:

واستطرت طُعْنُهُمْ لما احزأل بهم آل الضحى ناشطاً من داعب دد  
كَسَعَهُ بدال ثالثة لأن النعت لا يتمكن حتى يتم ثلاثة أحرف).

(٢) كان، ز.

(٣) بخلافه، د، ك، خلاف ذلك، م.

(٤) خامسة، ز.

(٥) وأصلاً، د، ك، أو أصلاً، ز، والنصب خطأ.

(٦) ليست في، ز.

(٧) رض، د، رضى، ز، ك والصحيح ما أثبتته لأن أصلها واو.

(٨) ري، د، ز، ري، ك، والصواب أيضاً أن تكتب الألف لأن أصلها واو.

(٩) ضحى وعلي، د، ز، ضحى وعلى، ك وأصلها واو، فالصواب كتابتها بالألف.

(١٠) سقطت من، د.

(١١) عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر (١٧٧-١٠٠٠ هـ = ٧٩٣-١٠٠٠ م) مولى قيس بن

ثعلبة إمام في العربية أخذ عن الأعراب وعن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيبويه والكسائي

ويونس وأبو عبيده، يقال: إنه أول من فسر الشعر بيتاً بيتاً.

- الفصطي: ج ٢، ص ١٥٧-١٥٨؛ البغية: ج ٢، ص ٧٤؛ الزبيدي: ٤٠،

الوفيات ٣: ٣٠١.

(١٢) الكيا، د، ز.

(١٣) الكياسة، د، الكباسة، ز، ك وما أثبتته عن القاموس: ج ٤، ص ٣٨١ قال: (والكبا كإلى

الكناسة تثني كبوان) وحكاية أبي الخطاب عند سيبويه (٩٢: ٢).

(١٤) وهي، د.

كيوان<sup>(١)</sup>، وحكاية سيويه<sup>(٢)</sup> في الربا ربوان. «والياء في رأي» لبعض النحاة «أولى» من الواو «بالأصل والمجهولة مطلقاً» أميلت أو لم تمل، قال المصنف<sup>(٣)</sup>: ومفهوم قول سيويه عاضد لهذا الرأي وذهب قوم إلى أن الأصل إن أميلت أو قلبت ياء في حال<sup>(٤)</sup> من الأحوال<sup>(٥)</sup> نحو: على وإلى<sup>(٦)</sup> ولدى<sup>(٧)</sup> ثنيت بالياء، وإلا فبالواو وهو<sup>(٨)</sup> اختيار ابن عصفور، وقد نص سيويه<sup>(٩)</sup> على تنشئة إلى وعلى ولدى بالواو، ولم يعتبر / القلب فهذه ثلاثة مذاهب. ٦١ ز «وتقلب<sup>(١٠)</sup> واواً همزة الممدود المبذلة من ألف التانيث»، نحو: حمراء: فتقول في تنشئته<sup>(١١)</sup>: حمراوان بقلب همزة واواً، أما القلب فلكونها زيادة محضة فهي بالإبدال الذي هو أخو الحذف أولى من غيرها مع قصد الفرق، وأما قلبها واواً دون الياء فلو توقعها بين ألفين فجدوا في الفرار من اجتماع الأمثال؛ لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو [و]<sup>(١٢)</sup> لكون همزة الواو<sup>(١٣)</sup> متقاربين في الثقل. «وربما صححت»، فقل: حمراء ان «أو قلبت ياء» [فقل<sup>(١٤)</sup>]: حمرايان،

(١) كيوان، د.

(٢) في الكتاب ٢: ٩٣.

(٣) في شرح التسهيل ١: ٩٩.

(٤) حالة، ز، ك.

(٥) الأصول، ز.

(٦) علي والي، ز.

(٧) ولذا، ز.

(٨) هو، د.

(٩) (٩٣: ٢) وهذا لفظه: (فإذا جاء شيء من المنقوص ليس له فعل تثبت فيه الواو، ولا له اسم

تثبت فيه الواو، وألزمته ألفه الانتصاب فهو من بنات الواو، لأنه ليس شيء من بنات الياء يلزمه الانتصاب لا تجوز فيه الإمالة، إنما يكون ذلك في بنات الواو، وذلك نحو: لدى وإلى وما أشبهها، وإنما تكون التنشئة فيها إذا صارتا اسمين، وكذلك الجمع بالتاء). انتهى.

وبمعنى بـ (المنقوص): المقصور، وبالانتصاب: عدم الإمالة.

(١٠) وتبدل، م.

(١١) سنيته، ز.

(١٢) سقطت من، د.

(١٣) الواو والهمزة، ز.

(١٤) سقطت من، ز.



حكاه المبرد عن المازني. وفي المخصص لابن سيده أن الكوفيين يستحسنون في ألف التأنيث الممدودة إذا كان قبلها واو أن يثنوها بالهمزة تارة، وبالواو أخرى، وذلك نحو: لأواء وحلواء، وأن البصريين لا يعرفون ذلك. «وربما قلبت» الهمزة «الأصلية» نحو: قراء ووضاء «واوا» فقليل: [رجلان<sup>(١)</sup>] قراوان ووضاوان، حكى ذلك أبو علي الفارسي عن بعض العرب.

«وفعل ذلك» المذكور، وهو قلب الهمزة واواً «بالملاحقة<sup>(٢)</sup>»، أي بالهمزة [الملاحقة<sup>(٣)</sup>]، وفيه تسامح؛ لأن الإلحاق هو جعل مثال على مثال آخر ليعامل معاملته، فعلباء — مثلاً هو عصب عنق البعير — يلحق بسرداح — وهي الناقة الطويلة على وجه الأرض — بواسطة ما زيد فيه، وليس الملحق حقيقة هو الهمزة، ولك أن تجعل (الملاحقة) صفة للكلمة، فلا تسامح. «أولى من تصحيحها»، فعلباوان — بالواو — أولى من علباءان<sup>(٤)</sup> بالهمزة «و» الهمزة «المبدلة من أصل» نحو: كساء من ذوات الواو، ورداء من ذوات الياء.

«بالعكس» مما تقدم في الملاحقة<sup>(٥)</sup>، فيكون كساءان ورداءان — بتصحيح الهمزة — أولى من كساوين ورداوين بقلبها<sup>(٦)</sup> واواً، وسوى أبو موسى<sup>(٧)</sup> بينهما في أن الأولى فيهما إقرار الهمزة، قالوا: وهو نص سيبويه. إلا أنه فاوت بين القلبين

(١) ليست في، ك.

(٢) بالملاحقة، ز.

(٣) سقطت من، د.

(٤) علبان، ز.

(٥) الملاحقة، ز.

(٦) بقلبها، د.

(٧) الظاهر أنه يعني أبا موسى الحامض، سليمان بن محمد بن أحمد (٣٠٥-٣٠٠هـ = ٩١٨-٩٠٠م). نحوي كوفي كان أخذ النحو عن البصريين وخط المذهبين وصحب ثعلباً وأخذ عنه وخلفه في مجلسه بعد موته، ومن الذين أخذوا عنه أبو عمر الزاهد: غلام ثعلب وأبو جعفر الأصهباني المعروف ببرزويه غلام نفطويه. دين صالح معروف بالخل، بخلقه حدة لأجلها لقب: الحامض. من مصنفاته: خلق الانسان، غريب الحديث، الوحوش، مختصر النحو. سماه القفطي مرة سليمان بن محمد ومرة محمد بن سليمان.

— القفطي ٢١: ٢-٢٢، ٣: ١٤١-١٤٢؛ الوفيات ٢: ٤٠٦؛ البغية ١: ٦٠١.

فجعل قلب همزة علباء أكثر من قلب همزة كساء «وقد تقلب» الهمزة المبدلة من أصل «ياء»، فيقال: كساياں ورداياں «ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي<sup>(١)</sup>» بل الكوفيين قاطبة.

قال ابن قاسم: والحق أنه يقاس عليه لأنها لغة فزارة<sup>(٢)</sup> حكاها أبو زيد في كتاب الهمزة. «وصححو مذكروين<sup>(٣)</sup> وثنايين» المذروان: طرفا آلية الإنسان وطرفا القوس. والثنايان: طرفا حبل يعقل به البعير.

فالأول يرد اعتراضاً على قولنا في المقصور: إنه إذا تجاوز الثلاثة قلبت ألفه ياء لا غير.

والثاني يرد اعتراضاً على قولنا في الممدود [الذي<sup>(٤)</sup>] همزته<sup>(٥)</sup> بدل من أصل: إنه يجوز فيه تصحيح الهمزة وقلبها واواً، وذلك أن مفردهما في التقدير مذكرى كمعزى<sup>(٦)</sup>، وثناء كرداء، ولم يقولوا<sup>(٧)</sup>: مذيان — بالياء — ولا ثناوان — بالواو — ولا ثناءان بالهمزة.

قلت: ويجب أن يضبط مذكروان بالذال المعجمة لا المهملة، فإن المذكرى بالذال المهملة — وهي<sup>(٨)</sup> شيء كالمسلّة يكون مع الماشطة تصلح به قرون النساء — نطق بها<sup>(٩)</sup> هكذا بصيغة الأفراد، فإذا ما ثنيتها تقول: مذيان بالياء، وأما مذكروان وثنايان فبنيا على صيغة المثنى، ولم ينطق<sup>(١٠)</sup> بمفردهما؛ ولذلك

(١) للكساء، د.

(٢) قرارة، ز، وهذا تصحيف، وفزارة قبيلة سميت باسم جدها فزارة بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. (ابن حزم: ٢٥٥-٢٥٩).

(٣) مدروين، د.

(٤) ليست في، د.

(٥) وهمزته، د.

(٦) كمعزى، ز.

(٧) يقولوا، ز.

(٨) وهو، ز.

(٩) به، د.

(١٠) ينطقه، ز.

تسمعونهم يقولون: مفردهما في التقدير مذكرى وثناء. وذكر ابن السيد<sup>(١)</sup> أن أبا عبيدة حكى عن أبي عمرو<sup>(٢)</sup> مذكرى مفرداً<sup>(٣)</sup>، قال: وأحسب أبا عمرو قاس ذلك دون سماع.

«تصحيح شقاوة وسقاية» منصوب على المصدر النوعي مثل: ضربته ضرب الأمير، أي صححوا هاتين الكلمتين، أي حرّفي العلة الواقعين في آخرهما تصحيحاً مثل تصحيح شقاوة<sup>(٤)</sup> وسقاية<sup>(٥)</sup>، وهو لف ونشر مرتب، الأول - وهو شقاوة<sup>(٥)</sup> - للأول وهو مذكروان، والثاني وهو سقاية - للثاني، وهو: /ثنيان، الواو للواو والياء للياء «للزوم علمي التثنية والتأنيث» يعني ٦٢ز أنهم صححوا كلاً من كلمتي مذكروين وثنيين؛ لبنائهما على التثنية ولزوم ذلك لهما<sup>(٦)</sup>، كما أنهم صححوا واو شقاوة وياء سقاية<sup>(٧)</sup> لبناء الكلمة على هاء التأنيث وعدم انفكاكها عنها، فكأن<sup>(٨)</sup> حرف العلة لم يقع<sup>(٩)</sup> آخراً حتى يقلب<sup>(١٠)</sup> همزة.

«وحكم ما ألحق به علامة جمع التصحيح» لمذكر [كان<sup>(١١)</sup>] أو لمؤنث

(١) أبو محمد عبدالله بن محمد السيد البطلوسي (٤٤٤-٥٢١هـ = ١٠٥٢-١١٢٧م) عالم باللغة والأدب، مولده ونشأته في بطليوس ثم سكن بلنسية مدينتان في الأندلس. أخذ عن أخيه علي. من مؤلفاته: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن قتيبة-ط، شرح سقط الزند-ط، الإنصاف: في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم-ط، شرح الموطأ، الحلل في شرح أبيات الجمل.

- الوفيات ٩٦:٣-٩٨؛ القفطي ١٤١:٢-١٤٣؛ البغية ٥٢:٢-٥٦.

- (٢) ابن الجلاء.
- (٣) ان مذكرى مفرد، د.
- (٤) أهملت التاء في، ز.
- (٥) أهملت الشين في، د.
- (٦) لها، ز.
- (٧) سقانة، ز.
- (٨) وكان، د، ك.
- (٩) أهملت الياء في، د.
- (١٠) تقلب، ز.
- (١١) عن، د.

«القياسية»، فأما غير القياسية فلا يلزم أن يتساوى فيها الحكماء، بل قد يتساويان نحو:

..... حلائل أسودين وأحمرين<sup>(١)</sup>  
..... والعانسون<sup>(٢)</sup> .....

وقد يتخالفان<sup>(٣)</sup> نحو: بنون وربعون وعلانون<sup>(٤)</sup> فإن التثنية: ابنان — بثبات همزة الوصل — وربعتان — بثبات التاء — وعلانيتان، بثبات الياء والتاء جميعاً.

«حكم ما ألحق به علامة التثنية»، وهذا هو القياس لأن التثنية يسلم<sup>(٥)</sup> فيها بناء الواحد والجمع السالم كذلك، فحقهما أن يتفقا فيما تغير<sup>(٦)</sup> وسلم<sup>(٧)</sup>، وعلى ذلك فيصح آخر نحو: زيد وعلي، وامرئ مرجأ<sup>(٨)</sup>، ورجل مرجو<sup>(٩)</sup> ووضاء، فيقال: زيدون وعليون ومرجوون<sup>(١٠)</sup> ومرجوون<sup>(١١)</sup> ووضاؤون،

(١) صدره:

فما وجدت بنات بني نزار .....

من قصيدة قالها حكيم الأعور بن عياش الكلبي من شعراء الشام هجا فيها مضر ورمى فيها امرأة الكميت بن زيد بأهل الحبس رداً على قصيدة طويلة للكميت هجا فيها حكيماً وأهل اليمن، وكان الكميت في سجن خالد بن عبدالله القسري، فألبس امرأته ثيابه وتركها مكانه وفر من السجن.

— ابن يعيش ٦٠:٥؛ المقرب ٥٠:٢؛ شرح التسهيل ٨٥:١؛ ابن مالك ٢٥:١؛ الرضي ٤٣:١، ١٨٢:٢؛ المجمع ٤٥:١؛ الأشموني ٨١:١؛ الخزانة ٨٦:١—٨٧؛ شرح الشافعية ١٧١:٢؛ شواهد الشافعية: ١٤٣؛ الدرر ١٩:١.

(٢) أهملت النون الأولى في، د، ز، وهو يشير إلى البيت المتقدم في ١: ٢٣٨ وهو: منا الذي هو ما إن طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب

(٣) يتخالفان، د.

(٤) وعلانون، د، ك.

(٥) تسلم، ز.

(٦) يغير، ز، ك.

(٧) ويسلم، ز، ك.

(٨) ومرجاء، د، مرجاء، ز.

(٩) مرجوون، د.

(١٠) ومرجوون، ز.

(١١) ومرجون، د.

كما يقال: زيدان وعليان ومرجان<sup>(١)</sup> ومرجوان<sup>(٢)</sup> ووضاءان<sup>(٣)</sup> ، ويقال في نحو: زكريا وصحراء زكريا وون<sup>(٤)</sup> وصحراوات ، كما يقال زكرياوان<sup>(٥)</sup> وصحراوان<sup>(٦)</sup> ، وفي عطاء - علماً - عطاوون - بالواو - وعطاؤون بالهمزة ، [كما يقال<sup>(٧)</sup>] في سماء: سماوات - بالواو - سماءات بالهمزة. «إلا أن آخر المقصور» نحو: المصطفى «والمنقوص» نحو: القاضي «يحذف في جمع التذكير» نحو: المصطفون والقاضون.

«وتلي علامته<sup>(٨)</sup>» ، أي علامتا جمع التذكير، وهما الواو والياء «فتحة المقصور» ، نحو: ﴿وإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ الْأَخْيَارِ﴾<sup>(٩)</sup> «مطلقاً» ، أي سواء كانت منقلبة عن أصل نحو: ملهى ، أو زائدة كآلف أرطى وحبلى إذا سمي بهما.

وعلم من قوله في جمع التذكير أن آخر المقصور والمنقوص لا يحذف في جمع التأنيث، ووجه الفرق أن علامة جمع التذكير<sup>(١٠)</sup> ثقيلة، وهي الواو والياء، فلا تجامع ياء المنقوص، ولا الياء والواو المنقلبة عن ألف المقصور، وعلامة التننية وعلامة [جمع<sup>(١١)</sup>] تصحيح المؤنث خفيفة، فجاز أن تجامعهن، أما علامة جمع تصحيح المؤنث فالألف مطلقاً ولا حرف أخف منها، وأما علامة التننية فالألف رفعاً والياء المفتوح ما قبلها جراً ونصباً، بخلاف ياء الجمع فإنها مكسور ما قبلها.

(١) ومرجان، د، ز، ومرجان، ك.

(٢) ومرجوان، د.

(٣) ووضان، د، ووضآن، ك.

(٤) زكرياوان، د.

(٥) زكرياوان، د، ز.

(٦) وصحراوات، د.

(٧) ليست في، ز، وإنما فيها: وفي.

(٨) علامتا، د.

(٩) الآية ٤٧ ص ٣٨.

(١٠) القذكير، ز.

(١١) ساقطة من، د.

«خلافًا للكوفيين في إلحاق ذي الألف<sup>(١)</sup> الزائدة»، سواء كانت للتأنيث نحو: حبل، أو للإلحاق نحو: أرطى أو، للتذكير نحو: قبعثرى، أعلاماً لمذكرين «بالمقوص»، فيضمون ما قبل واو الجمع ويكسرون ما قبل يائه ويحذفون الألف، فيقولون<sup>(٢)</sup>: حبلون وحبلين، كما يقول الجميع في المنقوص: قاضون وقاضين، ولا يفعلون ذلك في غير الزائدة، بل يفتحون ما قبل الواو والياء كما سبق.

قال في الشرح<sup>(٣)</sup>: وجوزوا الوجهين في الأعجمي للاحتمال نحو: عيسى، فإنه عبراني أو سرياني «وربما حذفت»، أي الألف الزائدة «خامسة» نحو الخوزلى<sup>(٤)</sup> - بفتح الخاء والزاي - وهي مشية فيها تفكك. «فصاعداً» نحو: ضبغطرى - بضاد معجمة مفتوحة فباء موحدة [مفتوحة<sup>(٥)</sup>] فعين<sup>(٦)</sup> معجمة ساكنة فطاء مهملة مفتوحة فراء فألف مقصورة - وهو الأحق، فتقول<sup>(٧)</sup> الخوزلان والضبغطران [في التثنية، والخوزلات والضبغطرات<sup>(٨)</sup>] في الجمع، وقالوا: هراوات - بفتح الهاء - في جمع هراوى<sup>(٩)</sup>.

قال في الشرح<sup>(١٠)</sup>: وهذا دليل على أن ذا الألف الأصلية [قد<sup>(١١)</sup>] ينزل منزلة ذي الألف الزائدة. وهو لم يتعرض في المتن إلى حذف الأصلية.

(١) الألف الألف، د.

(٢) فيقولون، ز.

(٣) يعني المصنف في شرحه على التسهيل ١: ١٠٤؛ ولم يمثل.

(٤) الخوزلا، د.

(٥) سقطت من، د، ك.

(٦) فعين، د، ك.

(٧) فيقول، د، فنقول، ز.

(٨) سقط من، ز.

(٩) هراوى، د، ز، ك، وخطؤه ظاهر.

(١٠) يعني المصنف في شرح التسهيل ١: ١٠٥، وهذا نصه:

(وهذا يدل على أن الألف قد تحذف وإن لم تكن زائدة؛ لأن ألف (هراوى) منقلبة عن

لام الكلمة).

(١١) ليست في، د.

واعلم أن في الهراوات<sup>(١)</sup> شذوذات ثلاثة جمع صيغة منتهى الجموع، وعدم قلب الألف ياءً، وحذفها مع كونها أصلاً<sup>(٢)</sup>، والمراد<sup>(٣)</sup> كونها بدلاً من أصل؛ إذ هي بدل من<sup>(٤)</sup> لام الكلمة وليست بنفسها أصلاً.

٦٣ في التثنية والجمع بالألف والتاء» ظرف لغو/متعلق بحذفت «وكذا الألف [والهمزة<sup>(٥)</sup>] من قاصعاء» وهو أحد<sup>(٦)</sup> جحري<sup>(٧)</sup> اليربوع «ونحوه»، كعاشوراء أي كما تحذف<sup>(٨)</sup> ألف المقصور الخامسة الزائدة تحذف الألف الخامسة هي والهمزة بعدها من الممدود نحو<sup>(٩)</sup>: قاصعاء «ولا يقاس على ذلك»، أي على حذف ألف المقصور الزائدة خامسة فصاعداً، [ولا<sup>(١٠)</sup>] على<sup>(١١)</sup> حذف الألف والهمزة من قاصعاء ونحوه؛ لقلة ما ورد من ذلك. «خلافاً للكوفيين» فإنهم يقيسون عليه.

قال في الشرح<sup>(١٢)</sup>: والمنصفون<sup>(١٣)</sup> من غيرهم يقبلونه ولا يقيسون عليه لشذوذه و(مِنْ) في قوله: (من غيرهم) لبيان الجنس لا للتبعيض.

(١) الهراوات، د، ك.

(٢) من أصل، د، ك.

(٣) فالمراد، د.

(٤) عن، ز، ك.

(٥) سقطت من، د.

(٦) احدى، ك.

(٧) جحري، د، ز، جحري، ك.

(٨) يحذف، د، ز، ك، وما أثبتته أولى.

(٩) ونحو، ز.

(١٠) أو على، د.

(١١) يريد المصنف قال في شرح التسهيل ١: ١٠٥.

(١٢) والمنصفون من غيرهم يقبلون ما سمع منه ولا يقيسون عليه لقلته).

(١٣) والمنصفون، د.

«وتحذف تاء التأنيث عند تصحيح ما هي فيه فيعامل معاملة مؤنث عار منها لو صحح».

قال في الشرح<sup>(١)</sup>: فيصح نحو مسلمة وعرقوة وقراءة، ويقال في فتاة: فتيات<sup>(٢)</sup>، وفي قناة<sup>(٣)</sup>: قنوات، وفي سماء: سماوات<sup>(٤)</sup> [وسماءات<sup>(٥)</sup>]، وفي باقلاء<sup>(٦)</sup>: باقلاوات<sup>(٧)</sup>.

قلت: التمثيل هنا بسماء سهو، لأنه ليس مما نحن فيه.

قال ابن قاسم: ولو كان قبل التاء همزة، مبدلة نحو: سقاءة<sup>(٨)</sup> وباقلاءة<sup>(٩)</sup>، قلت: سقاوات وباقلاوات، وإن شئت أقررت الهمزة كما تفعل في الشنية.

فإن قلت: ألف<sup>(١٠)</sup> باقلاء للتأنيث فكيف لحقتها تاء التأنيث؟

قلت: قد توهم ابن هشام ذلك فحكم بعدم صحة هذا المثال، قال: ولا أعرف سقاءة. وهو قصور واضح، ففي الصحاح<sup>(١١)</sup>: (والباقلاء [ممدوداً<sup>(١٢)</sup>] إذا

(١) يريد المصنف أيضاً قال في شرح التسهيل ١: ١٠٥.

(٢) إذا جمع ما فيه تاء التأنيث بالألف والتاء حذفت التاء منه، ووليت ألف الجمع ما كان قبل التاء من غير تغيير إن لم يكن ألفاً ولا همزة ممدود مبدلة كقولهم: في مسلمة وجارية وعرقوة وقارئة وقراءة مسلمات وجاريات وعرقوات وقارئات وقراءات، فإن كان الذي قبل التاء المحذوفة ألفاً أو همزة ممدود مبدلة، فعل به ما كان يفعل بمثله مباشرة لألف التثنية، فيقال في فتاة: فتيات، وفي قناة: قنوات، وفي سماء: سماوات وسماوات، وفي باقلاء: باقلاوات.

(٣) فتاه فتيان، ز.

(٤) قنات، د.

(٥) سموات، د، ك.

(٦) عن، ك، وشرح المصنف وهي فيه مقدمة على سماوات.

(٧) باقلا، د، ز، ك.

(٨) كذا في شرح المصنف، وفي، د، ز، باقلا، وفي ك، باقلاءات.

(٩) سقاءة، ز، ك.

(١٠) باقلاءة، د، ك، باقلاء، ز.

(١١) الألف، ز.

(١٢) الصحاح: ج ٤، ص ١٦٣٧.

(١٣) ممدود، ك، وليست الكلمة في الصحاح.



شدت اللام قصبرت، وإن<sup>(١)</sup> خفت مددت، الواحدة باقلا<sup>(٢)</sup> على ذلك) فهذا نص يدل على أن الألف فيه ليست للتأنيث، وأما سقاء ففي الصحاح<sup>(٣)</sup>: أيضاً - (وامرأة سقاء وسقاية).

«ويقال: - في المراد به من يعقل من ابن وأب وأخ<sup>(٤)</sup>» وهن وذئ - بنون» وشواهد كثيرة<sup>(٥)</sup>: «وأبون» كقراءة بعض السلف<sup>(٦)</sup> ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾<sup>(٧)</sup>.

بدليل تبينه<sup>(٨)</sup> بثلاثة أسماء: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، وفيه تسمية العم أبا مجازاً. «وأخون» كقوله<sup>(٩)</sup>:

كريم طابت الأعراق منه وأشبه فعله فعل الأخينا

(١) في الصحاح: وإذا.

(٢) باقلاء، د.

(٣) ج ٦، ص ٢٣٧٩.

(٤) وأخ وأب، ز.

(٥) ومن ذلك في الشعر:

بنونا بنو أبناءنا، وبناتنا  
وكان لنا أبو حسن علي  
بنوهن أبناء الرجال الأبعاد  
أبا برا ونحن له بنين

(٦) هم ابن عباس والحسن والجحدرى وابن يعمر وأبورجاء... البحر ١: ٤٠٢.

(٧) ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهُاً وَاحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ ١٣٣ البقرة (٢) قال في البحر ج ١، ٤٠٢.

(وَأما على قراءة ابن عباس ومن ذكر معه فالظاهر أن لفظ أبليك أريد به الأفراد ويكون إبراهيم بدلاً منه، أو عطف بيان، وقيل: هو جمع سقط منه النون للإضافة، فقد جمع أب على ابن نصبا وجرا وأبون رفعا، حكى ذلك سيويه وقال الشاعر:

فلما تبين أصواتنا بكيين وفديتنا بالآيينا

وعلى هذا الوجه يكون إعراب (إبراهيم) مثل إعرابه حين كان جمع تكسيرا انتهى. وقد قال في إعراب إبراهيم وما بعده على قراءة: (آباءك) إنه بدل تفصيلي أو عطف بيان وأجاز المهدوي أن يكون منصوباً بأعني.

(٨) تثنيته، د.

(٩) زاد هنا في (ز): شعرا. والقاتل مجهول.

كريم لا تغيره الليالي ولا اللاواء عن فعل الأبين<sup>(١)</sup>  
ففيه شاهدان. «وهنون» كقوله<sup>(٢)</sup>:

أريد هنات من هنين وتلتوي<sup>(٣)</sup> علي وآبي<sup>(٤)</sup> من هنين هنات<sup>(٥)</sup>  
«وذوو» وشواهد كثيرة. والمصنف أورد هذه<sup>(٦)</sup> الألفاظ تنبيهاً على أنها  
مما يستثنى من حيث خالف جمعها حكم تثنيتهما، لكن ذكره لـ (ذي) لا موقع له  
هنا، لأنه مما وافق فيه الجمع التثنية، فتقول:  
ذوو<sup>(٧)</sup> مال، كما تقول: ذوا<sup>(٨)</sup> مال.

أما<sup>(٩)</sup> ابن فمخالفته ظاهرة، وذلك أنك تقول: — في تثنيته — ابنان،  
وتقول: — في جمعه — بنون، لا ابنون، كأنهم أرادوا أن ينبهوا على أن الفاء فيهما  
في الأصل مفتوحة، فقالوا: بنون.

وأما أبون وأخون وهنون فمخالفتها في الجمع للتثنية<sup>(١٠)</sup> ظاهرة، إذ يقال:  
في تثنيتهما — أبوان وأخوان وهنوان، فقياسه في الجمع أن يقال: أبوون وأخوون  
وهنوون، برد لاماتها، لكن التصريف اقتضى حذف الواو، كذا<sup>(١١)</sup> قالوا.

(١) لم أقف لهما على زيادة، والشاهد فيهما في موضعين: الأخين، الأبين، والألف فيهما للاطلاق.

— شرح التسهيل ١٠٦: ١؛ جهرة بن دريد ٤٨٥: ٣.

(٢) لا يعرف.

(٣) وتلتوي، ز.

(٤) وآبي، د، ز، ك، وهو تصحيف.

(٥) لم أقف على سابق له ولا لاحق، ومعناه: أريد نساء من قوم فيأبون علي ويحيثني من أبي عليهم

أنا. قاله ثعلب في مجالسه ٦٢٧، والبيت في شرح التسهيل ١٠٧: ١، واللسان ٢٠: ٢٤٢ (هنا).

(٦) هذه أي، ز.

(٧) ذوا، د.

(٨) ذو، ز.

(٩) وأما، د، ك.

(١٠) للتثنية، ز.

(١١) وكذا، ز.

قلت: نحو أبون يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون الأصل أبوون ثم أتبعوا كما أتبعوا في المفرد المضاف، ثم استقلوا فحذفوا الحركة - وهي ضمة لام الكلمة - ثم حذفوا اللام للساكنين.

والثاني: أنهم لم يردوا اللام بل استعملوه ناقصاً كما كان في حالة إفراده وعدم إضافته، وهذا أسهل وهو الذي يمشي<sup>(١)</sup> عليه ظاهر كلام المصنف؛ لأنه يتكلم على/ ما اختلف فيه حكما التثنية<sup>(٢)</sup> والتصحيح، وعلى التقدير الأول لا تخالف بينها باعتبار التقدير وإن حصل اختلاف عارض، وكذا القول في أخواته، ولا يمكن أن يقال على الوجه الأول: إنهم لم يتبعوا، ثم لما ردوا اللام قلبوها ألفاً ثم حذفوها للساكنين؛ لأن هذا يقتضي أن تبقى العين مفتوحة كما في (المصطفين).

واحترز المصنف بقوله: من يعقل عما<sup>(٣)</sup> إذا أريد به ما لا يعقل فإنه لا يقال<sup>(٤)</sup> فيه: - حينئذ - أبون، وما ذكر معه إنما<sup>(٥)</sup> يجمع<sup>(٦)</sup> - حينئذ بالألف والتاء. «وفي بنت وابنة وأخت وهنت وذات: بنات» في جمع كل من بنت وابنة، ويقال: في تثنية - بنت - بنتان، وفي تثنية ابنة: ابنتان، فمخالفة الجمع للتثنية في ذلك ظاهرة.

«وأخوات» برد المحذوف، بخلاف التثنية فإنه يقال فيها<sup>(٧)</sup>: أختان. «وهنات» بغير رد اللام كما في التثنية، وإنما ذكرها لأنه لو أفرد<sup>(٨)</sup> هنوات بالذكر

(١) يمشى، ك.

(٢) التثنية، ز.

(٣) عن ما، د.

(٤) يقل، د.

(٥) دائماً، ز.

(٦) لجمع، ز.

(٧) فيه، ز.

(٨) أفرده، ز.

لألبس. «وهنوات» برد المحذوف خلاف للتثنية. «وذوات» بغير رد وجوباً، وفي التثنية الوجهان قالوا: ذاتا وذواتا.

«وأمهات» بزيادة الهاء مخالفاً<sup>(١)</sup> للتثنية «في الأم من الناس أكثر من أمات» بالموافقة للتثنية وهذا هو القياس وقد جمع بينهما بعض الشعراء<sup>(٢)</sup> فقال: إذا<sup>(٣)</sup> الأمهات قبحن الوجوه فَرَجَتْ<sup>(٤)</sup> الظلام بأمانكا<sup>(٥)</sup> «وغيرها بالعكس»، وغير الأم من الناس بالعكس، فأما فيه أكثر من أمهات، وربما قالوا في أم: أمهة، قال<sup>(٦)</sup>:

أمهتي خندف وإلياس أبي<sup>(٧)</sup>

(١) أهملت الخاء في، ز.

(٢) مروان بن الحكم، قاله البغدادي.

(٣) اذ، ز.

(٤) فزحت، د.

(٥) ليس في مراجعي له زيادة.

— ابن يعيش ٣: ١٠، ٤؛ شرح التسهيل ١: ١٠٨؛ شرح الشافية ٢: ٣٨٣؛ التصريح ٢: ٣٦٢؛ شواهد الشافية: ٣٠٨؛ الدرر ١: ٦؛ اللسان ١٢: ٣٠؛ (أمم) ط—صادر؛ المجمع ١: ٢٣.

(٦) قصي بن كلاب من أجداد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٧) أنشدوا قبله:

إني لدى الحرب رخي اللب

عند تناديهم بهال وهب

معتزم الصولة عالى النسب

وخلط العيني بين هذا الرجز وآخر رؤيه الياء، فأنشد بعد الشاهد:

حيدة خالي ولقيط وعلي وحاتم الطائي وهاب المني

وهو واهم في ذلك، فهذا الرجز منسوب لامرأة من بني عامر أو من بني عقيل، واختلاف

الروي وتأخر حاتم عن قصي يجلبون هذا الهم.

اللب: ما يشد على ظهر الدابة ليمنع السرج والرحل عن الاستئثار.

هال: اسم فعل تزجر به الخيل.

هب: اسم فعل تدعى به الخيل لتتقدم.

أمهتي خندف: يعني زوجة جده إلياس بن مضر، وهي امرأة من اليمن اسمها ليل بنت=

وعن الفراء من قال: أم، قال: أمات، ومن قال: أمهة، قال: أمهات.  
وعلى هذا فلا مخالفة بين جمعه وتثنيته.

«والمؤنث بهاء» في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في (المؤنث)،  
فالتقدير: والاسم الذي أنث حالة كونه ملتبساً بهاء «أو مجرداً» منها، و(مجرداً)  
عطف على الحال المتقدمة، والظاهر أن المصنف لم يجتزئ بقوله: (المؤنث) عن  
المذكر، بل ذكره ليجري عليه قوله: بهاء أو مجرداً فهو بيان لصورة المسألة  
[منبه<sup>(١)</sup>] بما تعلق به من التقسيم على ما ذكرنا.

وليس في كلام المصنف تقييد أن هذا الحكم خاص بالجمع بالألف  
والتاء، ولكن ذلك يعلم وإن لم ينص عليه، لأن المؤنث إنما يستحق ذلك الجمع  
من جمعي التصحيح. «ثلاثياً صحيح العين ساكنه<sup>(٢)</sup>». مضاف ومضاف  
إليه أي ساكن العين، ولا ينبغي أن يقرأ<sup>(٣)</sup>: (ساكنة) بالتأنيث حالاً من العين؛  
لأن<sup>(٤)</sup> بعده: غير مضعف. ولو قال ساكنة — بالتأنيث — لقال: غير مضعفة.  
بالتأنيث أيضاً؛ وليوافق قوله: صحيح العين. «غير مضعف ولا صفة»،  
وذلك مثل: جفنة، وغرفة، وسدرة. وكل من هذه الأمثلة الثلاثة المختلفة حركة  
الفاء يصدق عليه أنه مؤنث بالهاء ثلاثي صحيح العين ساكنه<sup>(٥)</sup> غير مضعف ولا  
صفة، ومثل: دعد، وهند، وجمل. وكل<sup>(٦)</sup> من هذه الثلاثة أيضاً مجرداً  
ثلاثي... إلى آخر ما تقدم.

= عمران بن الحارث بن قضاة، وخندف لقب.

— المحتسب ٢: ٢٢٤؛ ابن يعيش ١٠: ٤٣؛ شرح التسهيل ١: ١٠٨-١٠٩؛ المقاصد  
٤: ٥٦٥-٥٦٦؛ المعجم ١: ٢٣؛ الخزانة ٣: ٣٠٦؛ شواهد الشافية: ٣٠١-٣٠٨؛ الدرر  
١: ٥-٦.

(١) سقطت من، د، ك.

(٢) ساكنة، ز، م. وهو خطأ وضحه الشارح.

(٣) تقرأ، د.

(٤) لأن ما، د، ك.

(٥) ساكنة، د، ز، ك.

(٦) فكل، ز.

واحترز بقوله: ثلاثياً — من نحو<sup>(١)</sup> جبال علم للضبع.

وبقوله: صحيح العين من [نحو<sup>(٢)</sup>] دولة<sup>(٣)</sup>.

وبقوله: ساكنه<sup>(٤)</sup> من متحرك العين نحو: شجرة ونبقة وسُمرة.

وبقوله: غير مضعف من نحو: جنة وجنة وجنة.

[وبقوله<sup>(٥)</sup>]: ولا صفة. من نحو: ضخمة<sup>(٦)</sup> وجلفة وحلوة. «تتبع<sup>(٧)</sup> فائؤه عينه في الحركة مطلقاً»، أي سواء كانت فتحة أو ضمة أو كسرة، فنقول: جفنت — بفتح الجيم والفاء — وغرفات — بضم الغين [المعجمة<sup>(٨)</sup>] والراء<sup>(٩)</sup> — وسدرات<sup>(١٠)</sup> بكسر السين والdal المهملتين — وكذا نقول<sup>(١١)</sup>، عدات — بفتحهما — وجملات — بضمهما — وهنات بكسرهما.

وينبغي أن يضبط (تتبع<sup>(١٢)</sup>) بضم أوله، على البناء للمفعول لمناسبة<sup>(١٣)</sup>: (وتفتح وتسكن)، وهي مطلوبة. «وتفتح وتسكن»، من الإسكان، لا من التسكين لتناسب الألفاظ.

«بعد الضمة/والكسرة» كان ينبغي أن يقول<sup>(١٤)</sup>: في تميم. كما ٦٥ ز

- 
- (١) من نحو قوله، د.
  - (٢) عن، د، ك.
  - (٣) دولة، د، ك.
  - (٤) ساكنة، د، ز، ك.
  - (٥) سقطت من، ز.
  - (٦) ضخمة، ز.
  - (٧) يتبع، ز.
  - (٨) سقطت من، د.
  - (٩) والواو، ز.
  - (١٠) سقط حرف العطف من، ز.
  - (١١) يقول، ز.
  - (١٢) يتبع، ز.
  - (١٣) لمناسبته، ز.
  - (١٤) تقول، ز.

قال : ابن الحاجب <sup>(١)</sup> وغيره، فنقول <sup>(٢)</sup> : غرفات وجملات وسدرات وهندات بالفتح والإسكان، فليس في المفتوح الفاء إلا وجه واحد، وهو فتح العين، وفي المضمومها ثلاثة أوجه، وفي المكسورها ثلاثة أوجه.

فإن قلت: لم حكموا بأن الفتح في نحو: جفئات للإتباع ليس إلا، مع احتمالها لأن تكون كالفتحة في خطوات وسدرات وليست للإتباع قطعاً؟

قلت: لأن الفتح في خطوات وسدرات لثقل الإتباع، وهو متنف في جفئات، فالفتح فيه إتباع لا غير - كما ذكروا - ولهذا تخفف خطوات وكسرات بالإسكان ولا يجوز ذلك في جفئات لأنه خفيف.

فإن قلت: فلم التزم في مثله الفتح مع خفة السكون الذي في مفردة؟ قلت: لأجل الفرق بين الصفة والاسم، وكانت الصفة بالسكون أليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابقتها للفعل، ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف.

وقد علمت أنه فهم من اشتراط المصنف فيما تقدم صحة العين لجميع ما يذكره بعده أنه لا يجوز في دولة وسورة، ولا في ديمة وزينة، إذا جمعا إتباع ولا فتح، وإنما يبقيان على الإسكان الذي كان في الإفراد، وفي شافية ابن الحاجب <sup>(١)</sup>: أنه يجوز في ذلك السكون والفتح، وأن الممتنع للإتباع فقط. «وتمنع <sup>(٣)</sup> الضمة قبل الياء» مثل: زبية وكلية، فلا يقال: زبيات ولا كليات بالضم. بل بالسكون أو الفتح، قيل <sup>(٤)</sup>: ولم يسمع الفتح. «و» تمنع <sup>(٥)</sup> أيضاً «الكسرة قبل الواو» نحو: رشوة، فلا يقال: رشوات. بالإتباع بل بالسكون

(١) في الشافية ٢: ١٠٩.

(٢) فنقول، د.

(٣) وتمنع، د، ك.

(٤) قبل، ز.

(٥) يمنع، ز، وتمنع، د، ك، وما أثبتته أولى لمناسبة عبارة المتن السابقة.

أو الفتح، ولم يذكر سيبويه<sup>(١)</sup> هنا الفتح. «باتفاق» راجع إلى المسألتين جميعاً. «و» تمنع<sup>(٢)</sup> أيضاً الكسرة «قبل الياء بخلف»<sup>(٣)</sup> نحو: لحية، فمن البصريين من أجاز: لحيات بالاتباع، ومنهم من منعه لما فيه من الثقل الناشئ عن توالي كسرتين وياء، وأيد ابن عصفور الأول بأنهم لم يحفلوا باجتماع ضمتين وواو في خطوات عند الإتيان، فكذا لم يحفلوا باجتماع كسرتين وياء في لحيات.

قلت: وقد يقال إن ذلك لا يلزم فقد اجتنبوا الكسرتين إلا في إبل وبلز<sup>(٤)</sup> وألفاظ قليلة على تردد في ثبوتها، ولم يجتنبوا الضمتين بلا نزاع نحو: عنق.

«ومطلقاً عند الفراء» سواء كان من باب رشوة — وهو المتفق على منعه — أو من باب فدية — وهو<sup>(٥)</sup> المختلف فيه — أو من باب هند، وهو الجائز عند غيره، فإن فعلات بكسر الفاء والعين يتضمن<sup>(٦)</sup> فعلاً وهو ما أهمل إلا فيما ندر كإبل، لكن منع الفراء لذلك ليس متعلقاً بما سمع وما لم يسمع، وإنما هو «في ما لم يسمع»، وأما ما سمع فيقبله ولا يقيس<sup>(٧)</sup> عليه. «وشذ»<sup>(٨)</sup> جروا، بكسر الجيم [والراء، ووجه شذوذه مأخوذ من الكسرة قبل

(١) (١٨٢: ٢) — (١٨٣) قال: (وما كان فعلة فإنك إذا كسرتة على بناء أدنى العدد أدخلت التاء وحركت العين بكسرة، وذلك قولك: قِربَات وسِدْرَات وكِسْرَات، ومن العرب من يفتح العين كما فتحت عين (فُعْلة)، وذلك قولك: قَرْبَات وسَدْرَات، فإذا أردت بناء الأكثر قلت: سِدْر وقَرْب وكِسر، ومن قال: غُرْفَات — فخفف — قال: كِسْرَات، وقد يريدون الأقل فيقولون كَسْر وفقر، وذلك لقلة استعمالهم التاء في هذا الباب، لكراهية الكسرتين، والتاء في الفعل أكثر، لأن ما يلتقي في أوله كسرتان قليل، وبنات الياء والواو بهذه المنزلة، تقول: لحية ولحي وفرية وفري ورشوة ورشأ، ولا يجمعون بالتاء كراهية أن تحيى الواو بعد كسرة، واستثقلوا الياء هنا بعد كسرة، فتركوا هذا استقلالاً واجتزأوا ببناء الأكثر، ومن قال: كِسْرَات قال: لِحِيَات... وقد كسرت (فعللة) على أفعل، وذلك قليل عزيز ليس بالأصل قالوا: نعمة وأنعم وشدة وأشد، وكرهوا أن يقولوا: — في رشوة — بالتاء، فتقلب الواو ياء، ولكن من أسكن فقال: كِسْرَات، قال: رشوات).

(٢) يمنع، ز تمنع، د، ك، وما أثبتته أولى لمناسبة عبارة المتن السابقة. (٣) بخلاف، د.

(٤) المرأة الضخمة، وليس في الصفات (فِعْل) إلا هذه وأتان إبد. الصحاح ٨٦٢: ٢.

(٥) وهم، د، ك.

(٦) تتضمن، د.

(٧) يقيس، ز.

(٨) أهملت الذال في، د.



الواو<sup>(١)</sup> ، وهو ممنوع بالاتفاق. «والتزم فَعَلَات» بفتح العين «في» جمع «لجبة» بسكون الجيم، وهي صفة، يقال: شاة لجبة إذا قل لبنها.

«وغلِب في ربعة» بسكون الباء، [وهو صفة<sup>(٢)</sup>] بمعنى معتدل القامة.

«لقول بعضهم: لجبة وربعة» بفتح الجيم والباء، وهذه العلة في لجبة مأخوذة من كلام سيويه، [فقد ذكر الأبيدي<sup>(٣)</sup> أن سيويه<sup>(٢)</sup>] قال<sup>(٤)</sup>: إنما قالوا لجبات - بالتحريك - لأن منهم من يقول: لجبة، بالتحريك في حالة الإفراد، فأجمعوا في الجمع على هذه اللغة.

وقيل: لما لزم التاء في لجبة، لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها، يقال: شاة لجبة إذا قل لبنها كما مر، صارت كالأسماء في لزوم التاء نحو: جفنة وقصعة.

وأما ربعة فقد سمع فيها فتح الباء حكاه ابن سيده<sup>(٥)</sup>.

وقال: ابن الحاجب لجبة وربعة وضعا<sup>(٦)</sup> اسمين ثم وصف/بهما ٦٦ ز وروعي<sup>(٧)</sup> ذلك الأصل فبقيا على الفتح. «ولا يقاس على ما ندر من كهلات» بفتح الهاء، بل يقتصر على ما سمع؛ وذلك لما قصدوه من الفرق بين

(١) ما بين المعقوفين ساقط من، ك.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(٣) أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الحنثي الأبيدي (٠٠-٦٨٠ هـ = ٠٠-١٢٨١ م) نحوي حافظ عارف بالخلاف، مطلع على غوامض الكتاب لسيويه. قرأ عليه ابن الزبير. والأبيدي نسبة إلى أئدة: بلدة بالأندلس قرب جيان، وفي دالها خلاف: منهم من أهلها ومنهم من أعجمها. البغية ٢: ١٩٩.

(٤) (٢: ٢٠٤)، وهذا لفظه: (وقالوا: شياه لجبات، فحركوا الحرف الأوسط، لأن من العرب من يقول: شاة لجبة، فإنما جاؤوا بالجمع على هذا، واتفقوا عليه في الجمع).

(٥) في المحكم ٢: ١٠٠.

(٦) ووضعا، ز.

(٧) فروعي، د.

الصفة والاسم على ما تقدم آنفاً. «خلافاً لقطرب<sup>(١)</sup>» فإنه أجاز القياس عليه. وفي المخصص لابن سيده: الأثنى كهلة والجمع كهلات، وهو القياس؛ لأنه صفة، وقد حكى فيه عن ابن<sup>(٢)</sup> حاتم تحريك الهاء ولم يذكره النحويون فيما شذ من هذا الضرب. انتهى بنصه. «ويسوغ في لجة القياس» وهو إسكان عينها في الجمع «وفاقاً لأبي العباس» المبرد. «ولا يقال: فعلات» بإسكان العين «اختياراً»، أي [في<sup>(٣)</sup>] وقت اختيار وسعة لا في وقت ضرورة «فيما استحق فعلات» بفتح العين «إلا لاعتلال اللام» نحو: ظبية، فيجوز فيه في الاختيار ظبيات بسكون<sup>(٤)</sup> الباء حكاه ابن جني.

«أو شبه الصفة» مثل: أهلات — بسكون الهاء — والأولى أن تجعل جمعاً لأهلة بمعنى أهل، فقد حكاه الفراء، ولا تجعل<sup>(٥)</sup> جمع<sup>(٦)</sup> أهل، فإذا قلت: امرأة أهلة<sup>(٧)</sup>، ففيه الفتح اعتباراً بالأصل والإسكان اعتباراً بالعارض.

(١) أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد (٢٠٠-٢٠٦ هـ = ٨٠٠-٨٢١ م) مولى سالم بن زياد. لقبه سيويه: (قطرباً)، لأنه كان لا يخرج من بيته إلا وجده في انتظاره. والقطرب: دوية كثيرة العمل. عالم باللغة والنحو. أخذ عن عيسى بن عمر، وعن النظام من المعتزلة، فكان يذهب مذهبه. متهم بالكذب. وأخذ عنه محمد بن الجهم البصري وأبو القاسم المهلب. من مؤلفاته: المثلثات-ط، نظمها سديد الدين أبو القاسم عبد الوهاب المهلب، الأمانة-ط، الأضداد، معاني القرآن.

— القفطي ٣: ٢١٩-٢٢٠؛ الوفيات ٤: ١٣٢-١٣٣؛ البغية ١: ٢٤٢-٢٤٣؛ الزبيدي: ٩٩-١٠٠.

(٢) أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي (٢٣١-٢٣٩ هـ = ٨٤٦-٨٤٧ م). صاحب الأصمعي، وقيل: إن الأصمعي خاله. روى عن الأصمعي كتبه وعن أبي عبيدة وأبي زيد.

وحدث عنه: إبراهيم الحربي وأبو العباس ثعلب ويعقوب بن السكيت صنف كثيراً، من ذلك: أبيات المعاني، اللبأ واللبن، اشتقاق الأسماء، الإبل، الجراد.

— الزبيدي: ١٨٠-١٨١؛ القفطي ١: ٣٦-٣٧، ٤: ١٨٠؛ البغية ١: ٣٠١.

(٣) سقطت من، د.

(٤) بفتح، ك، وهو خطأ ظاهر.

(٥) يجعل، ك.

(٦) يجمع جمع، د.

(٧) لجة، ز، كلبة، د، ك، وما أثبت هو المناسب؛ لأن الكلام في (أهلات) جمع (أهلة).

وفهم من قوله: (اختياراً)<sup>(١)</sup>. أنه يقال: - في الضرورة - فعلات بالإسكان<sup>(٢)</sup> فيما استحق فعلات بالفتح كقوله<sup>(٣)</sup>:

وحملت زفرات الضحى فأطقتها ومالي بزفرات العشي يدان<sup>(٤)</sup>

«ويفتح»<sup>(٥)</sup> هذيل عين جوزات وبيضات ونحوهما» مما عينه حرف لين لا حرف<sup>(٦)</sup> مَدِّولين كسورة وديمة، فبالإسكان<sup>(٧)</sup> عند الجميع كما - يقتضيه كلام المصنف، وقد عرفت ما قدمناه فيه من كلام<sup>(٨)</sup> ابن الحاجب، ومما هو اسم لا صفة فلا يجوز في نحو: غَيْلة بفتح الغين المعجمة، وهي المرأة السمينة نص عليه الجوهري<sup>(٩)</sup>، ولا في نحو: جونة للبيضاء أو السوداء إذا جمعنا أن يفتح

(١) اختيار، ز.

(٢) بالسكون، د.

(٣) عروة بن حزام بن مهاجر، من بني عذرة، شاعر متيم، مات أبوه فكفله عمه صغيراً، فتعلق بابنته عفراء، فلما كبرا خطبها فأغلى عمه المهر، ولما عجز عنه زوجها رجلاً من اليمن، فزاد هذا في لوعته. مات في خلافة عثمان، وقيل: معاوية.

- ابن قتيبة ٢: ٦٢٢-٦٢٧؛ فوات الوفيات ٢: ٧٠-٧٤؛ الخزائن ١: ٥٣٤-٥٣٥.

(٤) من قصيدة مطلعها:

خليلي من عليا هلال بن عامر  
وبصنعاء عوجا اليوم وانتظراني  
وقبل الشاهد:

فوالله ما حدثت سرك صاحباً  
سوى أنني قد قلت يوماً لصاحبي  
ضحياً ومستنناً جنوب ضعيفة  
وبعد:

فيا عم لا أسقيت من ذي قرابة  
بلا لا فقد زلت بك القدمان  
- رواية القالي: (تحملت).

- نوادر القالي: ١٥٨-١٦٢؛ المقرب ٢: ٥٣؛ المقاصد ٤: ٥١٩-٥٢٠، ٢: ٥٥٣؛

الهمع ١: ٢٤؛ التصريح ٢: ٢٩٨؛ الأشموني ٤: ١١٨؛ الدرر ١: ٦؛ ابن حزم: ١-١٢.

(٥) وتفتح، م.

(٦) حر، ز.

(٧) وبالإسكان، د.

(٨) الكلام، ز.

(٩) في الصحاح ٥: ١٧٨٧.

عينها<sup>(١)</sup> عند هذيل، ويجوز عندهم الفتح في جمع نحو: جونة اسماً للخابية<sup>(٢)</sup> المطلية بالقار، أو اسماً لعين الشمس. «واتفق على عيرات» بكسر العين وفتح الياء، جمع عير بكسر العين وسكون الياء، (وهي مؤنثة وهي الإبل<sup>(٣)</sup>) التي يحمل عليها الأحمال، وقيل: قافلة<sup>(٤)</sup> الحمير، ثم كثر حتى قيل: لكل قافلة. وفي المصباح<sup>(٥)</sup>: العرب كلهم يقولون عيرات جمع عير بالفتح. انتهى. وإنما هو عيرات جمع عير بكسر العين من أولها، وما في المصباح هو قول المبرد والزجاج إلا أن الزجاج قال:

العير [هذا<sup>(٦)</sup>] هو الذي في الكتف أو في القدم، وهو العظم الناقء، الشاخص في وسطهما. فاعلمه. قال المصنف: «شذوذاً» وهو منصوب على الحال من عيرات أي اتفق<sup>(٧)</sup> عليه في حال كونه ذا شذوذ، ولك أن تعربه على غير ذلك<sup>(٨)</sup>، والشذوذ<sup>(٩)</sup> فيه من وجهين أحدهما جمعه بالالف والتاء، والثاني: فتح العين، والقياس تسكينها لأنه مكسور الفاء كديمة، فلم<sup>(١٠)</sup> يكن في فتح يائه ما في (بيضات) من الاتباع، وقد سبق<sup>(١١)</sup> أن ابن الحاجب حكى في شافيته جواز السكون والفتح في ديمات من غير شذوذ شيء<sup>(١٢)</sup> منها، بل قال<sup>(١٣)</sup>: — بأثر ذلك —:

إن حكم عير<sup>(١٤)</sup> حكم ما تقدم. فعلى هذا يجوز عيرات بالفتح وعيرات بالسكون ولا شذوذ في واحد منهما من جهة إسكان<sup>(١٥)</sup> العين وفتحها.

(١) عينها، د. (٢) للخابية، د.

(٣) ما بين الهلالين مكرر، ز.

(٤) قافلة، ز.

(٥) لم أجده في المصباح المنير.

(٦) سقطت من، د.

(٧) اتفق، د، ز، ك. والصحيح ما أثبتته.

(٨) مفعول مطلق، أي يشذ شذوذاً، أو مفعول فيه على حذف مضاف، أي وقت شذوذ.

(٩) أهملت الذال الثانية في، ز.

(١٠) ولم، ز.

(١١) في ١: ٢٧٥.

(١٢) لشيء، ز.

(١٣) في الشافية ٢: ١٠٩—١١٠.

(١٤) أعجمت العين في، ز.

(١٥) افراد، د، ز، إقرار، ك. والصحيح ما أثبتته.

«فصل»: عقده المصنف لأشياء تتعلق<sup>(١)</sup> بالثنى قصداً وإن ذكر غيره فيه فبطريق الاستطراد.

«يتم في التثنية من المحذوف اللام ما يتم في الإضافة لا غير».

قال ابن قاسم: محذوف اللام قسمان: قسم يرد في الإضافة/فيرد في ٦٧ ز التثنية، وهو المنقوص، فتقول<sup>(٢)</sup>: في التثنية قاضيان كما تقول<sup>(٣)</sup>: في الإضافة قاضيك.

قلت: ليس هذا من موضوع المسألة في شيء؛ لأن الإتمام إنما هو مفروض فيما حذفت لاه، والقاضي ليس من المحذوف اللام في الأفراد أصلاً، فذكره في هذا المحل سهو.

ثم قال: وأب وأخ وحـم – في أكثر اللغات – و(هن) في لغة، فتقول في التثنية: أبوان وأخوان وحموان وهنوان. كما تقول: في الإضافة: أبوك وأخوك وحموك وهنوك.

وقسم: لا يرد في الإضافة، فلا يرد في التثنية، نحو: سنة وحر فيقال: سنتان وحران كما تقول: سنتك وحرها. «وربما قيل أبان» قال الفرزدق<sup>(٤)</sup>:

واصرفا الكأس عن الجا هل يحيى<sup>(٥)</sup> بن حصين<sup>(٦)</sup>

(١) متعلق، ز.

(٢) فيقول، ز.

(٣) يقول، ز.

(٤) كذا قال ابن الشجري، ونقله البغدادي عن العسكري، ولكن لم أجدهما في ديوانه.

(٥) ليحيى، ز.

(٦) حصيني، ز.

لا يذوق اليوم كأساً أو يفدي بالأبين<sup>(١)</sup>  
«وأخان» لم يذكروا له شاهداً.

قال ابن قاسم: والظاهر أن قولهم: أبان، وأخان. على لغة من التزم  
النقص في الأفراد والإضافة.

قال الفراء: من قال هذا [أبك. قال<sup>(٢)</sup>]: أبان. «ويديان» فأتى في  
التثنية ما لا<sup>(٣)</sup> يتم في الإضافة، فإنك تقول فيها: يدك، بدون رد. ولعل هذا  
جاء على لغة القصر، فلا إشكال «ودميان» قال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين<sup>(٥)</sup>

(١) أنشد ابن الشجري قبلهما:

يا خليلي اسقياني      أربعة بعد اثنتين  
من شراب كدم الجو      ف يحرق الكليتين  
حصين: ضبطه البغدادي بالضاد بالمعجمة نقلاً عن العسكري، وقال: إنه من أولاد  
حضين بن المنذر الرقاشي صاحب راية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - يوم  
صفين.

الأبين: مثنى أب، ويعني الأم والأب على التغليب.

- الشجري ١: ٣١؛ الخزائن ٢: ٩٠.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من، د، ك.

(٣) ما لم، د، وهامش ك.

(٤) علي بن بدال بن سليم، كذا نقله البغدادي عن ابن دريد ورجح قوله، ونسب إلى الفرزدق  
والأخطل وليس في ديوانيهما وإلى مرداس بن عمرو، قال البغدادي: وأدخله ابن الشجري  
وصاحب الحماسة البصرية في قصيدة المثقب العبدى التي مطلعها:

أفاطم قبل بينك متعيني      ومنعك ما سألت كأن تبيني  
وهذه القصيدة في المفضليات ص ٢٨٧-٢٩٢، وليس البيت فيها ولا في ديوان المثقب.

(٥) يروى قبله:

لعمرك إنني وأبا رياح      على حال التكاثر منذحين  
ليبغضني وأبغضه أيضاً      يراني دونه وأراه دوني

التكاثر: التباسط، وأصله من الكثر وهو فتح الفم.

ويروى: على طول التجاور. على: بمعنى (مع).

حجر: يروى جحر، وهو الشق في الأرض.

«ودموان» حكاه الجوهري في الصحاح<sup>(١)</sup> عن بعض العرب، ولعله على لغة من يقصر المفرد. «وفميان وفموان» قال الفرزدق:

هما نفثا في في من فمويهما على النابح<sup>(٢)</sup> العاوي أشد رجام<sup>(٣)</sup>  
وقد مر. «وقالوا في ذات: ذاتا على اللفظ» وهو الأقيس لقولهم في المذكر: ذوا<sup>(٤)</sup> مال لا ذويا<sup>(٥)</sup>. قال<sup>(٦)</sup>:

يا دار سلمى بين ذاتي<sup>(٧)</sup> العوج<sup>(٨)</sup>

= — المقتضب ٢٣١:١، ٢٣٨:٢، ١٥٣:٣؛ المخصص ٩٢:٦، ٢٦٨:١٥؛ المنصف ١٤٧:٢-١٤٨؛ الشجري ٣٤٤:٢، ٣٤٤؛ ابن يعيش ١٥١:٤، ١٥٢-١٥٣، ٨٤:٥، ٥:٦، ٢٤:٩؛ المقرب ٤٤:٢؛ الرضي ١٧٥:٢؛ شرح الشافية ٦٤:٢؛ المقاصد ١٩٢:١؛ اللسان ٢٩٣:١٨؛ يس ٣٣٢:٢؛ الأشموني ١١٩:٤؛ الخزانة ٣٤٩:٣-٣٥٢؛ شواهد الشافية ١١٢-١١٣.

- (١) ٢٣٤٠:٦.
- (٢) النابح، د.
- (٣) دجام، ز، رجام، د، وهو تصحيف ظاهر لم يقع في مراجع الشاهد، وقد مر الكلام عليه في ١٥٨:١.
- (٤) ذو، ز، والصواب التثنية.
- (٥) ذوما، د.
- (٦) بعض السعديين. كذا في اللسان عن يعقوب، ولم يسمه، وليس في إصلاح المنطق.
- (٧) ذات، ز.
- (٨) بعده:

جرت عليها كل ريح سيهوج  
هوجاء جاءت من جبال ياجوج  
من عن يمين الخط أو سماهيج

في الصحاح واللسان: (بين دارات). وفي موضع آخر من اللسان: (بين ذات).  
سيهوج: ريح شديدة تسهج الأرض، أي تقشرها. جرت: سحبت، والمفعول به محذوف، أي ذيلها. ياجوج، سهل الهمزة.

سماهيج: جزيرة في البحر تدعى بالفارسية: «ماشي ما هي» فعربتها العرب.  
— الشجري ٢٥٤:٢؛ الصحاح ٣٢٣:١ (سمهج)، شرح التسهيل ١١٤:١؛ اللسان — (سمهج) — (عوج)، الجمع ٤٥:١؛ الدرر ١٩:١.

«وذواتا»<sup>(١)</sup> على الأصل، وهو<sup>(٢)</sup> الأكثر، قال الله تعالى: ﴿ذَوَاتَا﴾<sup>(٣)</sup> أَفْنَانٍ ﴿٤﴾ «ويثنى اسم الجمع» نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ التَّقَىٰ الْجَمْعَانِ﴾<sup>(٦)</sup>. وقوله عليه الصلاة والسلام: «مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين»<sup>(٧)</sup>. وقول الفرزدق:

وكل رفيقي كل رحل<sup>(٨)</sup> وإن هما تعاطى القنا قوماهما أخوان<sup>(٩)</sup>  
ووقع لابن هشام في مغنيه<sup>(١٠)</sup> في هذا البيت غلط أوجب ارتكابه لتعسف

(١) وذوايا، ز.

(٢) وهذا، د، ك.

(٣) ذوات، د.

(٤) الآية ٤٨ الرحمن (٥٥).

(٥) ... التَّقَاتِ تَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَهُمْ رَأَى الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ ﴿١٣﴾ آل عمران (٣).

(٦) ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ... إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ١٥٥، وَمَا أَصَابَكُمْ... فَيَاذَنِ اللَّهُ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٦٦﴾ آل عمران (٣).

(٧) عن ابن عمر - رضي الله عنه - (... تعير إلى هذه مرة وإلى هذه مرة، لا تدري أهذه تتبع أم هذه؟)

(٨) - مسلم ٤: ح ٢٧٨٤؛ أحمد ٧: ح ٥٠٧٩؛ وأخرجه أحمد أيضاً بلفظ مغاير في: ٧ ح ٤٨٧٢، ٥٣٥٩، ٥٥٤٦؛ (تحقيق شاكر).

(٩) رجل، ز، رجل، د، وهو تصحيف.

(١٠) من قصيدة يخاطب فيها الذئب: ومطلعها:

وأطلس عسال - وما كان صاحباً - دعوت بناري موهناً فأتاني  
وقبل الشاهد:

ولو غيرنا نبهت تلتمس القرى اتسك بسهم أو شبة سنان  
وبعده:

فهل يرجعن الله نفساً تشعبت على أثر الغادين كل مكان  
- الفرزدق ٢: ٨٧٠-٨٧٢؛ المغني ١: ٢١٥-٢١٦؛ السيوطي ٢: ٥٣٦-٥٣٧؛

المجم ٢: ٧٤؛ الدرر ٢: ٩٠-٩١.

(١٠) مغني اللبيب عن كتب الأعراب ١: ٢١٥-٢١٦.



لا حاجة إليه. وقد بينا ذلك في الحاشية التي كتبناها عليه<sup>(١)</sup>. «و» الجمع «المكسر».

(١) تحفة الغريب ورقة ٩١، وفي ما يلي نصه:

(قوله كل رجل (كل) هذه زائدة.

أقول: لا نسلم زيادتها، فإن العموم في الرجل مراد كما انه كذلك في الرفيقين، أي إن كل رفيقين لكل رجل هذا شأنها، ولو كانت الثانية زائدة لم يحصل العموم في الرجل وهو المطلوب.

قال: وعكسه إثبات اللام للضرورة فيمن قال:

لها متنتان (خطاتا) .....  
.....

إذا قيل: (خطاتا) فعل وفاعل.

أقول: ما أنشدته بعض بيت لامرئ القيس وهو بتمامه:

لها متنتان خطاتا كما أكبر على ساعديه النمر

والمتنتان: جنبتا الظهر. وخطاتا: قال الكسائي فيه أراد: خطتا، أي تحركتا، يقال: خطا يخطو - بخاء وظاء معجمتين - إذا تحرك، وكان من حقه أن يقول: خطتا، كما يقال: غدتا، إلا أنه أثبت الألف ضرورة، وقيل: أراد خطاطان، فهو اسم مثنى حذف نونه للضرورة كما قال:

هما خطتا إما إيسار ومنة وإما دمٌ والقتل بالحر أجدر

فيمن رواه برفع إيسار ومنة ودم. والخطاة: المكتنز من كل شيء.

قال: والألف من تعاطى لام الفعل ووجد الضمير لأن الرفيقين ليسا باثنين معينين بل

هما كثير.

أقول: فينبغي الإتيان حينئذ بضمير الجماعة لا بضمير الواحد.

قال: ثم حمل على المعنى إذ قال: هما أخوان.

أقول: وفي نسخة على اللفظ، فأما النسخة الأولى فظاهرها؛ لأن معنى (كل) بحسب ما تضاف إليه، وقد أضيفت إلى مثنى فيكون معناها مثنى، فعاد إليها ضمير الاثنين بهذا الاعتبار.

وأما النسخة الأخرى التي هي: ثم حمل على اللفظ. فجوابه أن المراد لفظ المضاف إليه (كل)، وهو المثنى وهذا هو معناها لأنها بحسب ما تضاف إليه، قال الأمر إلى الحمل على معنى (كل) وهو الاثنينية المستفادة من مدخولها المضاف إليه.

قال: وقوله قوما، إمابديل من القنا؛ لأن قومهما من سببها؛ إذ معناه تقاومهما فحذفت -

الزوائد فهو بدل اشتمال.

أقول: ينبغي أن يكون (لأن قومها من سببها) بضمير المفرد المؤنث عائد إلى القنا؛ إذ

المراد أن يكون بين البديل والمبديل منه ملازمة بغير الجزئية والكلية ليكون بدل اشتمال كما =

[لا<sup>(١)</sup>] المصحح، لثلا يلزم<sup>(٢)</sup> اجتماع إعرابين في كلمة «بغير زنة منتهاه». نحو قولهم: جلالان، ورماحان. واحترز بهذا القيد من أن يكون على صيغة<sup>(٣)</sup> منتهى الجموع<sup>(٤)</sup> فتمتنع<sup>(٥)</sup> تثنيته، ومن هنا تبين لك وهم وقع للجاربردي<sup>(٦)</sup> في شرح تصريف ابن الحاجب؛ فإنه قال: [إنما<sup>(٧)</sup>] أميل نحو: يتامى،

= أعربه، وهذا إنما يناسبه أن يكون قوم القناة من سببها لا كون مقاومة الرفيقين من سببها. قال: أو مفعول مطلق من باب: (صنع الله). أقول: باب (صُنِعَ اللَّهُ) باب المصدر المحذوف عامله وجوبا قياسا إذ هو مفعول مطلق يبين فاعله بالإضافة نحو: (وَعَدَ اللَّهُ) و(صَبَّغَهُ اللَّهُ) و(قوما) بتقدير كونه مصدرا على ما ادعاه ليس كذلك، لأنه مما يحذف عامله جوازا، فلعل المشابهة في مطلق الحذف. قال: والمعنى أن كل الرفقاء في السفر إذا استقروا رفيقين فهما كالأخوين لاجتماعهما في السفر والصحبة وإن تعاطى كل واحد منهما مغالبة الآخر. أقول: أطال المصنف في تقرير ما يزيل الإشكال الذي ادعاه، وكله مبني على حرف واحد، وهو ثبوت تنوين (قوما) من جهة الرواية، ولعلها ليست كذلك، وإنما هي: (قوماهما) تثنية قوم، والمثنى مضاف إلى ضمير الرفيقين، ولا إشكال حينئذ لالفاظ ولا إعرابا ولا معنى، إذ المعنى على هذا التقدير: إن كل رفيقين في السفر أخوان وإن تعادى قوماهما وتعاطوا المطاعنة بالقنا. وقد رأيت في نسخة من ديوان الفرزدق هذا البيت مضبوط الميم من (قوماهما) بفتحة واحدة وملكت هذه النسخة في جلدتين، وضبط هذا البيت هو الذي كان باعثا على شرائها والله الحمد والمنة).

(١) سقطت من، د، ز.

(٢) الصحيح ليلزم، د.

(٣) صفة، ز.

(٤) الجمع، ز.

(٥) فيمتنع، ز.

(٦) أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي (٧٤٦-١٠٠٠هـ = ١٣٤٦-١٠٠٠م). يلقب فخرالدين، وهو شافعي في مذهبه أخذ عن القاضي ناصر الدين البيضاوي. من مؤلفاته:

شرح المنهاج للبيضاوي، شرح الحاوي - في الفقه. لم يكمل، شرح شافية ابن الحاجب، شرح الكشاف.

- البغية ١: ٣٠٢. شذرات الذهب ٦: ١٤٨؛ البدر الطالع ١: ٤٧.

(٧) سقطت من، د.

ونصارى، لأنها<sup>(١)</sup> ترجع<sup>(٢)</sup> ألفهما ياء مفتوحة وذلك في التثنية، فإن المكسر يجوز فيه أن يثنى على معنى جماعتين<sup>(٣)</sup> قال<sup>(٤)</sup>:

بين رماحي مالك ونهشل<sup>(٥)</sup>

فعلى ذلك<sup>(٦)</sup> يقال: يتاميان ونصاريان. انتهى. وهذا وهم كما أشرنا إليه، وإنما يثنى ذلك لو سمي به، وأما مع بقاء الجمع فلا كما عرفت.

وظاهر كلام المصنف أن تثنية ما ذكره من اسم الجمع، ومن الجمع بغير زنة منتهاه قياس، ونص غيره على أن ذلك مقصور على السماع وجائز للضرورة. «ويختار في» الأمرين اللذين هما جزءان أو كجزئين «المضافين

(١) لأنها، ز.

(٢) يرجع، د.

(٣) جماعتان، ز.

(٤) أبو النجم العجلي: الفضل بن قدامة بن عبيد (١٣٠-١٠٠ هـ = ٧٤٧-٧٠٠ م). من بني بكر بن وائل مبرز في الرجز ومجيد في القصيد، يفضلونه على العجاج في النعت. منزله بسواد الكوفة، وكان على اتصال قوي بهشام بن عبد الملك. وضعه ابن سلام في الطبقة التاسعة من الإسلاميين.

— الجمحي ٧٣٧: ٢، ٧٤٥-٧٥٣؛ ابن قتيبة ٦٠٣: ٢-٦٠٩؛ الأغاني ١٥٠: ١٠-١٦١؛ المرزباني ٣١: ٣١١؛ الخزانة ٤٩: ١-٥٠، ٤٠٦-٤٠٧.

(٥) نهشل ومالك، د، وهو سهو. والبيت من أرجوزة طويلة أولها:

الحمد لله العلي الأجلل	الواسع الفضل الوهوب المجزل
أعطى فلم ييخل ولم ييخل	كُوم الذرا من خول المخول
تبقلت من أول التبقل	بين رماحي مالك ونهشل
في حبة حرف وحض هيكل	مستأسد ذبانه في عيطل

كوم الذرا: أبلى ذوات أسنمة ضخمة. خول: عطية. تبقلت: رعت البقل. مالك:

أراد بني مالك بن ضبيعة بن قيس من بكر بن وائل. نهشل: أراد بني نهشل بن دارم. كانت القبيلتان في حرب طويلة فتحاموا ما بين فلج والصمان دفعاً لأسباب التوتر بينهم، فرعت بنو عجل ذلك الحمى لعزتها.

— الأغاني ١٥١: ١٠-١٥٢؛ التبريزي ٣٤: ١؛ ابن يعيش ٤: ١٥٣؛ ١٥٥؛

الكشاف ١٦٨: ٢؛ شرح التسهيل ١٣٣: ١؛ الخزانة ٤٠١: ١-٤٠٨، ٣٨٧: ٣؛ شواهد

الشافية: ٣١٢-٣١٣؛ العباسي ٨: ١؛ شواهد الكشاف ٢٢٨-٢٢٩.

(٦) هذا، د.

لفظاً» نحو: قطعت رؤوس الكبشين «أو معنى» لم يمثله ابن قاسم<sup>(١)</sup>، وفي شرح الكافية [الشافية<sup>(٢)</sup>] للمصنف<sup>(٣)</sup> ما معناه:

يختار في الجزئين المضافين إلى كلهما/ ثم قال: والجزءان المميزان كالجزئين المضافين لكلهما. ومثل ذلك بقوله: هما ضخما الرؤوس، وجاء المنطلقان، ألسنا<sup>(٤)</sup>. ومراده بالتمييز التفسير اللغوي لا التمييز الصناعي بدليل المثال الأول، فهذا مما يصلح أن يمثل به للمضافين بحسب المعنى لا بحسب اللفظ. «إلى متضمنيهما<sup>(٥)</sup>» كما تقدم من نحو: قطعت رؤوس الكبشين، وخرج به [نحو<sup>(٦)</sup>]: دارا زديك، وثوبا عمريك، لأن الزيدتين والعمرين لا يتضمنان المضاف.

وخرج بثنية المتضمن<sup>(٦)</sup> نحو: (المرء بأصغريه<sup>(٧)</sup>)... «لفظ الإفراد على لفظ التثنية»، فرأس الكبشين - بإفراد الرأس مختار على: رأس الكبشين بصيغة المثني. «ولفظ الجمع» نحو: رؤوس الكبشين.

«على لفظ الإفراد» نحو: رأس الكبشين. فعلم أنها<sup>(٨)</sup> على هذا النمط عند المصنف، الجمع، ثم الإفراد، ثم التثنية. ووجه ترجيح الجمع أن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد فكروها هنا الجمع بين تثنيتين، واختير لفظ الجمع

(١) القاسم، ز، وهو خطأ.

(٢) سقطت من، د.

(٣) لم أجده في مظانه.

(٤) وجاء المطلقات النساء، د. وهو تصحيف ظاهر.

(٥) متضمنيهما، د.

(٦) المضمن، د، ك. وما أثبتته أولى لمناسبته للمتن.

(٧) (إنما المرء بأصغريه: قلبه ولسانه. إن نطق نطق ببيان وإن قاتل قاتل بجنان). قاله شقة بن ضمرة النهشلي للنعمان بن المنذر بن ماء السماء لما قال له: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه. فأعجب النعمان به وسماه ضمرة وقربه منه.

— ابن قتيبة ٢: ٦٣٧؛ الفأخر: ٦٥-٦٨؛ الميداني ١: ١٣٦-١٣٨، ٢: ٢٥٠؛ الخزاعة

١٥١: ١.

(٨) أنهما، ز، وهو خطأ.

لأنه قد يعبر به عن الاثنين مع فهم المعنى. قلت: البصريون لا يقيسون الأفراد، والكوفيون يقيسونه، ويفضلون عليه التثنية، والمصنف خالف الفريقين فرجح الأفراد.

قال ابن هشام: وتجب<sup>(١)</sup> التثنية في نحو:

..... وكلا أنفيهما<sup>(٢)</sup> رابي<sup>(٣)</sup>

لأن (كلا) لا يضاف إلى الواحد، ولا إلى الجمع.

قلت: المنصوص أن كلا وكلتا يضافان أبداً إلى كلمة دالة على اثنين: إما بالحقيقة والتنصيص نحو: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ﴾<sup>(٤)</sup>، ونحو: ﴿أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾<sup>(٥)</sup>، أو بالحقيقة والاشتراك نحو: كلانا<sup>(٦)</sup>. فإن (نا) مشتركة بين الاثنين، والجماعة،

(١) ويجب، ز.

(٢) أنفسهما، ز.

(٣) كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا .....

ثاني بيتين قالهما الفرزدق في أم غيلان: بنت جرير بن عطية وكان زوجها الأبلق الأسدي: أسيد بن عمرو بن تميم. والبيت الأول هو:

ما بال لو مكها إذ جثت تعتلها حتى اقتحمت بها أسكفة الباب يروى: وجثت. جد السير.

تعطلها: — بكسر التاء وضمها — تجذبها بعنف. اقتحمت: دخلت على غير روية.

أسكفة الباب: عتبة التي يوطأ عليها. رابي: متنفخ.

— الفرزدق ٣٣: ١-٣٤؛ أبو زيد: ١٦٢؛ الخصائص ٢: ٤٢١، ٣: ٣١٤؛ ابن يعيش،

١: ٥٤؛ شرح التسهيل ١: ٧١؛ ابن الناظم: ١٤؛ المغني ١: ٢٢٤؛ المقاصد ١: ١٥٧-١٥٩؛

السيوطي ٢: ٥٥٢-٥٥٣؛ الممع ١: ٤١؛ التصريح ٢: ٤٣؛ الأشموني ١: ٧٨؛ الدرر

١٦: ١-١٧؛ اللسان ٩: ١٥٦ (سكف) ط—صادر.

(٤) ... آتَتْ أَكْلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً وَفَجَرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا ٣٣ الكهف (١٨).

(٥) وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ... فَلَا تَقُلْ لَهُمَا

أَفٍ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ٢٣ الإسراء (١٧).

(٦) في مثل قول الشاعر:

كلانا غني عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا

أو بالمجاز كقوله<sup>(١)</sup>:

إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل<sup>(٢)</sup>

فإن (ذلك) حقيقة في الواحد، وأشير بها إلى الثني معنى. هذا نصه في مغني اللبيب<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان كذلك فلم لا يجوز إضافة (كلا) إلى الجمع المراد به اثنان مجازاً؟ وهذا<sup>(٤)</sup> مما<sup>(٥)</sup> لا يظهر لمنعه وجه. «فإن فرق متضمنهما اختيار الأفراد»

(١) أبي سعد عبدالله بن الزبيري بن قيس بن عدي القرشي (١٠٠-حوالي ١٥ هـ = ٠٠-حوالي ٦٣٦ م) شاعر فحل، شعره متين النسخ. كان يهجو المسلمين قبل إسلامه، ويحرض عليهم المشركين، ثم أسلم - رضي الله عنه - وقبله رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأمنه يوم الفتح.

- الجمحي ١: ٢٣٣، ٢٣٥-٢٤٤؛ الأمدي: ١٣٢-١٣٣؛ السيوطي ٢: ٥٥١-٥٥٢.

(٢) يروى عجزه: لكلا ذينك وقت وأجل.

والبيت الثاني في قصيدة قالها يوم أحد حين انهزم المسلمون. مطلعها:  
يا غراب البين أسمعت فقل إنما تنطق شيئاً قد فعل  
وبعد الشاهد:

كل بؤس ونعيم زائل وبنات الدهر يلعبن بكل

- السيرة ٣: ١٤٣-١٤٤؛ ابن يعيش ٣: ٢؛ المقرب ١: ٢١١؛ ابن الناطم: ١٥٣؛ ابن عقيل ٢: ٥١؛ المغني ١: ٢٢٣؛ المقاصد ٣: ٤١٨-٤١٩؛ السيوطي ٢: ٥٤٩-٥٥١؛ التصريح ٢: ٤٣؛ الممع ٢: ٥٠؛ الأشموني ٢: ٢٦٠؛ الدرر ٢: ٦٠-٦١.

(٣) في هذا النقل إشكال، فقد قال أولاً: (قال ابن هشام) ثم قال: (قلت: والمنصوص أن...)، وهذا يوحي بأن ما يأتي من كلامه، لكنه ختم بقوله: (هذا نصه في مغني اللبيب)، فأشعر أن الكلام كله لابن هشام في المغني، والذي في المغني (١: ٢٢٣) إنما هو: (مضافان أبداً...) إلى آخره مع اختلاف يسير في الألفاظ، أما ما قبله فليس فيه، بل الذي فيه (١: ٢٢٤): (ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الأفراد نحو: (كَلَّتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا) ومراعاة معناهما، وهو قليل، وقد اجتمعا في قوله...).

كلاهما...

(٤) هذا، د.

(٥) سقط حرف الجر من، ز.

نحو: ﴿عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ﴾<sup>(١)</sup>، وفي الحديث: (لَمَّا شَرَحَ اللَّهُ لَهُ)<sup>(٢)</sup> [صدر أبي بكر وعمر<sup>(٣)</sup>]. وفي كافية المصنف<sup>(٤)</sup>: أنه يلزم في هذه المسألة الأفراد. «وربما جمع المنفصلان»<sup>(٥)</sup> وهما ما ليسا جزءين ولا كجزءين كالدرهمين مثلاً، لكن إنهما يجمعان<sup>(٦)</sup> «إن أمن اللبس» كما ورد في الحديث: (ما أخرجكما من بيوتكما؟)<sup>(٧)</sup> و (إذا أويتما إلى مضاجعكما)<sup>(٨)</sup> و (هذه فلانة

(١) ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ... ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ ٧٨ سورة المائدة (٥).

(٢) سقطت من، د، ز.

(٣) من كلام زيد بن ثابت.. رضي الله عنه - في قصة جمعه القرآن وكان أبو بكر - رضي الله عنه - أمره بذلك بعد اقتراح عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وفيها: (فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر). ورواية أحمد: (بالذي).

- البخاري ٥٩: ٦، ٦٠، ١٥٠، ١٥١، ٦١: ٩، ٦٢، والترمذي ٨: ح ٥١٠١؛ وأحمد ٥: ١٨٨-١٨٩.

(٤) فتشت عنه في مظانه فلم أجده.

(٥) المنفصلات، د.

(٦) يجمعان، د، ك.

(٧) تشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١: ١١٧، والحديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - ٣: ح ٢٣٨ (قال خرج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذات يوم أو ليلة، فإذا هو بأبي بكر وعمر، فقال: ما أخرجكما من بيوتكما هذه الساعة؟ قالوا: الجوع يا رسول الله... الحديث، وهو في الموطأ ٢: ١١٥، والترمذي ٧: ح ٢٤٧٤، وليس فيه محل الشاهد، ورواية الترمذي مطولة، وانظر جامع الأصول ٥: ح ٢٨٠٧).

(٨) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١: ١١٧، وهو جزء من حديث أخرجه البخاري ٤: ٦٧، ٥: ٢٧ عن علي بن أبي طالب في قصة طلب زوجه فاطمة من أبيها خادما، وفيه: (إذا أخذتما مضاجعكما...) و ٧: ٥٦، ٨: ٥٩، وفيه:

(إذا أويتما إلى فراشكما أو أخذتما مضاجعكما...) والخطاب لعلي وفاطمة - رضي الله عنهما - وأخرجه مسلم ٤: ح ٢٧٢٧ عن علي بروايتين في إحداهما: (إذا أخذتما مضاجعكما...)، وفي الأخرى: (أخذتما مضجعكما...). وهو في تهذيب السنن ٧: ح ٤٨٩٧، وفيه: (إذا أخذتما مضاجعكما...). والترمذي ٩: ح ٣٤٦٩ بلفظ: (إذا أخذتما مضجعكما...). وأحمد ١: ٩٦، بلفظ: (إذا أخذتما مضجعكما...). وص ١٠٦، ١٠٧. وفيه: (وإذا أويتما إلى فراشكما...) وص ١٣٦، وفيه: (إذا أخذتما مضاجعكما...) وعن=

وفلانة تسألانك عن إنفاقهما على أزواجهما، ألها فيه أجر؟<sup>(١)</sup>، وفي حديث علي<sup>(٢)</sup> وحمزة<sup>(٣)</sup>: (فضرباه بأسيا فلهما)<sup>(٤)</sup>.

أما إذا خيف اللبس امتنع نحو: قبضت درهميكما<sup>(٥)</sup>، وذكر المصنف في شرح كافيته - الجمع ولم يذكر الأفراد، فاقتضى ظاهر الكتابين: التسهيل والكافية امتناع الأفراد وإن أمن اللبس. «ويقاس عليه وفاقاً للفراء» لأمن اللبس ووروده في الكلام الفصيح. «ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه أو لفظه جائزة» فالأول كقوله<sup>(٦)</sup>:

= عبدالله بن عمرو بن العاص أخرجه أحمد ١٦٦:٢ وفيه: (إذا أخذنا مضاجعهم...).

وفيما يلي نص الحديث كما جاء في البخاري ٥٦:٧ دون ذكر سببه: (ألا أدلكم على خير مما سألتما؟ إذا أخذتما مضاجعكما أو أويتما إلى فراشكما فسبحا ثلاثاً وثلاثين واحداً ثلاثاً وثلاثين وكبراً أربعاً وثلاثين، فهو خير لكما من خادم).

(١) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١:١١٨، وأخرجه مسلم ٢: ح ١٠٠٠ عن زينب امرأة عبدالله - أي ابن مسعود - قالت: (قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تصدقن يا معشر النساء ولو من حليكن...)، وفيه: (...). قالت: فخرج علينا بلال فقلنا له: ائت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأخبره أن امرأتين بالباب تسألانك أتجزى الصدقة عنها على أزواجهما وعلى أيتام في حجورهما...). واللفظ مغاير لما عندنا، لكن الشاهد متحقق به في موضعين: (على أزواجهما) (في حجورهما).

(٢) ابن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) أبي عمارة حمزة بن عبدالمطلب بن هشام بن عبدمناف (٥٤ ق. هـ - ٣ هـ = ٥٥٦ - ٦٢٥ م). عم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأخوه من الرضاعة. من رجال قريش المعروفين بالعزة والقوة. أذى أبو جهل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فذهب إليه حمزة فضربه ثم أعلن إسلامه. كان يعلم نفسه في الحرب بريشة نعامة في صدره. قاتل يوم بدر بسيفين، وقتل يوم أحد ودفن بالمدينة. وليس له عقب رضي الله عنه.

- الإصابة ١: ٣٥٣-٣٥٤؛ الاستيعاب ١: ٢٧١-٢٧٦.

(٤) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١: ١١٨، والحديث عن عبدالرحمن بن عوف - رضي الله عنه - في قصة معاذ بن عمرو بن الجموح ومعاذ بن عفرأ.

- أخرجه البخاري ٤: ٧٣ وفيه: (...). فابتدراه بسيفها فضرباه (...). ٦٦: ٥، ٦٧، ومسلم ٣: ح ١٧٥٢، وليس في ماسقنا شاهد، لكن جاء في أول القصة: (...). فإذا أنا بين غلامين من الأنصار حديثة أسنانها...، وفي هذا شاهد.

(٥) درهميك، د.

(٦) لم أقف على اسمه.



قلوبكما يغشاهما الأمن عادة إذا كانت الأبطال يغشاهم الذعر<sup>(١)</sup>  
فقال: (يغشاهما) رعاية للمعنى والثاني كقوله<sup>(٢)</sup>:

خليلي لا تهلك نفوسكما أسي فإن لها فيما به<sup>(٣)</sup> دهيت أسي<sup>(٤)</sup>  
فقال: (لها) و(دهيت<sup>(٥)</sup>) رعاية للفظ، ولو اعتبر المعنى لقال: لهما

ودهيتا. و(أسي) الأول مفتوح الهمزة معناه الحزن، و(أسي) الثاني مضموم الهمزة جمع أسوة. وفي الحقيقة ليس هذا الحكم خاصاً بهذه المسألة، بل كل شيء له لفظ ومعنى متخالفان<sup>(٦)</sup>، يجوز رعاية لفظه ورعاية معناه. «ويعاقب الأفراد التثنية»، أي يقع/الإفراد في موضع التثنية، فالتثنية هنا هي ٦٩ ز الأصل، ويأتي المفرد<sup>(٧)</sup> في موضعها.

«في كل اثنين لا يغني» أي لا يستغني، وهو بفتح الياء مضارع غني، أي استغني. «أحدهما عن الآخر» وذلك: كالعينين والأذنين والحاجبين [والجفنين<sup>(٨)</sup>] والنعلين، سواء كانا جزءين أو غير جزءين، أضيفا أو لم يضافا. ومن (الإفراد قول عدي بن الرقاع<sup>(٩)</sup>):

(١) لم أقف له على زيادة، وفي شرح التسهيل ١: ١١٨: (إذا منكما الأبطال...) وانظر يس ١٢٢: ٢.

(٢) لم يسمه أحد.

(٣) فيما على، د.

(٤) لم أجده في غير هذا الشرح وحاشية يس ١٢٢: ٢.

(٥) وذهبت، د.

(٦) مختلفان، د.

(٧) الافراد، د.

(٨) سقطت من، د.

(٩) أبي داود: عدي بن زيد بن مالك بن عدي بن الرقاع العاملي (٩٥-١٠٠هـ = ٧١٤-٧١٠م) تقريباً. شاعر مجيد عده ابن سلام في الطبقة الثالثة من شعراء الإسلام. مدح بني أمية ولقي حظوة عند الوليد بن عبد الملك.

— الأغاني: ٩: ٣٠٧-٣١٧؛ ابن قتيبة ٢: ٦١٨-٦٢١؛ الأمدى: ١١٦؛ المرزباني:

وكانها<sup>(١)</sup> وسط النساء أعارها عينية أحور من جاذر جاسم  
وسنان أقصده النعاس فرنقت في عينه سنة وليس بنائم<sup>(٢)</sup>  
قال الأصمعي<sup>(٣)</sup>: وهذا أحسن ما قيل في فتور الجفون. «وربما<sup>(٤)</sup>  
تعاقبا»، أي الأفراد والتثنية فوق كل [منها<sup>(٥)</sup>] في الموضع الذي يقع فيه الآخر  
بالأصالة. «مطلقاً» أي وإن لم يكونا مما تقدم [كذا<sup>(٦)</sup>] يظهر من كلام المصنف،  
فإنه قال في الشرح<sup>(٧)</sup>:

والمراد بتعاقب الأفراد والتثنية وقوع كل منهما موقع الآخر وإن لم يكونا مما  
تقدم<sup>(٨)</sup> [الكلام عليه: كاليدنين والرجلين، ولا من باب: (قلوبكما)<sup>(٩)</sup>] انتهى.  
وقد يقال: هذا يقتضي أن (مطلقاً) مدخل للمسألة السابقة، فلم ذكرها

(١) فكانها، ك.

(٢) أنشد أبو الفرج قبلها:

لولا الحياء وأن رأسي قد عسا فيه المشيب لزرت أم القاسم  
وأنشد ابن قتيبة بعدهما:

يصطاد يقظان الرجال حديثها وتطير بهجتها بروح الحالم  
جاذر، جمع جؤذر: ولد البقرة الوحشية. جاسم: موضع، وعند القالي: طاسم، وهو  
أيضاً موضع. رنقت: تهيأت. أقصده: أصابه.

— القالي ١: ٢٨٨؛ ابن قتيبة ٢: ٦٢٠؛ الكامل ١: ١٢٧—١٢٨؛ الأغاني ٩: ٣١١؛  
الكشاف ١: ٣٠٠؛ الخالديان ١: ١٦٥؛ معجم البلدان (جسم).

(٣) عبد الملك بن قريب.

(٤) زاد هنا في (د، ك): قيل.

(٥) بما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(٦) كما، د.

(٧) على التسهيل ١: ١٢١؛ وفي ما هنا اختلاف، وهذا كلام ابن مالك: (والمراد بتعاقب الأفراد  
والتثنية مطلقاً وقوع أحدهما موقع الآخر، وإن لم يكونا مما تقدم الكلام عليه كاليدنين والخفين،  
ولا من المزال عن لفظ التثنية لأجل الإضافة). وما يلفت النظر أن الشارح تصرف في قول  
ابن مالك: (ولا من المزال...) فقال: (ولا من باب (قلوبكما)).

(٨) يشير إلى البيت المتقدم، في ١: ٢٩٣.

أولاً؟ وكيف قال هنا: (وربما) فأفاد التقليل<sup>(١)</sup> وقال: أولاً: (ويعاقب<sup>(٢)</sup>)، فلم<sup>(٣)</sup> يشر إلى التقليل؟، وكيف يصح دعوى التعاقب في النوع الأول، وليس فيه أن الثنية تقوم مقام الواحد؟

والجواب: أنه تبين أن مراده بقوله: مطلقاً ما يراد بقولك: وإن لم يكن مما<sup>(٤)</sup> تقدم. والذي تقدم<sup>(٥)</sup> نوعان: باب قلبكما<sup>(٦)</sup>، ناب فيه الواحد عن الثنية، وكذا<sup>(٧)</sup> باب (عينك) في (أقر الله عينك)، وليس المراد بـ (مطلقاً) معنى قولك: فيما تقدم وغيره. وظهر<sup>(٨)</sup> وجه ما صنعه المصنف فتدبره.

ومثل المصنف<sup>(٩)</sup> لما ذكره هنا من التعاقب بقوله تعالى: ﴿فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(١٠)</sup> وقوله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾<sup>(١١)</sup>.

(١) التعليل، ز.

(٢) وتعاقب، ز.

(٣) ولم، ز.

(٤) سقط الجار من، ز.

(٥) يقدم، ز.

(٦) قلبكما، د، وفي هامشها: قلبكما، خ.

(٧) وكذا وكذا، ز.

(٨) فظهر، ز.

(٩) في شرح التسهيل ١: ١٢١.

(١٠) ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ...﴾ ١٦ الشعراء (٢٦)، ووقع في (د): (انا رسول ربك)، وفي (ز): ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾. وهذا خلط بين آية الشعراء التي أثبتناها لمناسبتها للاستشهاد وبين الآية ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ...﴾ ٤٧ طه (٢٠).

(١١) ﴿إِذْ يَتَلَفَّى الْمُتَلَفِّيَانِ...﴾ ١٧ ق (٥٠).

وبقول<sup>(١)</sup> حسان<sup>(٢)</sup> رضي الله [تعالى]<sup>(٣)</sup> عنه:

إن شرخ الشباب والشعر الأسود ما لم يعاص<sup>(٤)</sup> كان جنونا<sup>(٥)</sup>

فهذا من وقوع المفرد موقع المثني، ومن عكسه قول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

إذا ما الغلام الأحمق الأم سافني<sup>(٧)</sup> بأطراف أنفيه استمر فأسرعا<sup>(٨)</sup>

ولا يخفى احتمال هذه الشواهد للتأويل، والأبواب لا تثبت بالمحتملات.

«وقد يقع افعلاً ونحوه»، أي تفعّلان «موقع افعّل ونحوه»، أي تفعّل، والمعنى أنه قد يخاطب الواحد بما يخاطب به الاثنان في الأمر ونحوه وهو المضارع فيقع افعلاً موقع افعّل ويقع تفعّلان موقع تفعّل. وقد حمل على الأول قول الحجاج: يا حرسى، اضربا عنقه.

(١) وقول، د.

(٢) ابن ثابت بن المنذر بن حرام الخزرجي الأنصاري (٥٠-٥٤ هـ = ٦٧٤-٧٠ م). يكنى أبا الوليد، شاعر فحل ناضل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان في الجاهلية - يمدح الفساسة والمناذرة. عاش عشرين ومائة سنة نصفها في الجاهلية ونصفها في الإسلام، انتظم الشعر في اثنين من عقبه وثلاثة من أصوله هكذا: سعيد بن عبد الرحمن بن حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام.

ديوانه مطبوع.

- الأغاني ٤: ١٣٤-١٦٩؛ الجمحي ١: ٢١٥-٢٢٠؛ ابن قتيبة ١: ٣٠٥-٣٠٨؛ الإصابة ١: ٣٢٦؛ نكت الحميان: ١٣٤.

(٣) ليست في، ز.

(٤) يعارض، د.

(٥) البيت مطلع القصيدة، ويَعْدُه:

ما التصابي على المشيب وقد قلـ

لبيت من ذاك أظهرها وبطونا!!

- حسان: ٤١٣-٤١٤؛ الكامل ٣: ٨٣٨؛ الشجري ١: ٣٠٩؛ المقرب ١: ٢٣٥؛

شرح التسهيل ١: ١٢١.

(٦) لم أعرف اسمه.

(٧) سافني، ز.

(٨) أنشده ابن مالك في شرح التسهيل ١: ١٢١ وروايته: استمر مقارعا. سافني: شمني.

وقول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل<sup>(١)</sup> .....

وحمل على الثاني قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

فلن تزجراني يا ابن عفان أزدرج<sup>(٣)</sup> وان تدعاني أحم عرضاً ممنعاً<sup>(٤)</sup>

(١) ..... بسقط اللوى بين الدخول فحومل

مطلع معلقته المشهورة، وبعده:

فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها لما نسجتها من جنوب وشمال

الدخول، حومل، توضح، المقراة: مواضع. اللوى: حيث يدق الرمل. سقط: مثلث السين، وهو منقطع الرمل. يعف: يدرس. رسمها: أثرها، والضمير عائذ على المنزل، وأثنه لأنه بمعنى الدار. نسجتها: تعاقبت عليها.

الشاهد في قوله: (قفا)، وقد اختلف في الألف اللاحقة به على أقوال:

(أ) أكثر أهل اللغة على أنه خطاب لرفيق واحد، وثناه على عادة العرب في خطاب الواحد بخطاب الاثنين، وقد حمل عليه وقوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ ٢٤ ق (٥٠)، والخطاب لـ (مالك): خازن النار.

(ب) قال المبرد: التثنية لتوكيد الفعل، وذلك أنه أراد أن يقول: قف، قف. فلما لم يمكن تثنية الفعل ألحق به علامة الاثنين.

(ج) قال الزجاج: خاطب اثنين حقيقة.

(د) فعل امر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة، فقلبت ألفاً لإجراء للوصول مجرى الوقف.

— امرئ القيس: ٧-٢٦، سيبويه ٢: ٢٩٨؛ السبع: ١٥-١١٢؛ المنصف ١: ٢٢٤؛ المحتسب ٢: ٤٩؛ ثعلب: ١٣٧؛ الشجري ٢: ٣٩؛ الإنصاف: ٦٥٦؛ ابن يعيش ٤: ١٥، ٩: ٣٣، ٧٨، ٨٩، ١٠: ٢١؛ التصحيف: ٢١٨-٢١٩؛ الرضي ٢: ٣٦٦؛ ابن الناظم: ٢٠٥؛ المغني ١: ١٧٤-١٧٥؛ ٣٩٤؛ المقاصد ٤: ١٣٠-١٣١، ٤١٤-٤١٥؛ التصريح ٢: ١٣٦؛ الأهمع ٢: ١٢٩؛ السيوطي ١: ٤٦٣-٤٦٤؛ الأشموني ٣: ٣٠٩؛ شرح الشافية ٢: ٣١٦، ٣: ٣١٣؛ الخزانة ٤: ٣٩٧-٤٠٦؛ شواهد الشافية: ٢٤٢-٢٤٤، ٥٠٥-٥٠٦؛ العباسي ٢: ٢٠١؛ الدرر ٢: ١٦٦-١٦٧

(٢) سويد بن كراع العكلي (١٠٥-١٠٠ هـ تقريباً = ٧٢٣-٠٠ م) من بني الحارث بن عوف بن

وائل بن قيس بن عكل. وكراع: أمه، أما أبوه فاسمه عمرو أو سلمة. شاعر عكل وفارسها.

— الأغاني ١٢: ٣٤٠-٣٤٧؛ ابن قتيبة ٢: ٦٣٥؛ الجمحي ١: ١٧٦-١٧٩.

(٣) أنزجر، د.

(٤) ممتعا، ز، والبيت من قصيدة قالها لسعيد بن عثمان بن عفان، وكان سويد هجا بني عبد الله بن

دارم فأراد سعيد ضربه. وأولها:

فـ (تزجراني<sup>(١)</sup>) واقع موقع (تزجرني)، و (تدعاني)، واقع موقع (تدعني)، ومشى المصنف في ذلك على ما ذهب إليه ابن جني والمازني والبغداديون، وقد تؤولت هذه الشواهد<sup>(٢)</sup>.

«وقد تقدر تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع موقع واحده». أي: واحد الجمع نحو: شابت مفارقه وإنما للإنسان مفرق واحد ونحو قوله<sup>(٣)</sup>:

تمد للمشي أوصالا وأصلابا<sup>(٤)</sup>

وإنما هو صلب واحد.

وقول العباس<sup>(٥)</sup> عم النبي — صلى الله عليه وسلم —:

بل نطفة تركب السفين وقد أجم نسرا وأهله الغرق<sup>(٦)</sup>

■ تقول ابنة العوفي ليل. ألا ترى  
وفي القصيدة ما يقدح في الاستشهاد بالبيت، حيث خاطب اثنين حقيقة فقال:  
رخافة هذين الأميرين شهدت رقاوي وغشتي بياضا مقزعا  
فإن أنتم أحكمتماني فازجرا أراطه تؤذيني من الناس رصعا  
أحكمتماني: منعتماني، أصله من: أحكمت الدابة إذا جعلت فيها حكمة للجمام.  
رضع، جمع راضع: وهو اللثيم.  
— الأغاني ١٢: ٣٤٣-٣٤٤؛ السمع: ١٦؛ المخصص ٢: ٥؛ الفراء ٣: ٧٨؛ شرح  
التسهيل ١: ١٢٢؛ الجمحي ١: ١٧٩؛ اللسان ٥: ٣٢٠ (جزن) — ط صادر.

- (١) فإن تزجراني، د.
- (٢) راجع ١: ٢٩٧.
- (٣) لم أقف على اسمه.
- (٤) لم أقف على تتمته. ولا وقفت عليه في غير هذا الشرح.
- (٥) أبي الفضل العباس بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبدمناف (٥١ق.هـ-٣٢هـ = ٥٧٣-٦٥٣م) جد الخلفاء العباسيين، أسلم قبل الهجرة وشهد فتح مكة ووقعة حنين وثبت حين انهزم الناس. كف بصره في آخر أيامه. ضاع صغيراً فنذرت أمه إن وجدته لتكسون البيت الحرير ففعلت، فهي أول من فعل ذلك.  
— الإصابة ٢: ٢٧١؛ المرزباني: ٢٦٢؛ نكت الهميان: ١٧٥.
- (٦) الثالث في أبيات مدح فيها رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وأولها:  
من قبلها طبت في الظلال وفي مستودع حيث يخصف الورق =

قال ابن الشجري<sup>(١)</sup>: السفين جمع في موضع الواحد، كقولهم:

بعير ذو عثانين، وشابت مفارقه، كأنه سمي كل جزء من السفينة سفينة  
ثم جمع قال: ويجوز أن يكون أراد/السفينة وحذف الهاء للضرورة كقول ٧٠ ز  
أبي طالب<sup>(٢)</sup>:

وحيث ينيخ الأشعرون ركابهم بمفضي<sup>(٣)</sup> السيول<sup>(٤)</sup> من أساف ونائل<sup>(٥)</sup>

= ثم هبطت البلاد لا بشر أنت ولا مضغة ولا علق  
وبعده:

تنقل من صالب إلى رحم إذا مضى عالم بدا طبق  
من قبلها: الضمير عائذ إلى الخليفة، وإن لم يجز لها ذكر.

الظلال: ظلال الجنة. مستودع: صلب آدم عليه الصلاة والسلام، يخصف الورق:  
الخصف ضم الشيء إلى الشيء، يشير بذلك إلى قوله تعالى: ﴿... وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا  
مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ...﴾ ٢٢ الأعراف (٧) في شأن آدم وحواء عليهما السلام. صالب: لغة في  
الصلب، وهو الظهر. طبق: معناه هنا القرن من الناس.  
- الشجري ٢: ٣٢٧-٣٤٣؛ البحر ٨: ٤٤٧-٤٤٨.

(١) في أماليه ٢: ٣٤١.

(٢) عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف (٨٥ ق. هـ - ٣ ق. هـ = ٥٤٠ - ٦٢٠ م) في اسمه  
خلاف. عم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ووالد علي رضي الله عنه. كفل النبي صلى  
الله عليه وسلم صغيراً وناصره في دعوته ولكنه لم يسلم.  
- ابن سعد ١: ١٠١-١٠٦؛ الخزائن ١: ٢٦١؛ ابن الأثير ٢: ٣٤.

(٣) بمضى، د، بمفضي، ز.

(٤) السيوف، ز.

(٥) من قصيدة مدح فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر فيها موقف قريش منه ومقاطعتهم  
بني هاشم ونقض بعض الرجال لصحيفة المقاطعة المعلقة في الكعبة.  
ومطلعها:

خليلي ما أذني لأول عاذل بصغواء في حق ولا عند باطل  
وقبل الشاهد:

وأحضرت عند البيت رهطي وإخوتي وأمسكت من أثوابه بالوصلات  
قياما معا مستقبلين رتاجه لدى حيث يقضي حلقه كل نافل

وبعده:

= موسمة الأعضاء أو قصراتها مخيسة بين السديس وبازل

أي ونائلة. وأساف ونائلة<sup>(١)</sup>: صنمان. «أو» يقع الجمع موقع «مثناة» أي مثنى واحد الجمع، نحو قولهم: عظيم المناكب والحواجب والوجنات. وإنما للإنسان منكبان وحاجبان ووجنتان، وعليه قوله<sup>(٢)</sup>:

فالعين بعدهم كأن حداقها سملت بشوك فهي عور<sup>(٣)</sup> تدمع<sup>(٤)</sup>

=  
الوصلات: ثياب حم فيها خطوط كانت الكعبة تكسى بها. موسمة: معلمة. قصراتها، جمع قصرة: أصل العنق. مخيسة: مذلة. السديس: ما دخل من الإبل في السنة الثامنة. البازل: ما خرج نابه من الإبل ودخل السنة التاسعة.  
- أبو طالب: ١٠٠-١٣٤؛ السيرة ١: ٨٥، ٢٩١-٢٩٩؛ الشجري ٢: ٣٤١؛ البداية والنهاية ٣: ٥٤.

(١) ونائل، ز.

(٢) أبو ذؤيب: خويلد بن خالد بن محرت الهذلي (٢٧-٠٠ هـ = ٦٤٨-٠٠ م) تقريباً. من فحول الشعراء، في شعره قوة ومتانة أسلم وشهد الفتوح، جاء إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم وفاته فوجده مغطى، فحضر مع الناس دفنه. مات عائداً من فتح إفريقية في غزوة عبدالله بن سعد بن أبي سرح. في الطبقة الثالثة من الشعراء الإسلاميين عند ابن سلام.  
- الجمحي ١: ١٢٣، ١٣١-١٣٢؛ ابن قتيبة ٢: ٦٥٣-٦٥٨؛ الأمدي: ١١٩-١٢٠؛ الإصابة ١: ٤٦٤، ٦٥: ٤-٦٧.

(٣) أعجمت العين في، ز، ك.

(٤) من قصيدة رثى بها بنو الخمسة وقد هلكوا في مصر بالطاعون في عام واحد. ومطلعها:

أمن المنون وريبها تتوجع      والدهر ليس بمعتب من يجزع؟  
وقبل الشاهد:

وإذا المنية أنشبت أظفارها      ألفيت كل قيمة لا تنفع  
وبعده:

حتى كأنني للحوادث مروءة      بصفا المشرق كل يوم تفرع  
يروى: كحلت بشوك. وكأننا أنا للحوادث. بصفا المشرق.

فإذا ذكرتهم كأن مطارفي      كحلت بصاب .....

سملت: فقت. عور: جمع عوراء. المشرق: المصل، أو مسجد الخيف، أو مسجد العيدين. المشرق: حصن بالبحرين.

- الهذليون ١: ١-٢١؛ السكري ١: ٣-٤١؛ الخالديان ٢: ٣٥٥-٣٥٦؛ المفضليات: ٤٢١-٤٢٩؛ القرشي ٢: ٦٦٦-٦٩١؛ شرح التسهيل ١: ١٢٣؛ المقاصد ٣: ٤٩٣-٤٩٨؛ العباسي ١: ١٩٢.



قال الأصمعي: أراد الخدقة وما حولها، كقولهم: عظيم المناكب والمشافر. وعور<sup>(١)</sup> جمع عوراء<sup>(٢)</sup>. وعقد ابن خالويه<sup>(٣)</sup> [لذلك<sup>(٤)</sup>] في كتاب (ليس) باباً فقال: يقولون: رأيت ترائبها<sup>(٥)</sup>، وإنما لها تريبة<sup>(٥)</sup> واحدة.

وكان ينبغي للمصنف أن يقول: فيقع الجمع أو التثنية موقع واحده، والجمع موقع مثناه<sup>(٦)</sup>. فقد قالوا في قوله<sup>(٧)</sup>:

ليث مدل<sup>(٨)</sup> هزبر<sup>(٩)</sup> عند خيسته<sup>(١٠)</sup> بالرقمتين له أجر وأعراس<sup>(١١)</sup>

(١) أعجمت العين في، ز، ك.

(٢) خالويه، ز، وهو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان الهمداني (١٠٠-٣٧٠ هـ = ٩٨٠-١٠٠٠ م). الشافعي مذهباً، ضليح في النحو واللغة والأدب. أخذ القرآن عن ابن مجاهد والنحو والأدب عن ابن دريد ونفطويه وأبي بكر بن الأنباري وأبي عمر الزاهد. روى عنه المعافي بن زكرياء، وأخذ عنه عبد المنعم بن عبد الله والحسن بن سليمان. أقام ببغداد وأملى الحديث، ثم سكن حلب ولقي حظوة عند سيف الدولة الحمداني، وجرى بينه وبين المتنبّي مناظرات.

من مصنفاته: مختصر في شواذ القرآن-ط، إعراب ثلاثين سورة من القرآن-ط، شرح مقصورة ابن دريد، المقصور والممدود.

— القفطي ١: ٣٢٤-٣٢٧؛ الوفيات ٢: ١٧٨-١٧٩؛ البغية ١: ٥٢٩-٥٣٠.

(٣) سقطت من، د.

(٤) ترائبها، د.

(٥) تربه، د.

(٦) مثناة، د.

(٧) مالك بن خالد الخناعي. من خناعة بن سعد بن هذيل، على الراجح، ونسب البيت إلى: أبي ذؤيب وأمّية بن أبي عائذ وصخر الغي وعبد مناف بن ربيع الهذليين.

(٨) أعجمت الدال في، ز.

(٩) هذير، ز.

(١٠) حبسته، د.

(١١) من قصيدة مطلعها:

يا مـي إن تفقـدي قومـاً ولدتهم	أو تخلسيهم فإن الدهر خلاص
عمرو وعبد مناف والذي عهدت	بيطن عرعر آبي الضيم عباس
وقبل الشاهد:	
تالله لا يأمن الأيام مبترك	في حومة الموت رزام وفراس =

ثني الواحد. وكذا قالوا في قول الفرزدق:

عشية سال المريدان<sup>(١)</sup> كلاهما سحابة موت بالسيوف الصوارم<sup>(٢)</sup>

ولا يقاس على شيء من ذلك.

وبعده:

=

يحمي الصريمة، إحدان الرجال له صيد ومستمتع بالليل هجاس  
يروى: أو تفقدهم. والذي علمت. والذي رزئت. يامى لا يعجز الأيام معتمد. هزبر  
مدل.

حومة الموت: معظمه. خيسته: أجمته. أجر، جمع جرو: ولده الصغير. أعراس، جمع  
عرس، ويريد اللبوة. الصريمة: موضع. إحدان: يروى بضم النون، فهو مبتدأ خبره  
(صيد)، ويفتحها، فهو منصوب بنزع الخافض، أي: من إحدان، وجملة: (له صيد) مبتدأ  
وخبر. هجاس: مفكر أو ساهر ليلته في السير.

— الهذليون ١: ٣-٥، السكري ١: ٢٢٦-٢٣٠، ٤٣٩-٤٤٣؛  
١٣٩٨-١٣٩٩؛ سيبويه ١: ٢٢٥، ٢٥١؛ ابن يعيش ٤: ١٢٣، ٣٥: ٥، ٢٣: ١٠.

(١) المريدان، ز، ك.

(٢) من قصيدة له هجا فيها جريرا وعرض بالبعيث: ومطلعها:

ود جرير اللؤم لو كان عانيا ولم يدن من زار الأسود الضراغم  
وقبل الشاهد:

ومنا الذي أعطى يديه رهينة لغاري معذ يوم ضرب الجماجم  
كفى كل أم ما تخاف على ابنها وهن قيام رافعات المعاصم  
وبعده:

هنالك لو تبغي كلياً وجدتها بمنزلة القردان تحت المناسم  
يروى: عجاجة موت. ود: دخل هذا الجزء حذف الحرف الأخير والحرف الأول،  
وبحره الطويل.

— الفرزدق ٢: ٨٦١-٨٦٤؛ النقاظ ٢: ٧١٨-٧٥٣؛ الجمحي ١: ٢٨٠؛  
الخصائص ٢: ٤٥٣.

«فصل»: فيما يجمع بالألف والتاء قياساً وما يجمع بها سماعاً.

«يجمع بالألف والتاء» جمعاً «قياساً»، أي مقيساً أو ذا قياس «ذو<sup>(١)</sup> تاء التأنيث» المبدلة في الوقف هاء كتمرة<sup>(٢)</sup>، والسائلة<sup>(٣)</sup>: كبت وأخت، وكذا كيت وذيت، لوسمي بهما لقليل في - جمعها - كيات وذيات مذكراً كان المسمى بهما أو مؤنثاً نص على ذلك سيبويه<sup>(٤)</sup> «مطلقاً» يشمل العلم واسم الجنس، والمذكور فيه بالتاء على تأنيث أو مبالغة نحو: فاطمات وطلحات وسنبلات ونسابات.

قال ابن قاسم: واستدرك على إطلاق المصنف أسماء فيها تاء التأنيث، ولا تجمع بالألف والتاء، وهي: شفة وشاة وأمة وامرأة [ومرأة<sup>(٥)</sup>] وفلة، في النداء. قلت: أما شفة وأمة فلا يردان، فقد قال ابن سيد، في المخصص: إن أبا علي صرح بأن شفة إذا جمع جمعاً سالماً<sup>(٦)</sup>، يرد إليه ما ذهب في الواحد، كما فعل ذلك في التكسير، فيقال: شفها لا شفات.

وفي الصحاح<sup>(٧)</sup>: أن الناقص من شفة الهاء، لقولهم: شفها وشفاه. ثم قال مانصه: وزعم قوم أن الناقص من شفة واو، لأنه يقال: في الجمع - شفوات - وحكى في المحكم: - لجمع أمة - أمثلة منها: أموات. «وعلم المؤنث مطلقاً» سواء كانت العلامة فيه ظاهرة. كعزة<sup>(٨)</sup> وسلمى وخنساء، أو مقدرة: كهند، ويستثنى من ذلك ما جعل علماً من شاة وامرأة ومرأة

(١) ذوا، ز، ك.

(٢) كحمزة، د.

(٣) والسائلة، ز.

(٤) في كتابه ٢: ١٠٢.

(٥) ليست في، د.

(٦) مسلماً، ز.

(٧) للجوهري ٦: ٢٢٣٧.

(٨) كغرة، ز.

وفلة وباب قطام في لغة أهل الحجاز.

وقال ابن أبي الربيع<sup>(١)</sup>: يشترط العقل، فلو سميت ناقة بعناق أو بعقرب، لم تجمع بالالف والتاء. «وصفة المذكر» لا المؤنث، فخرج نحو: حائض وطالق وصبور - لامرأة - وجريح كذلك.

«الذي لا يعقل» لا الذي يعقل، فخرج نحو: عالم وفقه وكاتب، فإنها صفة مذكر، ولكنه يعقل، فظهر من هذا وجه قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾<sup>(٢)</sup> مع أن الأيام جمع يوم، وهو مذكر و(أخر) جمع أخرى، وقد تعرض إليه ابن الحاجب في أمالي القرآن فقال<sup>(٣)</sup>:

وإنما جمع ههنا<sup>(٤)</sup> على فُعل وهو في المعنى جمع آخر، لأنه للأيام وواحدها يوم، ويوم إنما يقال فيه آخر باعتبار أصل آخر، وهو أن كل صفة لموصوف مذكر مما لا يعقل فأت فيها بالخيار إن شئت عاملتها معاملة الجمع<sup>(٥)</sup> المؤنث، وإن شئت عاملتها معاملة المفرد [المؤنث<sup>(٦)</sup>] فتقول: هذه الكتب الأفاضل والفضليات والفضل والفضلى، فالأفاضل على لفظه في التذكير، والفضليات والفضل إجراء له مجرى جمع المؤنث/لكونه لا يعقل، والفضل إجراء له مجرى الجماعة، وهذا جار في الصفات والأخبار والأحوال، ولذلك جاء آخر نعتاً

٧١ ز

(١) أبو الحسين عبدالله بن أحمد بن عبيد بن محمد بن عبيدالله القرشي الأموي الإشبيلي (٥٩٩-٦٨٨ هـ = ١٢٠٣-١٢٨٩ م). إمام في النحو. قرأ النحو على الدباج والشلوبين؛ وأخذ القراءات عن محمد بن أبي هارون التيمي وغيرهم. أخذ عنه محمد بن عبيدة الإشبيلي وإبراهيم الغافقي وغيرهما.

من مصنفاته: شرح سيبويه، شرح الإيضاح، شرح الجمل عشر مجلدات.  
- البغية ٢: ١٢٥؛ الغاية ١: ٤٨٤؛ روضات الجنات: ٤٦٥.

(٢) ﴿...فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ.. وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ... وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ... يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ...﴾ ١٨٥ البقرة ٢.

(٣) لقال، ز.

(٤) هنا، ز.

(٥) جمع، د.

(٦) سقطت من، د.

للأيام إجراء له مجرى جمع المؤنث ولولا ذلك لم يستقم، ولذلك لو قلت: جاءني رجال ورجال آخر لم يجوز<sup>(١)</sup> حتى تقول<sup>(٢)</sup> أو آخر أو آخرون لأنه ممن<sup>(٣)</sup> يعقل. انتهى.

قلت: ولقد بلغني بعد دخولي إلى الهند أن قوماً استشكلوا قول ابن الحاجب - في شافيته<sup>(٤)</sup> -: التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب من حيث إن الأحوال جمع و(التي) للواحدة من المؤنث، فلم يتطابق الموصوف والصفة، ومن فهم القاعدة التي نقلناها لم يكن مثل هذا عنده مشكلاً، وبالله التوفيق. «ومصغره<sup>(٥)</sup>»، أي مصغر المذكر الذي لا يعقل، نحو: فليسات ودرهمات ودينيرات<sup>(٦)</sup> فخرج<sup>(٧)</sup> بذلك مصغر المؤنث، نحو: أرنب وخنيسر، تصغير أرنب وخنصر وهما<sup>(٨)</sup> مؤنثان.

«واسم الجنس»، لا العلم فخرج نحو: يحيى وموسى وزكريا.

«المؤنث بالألف» المقصورة أو الممدودة<sup>(٩)</sup> اسماً كان كبهى وصحراء. أو صفة كحبل وحلة سبراء.

وقوله: بالألف - أخرج المؤنث بالتاء، فقد تقدم له أنه يجوز مطلقاً، والمؤنث بغير علامة، فإنه لا يجوز مطلقاً، كقدر وعين وسن. «إن لم يكن فعلى

(١) يجوز، ز.

(٢) يقول، د.

(٣) لأنه ضمير من، د.

(٤) شافية، د، وانظر هذا النقل في شرح الشافية ١: ١.

(٥) أو مصغره، ز.

(٦) أعجمت الدال في، ز، ودينيرات، ك.

(٧) وخرج، ز.

(٨) وهو، د.

(٩) عطفت بالواو في، د.

فعلان» كسكرى مؤنث سكران، فلا يقال: سكريات. «أو فعلاء أفعل» نحو<sup>(١)</sup>: حمراء مؤنث أحمر، فلا<sup>(٢)</sup> يقال: حمراوات.

واقضى كلام المصنف أن فعلاء إذا لم يكن لها أفعل من حيث الوضع كامرأة عجزاء أي كبيرة العجز، أو من حيث الخلقة كامرأة عذراء، لم يتمتع جمعها بالألف والتاء. وعلل بأن المنع في حمراء تابع لمنع التصحيح في أحمر، وهو منتف هنا.

قال<sup>(٣)</sup>: وقد سمع جمع خيفاء<sup>(٤)</sup> وهي<sup>(٥)</sup> الناقة التي اتسع ضرعها، وكذا سمع جمع دكاء<sup>(٦)</sup> وهي الأكمة المنبسطة، وكلاهما نظير عجزاء<sup>(٧)</sup> ومنع ذلك بعضهم، كما امتنع تصحيح نحو: أكرم وأدر. «غير منقولين إلى الاسمية حقيقة» نحو: سكرى وحمراء علمين لمؤنث فنقول فيها حينئذ: سكريات وحمراوات. «أو حكماً» نحو: بطحاء، فإنه في الأصل صفة مقابلة لأبطح، إلا أنها غلب استعمالها بدون موصوف فأشبهت الأساء فجمعت جمعها فقل: بطحاوات، قالوا: ولم يسمع<sup>(٨)</sup> ذلك في فعل فعلان «وما سوى ذلك» الذي تقدم من الأنواع الخمسة. «مقصود على السماع» كسهاوات وأرضات وسجلات وحمّامات. ومن أظرف ما يحكى هنا أن شخصاً ممن يدعي الفضل زعم أن حماماً يجمع على حمامات قياساً، فنوزع بأن حماماً مذكر ليس فيه من جهة القياس ما يقتضي جمعه كذلك، فقال سبحانه الله كأن<sup>(٩)</sup> كل حمام لا يكون إلا للرجال، وإنما أردت حمام النساء فسبحان واهب العقل.

(١) وضع مكانها الكاف في، د، ك.

(٢) ولا، د.

(٣) المصنف في شرح التسهيل ١: ١٢٤.

(٤) جنقا، د، خيقا، ز.

(٥) في، د.

(٦) وقا، ز. وفي الصحاح ٤: ١٥٨٤ (وتدكدكت الجبال، أي صارت دكاوات، وهي رواب من

طين، واحدها دكاء. وناقة دكاء: لا سنام لها. وفرس أدك، إذا كان متدانيا عريض الظهر).

(٧) فيه نظر بالنسبة لخيفاء ففي الصحاح ٤: ١٣٥٩ (والخيف: جلد الضرع. يقال: ناقة خيفاء

بينه الخيف، وجل أخيف: واسع الثيل).

(٨) سمع، د.

(٩) ان، ز، ك.

## الفهارس

- ١ - فهرسُ الآياتِ القرآنيَّةِ
- ٢ - فهرسُ الأحاديثِ الشَّريفةِ
- ٣ - فهرسُ الأشعارِ





- ١ -

## فهرسُ الآيات القرآنيّة

الآية	رقمها	رقم الصفحة
«سورة الفاتحة»:		
﴿الحمد لله رب العالمين﴾	٢	١٦٨
﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾	٥	٥٩
﴿صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾	٧	٢١٦
«سورة البقرة»:		
﴿إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾	٦	١١٧
﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين﴾	٢٤	١٦٢
﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر وكذب من الكافرين﴾	٣٤	١٦٨
﴿وإذ قال موسى لقومه إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم إنه هو التواب الرحيم﴾	٥٤	١٨٤
﴿إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة...﴾	٦٧	١٦٤
﴿قال إنه يقول إنها بقرة لا ذلول تثير الأرض ولا تسقي الحرث مسلمة لا شية فيها قالوا الآن جئت بالحق فذبحوها وما كادوا يفعلون﴾	٧١	١٠١
﴿فيتعلمون منها ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله﴾	١٠٢	١٥٢-٢٢٣

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير ألم تعلم أن الله له ملك السموات والأرض وما لكم من دون الله من ولي ولا نصير﴾	١١٦	١٧٠
﴿أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت إذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدي قالوا نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحق إلها واحداً ونحن له مسلمون﴾	١٣٣	٢٦٩
﴿صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون﴾	١٣٨	٢٨٦
﴿قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره وإن الذين أوتوا الكتاب ليعلمون أنه الحق من ربهم وما الله بغافل عما يعملون﴾	١٤٤	١١٤
﴿ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وإنه للحق من ربك وما الله بغافل عما تعملون﴾	١٤٩	١١٩
﴿ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم فلا تحشوهم واخشوني ولأنتم نعمتي عليكم ولعلكم تهتدون﴾	١٥٠	١١٩
﴿أياماً معدودات فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فمن تطوع خيراً فهو خير له وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون﴾	١٨٤	٨١-٨٢ ٨٤-٣٠٤
﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر...﴾	١٨٥	٣٠٤
﴿ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم فإذا أفضت من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم وإن كنتم من قبله لمن الضالين﴾	١٩٨	١٣٤-١٣٩
﴿ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين﴾	٢٢٢	١١٨

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحا...﴾	٢٢٨	١٦٤-١٨٤
﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة...﴾	٢٣٣	١٠٤
﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وأن تعفوا أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم إن الله بما تعملون بصير﴾	٢٣٧	١٨٢
«سورة آل عمران»:		
﴿قد كان لكم آية في فتنتين التقتا فتن قتلت في سبيل الله وأخرى كافرة يرونهم مثلهم رأي العين والله يؤيد بنصره من يشاء إن في ذلك لعبرة لأولي الأبصار﴾	١٣	٢٨٤
﴿لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تقاة ويحذركم الله نفسه وإلى الله المصير﴾	٢٨	١٧٠
﴿فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب أن الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحسورا ونبيا من الصالحين﴾	٣٩	٤١
﴿ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت لديهم إذ يختصمون﴾	٤٤	١١٠
﴿ورسولا إلى بني إسرائيل أي قد جئكم بآية من ربكم أي أخلق لكم من الطين كهية الطير فأنفخ فيه فيكون طيرا بإذن الله﴾	٤٩	٨٤
﴿ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم وتؤمنون بالكتاب كله﴾	١١٩	٥٨
﴿ولا تنهوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين﴾	١٣٩	٢١٦
﴿إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان إنما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد عفا الله عنهم إن الله غفور حلیم﴾	١٥٥	٢٨٤
﴿وما أصابكم يوم التقى الجمعان فيأذن الله وليعلم المؤمنين﴾	١٦٦	٢٨٤

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل﴾	١٧٣	١١٩
﴿لا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد متاع قليل ثم مأواهم جهنم وبئس المهاد﴾	١٩٦-١٩٧	٦٩
«سورة النساء»:		
﴿فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له إخوة فلأمه السدس﴾	١١	١٦٩
﴿إن الذين كفروا بآياتنا سوف نصليهم نارا كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها ليذوقوا العذاب إن الله كان عزيزا حكيما﴾	٥٦	١١٨
﴿ولئن أصابكم فضل من الله ليقولن كأن لم تكن بينكم وبينه مودة يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما﴾	٧٣	٨٠
﴿ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك وأرسلناك للناس رسولا وكفى بالله شهيدا﴾	٧٩	٣٩
﴿إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق أو جاءوكم حصرت صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم...﴾	٩٠	٩٨
﴿إن يشأ يذهبكم ويأت بآخرين وكان الله على ذلك قديرا﴾	١٣٣	١٠٥
﴿إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا إلا الذين تابوا وأصلحو واعتصموا بالله وأخلصوا دينهم لله فأولئك مع المؤمنين وسوف يؤت الله المؤمنين أجرا عظيما﴾	١٤٥-١٤٦	١٠٦
﴿لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما﴾	١٦٢	١٠٦
﴿فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل ويهديهم إليه صراطا مستقيما﴾	١٧٥	١٠٦
«سورة المائدة»:		
﴿يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم غير محلي الصيد وأنتم حرم إن الله يحكم ما يريد﴾	١	٢١٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾	٣٣-٣٤	١١٩
﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	٤٠	١٠٤
﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلَعْنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ...﴾	٦٤	١٩٩
﴿لَعَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾	٧٨	٢٩١
﴿لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾	٨٩	١٨٢
﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صُدُقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾	١١٩	٨٤
﴿سورة الأنعام﴾:		
﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لِيَحْزَنَكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ وَلَكِنْ الظَّالِمِينَ بآيَاتِ اللَّهِ يُحَدِّثُونَ﴾	٣٣	١١٣
﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا صُمُّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ مَنْ يَشَأُ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأُ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾	٣٩	١٧٠
﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾	٨٠	١٦٤
﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	١٠٩	١٨٥-١٨٤
﴿وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَةِ قَوْمٍ آخَرِينَ﴾	١٣٣	١٠٥

الآية	رقمها	رقم الصفحة
«سورة الأعراف»:		
﴿... وطفقا يخضفان عليهما من ورق الجنة...﴾	٢٢	٢٩٩
﴿يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم		
واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وأنه إليه تحشرون﴾	٢٤	١٥٢
«سورة التوبة»:		
﴿فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله		
وأن الله مخزي الكافرين﴾	٢	٢٢٢
﴿يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو		
كره الكافرون﴾	٣٢	٢١
«سورة هود»:		
﴿مثل الفريقين كالأعمى والأصم والبصير والسميع هل يستويان		
مثلا أفلا تذكرون﴾	٢٤	١٣٦
﴿يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار وبئس الورد المورود﴾	٩٨	١١٥
«سورة يوسف»:		
﴿قال إني لحزني أن تذهبوا به وأخاف أن يأكله الذئب وأنتم عنه		
غافلون﴾	١٣	١٠٢
﴿واستبقا الباب وقدت قميصه من دبر وألفيا سيدها لدى الباب		
قالت ما جزاء من أراد بأهلك سوءا إلا أن يسجن أو عذاب		
اليم﴾	٢٥	٤١
﴿قالت فذلكن الذي لمتنني فيه ولقد راودته عن نفسه فاستعصم		
ولئن لم يفعل ما أمره ليسجنن وليكونا من الصاغرين﴾	٣٢	١٠٥-٨٧
﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين﴾	٣٥	١٦٤-٨٢
		١٧٤
﴿قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف حتى تكون حرضا أو تكون من		
الهلكين﴾	٨٥	٦٩
﴿قالوا أنك لأنت يوسف قال أنا يوسف وهذا أخي قد من الله		
علينا إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين﴾	٩٠	١٨٥

الآية	رقمها	رقم الصفحة
«سورة إبراهيم»:		
﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾	٧	٥٨
﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنَّ يَئُوسَ يَذْهَبُكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾	١٩	١٠٥
﴿وَسَكَتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمْ الْأَمْثَالَ﴾	٤٥	٨٢
«سورة الحجر»:		
﴿رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾	٢	١١٢
﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنَمِيتُ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾	٢٣	٢٣٩
﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾	٤٧	١٥٠
﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾	٩١	٢٤٢
«سورة النحل»:		
﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنَّجْمُ مَسْخَرَاتُ بَأْمَرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾	١٢	٣٩
﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	٣٢	٤٧
﴿إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يَفْلَحُونَ مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	١١٦-١١٧	٦٩
﴿وَإِنَّمَا جَعَلَ السَّبْتَ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾	١٢٤	١٠٢
«سورة الإسراء»:		
﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾	٢٣	٢٨٩
﴿وَاسْتَغْفِرْ مَنْ اسْتَفْزَعَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجُلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ . . ﴰ	٦٤	٢٠

الآية	رقمها	رقم الصفحة
«سورة الكهف»:		
﴿كلنا لاجتنتين أتت أكلها ولم تظلم منه شيئا وفجرنا خلالهما نهرا﴾	٣٣	٢٨٩
﴿لكننا هو الله ربى ولا أشرك برى أحدا﴾	٣٨	٨٨
«سورة طه»:		
﴿فأتياه فقولا إنا رسولا ربك..﴾	٤٧	٢٩٥
﴿قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى﴾	٩١	١٠٤
«سورة الأنبياء»:		
﴿خلق الإنسان من عجل سأوريكم آياتى فلا تستعجلون﴾	٣٧	٢٤٧
«سورة الحج»:		
﴿الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم والصابرين على ما أصابهم والمقيمين الصلاة وما رزقناهم ينفقون﴾	٣٥	٢١٧-٢٢١ ٢٢٣
«سورة المؤمنون»:		
﴿وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة وأترفناهم فى الحياة الدنيا ما هذا إلا بشر مثلكم يأكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون﴾	٣٣	٦٨
﴿ثم أرسلنا رسلنا تترا كلما جاء أمة رسولها كذبوه فأتبعنا بعضهم بعضا وجعلناهم أحاديث فبعدا لقوم لا يؤمنون﴾	٤٤	١١٨
«سورة النور»:		
﴿وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون لعلكم تفلحون﴾	٣١	٢١٦
﴿ألا إن الله ما فى السموات والأرض قد يعلم ما أنتم عليه﴾	٦٤	١١٤
«سورة الفرقان»:		
﴿وإذا رأوك إن يتخذونك إلا هزوا لهذا الذى بعث الله رسولا﴾	٤١	٦٨
«سورة الشعراء»:		
﴿فأتيا فرعون فقولا إنا رسول رب العالمين﴾	١٦	٢٩٥



الآية	رقمها	رقم الصفحة
«سورة النمل»:		
﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾	٢٥	٨٠
﴿وَيَوْمَ يَنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزَعَ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾	٨٧	١١٥
﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ...﴾	٨٨	٢٨٦
«سورة القصص»:		
﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعَفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾	٥	٩٤
﴿قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُمْ كَافِرُونَ﴾	٤٨	١٦٧
«سورة الروم»:		
﴿فِي بَضْعِ سِنِينَ اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمَنْ بَعْدَ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾	٤	١٧١
﴿وَعَدَ اللَّهُ لَا يَخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ...﴾	٦	٢٨٦
«سورة لقمان»:		
﴿وَلِئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾	٢٥	٦٩
«سورة السجدة»:		
﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مِمَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قَرَّةٍ أَعْيَنَ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾	١٧	٩٤
«سورة سبأ»:		
﴿... وَبَدَلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِ أَكْلٍ خَطْطٍ...﴾	١٦	١٤٣
«سورة فاطر»:		
﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾	١٦	١٠٥
﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾	٤١	١١٦

الآية	رقمها	رقم الصفحة
«سورة يس»:		
﴿وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾	١٠	١١٧
«سورة الصافات»:		
﴿إنكم لذائقوا العذاب الأليم﴾	٣٨	٢٢٢
«سورة ص»:		
﴿ولأنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار﴾	٤٧	٢٦٥-٢١٦
«سورة الزمر»:		
﴿لكن الذين اتقوا ربهم لهم غرف من فوقها غرف مبنية تجري من تحتها الأنهار وعد الله لا يخلف الله الميعاد﴾	٢٠	٢٨٦
﴿قل أغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون﴾	٦٤	١٧٤-١٦٤
﴿ونفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله﴾	٦٨	١١٢
﴿وأشرق الأرض بنور ربها﴾	٦٩	١١٥
﴿وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها . .﴾	٧١	١١٥
﴿وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها . .﴾	٧٣	١١٥
«سورة غافر»:		
﴿وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحا لعلي أبلغ الأسباب﴾	٣٦	١٠٤
«سورة الزخرف»:		
﴿وإنه في أم الكتاب لدينا لعلي حكيم﴾	٤	١٦٩
﴿أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى ورسلنا لديهم يكتبون﴾	٨٠	١٨٤-١٦٤
«سورة الأحقاف»:		
﴿والذي قال لوالديه أف لكما أتعدانني أن أخرج وقد خلت القرون من قبلي﴾	١٧	١٦١

الآية	رقمها	رقم الصفحة
«سورة محمد»:		
﴿فلا تنها وتدعو إلى السلم وأنتم الأعلون والله معكم ولن يتركم أعمالكم﴾	٣٥	٢١٦
«سورة الحجرات»:		
﴿واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم...﴾	٧	١٠٥
«سورة ق»:		
﴿إذ يتلقى المتلقيان عن اليمين وعن الشمال قعيد﴾	١٧	٢٩٥
﴿ألقيا في جهنم كل كفار عنيد﴾	٢٤	٢٩٧
«سورة الذاريات»:		
﴿إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام قوم منكرون﴾	٢٥	٦٧
«سورة الرحمن»:		
﴿فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان﴾	٣٩	٢٤٣-٢٤٦
﴿ذواتا أفتان﴾	٤٨	٢٨٤
«سورة الطلاق»:		
﴿أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن...﴾	٦	١٣٧
«سورة الملك»:		
﴿ثم ارجع البصر كرتين ينقلب إليك البصر خاسئا وهو حسير﴾	٤	٢٠٤
«سورة القلم»:		
﴿ودوا لو تدهن فيدهنون﴾	٩	١٠٥
«سورة المعارج»:		
﴿عن اليمين وعن الشمال عزين﴾	٣٧	٢٤٢

الآية	رقمها	رقم الصفحة
«سورة الجن»:		
﴿وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شَهَابًا رَصَدًا﴾	٩	١٠١
«سورة النبأ»:		
﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾	٤	١٠٦
«سورة عبس»:		
﴿وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى وَهُوَ يَخْشَى فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى﴾	٨-١٠	١٦٥
«سورة الطارق»:		
﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	٤	١٠٩
«سورة الليل»:		
﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾	١٤	١٦٥
«سورة التكاثر»:		
﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾	٣	١٠٦
﴿ثُمَّ لَتَرَوْهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾	٧	٨٧

## فهرسُ الأحاديث

الصفحة	الحديث
٢٦	«أجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم به».
٢٦	«ألا أمنحك ألا أجيزك».
٣٨ - ٣٧	«كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو أتر».
٣٨	«كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم».
٤١	«أنا سيد ولد آدم ولا فخر».
	«أنا سيد ولد آدم يوم القيامة وأول من ينشق
٤٢ - ٤١	عنه القبر وأول شافع وأول مشفع».
٤٢	«إن ابني هذا سيد».
٤٢	«قوموا إلى سيدكم».
٤٣	«السيد هو الله».
	«من كان له ثلاث بنات فصبر على لأوائهن
٥٨	كن له حجاباً من النار».
	«من كان له ثلاث بنات فصبر على لأوائهن
	وضرائهن وسرائهن أدخله الله الجنة بفضل
٥٨	رحمته إياهن».
	«انتدب الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه
	إلا إيمان بي وتصديق برسلي أن أرجعه
٥٩	بما نال من أجر أو غنيمة أو أدخله الجنة».

الصفحة	الحديث
٥٩	«إذا استعنت فاستعن بالله».
٧٨	«يتعاقبون فيكم ملائكة».
٨٧	«أوه أوه عين الرباعين الربا».
١٢٠ - ١٢١	«نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها».
١٤١	«الحج عرفة».
	«من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه
١٤٥	ولا تكنوا».
١٥٨	«لخولف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك».
	«دب اليكم داء الأمم قبلكم: الحسد، والبغضاء
	والبغضاء هي الحالقة، لا أقول تحلق الشعر،
	ولكن تحلق الدين، والذي نفسي بيده لا تدخلوا
١٦٧	الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا».
١٨١	«اللهم اكفنيهما بما شئت».
١٨٩	«لقد رأيتنا وما لنا طعام إلا الأسودان التمر والماء».
	«الأيدي ثلاثة فيد الله العليا، ويد المعطي التي
	تليها ويد السائل السفلى، فأعط الفضل
١٩٤	ولا تعجز عن نفسك».
	«اشتكت النار إلى ربها فقالت: يا ربي أكل بعضي
	بعضاً، فأذن لها بتفسين نفس في الشتاء ونفس
	في الصيف فهو أشد ما تجدون من الحر وأشد
٢١٢	ما تجدون من الزمهرير».
٢٤٨	«اللهم اجعلها عليهم سنيئاً كسنيئ يوسف»
٢٥٨	«لست من الدد ولا الدد مني».
٢٨٤	«مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين».
	«فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري
٢٩١	لما شرح الله له صدر أبي بكر وعمر».

الصفحة	الحديث
٢٩١	«خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم أو ليلة فإذا هو بأبي بكر وعمر، فقال لهما: ما أخرجكما من بيوتكما هذه الساعة؟ قالوا: الجوع يا رسول الله...»
٢٩٢	«ألا أدلكما على خير مما سألتما؟ إذا أخذتما مضاجعكما أو أويتما إلى فراشكما فسبحا ثلاثا وثلاثين، واحدا ثلاثا وثلاثين وكبرا أربعا وثلاثين فهو خير لكما من خادم».
٢٩١ — ٢٩٢	«هذه فلانة وفلانة تسألانك عن انفاقهما على أزواجهما ألها فيه أجر؟».
٢٩٢	«فضرباه بأسيا فهما».

— ٣ —

## فهرسُ الأشعار

### قافية الهمة

- ١ - فلم أر معشراً أسروا هدياً ولم أر جار قوم يستبأء  
(وافر - زهير بن أبي سلمى - ٢٥٥).

### قافية الباء

- ٢ - ألم تر في جفني وفي جفن منصلي غرارين ذا نوم وذاك مشطُبُ  
(طويل - أبو العلاء المعري - ١٩١)
- ٣ - بكل مدماة وكل مثقف تلقاه من معدنه في البحر جالبه  
(طويل - ١٨٤)
- ٤ - على أحوذيين استقلت عشية فما هي إلا لمحة وتغيَّبُ  
(طويل - حميد بن ثور - ١٩٥)
- ٥ - إنا أتيناك نرجو منك نافلة من رمل يبرين إن الخير مطلوبُ  
(بسيط - جرير بن عطية - ٢٤٠)
- ٦ - منا الذي هو ما إن طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيبُ  
(بسيط - أبو قيس بن رفاعة الأنصاري - ٢٣٨ - ٢٦٤)
- ٧ - تخدي بنا نجب أفنى عرائكها خمس وخمس وتأويب وتأويبُ  
(بسيط - جرير بن عطية - ٢١٠)
- ٨ - لا بارك الله في الغواني هل يصبحن إلا لمن مطلبُ  
(منسرح - عبيد الله بن قيس الرقيات - ١٧٧)
- ٩ - أفادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجَّباً  
(طويل - ٥٦)



- ١٠ - ألم نسق الحجيج سلي معدا سنينا ما نعد لها حسابا  
(وافر - ٢٤٧)
- ١١ - فما سودتني عامر عن وراثة أبي الله أن أسمو بأم ولا أب  
(طويل - عامر بن الطفيل - ١٨١)
- ١٢ - وما أنت باليقظان ناظره إذا رضيت بما ينسبك ذكر العواقب  
(طويل - ١٣٦)
- ١٣ - ما المرء أخوك إن لم تلفه وزرا عند الكريمة معوانا على النوب  
(بسيط - ١٤٧)
- ١٤ - كلامهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي  
(بسيط - الفرزدق - ٢٨٩)
- ١٥ - يهولك أن تموت وأنت ملغ لما فيه النجاة من العذاب  
(وافر - ١٠٣)
- ١٦ - أمهتي خندف وإلياس أبي عند تناديهم بهال وهب  
(رجز - قصي بن كلاب - ٢٧٢)
- ١٧ - رب حي عرندس ذي طلال لا يزالون ضاربين القباب  
(خفيف - ٢١٨)

#### قافية التاء

- ١٨ - أريد هناة من هنين وتلتوي علي وآي من هنين هنات  
(طويل - ٢٧٠)

#### قافية الجيم

- ١٩ - يا دار سلمى بين ذاتي العوج جرت عليها كل ريح سيهوج  
(سريع - ٢٨٣)
- ٢٠ - عست كربة أمسيت فيها مقيمة يكون لنا منها رجاء ومخرج  
(طويل - أبو دهبيل الجمحي - ٩٢)

#### قافية الدال

- ٢١ - إمام أحاديث العلا عنه أسندت فبادر لكي تروي لأحمد مسندا  
(طويل - الدماميني - ٢٣)
- ٢٢ - فسار به من لا يسير مشمرا وغنى به من لا يغني مغردا  
(طويل - المتنبي - ٢٦)
- ٢٣ - دعائي من نجد فلن سنينه لعين بنا شيئا وشيئنا مردا  
(طويل - الصمة القشيري - ٢٤٨)

- ٢٤ - يا رب سار بات ما توسداً إلا ذراع العنس أو كف اليد  
(رجز - ١٤٩)
- ٢٥ - أرايت إن جاءت به أملوداً مرجلا ويلبس البروداً  
أقاتلن أحضروا الشهوداً
- (رجز - مختلف فيه - ٨٨)
- ٢٦ - إذا قلت علّ القلب يسلو قيضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجد  
(طويل - ١٧٩)
- ٢٧ - بنونا بنو أبنائنا وبنائنا بنوهن أبناء الرجال الأبايد  
(طويل - الفرزدق - ٢٦٩)
- ٢٨ - أيا علماء الهند لا زال فضلكم مدى الدهر يبدو في منازل سعده  
(طويل - الدماميني - ٢٣٥)
- ٢٩ - أيا من على أفراس أفكاره غدا يصيد عزيز الشاردات بجده  
(طويل - ٢٣٥)
- ٣٠ - أمان دمك فرغا بعد عزته يا عمرو بغيك إصرار على الحسد  
(بسيط - ١٤٩)
- ٣١ - واستطرت ظعنهم لما احزأل بهم آل الضحى من داعب درد  
(بسيط - الطرماح بن حكيم - ٢٥٩)
- ٣٢ - قد أترك القرن مصفرا أنامله كأن أثوابه مجت بفرصاد  
(بسيط - عبيد بن الأبرص - ١١٣)
- ٣٣ - ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد  
(وافر - قيس بن زهير - ١٧٦)
- ٣٤ - إن الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد  
(كامل - الفرزدق - ٢١٢)
- ٣٥ - وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حسود  
(كامل - أبو تمام - ٢٢)

#### قافية الراء

- ٣٦ - لها متنتان خطاتا كما أكب على ساعديه النمّر  
(مقارب - امرؤ القيس - ٢٨٥)
- ٣٧ - أقص على أختي بدء حديثنا ومالي من أن تعلمتا متأخر  
لعلهما أن تبغيا لي حاجة وأن ترحبا سرا بما كنت أحصر  
(طويل - عمر بن أبي ربيعة - ٩٧)

- ٣٨ - محالفني دون الأخلاء نبعة  
لها فتية ماضون حيث رمت بهم  
ترن إذا ما حركت وتزعجُر  
شراهم قان من الدم أحمرُ  
(طويل - ٢٣٣ - ٢٣٤)
- ٣٩ - قلوبكما يغشاهما الأمن عادة  
٤٠ - هما خطتنا إما إيسار ومنه  
إذا كانت الأبطال يغشاهم الذعرُ  
(طويل - ٢٩٣)
- ٤١ - إذا مات منهم ميت سرق ابنه  
ومن عضه ما يبتن شكيرُها  
وإما دم والقتل بالحر أجدرُ  
(طويل - ٢٨٥)
- ٤٢ - سقى الله فتيانا ورائي تركتهم  
بحاضر قنسرين من سبل القطرِ  
(طويل - ١٥٩)
- ٤٣ - لولا فوارس من نعم وأسرتهم  
يوم الصليفاء لم يوفون بالجارِ  
(بسيط - ١٠٩)
- ٤٤ - رحت وفي رجليك ما فيهما  
وقد بدا هنك من الميزرِ  
(سريع - الأقيشر الأسدي - ١٨٢)
- ٤٥ - ليث مدل هزبر عند خيسته  
بالرقمتين له أجر وأعراسُ  
(بسيط - مختلف فيه - ٣٠١)
- ٤٦ - خليلي لا تهلك نفوسكما أسي  
فإن لها فيما به دهيت أسي  
(طويل - ٢٩٣)
- ٤٧ - فأين إلى أين النجاء ببغلي  
أناك أذاك اللاحقون أحبس أحبس  
(طويل - ٧٧)

#### قافية العين

- ٤٨ - إذا قيل أي الناس شر قبيلة  
أشارت كليب بالأكف الأصابعُ  
(طويل - الفرزدق - ٢١٨)
- ٤٩ - فالعين بعدهم كأن حذاقها  
سملت بشوك فهي عور تدمعُ  
(كامل - أبو ذؤيب الهذلي - ٣٠٠)
- ٥٠ - جذ منا قيس ونجد دارنا  
ولنا الأب به والمكرعُ  
(رمل - ١٤٧)
- ٥١ - فأمسوا بها ليل لو أقسموا  
على الشمس حولين لم تطلُعُ  
(مقارب - ١٠٨)

- ٥٢ - إذا ما الغلام الأحق الأم سافني بأطراف أنفيه استمر فأسرعاً  
(طويل - ٢٩٦)
- ٥٣ - فإن تزجراني يا ابن عفان أزدجر وإن تدعاني أحم عرضاً ممنعاً  
(طويل - سويد بن كراع - ٢٩٧)
- ٥٤ - ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشرة واثنتين وأربعاً  
(كامل - ٢٠٧)
- ٥٥ - هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع  
(بسيط - أبو عمر بن العلاء - ١٧٥)

#### قافية الفاء

- ٥٦ - الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم وكف  
(بسيط - قيس بن الخطيم - ٢٢٠)
- ٥٧ - كأن أذنيه إذا تشوفاً قادمتا أو قلما محرفاً  
(رجز - العماني أو أبو نخيلة - ٢٠٠)
- ٥٨ - خالط من سلمى خياشيم وفا صهباء خرطوماً عقاراً قرقفاً  
(رجز - العجاج - ١٥٦)
- ٥٩ - كفى بالنأي من أسماء كافي وليس لحبها ما عشت شافي  
(وافر - بشر بن أبي خازم - ٢١٩)

#### قافية القاف

- ٦٠ - بل نطفة تركب السفين وقد ألجم نسرا وأهله الغرق  
(منسرح - العباس بن عبد المطلب - ٢٩٨)
- ٦١ - أأن شمت من نجد بريقا تألقاً تبيت بليل ام أرمذ اعتاد أولقاً  
(طويل - ١٣٧)
- ٦٢ - إذا العجوز غضبت فطلقي ولا ترضاهما ولا تملي  
(رجز - رؤبة بن العجاج - ١٧٦)

#### قافية الكاف

- ٦٣ - إذا الأمهات قبحن الوجو ه فرجت الظلام بأماتكا  
(مقارب - مروان بن الحكم - ٢٧٢)
- ٦٤ - ليث وليث في محل ضنك كلاهما ذو أنف ومحك  
(رجز - جحدر بن مالك - ٢٠٨)

٦٥ - أبيت أسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي  
(رجز - ١٦٦)

### قافية اللام

- ٦٦ - إن للخير ولنشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل  
(رمل - عبد الله بن الزبيري - ٢٩٠)
- ٦٧ - وما حالة إلا سيصرف حالها إلى حالة أخرى وسوف تزول  
(طويل - ١٠٦)
- ٦٨ - رأيت الوليد بن يزيد مباركا شديدا بأعباء الخلافة كاهله  
(طويل - ابن ميادة - ١٣٥)
- ٦٩ - ما أقدر الله أن يديني عل شحط من داره الحزن ممن داره صول  
(بسيط - حندج بن حندج المري - ١٨٠)
- ٧٠ - نبئت أن رسول الله أوعدني والعذر عند رسول الله مقبول  
(بسيط - كعب بن زهير - ٢٤)
- ٧١ - ما عجوز كبيرة بلغت عمرا طويلا وتتيقها الرجال  
(خفيف - ٢٣٤)
- ٧٢ - إن الإمام جمال الدين فضله إلهه ولنشر العلم أهله  
(بسيط - سعد الدين بن العربي - ٣١)
- ٧٣ - أبني كليب إن عمي لذا قنلا الملوك وفككا الأغلالا  
(كامل - الأخطل - ٢٠١)
- ٧٤ - فالفيتة غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلا  
(مقارب - أبو الأسود اللؤلؤي - ٢٢٣)
- ٧٥ - علي بن بكديون وأبطن كرة فهن أضواء صافيات الغلائل  
(طويل - النابغة الذبياني - ٢٤٥)
- ٧٦ - وحيث ينيخ الأشعرون ركا بهم بمفضي السيول من أساف ونائل  
(طويل - أبو طالب - ٢٩٩)
- ٧٧ - قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل  
(طويل - امرؤ القيس - ٢٩٧)
- ٧٨ - تنورتها من أذرعات وأهلها يثرب أدنى دارها نظر عال  
(طويل - امرؤ القيس - ١٤٠)
- ٧٩ - ردوا فوالله لأذناكم أبدا ما دام في مائنا ورد لنزال  
(بسيط - ١١٦)

- ٨٠ - فالיום أشرب غير مستحب  
(كامل - امرؤ القيس - ١٨٣)
- ٨١ - حيث التقت بكر وفهم كلها  
(كامل - تأبط شرا - ١٥٠)
- ٨٢ - تبقلت من أول التبقيل  
(رجز - أبو النجم العجلي - ٢٨٧)
- ٨٣ - ربما تكره النفوس من الأم  
(خفيف - مختلف فيه - ١١١)
- ٨٤ - رب رقد هرقته ذلك الير  
م وأسرى من معشر أقيال  
(خفيف - الأعشى ميمون - ١١٩)

#### قافية الميم

- ٨٥ - بأبه اقتدى عدي في الكرم  
(رجز - رؤبة بن العجاج - ١٤٨)
- ٨٦ - تراه وقد بذ الرماة كأنه  
(طويل - أبو خراش الهذلي - ١٧٨)
- ٨٧ - كي تجنحون إلى سلم وما ثرت  
قتلاككم ولظى الهيجاء تضطرم  
(بسيط - ١٠٧)
- ٨٨ - فأما كيس فنجبا ولكن  
عسى يغتر بي حق لثيم  
(وافر - ١٠٤)
- ٨٩ - كالحوت لا يرويه شيء يلقمه  
يصبح ظمآن وفي البحر فمه  
(رجز - رؤبة بن العجاج - ١٥٧)
- ٩٠ - هما سيدانا يزعمان وإنما  
يسودانا إن يسرت غنماهما  
(طويل - أبو أسيدة الدبيري - ١٨٨)
- ٩١ - يقولون ارتحل قتل قريشا  
وهم متكنفوا البلد الحراما  
(وافر - ٢٢٢)
- ٩٢ - لا يلفك الراجوك إلا مظهرها  
خلق الكرام ولو تكون عديما  
(كامل - ١٠٩)
- ٩٣ - قد سالم الحيات منه القدما  
الأفعوان والشجاع الشجعما  
(رجز - مختلف فيه - ١٩٩)
- ٩٤ - هذا طريق يأزم المآزما  
وعضوات تقطع اللهازما  
(رجز - ١٦٠)

- ٩٥ - غفلت ثم أتت تطلبه فإذا هي بعظام ودما  
(رمل - ١٤٩)
- ٩٦ - وإنا لما نضرب الكيش ضربة على هامه تلقي اللسان من الفم  
(طويل - أبو حية النميري - ٢٤٧)
- ٩٧ - عشية سال المربدان كلاهما سحابة موت بالسيوف الصوارم  
(طويل - الفرزدق - ٣٠٢)
- ٩٨ - ولسنا إذا تأبون سلما بمذعني لكم غير أنا إن نسالم نسالم  
(طويل - ٢٢٠)
- ٩٩ - فعوضني عنها غناي ولم تكن تساوي عزتي غير خمس دراهم  
(طويل - ١٧٩)
- ١٠٠ - هما نفثا في فيّ من فمويهما على النايح العاوي أشد رجاء  
(طويل - الفرزدق - ١٥٨ - ٢٨٣)
- ١٠١ - وكأنها وسط النساء أعارها عينيه أحور من جآذر جاسم  
وسنان أقصده النعاس فرنقت في عينه سنة وليس بنائم  
(كامل - عدي بن الرقاع - ٢٩٤)

#### قافية النون

- ١٠٢ - أيها اللائم في حب ددن إن همي في سماع وأذن  
(رمل - عدي بن زيد - ٢٥٨)
- ١٠٣ - وكان لنا أبو حسن علي أبا برا ونحن له بنين  
(وافر - ٢٦٩)
- ١٠٤ - يا أبتا أرقني القذان فالنوم لا تطعمه العينان  
(رجز - رؤبة بن العجاج - ١٩٨)
- ١٠٥ - فغظناهم حتى أتى الغيظ منهم قلوبا وأكبادا لهم ورئينا  
(طويل - ٢٤٢)
- ١٠٦ - كريم طابت الأعراق منه وأشبه فعله فعل الأخينا  
كريم لا تغيّره الليالي ولا اللأواء عن فعل الأبيننا  
(وافر - ٢٦٩ - ٢٧٠)
- ١٠٧ - فما وجدت بنات بني نزار حلائل أسودين وأحمرينا  
(وافر - حكيم بن عياش - ٢٦٤)
- ١٠٨ - أعرف منها الوجه والعينانا ومنخرين أشبها ظبياننا  
(رجز - ١٩٦)

- ١٠٩ - إن شرح الشباب والشعر الأسـ ود ما لم يعاص كان جنوباً  
(خفيف - حسان بن ثابت - ٢٩٦)
- ١١٠ - فلما تبين أصواتنا بكين وفديننا بالأبينـ  
(مقارِب - ٢٦٩)
- ١١١ - ألا ليت شعري هل أبين ليلة وهني جاذٍ بين لهزمتي هنـ  
(طويل - عبد بني الحسحاس - ١٤٥)
- ١١٢ - وحملت زفرات الضحى فأطقتها ومالي بزفرات العشي يدانـ  
(طويل - عروة بن حزام - ٢٧٩)
- ١١٣ - وكل رفيقي كل رحل وإن هما تعاطى القنا قوماهما أخوانـ  
(طويل - الفرزدق - ١٨٧ - ٢٨٤)
- ١١٤ - سعى عقالا فلم يترك لنا سبدا فكيف لو قد سعى عمرو عقالينـ  
لاصبح الحي أوبادا ولم يجدوا عند التفرق في الهيجا جمالينـ  
(بسيط - عمرو بن العداء الكلبي - ١٨٧)
- ١١٥ - الحق عذابك بالقوم الذين طفوا وعائذا بك أن يعلو فيطفغوني  
(بسيط - عبد الله بن الحارث السهمي - ٣٩)
- ١١٦ - عرفنا جعفرنا وبني عبيد وأنكرنا زعانف آخريـ  
(وافر - جرير - ٢١٧)
- ١١٧ - فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقينـ  
(وافر - مختلف فيه - ٢٨٢)
- ١١٨ - أفاطم قبل بينك متعيني ومنعك ما سألت كأن تبيني  
(وافر - المثقب العبدى - ٢٨٢)
- ١١٩ - قل لابن مالك إن جرت بك أدمعي حمرا يحاكبها النجيع القاني  
(كامل - بهاء الدين بن النحاس - ٢٧)
- ١٢٠ - واصرنا الكأس عن الجا هل يحبى بن حصينـ  
لا يذوق اليوم كأسا أو يفذي بالأبينـ  
(رمل - الفرزدق - ٢٨١ - ٢٨٢)
- ١٢١ - جاد بالعين حين أعمى هواه عينه فانشئ بلا عينينـ  
(خفيف - الحريري - ١٩١)

#### قافية الهاء

- ١٢٢ - إن أباهـ وأبا أباهـ قد بلغا في المجد غايتاهـ  
(رجز - أبو النجم - أو رؤية - ٢٠٣)



١٢٣ - أعوذ بربي من النفثا ت في عقد العاضه المعضه  
(متقارب - ٢٤٧)

#### قافية آلياء

- ١٢٤ - خليلي ما إن أنتم الصادقا هوى إذا خفتما فيه عدولا وواشيًا  
(طويل - ٢٠١)
- ١٢٥ - ولو أن واش باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا  
(طويل - قيس بن الملوح - ١٨٠)
- ١٢٦ - كلانا غني عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغنايًا  
(طويل - مختلف فيه - ٢٨٩)
- ١٢٧ - وقد تدرك الانسان رحمة ربه ولو كان تحت الأرض سبعين واديًا  
(طويل - ١١٣)

#### أنصاف الأبيات

- ١٢٨ - يا حسنه إذ قال ما أحسني  
(٨٩)
- ١٢٩ - تمد للمشي أوصالا وأصلابا  
(٢٩٨)

تم الجزء الأول بحمد الله